

الانقطاعات الإسلامية

في علم مقارنة الأديان

تأليف الشيخ الإمام
نجم الدين البغدادي الطوفي
الحنبلي السلفي المتوفى سنة ٧١٦ هجرية

دراسة وتحقيق
الدكتور أحمد عجايزي السقا



الانقطاعات الإسلامية

لعمام مقارنّة الأديان

قَالَيف الشَّيْخ الإِمام

نجم الدين البغدادي الطوفي

الحنبل السلفي المتوفى سنة ٧١٦ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد محجازي السقا

نجم الدين البغدادي الطوفي

٦٥٧ - ٨٧١٦ = ١٢٥٩ - ١٣١٦ م

سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي المصري ، أبو الربيع ،
تحمم الدين : فقيه حنبلي ، من العلماء . ولد بقرية طوف - أو طوقا - (من أعمال
مصر ، في العراق) ودخل بغداد سنة ٦٩١ هـ . ورحل إلى دمشق سنة ٨٧٠ هـ
وزار مصر ، وجاور بالحرمين ، وتوفي في بلد الخليل (بفلسطين) له : د بغية
السائل في أمهات المسائل ، في أصول الدين و د الإكسير في قواعد التفسير ،
و د الرهاض النواضر في الأشباه والنظائر ، و د معراج الوصول ، في أصول
الفقه و د الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة ، و د تحفة أهل الأدب في معرفة
لسان العرب ، و د الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية ، و د العذاب
الواصب على أرواح النواصب ، حبس من أجله ، وطيف به في القاهرة ،
و د تعاليق على الإنجيل ، و د شرح المقامات الحيرية ، و د مختصر الجامع
الصحيح للترمذي - خ ، في مجلدين (١) .

* * *

وجاء في فهرس معهد المخطوطات العربية عن الكتاب ما نصه :

(الاتصارات الإسلامية في كشف شبه النهرانية) تأليف نجم الدين
البغدادي الطوفي .

نسخة كتبت سنة ٧١١ هـ نقلا عن نسخة المؤلف (أحمد الثالث ١٨٢٢ /
١٢٢ / ١٧×٢٦ سم) .

(١) المكتبة ١ : ١١١ وجلاء العينين ٢٣ والمنهج الأحمد - خ وشذرات
الذهب ٦ : ٣٩ والدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ والأئس الجليل ٣ : ٥٩٣ وهو فيه
و سليمان بن عبد الله الطوفي .

تقديم

هذا كتاب جيد في علم مقارنة الأديان ، ألفه عالم من علماء السلف لنقد كتاب ألفه نصراني للطعن في دين الإسلام . وبجمل ما في الكتاب ما يلي :

بين في المقدمة الأولى : أن كتب التوراة والإنجيل ، وكذا الأحاديث النبوية الضعيفة ، لا يستدل بشيء منها على نقص في دين الإسلام .

وبين في المقدمة الثانية : أن العقل أحياناً لا يستطيع معرفة الحكمة من بعض النصوص الشرعية . وفي هذه الحالة يجب التسليم بالنصوص وإن كانت الحكمة فيها خافية . وغرضه من هذه المقدمة : أنه لا يجب الطعن في دين الإسلام بنصوص شرعية من السنة ، عقولنا قاصرة عن فهم المراد منها .

وبين في المقدمة الثالثة : أن الشريعة الإسلامية تستند على القرآن الكريم والسنة الصحيحة . والشريعة لها أصول ولها فروع . ولا تثبت أصول الشريعة إلا بالمتواتر . أما خبر الواحد والقياس والظن والاستحسان والاستصحاب وقول الصحابي ونحوه ، فلا تثبت به الأصول لأن تلك أخبار توجب العمل دون العلم لكونها مظلونة الشبوت ، وإن كانت في البخاري ومسلم ، لاحتمال وقوع علة قاذحة في طريقها .

ولم يلتزم المؤلف بهذه المقدمة حيث نقل عن النصراني أحاديث ضعيفة يطمئن بها في نبوة محمد ﷺ وأحمد نفسه في توجيهاتها ، وكان يلزمه بحق المقدمة الثالثة أن يعترف بضعفها ويسكت .

وبعدما فرغ المؤلف من ذكر المقدمات الثلاث شرع يذكر عبادات

للنصراني ويعاقب عليها، وعبارات النصراني أكثرها لاطعن في الاسلام، وعبارات
المؤلف هي للدفاع عن الإسلام .

ولما فرغ من نقد كتاب النصراني ، كتب خاتمة للكتاب تتضمن عشر
حجج واضحات على صحة دين الإسلام ، وصدق محمد - عليه السلام -
الحجة الأولى : أن المعجزة تدل على صدق النبي ، ومحمد ﷺ أتى بالقرآن
الكريم معجزة .

الحجة الثانية : أن محمداً ﷺ لو لم يكن نبياً صادقاً لما بقيت دعوته
إلى هذا اليوم .

الحجة الثالثة : اقتضت إرادة الله إرسال أنبياء إلى العالم للإصلاح .
واقترضت أن يكون محمداً ﷺ من الأنبياء . وقد أيده الله كما أيده الأنبياء
بالمعجزات .

الحجة الرابعة : لو كان محمد ﷺ ملكاً لأهلك اليهود والنصارى لمخالفتهم
لدينه ، لكنه لم يأمر بهلاكهم إذا بقوا على دينهم مع دفع الجزية للمسلمين .
فدل ذلك على أنه ينفذ فيهم أحكام الله .

الحجة الخامسة : لو لم يكن محمد ﷺ نبياً ، لأغرى الناس بتكذيب كل
ما في كتب اليهود والنصارى ، لكنه أنصفهم باعترافه بأن في كتبهم حق وباطل .
وهذا يدل على أنه ما ينطق عن الهوى ، لانا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا
أجمعين : أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك والأنبياء ما يحذر
منه على ملكه إلا مجزأ .

الحجة السادسة : يدعى النصارى : أن المسيح هو الله ، أو ابن الله ، وقد
ظهر في العالم ليفدى الناس من الإثم ، ثم صعد وجلس عن يمين الله . فإن كان هذا
حقاً - وما هو بحق - فقد كان يجب على الله - وما يجب عليه شيء - أن يقول
لابنه حين ظهر محمد بدعوته : أهلك هذا ولا تدعه يفتن الناس ويضلهم .

الحجة السابعة : جرت عادة الله بأن يرسل الرسل للناس إذا احتاج الناس

إليهم ، والعرب اشتدت حاجتهم لرسول ، فبعث الله إليهم محمداً عليه السلام .
ليجمع الشرك ويمحو الضلال ، ولما قمع الشرك وعما الضلال ثبت أنه رسول
صادق . ومن صدقه أنه أخبر عن أمر الله أنه رسول إلى الناس أجمعين ،
فيجب تصديقه .

الحجة الثامنة : إن محمداً عليه السلام كان على الهدى ، ومن كان على الهدى

لا يكذب لئلا تسقط مروءته .

الحجة التاسعة : لو أن محمداً - عليه السلام - كاذب في دعوى النبوة

- وما هو بكاذب - أترك الناس دينه بعد موته ، ولفطن العرب إلى كذبه .
وانفضوا من حوله .

الحجة العاشرة : من محاسن محمد ﷺ أنه لم يفض من قيمة الأنبياء الذين

كانوا من قبله ، ومخاربة أتباع موسى وعيسى له لم تحمله دلي الانتفاص من قدر
موسى وعيسى . وهذا باتفاق كيد يدل على نبوته .

• • •

وطعن اليهود والنصارى في دين الإسلام على أنواع . منها الذم الصريح .
وهذا النوع لا يلتفت إليه المسلمون ، لأنهم ذموا أنبياءهم من قبل وقتلوا
كثيرين منهم . ومن أنواع الطعن نوع ملتوى ، خلطوا فيه الحق بالباطل ،
وذلك بأن يتظاهر واحد منهم بالإسلام ، ثم يؤلف كتاباً يتحدث فيه عن
محاسن الإسلام ، وفي ثنايا الكلام يضع الشبهات والغمزات . وهذا النوع هو
الذى أضر بالمسلمين إلى اليوم ، لأنه إذا قام مسلم مخلص للإسلام انتقد الكتاب
وبيان زيفه عارضاً الشبهات وموضحاً مرمى الغمزات ، يتصدى له عالم من
المسلمين قائلاً: بأن الكتاب مفيد وصالح للتعليم . ومستنده هو الكلام الحسن .

لا الشبهات ولا الغمزات ، والأمثلة على ذلك كتب التصوف (١) ، وبعض الأحاديث النبوية التي وردت عن طريق الأحاد ، والمتواتر أيضاً .

وبعدما يتلقى المسلمون كتبهم بالقبول ، يقوم يهودى أو نصرانى للطعن في الدين بتلك الشبهات والغمزات . ويكون رد الفعل من المسلمين أن يقوم بعض العلماء فيسلم بأن الشبهات حق والغمزات صدق ، ثم يحمده نفسه في التأويل والدفاع . ومع اجتهاده تظل الشبهة قائمة لم ترتفع .

والأمثلة على ذلك : هذا النصرانى الذى طعن في القرآن الكريم بتفسيرات لبعض آياته فسرهما أصحاب الأهواء من اليهود والنصارى الذين تظاهروا بالإسلام ، مثل تفسيرهم قول الله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان فى أمنيته ، فيمنح الله ما يلقى الشيطان ، ثم يحكم الله آياته ، والله عليم حكيم) إن معناها : كل رسول وكل نبي يتمنى هداية قومه ، لكن الشيطان يوسوس للرسول أو للنبي بتلك الدعوة خوفاً من أذى قومه ، فأنه تعالى يمنع وسوسة الشيطان من القلب ، ويقوى قلب الرسول أو النبي فيبلغ الرسالة ، وإذا بلغها فإن آيات الله تكون أحكمت ، لأن إرادته قد نفذت . هذا هو معنى الآية ، والله عليم حكيم .

وأصحاب الأهواء يفسرونها بأن الشيطان نفسه نطق على لسان محمد ﷺ بمدح الأصنام والثناء عليها . ثم يأتي مثل هذا النصرانى بعد زمان وقد رست هذه الممانى السقيمة فى أذهان الناس وتلقوها بالقبول . فيطعن فى الدين بها . ماذا على المسلمين من التعرّج بتكذيب تفسير أصحاب الأهواء ؟ حتى لا يتخذ الأعداء من كلامهم ، وتصديق المسلمين له ، سلاحاً للقضاء على الدين . وأيضاً يجب على علماء المسلمين أن يصرحوا بقيمة الأحاديث النبوية ومنزلتها فى العقائد والتشريع ، ولا يخشوا مواجهة العامة . فذلك أحسن من

(١) بما يؤسف له أن عبد الحليم محمود ، أحيى الميثاق من هذه الكتب المروية .

التسليم بضعفها ، والتحدث كذبا بصدقها . إننا إن لم نصرح نعطي الأعداء سلاحاً لاقتضاء على الدين .

يا علماء المسلمين أنتم تعرفون أن الأحاديث النبوية فرقت المسلمين إلى سنيين وشيعة، وما بعضهم بمؤمن بأحاديث بعض . فصحیح البخاری عند أهل السنة كتاب كاذب في نظر الشيعة ، والكافي عند الشيعة كتاب كاذب في نظر أهل السنة . فهلا ناديتم بالقرآن الكريم ، والأحاديث النبوية المفسرة والموضحة لمعانى القرآن الكريم . منعاً للخلاف وجسماً للنزاع ، وتوحيداً لكلمة المسلمين في مواجهة الإلحاد وكفر أهل الكتاب ؟

• • •

ولكى يعلم من لا يعلم في هذا الشأن . أنقل نص ما كتبه الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر - رحمه الله تعالى - في كتابه «الاسلام عقيدة وشرعة» عن قيمة السنة في نظر العلماء : يقول - رحمه الله - مانصه :

القرآن ... وثبوت العقيدة

وتطبيقاً للمبادئ التي ذكرناها ، يتبين لنا : أن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن الكريم ، وذلك فيما كان من آياته قطعي الدلالة (لا يتحمل معنيين فأكثر) كآيات التي ذكرناها من قبل في إثبات الوحدانية والرسالة واليوم الآخر .

وأما ما كان غير قطعي من دلالاته ، محتملاً لمعنيين فأكثر ، فهذا لا يصلح أن يتخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنه كافر ، وذلك كآيات التي استدل بها بعض العلماء على رؤية الله بالابصار في الدار الآخرة : «الذين أحسنوا الحسنى وزيادة» . «إن الأبرار لفي نعيم على الأرائك ينظرون» . «وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة» . ولم يسلم لهم آخرون من العلماء فهمهم فيها ، بل

تفوا الرؤية المذكورة بآية أخرى : « لا تدرك الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير » .

وإذن فتثبت العقيدة بالقرآن أو عدمه مبنى على قطعية الدلالة أو ظنيتهما . أما قطعية الورد فهذا لا شك فيه ، إذ القرآن كله قد وصل إلينا ، كما أنزله الله متواتراً جيلاً عن جيل .

السنة .. وثبوت العقيدة

ملشاً ظنية السنة :

وإذا كانت العقيدة لا تثبت إلا ببص قطعى في وروده ودلالته ، كان لا بد من تبين المبادئ التى تقوم عليها قطعية السنة أو ظنيتهما .

وأول ما يجب التنبيه له فى هذا المقام أن (الظنية) تلحق السنة من جهة الورد والدلالة . فقد يكون فى اتصال الحديث برسول الله ﷺ شبهة فىكون ظنى الورد ، وقد يلبس دلالة احتمال فىكون ظنى الدلالة ، وقد يجتمع فيه الأمران : الشبهة فى اتصاله ، والاحتمال فى دلالة ، فىكون ظنياً فى وروده ودلالته . ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أى نحو من هذه الثلاثة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكفر منكرها ، وإنما تثبت الحديث والعقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً فى وروده وفى دلالة .

النوار والآحاد :

ولسكى يتضح مناط (القطعية والظنية) فى ورود الحديث ينبغى أن تبين ما قرره العلماء فى (النوار والآحاد) ليسكون مناراً يهتدى به من يريد الوصول إلى الحق .

قسم العلماء (السنة) إلى قسمين : ما ورد بطريق التواتر ، وما ورد بطريق الأحاد . وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حداً من الكثرة تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب ، فلا بد أن يكون ذلك متحققاً في جميع طبقاته : أوله ومنتهاه ووسطه ، بأن يروى جمع عن النبي ﷺ ثم يروى عنهم جمع مثله ، وهكذا حتى يصل إلينا ، وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة .

ويقول بعض علماء الأصول : (الخبر المتواتر هو الذي اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالدين المسموع منه ، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم ، ولا يقوم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم ومتابعتهم ، وإنما كنهم ، ويدور هذا في وسطه وآخره كأوله ، وذلك مثل : القرآن والصلوات الخمس ، وأعداد الركعات ، ومقادير الزكوات .

الأحاد لا تفيد اليقين :

هذا هو التواتر الذي يوجب اليقين بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ أما إذا روى الخبر واحد ، أو عدد يسير ولو في بعض طبقاته ، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ ، وإنما يكون (أحادياً) في اتصاله بالرسول شبهة ، فلا يفيد اليقين :

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة : مالك وأبو - نيفة والشافعي وأحمد ، إحدى الروايتين عنه ، وقد جاء في الرواية الأخرى بخلاف ذلك ، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكبرة ظاهرة) .

وقال البزدوى : (وأما دعوى علم اليقين - يريد في أحاديث الأحاد - فباطلة بلا شبهة لأن العيان يردده وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة ،

ولا يقين مع الاحتمال ، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله) ،

وقال الغزالي : (خبر الواحد لا يفيد العلم وهو - أى عدم إقادته العلم - معلوم بالضرورة . وما نقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلمهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علماً ، ولذا قال بعضهم : خبر الآحاد يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن) .

وقال الأسنوى : (وأما السنة فالآحاد منها لا يفيد إلا الظن) .

وقال البردوى تفريراً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم : (خبر الواحد لم يقد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبنى على اليقين ، وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل) .

وقال الأسنوى : (إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن ، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين) .

وهكذا نجد نصوص العلماء من متكلمي وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين ، ولا تثبت به العقيدة ، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضرورى لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه ، ويحملون قول من قال : (إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراده العلم بمعنى الظن كما ورد ، أو العلم بوجوب العمل على أن الكلام إنما هو في إقادته العلم على وجه تثبت به العقيدة ، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علماً لإنسان ما ، فإن من الناس من يحدث العلم في نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذى يتحدث عنه ، ولا يمكن لا يكون ذلك حجة على أحد ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها ، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن .

ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أحاديث الأحاد لا يعتبر عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات قول مجمع عليه ، وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء .

ندرة المتواتر :

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية في الورد وهو التواتر ، ومناط الظن وهو الأحادية ، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولا بد من النظر فيه ، هذا البحث هو : هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في المكتب المدونة ؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك : فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روى لنا من الأحاديث ، ودون في المكتب ، وأهل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء في رواية المتواتر ، وهو مذهب لطائفة من العلماء كما تبين مما نقلناه في تعريف المتواتر .

قال ابن السبكي : (لا يكاد يوجد المتواتر في رواياتهم ، من وسئل عن إبراز مثال له فيما يروى عن أهل الحديث أعياء قطعه ، وحديث (إنما الأعمال بالنيات) ليس من ذلك السبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة ، لأن ذلك طراً في وسط إسناده . ولم يوجد في أوله . نعم حديث (من كذب عليّ) نراه مثلاً لذلك ، فإن روايته أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرون بالجنة ، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا الحديث الواحد)

وذهب آخرون : إلى أن المتواتر كثير في هذه الكتب . قالوا : (إن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً مقطوع بصحة نسبتها إلى واضعيها ، فإذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط . أفاد ذلك العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب كثير) .

وليس بنا حاجة إلى أن نعرف مدى هذه الكثرة التي يراها هؤلاء، ويذكرونها في مقابلة القول بالعدم، أو في مقابلة القول بالندرة وإعياء تطلب المثال، وإنما يهمنا أن نلفت النظر إلى أنه لا يحكم الحديث بالتواتر - حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً - إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية :

١ - أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة المتداولة .

٢ - أن تتعدد طرق إخراجه تعدداً تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب .

٣ - أن يثبت هذا التعدد في جميع طبقاته : أوله وآخره ووسطه .

وإذن : فالحديث الذي لم تخرجه جميع الكتب المتداولة المشهورة ، أو أخرجته جميعها ولكن لا بطرق متعددة أو أخرجته بطرق متعددة ولكن لا في جميع الطبقات ، بل في بعضها دون البعض لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمعين .

الإسراف في وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه :

ويحذر بنا بعد هذا أن نعرض لظاهرة غريبة شاعت في الناس ، وإن الحق ليتقاضى فيها واجبه من العلماء المستولين أمام الله وأمام الرسول : تلك الظاهرة هي على الرغم مما قرره العلماء في شأن التواتر تحديداً ووجوداً ، وعلى الرغم من هذا التحفظ الشديد في الحكم لحديث مما دون في الكتب بالتواتر نرى بعض المؤلفين قديماً وحديثاً يسرفون في وصف الأحاديث بالتواتر ، وقد يقتصدون فيعلمون علمياً أو صافاً أخرى كالشهرة والاستفاضة والذيع على السنة العلماء ، وتأتي الأمة إياها بالقبول والثبوت في كتب التفسير وشرح الحديث ، أو في كتب التاريخ والمناقب ... إلخ . وقد يشتط أناس في سلوك هذه السبيل ، فنراهم يتتبعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأئمة والمؤلفين الذين جرى ذكرهم على السنة النقلة في رواية الحديث ، وهم يعلمون أنها روايات

ضعيفة لا تصبر على النقد ، وأن هذه الأسماء التي يحرسون على جمعها توجد في كل حديث حتى في الأحاديث الموضوعة ، ولكنهم مع ذلك يجمعونها ، ويجهلون في عددها وإحصائها وذكر الكتب التي اشتاعت عاينها ، لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة ، ويستغلوا عاطفتهم الدينية ، ويظهروا أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث قد وردت عن نبيكم في هذه الكتب الكثيرة . وعلى لسان هذا الجرم الغفير من الرواة بين صحابة وتابعين فهي متواترة لا شك في تواترها ، وهي متصلة بالرسول لا شك في اتصالها . ومن حاول الطعن فيها ، أو الحط من درجتها ، فقد ضل ضللاً بعيداً ، وحاد عن سبيل المؤمنين .

ولهذه الظاهرة أسباب :

منها : وقد يكون أقلها خطراً ، اشتهار الحديث في طبقة أو طبقتين . فتسحب الشهرة على جميع طبقاته ، ويحكم عليه حكماً طاماً بالتواتر أو الشهرة . من غير تحقيق ولا تمحيص ، وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة في طبقة ما ، ولكن جاء في (الخلافات) فقهية أو كلامية فتعصب له أتباع المذاهب . وخلقوا عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذاهبهم ، وتناقلته الكتب ، موصوفاً بذلك منسوباً إلى جميع من رجال الرأي والمذاهب فيخاله الناس مشهوراً أو متواتراً وهو ليس بمتواتر ولا مشهور .

ولقد كان للقائمين (بالترغيب والترهيب) ونقل الملاحم والفن وغرائب الأخبار التي تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها ، أثر عظيم في خداع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشورة ولا متواترة بل ربما كانت غير صحيحة . وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة لم تكن بتحقيق الرواية ، لا بمعرفة درجة الحديث واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على السنتهم وفي كتبهم حتى شاع واشتهر .

ولما استباحوا ذلك معتمدين على ما قرره بعض علماء المصطلح من (جواز التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمراعاة والتقصير وفنائل الأعمال ومساائل فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد)

وبذلك ردوا الأحاديث الضعيفة بل الموضوعية ، ثم توسعوا فوصفوا الأحاد بالتواتر ، والضعيف بالصحيح ، وتناسوا مقاييس التواتر والأحادية ، ومقاييس الصحة والضعف . ومن هنا رأينا من يصف (المعجرات الحسية) كأنشقاق القمر وتسبيح الحمى وكلام الغزاة وحنين الجذع بالتواتر . مع أنها غير متواترة ، وإنما هي آحادية كما قرره علماء الأصول . وكذلك رأينا من يصف أخبار الممدي والدجال وبأجوج وما جوج وما إلى ذلك بما يذكر باسم (أشراط الساعة) بالاشهرة أو التواتر .

بقى بعد هذا أمر لا بد من تقريره : هو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذى لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولاتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها . وقد جاء فى شرح المقاصد - بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة أحادية - مانعه :

(ولا تمتنع على ظواهرها عند أهل الشريعة .. وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحيعاز بالعالم والهداية سيما الفقه الحجازى . والنار الحاشرة للناس بغممة الأتراك . وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد . ونزول عيسى عليه السلام باندفاع ذلك وبدء الخير والصلاح ... إلخ) .

ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله ، وإنما يقرر به صريح العبادة (أنه لا مانع من حملها على ظواهرها) فيعطى بذلك حق التأويل عن القدر في قلبه بسبب التأويل . ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلا ، ويبين المعنى الذي حملوها عليه . ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد - كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله - أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها ، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك ، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك . شأن كل ظني في دلالته .

[انتهى كلام الإمام الأكبر - رحمه الله - :]

• • •

وقول الإمام الأكبر رحمه الله : « إن ما قررناه من أن أحاديث الأحاد لا تفيد عقيدة ، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات ، قول بجمع عليه ، وثابت بحكم الضرورة العقاية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء . »

هذا القول سديد ، ويترتب عليه في نظر العقلاء أن لا تكون أحاديث الأحاد حجة في التشريع ، ولا في الترغيب في الأعمال الصالحة . لأنه إذا كانت العقائد - والإنسان مكلف بها كما هو مكلف بفرائض الشرع - لا تثبت بغير القرآن ، فالتشريع يثبت بالقرآن لأنه المرحلة الثانية في حياة المسام بعد المرحلة الأولى وهي إيمانه بالله عز وجل . ولأنه سيحاسب على عمله حساباً دقيقاً ، وسيجادل عن نفسه وقت الحساب . ومن كان هذا شأنه بين الرغبة في الجنة والرغبة من النار ، يجب عليه أن يعمل بالشرعية على نفس ميزان الأدلة التي اقتنع بها في أمور العقائد .

أما بالنسبة للمتواتر من الأحاديث . فقول الإمام الأكبر رحمه الله : « هل يوجد المتواتر في الأحاديث المروية في الكتب المدونة ؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر ، فيما روى لنا من الأحاديث ودون في الكتب ... إلخ ، قول الإمام الأكبر هذا ، يترتب عليه في نظر العقلاء أن لا تكون أحاديث المتواتر حجة في التشريع إلا إذا كانت مفسرة للقرآن كأحاديث الصلوات مثلاً . لأن الدليل إذا صار محل نزاع في أيدي المتخصصين من حملة الشريعة ، لا يكون دليلاً قاطعاً موجباً للعمل على المتخصص وعلى غير المتخصص . فلماذا يجتهد فقهاؤنا اليوم على جعل الحديث المتواتر غير المفسر من مصادر التشريع الإسلامي ؟

ولم يحدث هذا من قدامى الفقهاء . فإن قدامى الفقهاء اعتمدوا القرآن الكريم وما يفسره من أقوال الرسول ﷺ ومن أقوال العرب . وكفروا من خالف القرآن وفسقوا من تهاون فيه ، وأهانوا من تكاسل عنه . اسكنهم لم يكفروا ولم يفسقوا ولم يهينوا من عمل بالقرآن الكريم ، وترك العمل بحديث متواتر لم يعمل به لأنه ينكر تواتره . والأمثلة على ذلك كثيرة . فإن كل حكم تشريعي ليس له ذكر في القرآن ، ولم يثبت بالسنة ، قد اختلفوا فيه .

وعلى سبيل المثال للبيان : قال الله تعالى في القرآن الكريم : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به ، فن احتار غير باغ ولا طاد ، فإن ربك غفور رحيم » (الأنعام ١٤٥)

قال العلماء : إن التحريم للذي يؤكل - لا للذي يشرب - منهصر في :

١ - الميتة ٢ - والدم السائل ٣ - ولحم الخنزير ٤ - والمذبوح للأوثان . وحرموا المذبوح للأوثان من التعليل وهو : فإنه رجس أو فسقاً أهل

لغير الله به ، ثم ظهر لهم من غير هذا القول ١ - زيادة في المحرمات التي لا تؤكل كالمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ٢ - تحريم الخنزير ٣ - تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير .

ولما ظهر ذلك . قال بعضهم : إن المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة . هم يدخلون تحت كلمة « الميتة » ، بدليل قوله تعالى في سورة المائدة : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما أهل لغير الله به ، والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت » (المائدة ٣) إن قوله : « وما أكل السبع إلا ما ذكيت » أي إلا ما لحقتموه حيا فذبحتموه ، يدل على أن المنخنقة هي التي ماتت بالخنق من قبل أن تدرك حية فتذبح ، وإذا ماتت بالخنق دخلت تحت حكم الميتة وعلى أن الموقوذة هي البهيمة التي تضرب حتى تموت ولم تذك ، فتصير بالموت من الضرب : ميتة . والمتردية هي التي تقع من جبل أو قطيع في بئر أو تسقط من موضع مشرف وتموت ، فتصير بالموت : ميتة .

وأما تحريم الخنزير . فإنه ثابت من آيات غير الآية هذه . لأن الآية هذه تنهى عن المطاعم ، لا المشروبات .

وأما تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير . فبعض العلماء أباح الزيادة على الآية في المحرمات التي لا تؤكل . وبعض العلماء لم يبح ، اقتصاراً على المذكور في الآية . فقد روى عن مالك : « لا حرام بين إلا ما ذكر في هذه الآية » ، وقال ابن خويز منداد : « تضمنت هذه الآية تحليل كل شيء من الحيوان وغيره إلا ما استثنى في الآية من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ولهذا قلنا : إن لحوم السباع وسائر الحيوان ما سوى الإنسان والخنزير مباح » ، وقال السكيا الطبري : « وهما في الشافعي تحليل كل مسكوت عنه » ، أخذنا من هذه الآية ، إلا ما دل عليه الدليل ، وقال ابن العربي : « هي

محكمة ، فلا محرم إلا ما فيها ، وروى البخاري من رواية عمرو بن دينار قال :
 « قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة . ولكن أبي ذلك
 البحر بن عباس ، وقرأه قل : لا أجد فيها أوحى إلى محرم ،
 وروى عن ابن عمر أنه سئل عن لحوم السباع فقال : لا بأس بها . فقيل له :
 حديث أبي ثعلبة الخشني - أنه زوى أن رسول الله ﷺ قال : « أكل كل ذي ناب
 من السباع حرام » - فقال : « دعه كتاب الله ربنا ، لحديث أعرابي يقول
 على ساقيه » ؟

وسئل الشعبي عن لحم الفيل والأسد ، فتلا هذه الآية . وقال القاسم :
 كانت عائشة تقول لما سمعت الناس يقولون : حرم كل ذي ناب من السباع :
 ذلك حلال ، وتلو هذه الآية : « قل : لا أجد فيها أوحى إلى محرم » ،
 هذا كلام ذكره القرطبي رحمه الله في تفسيره المسمى الجامع لأحكام
 القرآن . فمل الذين أنكروا ما ثبت في حديث أبي ثعلبة الخشني ، كفرهم الذين
 أثبتوا صحة حديث أبي ثعلبة الخشني أو فسقوهم أو أمانوهم ؟ إنهم لم يكفروهم
 ولم يفسقوهم ولم يمانوهم .
 وعلى هذا النحو لو تتبع إنسان أحكام الشريعة الإسلامية ، ونظر أقوال
 العلماء في كل حكم منها . سيعلم علم اليقين : أن الحكم الثابت بالقرآن عليه إجماع ،
 والحكم الثابت بالسنة وحدها ما عليه من إجماع البتة .

• • •

والعلماء تجاه السنة النبوية فريقان . فريق يعدها مصدراً للتشريع وهو القرآن
 ومن علماء هذا الفريق من يغلو فيقول : إن في القرآن آيات في أحكام التشريع
 يجب أن يقرأها الناس ولا يعملون بها . لأن النبي ﷺ نطق بكلام ناسخ للعمل
 بها ، ومن ذلك آية « قل لا أجد فيها أوحى إل محرم » . إلخ ،
 فقد روى القرطبي في تفسيرها ما نصه : « وقد قيل : إنها منسوخة بقوله
 عليه السلام : « أكل كل ذي ناب من السباع حرام » ، أخرجه مالك .

ومن حججهم قول الله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول، (المائدة ٩٢) .

• • •

وفريق لا يعد السنة مصدراً للتشريع بعد القرآن .

ومن حججهم في الرد على الفريق الأول ما يلي : -

الحجة الأولى : إن القرآن قطعي الثبوت ، ولا يجوز لأحد أن ينكر حرفاً

منه ، وفيه تبيان كل شيء ، فكيف جاز لكم أن تخصصوا طامه وتقيّدوا مطلقه .
وتفصلوا بجملة بحديث يرويه رجل عن آخر ، أو حديثين أو ثلاثة ، مع أنكم
لا تبرهنون أحداً لقيتموه وقد متموه في الصدق والحفظ من أن يخطئ وينسى
ويخطئ في حديثه ؟ فهل يستساغ بعد ذلك أن يقوم خبرهم مقام كتاب الله ؟

الحجة الثانية : إنكم لا تستطيعون أن تلزموا شخصاً بقبول مثل هذه الأخبار

لأن الهم محتمل فيها ، ولا حجة لكم عليه ، فن حق المرء ألا يقبل إلا ما استيقن
منه ، واعتقد أنه يقين لا ظن فيه ، كالقرآن .

الحجة الثالثة : قول الله تعالى : ما فرطنا في الكتاب من شيء ، (الأنعام ٣٨)

وقوله : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ، (النحل ٨٩) »

فهذا يدل على أن الكتاب حوى كل شيء من أمور الدين وبينه وفصله .
بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر كالسنة ، إلا إذا كان مفرطاً فيه ولم يكن تبياناً ،
ويلزم على ذلك : الخلف في وعد الله تعالى وخبره ، وهذا محال .

الحجة الرابعة : قول الله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ،

(الحجر ٩) » فهذا يدل على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة ، ولو كانت
حجة وأصلاً للتشريع لتكفل بحفظها كالقرآن .

الحجة الخامسة . لو كانت السنة حجة لأمر النبي ﷺ بتدوينها وأمر

الصحابة على جمعها حرصاً على صيانتها ، حتى تصل إلى المسلمين مقطوعاً بصحتها

لأن ظني الثبوت لا يصح الاحتجاج به ، فقد ذم الله المشركين لاتباعهم الظن ، كما جاء في سورة الأنعام : « إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون » وفي سورة النجم : « وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً » ،

ولسكنه نهى عن كتابتها ، وأمر بمحو ما كتب منها ، وكذلك فعل الصحابة والتابعون . فقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج . ومن كذب علي - قال همام : أحسبه قال : متعمداً - فليتبوا مقعده من النار)

وأخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ نخرج علينا ، فقال : « ماذا تكتبون ؟ » فقلنا : ما نسمع منك . فقال : « أأكتب مع كتاب الله ؟ محصوا كتاب الله وخلصوه » قال : لجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد ، ثم أحرقناه بالنار ، قلنا : أي رسول الله ، أنت تحدث عنك ؟ قال : نعم ، حدثوا عني ولا حرج . ومن كذب علي متعمداً فليتبوا مقعده من النار ،

فمسنداً نهى صريح من الرسول ﷺ عن كتابة السنة ، ولو كانت حجة لأمر بكتابتها .

الحجة السادسة : لقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على عدم حجية السنة ، ومن ذلك قوله : « إن الحديث سيف ذو عني ، فما آتاكم يوافق القرآن فهو عني وما آتاكم عني يخالف القرآن فليس مني » ،

فإذا كان المروي من السنة يثبت حكماً شرعياً جديداً فليس عن الرسول ، لأنه يخالف للقرآن ، وإذا كان المروي يثبت حكماً موجوداً في القرآن كانت

السنة مؤكدة ، والحجة هو القرآن فقط . وقوله ﷺ : « إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه ، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه » فهو عليه السلام لا يأتي بحديث ، بل يؤكد ما في القرآن ، والحجة هو القرآن .

الحجة السابعة : إن الرسول ﷺ أمر بكتابة القرآن الكريم ، ولم يأمر بكتابة السنة ، ليس لأنها قد تختلط بالقرآن بل لأن القرآن وحده هو كتاب العقائد والتشريعات ، وأبو بكر رضي الله عنه لما انتهى من جمع القرآن لم يأمر بجمع السنة ، والخوف من الاختلاط قد زال في عهده ، بكثرة القراء من جهة وبجمعه من جهة أخرى ، ولم يكتبها عمر رضي الله عنه ، ولم يكتبها عثمان رضي الله عنه الذي كتب القرآن بلهجة قريش ، وأرسل إلى كل مصر من الأمصار نسخة من المصحف ، ولم يرسل مع كل نسخة من المصحف أحاديث نبوية ، ولم يفعل ذلك علي رضي الله عنه . وأما معاوية فإنه اتهم بعض رواة الأحاديث بالكذب ، كما حكى عنه البخاري في شأن كتب الأحيار ، فلو كانت الأحاديث حجة في التشريع لاهتم بها الرسول والصحابة من بعده . وهل كان المسلمون من أيام الرسول ﷺ إلى عهد عمر بن عبد العزيز الذي اهتم فيه بعض العلماء بالبحث عن السنة ، كانوا ناهين الإيمان لعدم علمهم بالسنة ولعدم فهمهم بها ؟

. . .

أما أنا فأنف موضحاً موقفاً وسطاً بين الفريقين . لا أقول بإثبات حجة السنة على الإطلاق ، ولا أقول بنفي حجة السنة على الإطلاق . بل أقول : بقبول السنة الشريفة المفسرة والموضحة والمبينة للقرآن الكريم ، بشرط أن تكون ثابتة بالتواتر العمل من أيام الرسول ﷺ إلى أن دونت في الكتب كأحاديث الصلوات ، ولا يختلف في العمل بها إثنان من خيار المسلمين .

ومثال ذلك قول الله تعالى : « وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل » .

فهذا القول يحتاج إلى تفسير وإيضاح ، لأن مسلماً لو أراد أن يقيم الصلاة ، ومسلماً آخر أراد أن يقيمها لا تنفقا معاً على الإقامة ، واختلفاً على كيفية الأداء وربما ينقص واحد طريقة أداء الآخر ، فيخوره في دينه . فهدماً للاختلاف ، ومنعاً للظن ، قام رسول الله ﷺ بنفسه في تفسير الآية وتوضيحها ، فبين عدد الصلوات وبين الأوقات التي تؤدي فيها ، وصلى هو بالمسلمين ، ولما انطلق المسلمون إلى فتح البلاد لنشر الدين ، صلوا أمام أهل البلاد ، وأهل البلاد الذين أسلموا صلوا مثل ما يصلون الفاتحون . ثم بنوا المساجد ، وصورت بالمصاين جيلاً إثر جيل إلى يومنا هذا . فمثل هذا النوع من الأحاديث المفصلة المنقولة بالتواتر العدلي ، يصير من التشريع ولا يجرؤ أحد على التشكيك فيه . وهذا هو النوع الذي يجب أن يلتزم به القضاة في المحاكم لثواب المحسن وعقوبة الماهي ، ويحملوا ماعداء من الأحاديث ، خاصة التي تعزيف أحكاماً على أحكام القرآن الكريم .

والمسلمون اليوم طائفتان كبيرتان : الشيعة وأهل السنة وهما متفقان على القرآن الكريم ، بلا زيادة ولا نقصان . ومختلفان بسبب الأحاديث النبوية . وقد ذكرت من قبل أحاديث من كتب أهل السنة فيها خلاف . وأذكر هنا مثلاً من كتاب « الأصول من السكافي » ثقة الإسلام - هـ - أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق السكافي الرازي المتوفى سنة ٣٢٨ هـ . جاء في باب « الإشارة والنص على أمهد المؤمنين عليه السلام » ما نصه :

« محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن زيد بن الجهم الهلالي ، عن أبي عبد الله عليه السلام - قال : سمعته يقول : لما نزلت ولاية علي بن أبي طالب - عليه السلام - وكان من قول رسول الله ﷺ وآله : « سلوا علي بن أبي طالب » ، فكان مما أكره الله عليهما في ذلك اليوم يزايد قول رسول الله ﷺ وآله لهما : قوماً فسلما عليه بإمرة المؤمنين . فقالا : أمن الله أو من رسوله يا رسول الله ؟ فقال لهما

رسول الله ﷺ وآله : « من الله ومن رسوله ، فأنزل الله عز وجل : « ولا تنقضوا
الآيمان بعد توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا . إن الله يعلم ما تفعلون »
(يعنى به قول رسول الله ﷺ وآله لهما ، وقولهما : أمن الله ، أو من رسوله ؟)
« ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها ، من بعد قوة أنكاثا . تتخذون أيمانكم
دخلا بينكم . أن تكون ، أئمة هي أزكى من أئمتكم . قال قد جعلت فداك :
أئمة ؟ قال : أى - والله - أئمة . قلت : فإننا نفرأ : « أربى ، فقال : ما أربى ؟ -
وأوما بيده فطرحها - « إنما يبلوكم الله به ، (يعنى بعلى عليه السلام) « وليبين
لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون . ولو شاء الله لجمع لكم أمة واحدة ، ولكن
يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتسالن عما كنتم تعملون ، ولا تتخذوا أيمانكم
دخلا بينكم ، فتول قدم بعد ثبوتها ، (يعنى بعد مقالة رسوله الله ﷺ وآله
فى على عليه السلام) « وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ، (يعنى به
هلبا عليه السلام) ، وإللكم عذاب عظيم (١) » .

إن المعلق على هذا الحديث سيحكم على الشيعة بالخروج على الدين لتحريف
مقصود مؤكد بالقسم فى آية من آيات القرآن وهو وضع « أئمة هي أزكى من
أئمتكم ، مكان : « أمة ، هي أربى من أمة ، وسيحكم عليهم بالتفسير وفق
معتقداتهم . لكن بالرجوع إلى علماء الشيعة للاستفسار عن مثل هذه التحريفات

(١) نص الآيات : « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الآيمان بعد
توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا . إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى
نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا . تتخذون أيمانكم دخلا بينكم ، أن تكون أمة
هي أربى من أمة . إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ،
ولو شاء الله لجمع لكم أمة واحدة . ولكن يضل من يشاء ويهذى من يشاء ولتسالن
عما كنتم تعملون . ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتول قدم بعد ثبوتها ، وتذوقوا
السوء بما صددتم عن سبيل الله ، وإللكم عذاب عظيم ، (النحل ٩١ - ٩٤) .

وجدناهم قد قالوا : إننا لا ننادى بما نادى به الأوائل في عصور الظلمات من
تقديس النصوص المسلمة بلا مناقشة في الكتب القديمة بل ننادى بالقرآن وحده
المماثل للقرآن الذي في يد السنيين ، ونرفض المدسوسات في الكتب القديمة
غيره (١) . ولذلك نحمدكم الآن علما يقيمون صلاة الجماعة ، وصلاة الجمعة ،
ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات .

ولهذا لا ينبغي لسني أن يكفر شيعياً للمدسوسات التي عنده ولا ينبغي
لشيعي أن يكفر سنياً للمدسوسات التي عنده بل ينبغي أن ينظر السني للشيعي
نظرة الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن ، وأن ينظر الشيعي للسني نظرة
الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن ، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا
فيه من الفهم .

لأن الجميع يعبدون الإله الواحد ، ولأن الجميع يعترفون بمحمد رسول الله
خاتم النبيين . ولأن الجميع يعترفون بيوم القيامة . ولم لا يعذر بعضهم بعضاً
وقد قال تعالى : إن هذه أمتكم أمة واحدة ، (الأنبياء ٩٢) ؟ فقد صرح بأن
بلاد المسلمين في حكم البلد الواحد ، وأن المسلمين الملتزمين بالقرآن ، أمة
واحدة ، لا أمم . والخلاف بين الناس مع الأمة الواحدة لا بد منه ، لأنه في القرآن
الكریم يقول تعالى : ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين
إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ، (هود ١١٨ - ١١٩) أنظر كيف أن الاختلاف
باق إلى الأبد . وكيف من يرحمهم الله لا يختلفون .

ولو جاز تكفير الشيعي أو تكفير السني للمخالفة في الرأي . لجاز تكفير
السني السلفي للسني من أهل الخلاف أو بالعكس . ولجاز تكفير السلفي أو

(١) أنظر كتاب الرد على الدكتور السالوس - بوزع مجانا في مدينة الكويت .

الخلق للصوفي أو بالعكس ، وهذا لا يقول به عاقل . وابن جبار تكفير السلف للصوفي لتوسله بالأنبياء والأولياء ، فإن توسل الصوفي - والتوسل لا يجوز عندنا - أقل خطراً في العقيدة من خطر السلف الذي يتسم الله تجسيدا ، ثم يقول بلا تمثيل ولا تشبيه .

إن عندنا نحن السنيين أخطاء . يعرفها الراسخون في العلم منا ويعرفها الشيعة . وعند الشيعة أخطاء . يعرفونها ونحن نعرفها . ويجب على الجميع في هذا العصر المضاع بمصائب الشريعة ، أن يصححوا أخطاءهم ، وأن يواجهوا العامة بدعابة وأن يبذلوا أقصى الجهد في الوحدة والتعاون والتآلف والتوادد والتراحم وليعفوا وليصفحوا ، كما جاء في القرآن الكريم .

• • •

لنتقل بعد ذلك إلى نبذة عن نشأة الدين ، وموقفنا من أهل الكتاب .
فنعول : -

معنى الدين : خضوع الإنسان لقوة عليا ، يخشاها ويرهبها ، ويعمل بإرادتها .

أما نشأة الأديان : فإن آدم ، أبا البشر ، لما نزل إلى الأرض ، وعده الله بتكثير نسله ، ووعدته بإرسال أنبياء ورسول إليهم ، فمن يطع يدخل الجنة ، ومن يعص يدخل النار . قال تعالى : دعانا : اهبطوا معنا جميعاً . فإما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداي ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، (البقرة ٣٨ - ٣٩) .

ووفى الله بوعده ، فسكن نسل آدم ، ولما زاغوا وفسدوا أرسل إليهم
نوحاً - عليه السلام - ومن آمن به نجا ، ومن كفر به هلك . ثم بعد مدة من
الزمان أرسل هوداً إلى قوم عاد ، ثم صالحاً إلى قوم ثمود ، ثم إبراهيم وإسماعيل
وإسحق وبقية موسى وهرون وعيسى بن مريم . ثم آخر الأنبياء محمد
صلى الله عليهم أجمعين وأنبياء غير هؤلاء ورسول .

هذا أصل الدين وتطوره

وقد أفسد الشيطان على الناس حياتهم ، فجعلهم يختلفون في تفسير
نصوص الدين ، وفي الدين نفسه بالشك فيه ، إذ ياتي في نفوس ضعفاء
الإيمان : أن الدين ليس من الله ، بل الأنبياء يريدون الملك والرياسة على الناس .
ومن هنا اختلف أصحاب الدين . وأنكر بعض الناس الأديان ، بسبب وسوسة
الشياطين .

اختلاف الأديان في الشرائع ، لا في العقائد

وتختلف الأديان بسبب تعدد الشرائع من قبل الله تعالى . فإن الشريعة التي
تناسب زمن آدم وبنيه الأوائل ، لا تناسب زمن موسى وبنى إسرائيل . وشريعة
موسى لا تناسب زمن محمد خاتم النبيين وفي ذلك يقول تعالى : « اكل جعلنا منكم
شريعة ومنهاجاً » (المائدة ٤٨) .

والأنبياء جميعاً يتفقون على أن الله واحد ، وليس كمثل شيء . وعلى أن
يوم القيامة حق لا ريب فيه . وعلى أن العمل الصالح ضروري جداً في الحياة
الدنيا ، من أجل الثواب والعقاب . قال تعالى : « ما يقال لك إلا ما قد قيل
للرسل من قبلك » (فصلت ٤٣) .

ومن الأنبياء والرسل من كان يرسله الله لقوم مخصوصين مثل يونس، ومنهم من كانت رسالته عامة مثل إبراهيم ومحمد عليهما السلام .

اليهود والنصارى :

لكننا اليوم نرى اليهود والنصارى لا يعترفون بالإسلام . فهل هم متفقون مع المسلمين في دعوة التوحيد ، وفي الاعتراف بيوم القيامة ، وفي أن العمل الصالح لا بد منه ؟ نعم كتبهم المقدسة تعترف بذلك لكن الكتب شيء ، وفهمهم للكتب شيء آخر .

في النوراة : « اسمع يا إسرائيل . الرب إلهنا رب واحد » (تثنية ٦ : ٤)

وفيها يقول الله تعالى - كما كتبوا - : « أليس ذلك مكنوزاً عندي ، مخزوماً عليه في خزائني ؟ لي النعمة والجزاء في وقت تزل أقدامهم » (تثنية ٣٢ : ٣٤-٣٥)
أي وقت قيام القيامة .

وفيها عن مسئولية كل إنسان عن عمله : « لا يقتل الآباء عن الأولاد ، ولا يقتل الأولاد عن الآباء ، كل إنسان بخطيئته يقتل » (تثنية ٢٤ : ١٦) .

وفي الإنجيل عن الوجدانية : « لجاء واحد من الكتبة ومعههم يتحاورون فلما رأى أنه أجابهم حسناً ، سأله : أية وصية هي أول الكل ؟ فاجابه يسوع :
إن أول كل الوصايا هي : اسمع يا إسرائيل . الرب إلهنا رب واحد ، وتحب الرب إلهك من كل قلبك ، ومن كل نفسك ومن كل فكرك ومن كل قدرتك . هذه هي الوصية الأولى . وثانية مثلها هي : تحب قريبك كنفسك ليس وصية أخرى أعظم من هاتين . فقال له الكتائبه : جيداً يا معلم . بالحق قلت . لا إله إلا الله واحد . وليس آخر سواه » (مرقس ١٢ : ٢٨-٣٢) .

وفي الإنجيل عن يوم القيامة ، ومستولية كل إنسان عن عمله . يقول عيسى عليه السلام : « فإن كانت عينك اليمنى تعثرك فاقلعها وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يبق جسدك كله في جهنم . وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقلعها وألقها عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يبق جسدك كله في جهنم » (متى ٥ : ٢٩ - ٣٠) .

واليهود جميعاً إلى اليوم يعتقدون بوحدانية الله . واليهود السامريون يعترفون صراحة بيوم القيامة . أما اليهود العبرانيون فإنهم يتولون بحزاء على الأهمال إما في الدنيا وإما في الآخرة ، رغم وضوح آيات التوراة السامرية في جزاء الآخرة .

واليهود في نظر المسلمين : كفار . لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ ، ويجب على المسلمين أن يحاربوهم ، حتى يدخلوا في الإسلام ، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يد وهم صاغرون .

...

والنصارى فريقان كبيران . هما الأرثوذكس والكاثوليك . والأرثوذكس يعتقدون بأن الله هو المسيح بن مريم ، أي أن الله - تعالى - نزل من السماء ، ودخل بطن مريم ، وخرج طفلاً هو المسيح ، ثم كبر . ولما وصل إلى سن الثلاثين بلغ الرسالة إلى بنى إسرائيل . وفي سن الثالثة والثلاثين قتله اليهود وصلبوه ودفنوه في القبر ودخل الجحيم وهو في القبر ، وتعذب في النار ثلاثة أيام ، ثم خرج من الجحيم إلى القبر ، ومن القبر إلى السموات ، وجلس كما كان أولاً .

تلك هي عقيدة الأرثوذكس الآن وقد حكم الله عليهم بالكفر في قوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح بن مريم » (المائدة ٧٢) .

أما الكاثوليك - والبروتستانت معهم في العقيدة - فيعتقدون بأن الآلهة ثلاثة هم : الأب - الابن - الروح القدس . فالأب يخلق ، والابن يرزق ، والروح القدس يحيي ويميت ، وكل إله مستقل بذاته ، ومنفصل عن غيره . وقد حكم الله عليهم بالكفر في قوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة » (المائدة ٧٣) .

ويؤمن النصارى جميعاً بيوم القيامة . لكن يقولون : إن النعيم للروح لا للجسد ، والعذاب للروح لا للجسد . أما عن الأعمال . فعندهم أن من آمن بالمسيح رها مصلوباً من أجل خطايا البشر ، فهو سيكون في الجنة مع المسيح ، ولو لم يعمل عملاً صالحاً .

ومعنى خطايا البشر : أنهم يزعمون أن آدم وهو في الجنة أخطأ لما أكل من الشجرة التي نهاه الله عن الأكل منها ، وخطؤه ينتقل بالتوارث في نسله ، وكل من مات من بني آدم سواء كان صالحاً أو فاسداً يدخل جهنم لأن الخطيئة في جسده . ثم أراد الله رحمة الناس ، وذلك بقتل المسيح ككبش فداء عن الخطايا ، وبقتله رضي الله عن بني آدم جميعاً ، الذين كانوا قبل المسيح . ويرضى أيضاً عن كل من يؤمن بالمسيح . ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ، (ص ٢٧)

والنصارى في نظر المسلمين : كفار . لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ ويجب على المسلمين أن يحاربوه حتى يدخلوا في الإسلام ، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يدهم صاغرون . ودفع اليهود والنصارى للجزية ، معناه : أن لا يكون يهودي أو نصراني رئيساً على مسلم . كل يهودي أو نصراني يخضع للمسلم ولا يرفع رأسه عليه . ويجب أن يكون جيش كل بلد إسلامي من المسلمين المختصين لديهم ، ولا يشترك مع الجيش يهود أو نصارى . قال تعالى : « قاتلوا

الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، (التوبة ٢٩) .

ولا يصح المناداة بالوحدة الوطنية مع اختلاف الدين . لأن عدو الإنسان عدو دينه . وإنما تصح المناداة بالوحدة الوطنية إذا اتفق الدين ونشأت الفرق والجماعات للاختلاف في فهم الدين . أى إن الوحدة تصح مع السنى والشيعى ولا تصالح مع المسلم واليهودى أو المسلم والنصرانى .

ولأن الطوفى الحنبلى - رحمه الله - من علماء السلف الأجلاء . أورد نبذة مختصرة عن الله وصفاته في نظر الفرق الإسلامية . ومنها نفهم أهم نقطة تميز السلف عن غيرهم .

المسلمون يؤمنون بآله واحد ، ليس كآله شيء . وهو السميع البصير .

والفرق الإسلامية المشهورة هي :

الخوارج والشيعية والمرجئة والمعتزلة وأهل السنة . وأهل السنة ينقسمون إلى قسمين هما : السلف والخلف .

والخوارج : هم الذين خرجوا على الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - واعتبروه كافراً ، لأنه رضى بالتحكيم في الخلاف الذى كان بينه وبين معاوية ابن أبى سفيان - رضى الله عنه - ومبدؤهم المشهورون به : هو تكفير المسلم الذى يرتكب كبيرة من الكبائر ويصر عليها . والشيعية هم الذين يحبون علياً وينصرونه ويدافعون عنه في مواجهة الخوارج الذين كفروه وفي مواجهة بنى أمية الذين لم يمتزفوا بإصلاحه للدين ، وانهمروه بمحاربة قتلة عثمان . وأهم مبدأ لهم : موالاة

أهل البيت والتقرب إلى الله بحبهم . والمرجئة لا يحكمون على المسلم المعاصي بأى حكم فى الدنيا بل يرجئون الحكم إلى الآخرة ويفوضونه إلى الله تعالى ، والمعتزلة سموا معتزلة لسبب من سببين : إما لأنهم اعتزلوا الحرب الدائرة بين على ومعاوية وعكفوا على تعلم الدين ، والتأليف فيه ودفع شبه أعداء الإسلام عنه وهذا هو الصحيح ، وإما لأن واصل بن عطاء سأل الحسن البصرى ، فقال له : يا إمام الدين ظهر فى زماننا هذا جماعة يكفرون المسلم بالمعصية - يعنى الخوارج - وجماعة يقولون : إن المعصية لا تضر مع الإيمان - يعنى المرجئة - فما تقول أنت ؟

وقبل أن يجيب الحسن قال واصل : أنا لا أقول بأن المسلم المعاصي كافر لأنه ينطق بالشهادتين ، ولا أقول إنه مؤمن لأنه لا يعمل بالدين كله . بل أقول إنه فى منزلة بين الإيمان والكفر . أى فاسق . ثم قام وجلس بجوار حمود من أعمدة المسجد ، والتف حوله بعض طلاب العلم فقرر لهم مذهبه . فلما رأى ذلك الحسن ، قال : اعتزلنا واصل ، فسمى هو وأصحابه بالمعتزلة . وأهم مبدأ مشهور لهم : هو أن الإنسان حر فى اختيار أفعاله . والله لم يكتب على الإنسان شيئاً فى الأزل .

وأهل السنة : هم جماعة من العلماء عثروا بالحديث النبوى فى عهد عمر بن عبدالعزيز وتبعوه ، واهتموا به ، فسموا أهل السنة ، أى أهل الحديث النبوى . ومن كان منهم قبل القرن الخامس الهجرى يسمى بالسلف ، ومن كان منهم بعد القرن الخامس يسمى بالخلاف .

موقف الفرق الإسلامية من ذات الله تعالى وصفاته :

الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة ، والخلاف من أهل السنة ، يؤمنون بأن الله تعالى إله واحد ، وليس كمثل شئ وأنه يتصف بصفات الكمال والجلال ويقولون : أن صفات الله تنقسم إلى قسمين : صفات أعضاء مثل الرأس والوجه

واليد والرجل ، وهكذا . وصفات أفعال مثل القدرة والإرادة والرحمة والغضب
وهكذا . ويقولون : نحن نثبت صفات الأفعال لله تعالى ، وننفي صفات الأعضاء
لأن الله ليس كمثل شيء فلا نقول : لله رأس ، لكن ليست كره وسنا . بل نقول :
ليس كمثل شيء . وهكذا .

أما السلف من أهل السنة فيقولون بصفات الأفعال . ويقولون بصفات
الأعضاء ، مع عدم المماثلة أى أنهم يثبتون وينفون معاً . فيقولون : لله رأس ،
لكن ليست كره وسنا . لله يد ، لكن ليست كأيدينا . الله استوى على العرش
لكن ليس كاستواءنا على الكراسي ، وهكذا .

تفسير بعض الآيات المتشابهة في ذات الله وصفاته :

١ - قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » يفسره السلفيون بأن الله تعالى له
يد ، لكن ليست كأيدى البشر ، ويفسرها غيرهم بأن قدرة الله فوق قدرة الناس
أى يفسرون اليد بالقدرة .

٢ - قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » يفسره السلفيون : استوى
استواء يليق بجلاله لكن لانعلم كيفية الاستواء وليس كاستواء البشر . ويفسره
غيرهم : بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء على العالم أجمع . وهكذا .

* * *

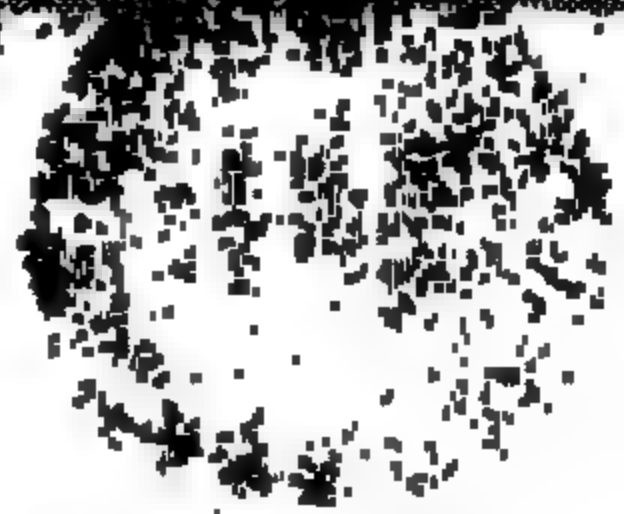
أما عن هذا الكتاب . فقد حصلنا على صورة مخطوطته الوحيدة - لأنه
لم يطبع قبل اليوم - من معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، وهو كتاب
جيد في مقارنة الأديان ، شبيه بكتب أخرى في موضوعه ، وهو يدلنا على
نوع من الجدل بين المسلمين وأهل الكتاب . ظهر منذ بدء الإسلام ، وسيظل
إلى قيام الساعة .

فإن حرم مثلاً ألف في الرد على يهودى طعن في الإسلام. وابن قيم الجوزية.
والقرطبي ألف في الرد على نصراني. والقراي أيضاً. والأبوصيري فأنظم برقة
المديح المباركة عمل منظومة من الشعر الجيد تضمنت كل ردود المسلمين على
أهل الكتاب، كما عمل ابن مالك ألفية جمعت كل قواعد علم النحو
والصرف.

والله تعالى أسأل أن يوفقنا لخدمة العلم والدين. آمين.

د / أحمد حجازي أحمد السقا

الحائز على درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٧ م
من كلية أصول الدين جامعة الأزهر في موضوع :
« البشارة لابنبي الإسلام في التوراة والإنجيل »



دستگاه ...
...
...
...



...
...
...

...
...
...

...

...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله عونى ، وبه توفيقى

أحمد الله ، الذى أرشدنا إلى الإسلام ، وهدانا بفضل سبيل السلام ، وجنبنا عبادة الأوثان والأصنام ، وسائر مذاهب الكفرة اللثام . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة ترغم أنف الكافر أشد إرغام ، وتوجب لقاءها النعيم فى دار المقام . وأصلى على رسوله محمد ، الداعى إلى أفضل دين بأشرف كلام ، والباقي معجزة على عمر السنين ، وتعاقب الأيام ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد

فإني رأيت كتاباً منهجه بعض النصارى . يطعن به فى دين الإسلام ، ويقدم به فى نبوة محمد - عليه أفضل الصلاة والسلام - فرأيت مناقضته إلى الله ورسوله قربانا ، ورجوت بها مغفرة من الله ورضوانا ، حذراً من أن يستخف ذلك بعض ضعفاء المسلمين ، فيورثه شكاً فى الدين . ولقد رأيت بعض ذلك عياناً وأنسب عليه دليلاً وبرهاناً .

فأوردت مناقضته ، حرفاً من كلامه مخفياً ، وأبنت عن مقاصد السؤال والجواب على وجه لا يخفى ، مع تلخيص العبارة ، خشية الضجر والإملال ، وتخليص المعانى ونصوصيتها خيفة الإخلال والاختلال .

وقدمت على ذلك مقدمات كلية ، تتضمن مباحث جليلة ، عليها ينبئ معظم الجواب ، وبها يفسر ظهور الصواب . وعلى الله توكل ، وإليه المآب . وتلك المقدمات ثلاث :

المقصد الأول

أن هذا النصراني رأيه يعتمد في طاعته على الإسلام ، على التوراة والآنجيل التي بيد اليهود والنصارى ، وعلى كتب الأنبياء الأوائل كنبوذة إشعياء وإرميا . ودانيال ، والأنبياء الإثني عشر ، ومزامير داود ، ونحوها .

واعلم أن هذه الكتب بما لا تقوم الحجة علينا بها . لأنها عندنا معرفة مبدئية . نعم . التبديل لم يأت على جميعها ، بل دخلها في الجملة . فلهذا قال نبينا محمد - عليه الصلاة والسلام - : « إذا حدثكم أهل الكتاب ، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا : آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد . ونحوه . مسلمون ، فمنع من تصديقهم خشية أن يكون ما حدثونا به مما حرف جزماً ، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرف . عدلاً منه - ﷺ - ولو لم يكن للعاقل دليل على صدقه - عليه السلام - إلا هذا الكفاه ، كما قررته في التعليق على بعض كتب الأوائل ، وفي آخر هذا التعليق .

ولهذا قال علماء الحديث من المسلمين : إن الراوى إذا عرف منه الكذب يرد حديثه كله ، ويصير غير موثوق به . وكذلك من اختلط ولم يتميز ما رواه قبل اختلاطه بما رواه بعده ، يترك الكل احتياطاً ، وحزماً في الدين .

وأيضاً : كما أنهم لا يعدون كتابنا حجة عليهم ، كذلك نحن لا نعد كتبهم حجة علينا وأولى ، لأن كتبهم تقادم عهداً ، وتعاونتها اللغات لفظاً وكتابة ، بخلاف كتابنا . أما التهمة فهي متجهة إلينا منهم ، وإليهم منا .

وأيضاً : فإن النصراني في استدلاله بما لا تقوم به الحجة علينا . إما أن يكون مع العلم بذلك فهو مغالطة ومخاتلة وتغابي . وإن قصد إقامة الحجة للنصارى . وهم إذ هم في ثبوتهم على دينهم غنيون عن ذلك ، حتى لو أراد منهم خلافه لما أطاعوه . أو مع عدم العلم فهو جهالة بمذهب الخصم . والعلم بما يلزم الخصم وما لا يلزمه ينبغي أن يكون مقدماً على مناظرته . وقائدة هذه المقدمة : سد باب الاستدلال علينا بكتب الأوائل مطلقاً .

المقدمة الثانية

إنه من المعلوم عندنا وعندهم : أن الله - سبحانه - إنما خلق العباد ليعبدوه كما صرح بذلك في القرآن الكريم حيث يقول : ، وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون^(١) ، لكن لما كانت عبادة المعبود تستدعي بتقديم معرفته ، خلق لهم العقول ليعرفوه بها ، ويوطدوا بها قواعد العبادة ومقدماتها .

فظهر من هذا التقرير ما قلناه المحققون من أهل العلم بالأصول ، وهو أن العقل نائب الشرع يقرر له القواعد من إثبات النافع وتوحيده ، الذي وافقنا عليه النصارى لفظاً لا معنى ، وحدثت العالم وجواز إرسال الرسل والدليل على صدقهم ، وهو المعجز الذي به تثبت النبوة . فإذا ثبتت أدب الشرع ، ووجب قبول ما جاء به . ثم إن كان مما يدركه العقل فله الحمد . ولو كان مما لا يدركه - وهو المسمى في عرف فقهاء الإسلام : تعبداً - وجب تسليمه ، وتقليد الشارع فيه ، وبثبوت الشرع يتعزل العقل كما يتعزل بقدم الساطان من سفره ، من كان استنابه موضعاً في بلده .

وسرّ هذه المقدمة : ما قررته في القواعد الصغرى ، وهو : أن العبادات والتكاليف مستلزمة للمشقة على أهل التكليف . لكن المشقة تارة تكون عملية كما في الصلاة والصيام والحج والجهاد ، وتارة علمية كما في الإيمان بالغيب . وهو كلما غاب عن العيان كالله - سبحانه - وأحكام الآخرة . وهذا أشق التكليفين . ولهذا بدأ الله - سبحانه - وتعالى - به في وصف المؤمنين حيث قال : الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة^(٢) ، فالأول تكليف علمي . والثاني : عملي . وكذلك

(١) الذاريات ٥٦

(٢) البقرة ٣

قوله : « فاعلم أنه لا إله إلا الله ، واستغفر لذنبك »^(١) ، ولذلك المسيح وغيره من الأنبياء إنما بدأوا بدعاء الناس إلى الإيمان بهم ، وأنهم من عند الله .

ووجه المشقة في الإيمان بالغيب : هو أن النفس الناطقة مطبوعة بمفطورة على حب إدراك الأمور بحسب قوائمها ، وإذ أرات ما لا تدرك حقيقته تألمت واضطربت ، كما يشاهد كل عاقل من غيره ، ويحسده من نفسه ، حتى في أيسر الأشياء . ولهذا يحدث للنفس العجب ، وهو عرض يلحقها الخفاء بسبب الأمر الحادث ، فإذا ظهر لها سبب الأمر بطل العجب ، واستراحت .

لخاصل الأمر : أن الإنسان مركب من هيكل ونفس ، وأن التكليف واقع على جزئية كليهما ، على هيكله عملاً ، وعلى نفسه اعتقاداً وعلماً . هذا كله مع العلماء على أن الشرع لم يأت بما يتنافى العقل ، ولا يجوز فيه ، بل بما قد لا يدرك العقل مع إمكانه في نفسه . ولهذا قال أرسطو ، - على ما حكى عنه هذا النصراني في كتابه هذا الذي نحن بمصدر مناقضته في بيان ضرورة النبوة للخلق - قال : « إن الحال في عقولنا عند النظر إلى المبادئ الأولى ، كحال الخفاش عند النظر إلى الشمس ، أعنى أن الشمس في غايه الظهور في نفسها ، وهي خفية عند الخفاش لضعف إبصاره »

وحكى أيضاً هذا النصراني عن دابن رشد ، المالكي من المسلمين أنه قال : « لم يقل أحد في العلوم الإلهية قولاً يعتد به ، ولم يعصم أحد من الخطأ فيها ، إلا من عصمه الله بأمر إلهي خارج عن طبيعة الإنسان وهم الأنبياء » .

وحكى عن دأرسطو ، أيضاً أنه قال في كتاب « الأسباب » : « العلة الأولى

أعلى من أن توصف ، ولا تعجز الألسنة عن وصفها ، إلا لأنها فوق كل علة ،
وحكى عن « أبي حامد » - هو الغزالي - شيئاً في معنى ذلك هراء إلى « كيميائ
السعادة » وإلى « المقصد الأسنى »

قلت : والحاصل من هذا : أن إدراك الشيء قد يمتنع تارة لضعف المدرك
كمنظر الخفاش ، وتارة لخفاء المدرك كالسها عند بعض الناس ، كما أن التأثير
قد يمتنع في الأمور الفعلية والانفعالية تارة لضعف الفاعل . كالسيف الكال
وتارة لصعوبة القائل أو ما يلبسه مانع له ، كالجسم الصلب إذا ضرب بالسيف
ونحوه .

وقاعدة هذه المقدمة : أن نحيل عليها بالجواب عن كل حديث أورده هذا
السائل من السنة الإسلامية مما يقصر العقل عن إدراك مضمونه ، أو يدركه على
تصسف ، أو بتأويل بعيد .

وقد ساعدنا هو على ذلك بما ذكره عن الحكيم « أرسطو » ، فكان هذا
الحكم كالجاذع مارن أنفه بكفه ، والباحث عن حقه بظلمه .

وأيضاً : فإن من الطرق العامة التي لا يستغنى عنها في كل شريعة ، أو في
غالب الشرائع : أن يقال فيما اشتملت عليه من التعبدات العملية أو العلمية : هذا
ممکن أخبر به الصادق ، وكل ممکن أخبر به الصادق فهو حق واقع . فهذا المشار
إليه حق واقع .

والنزاع في هذا الدليل يقع في أمرين .

أحدهما : كون الأمر المشار إليه ممكناً ، وقد بينا : أن الشرع لم يأت
بما ليس ممكناً .

والثاني : في كون المنعبر به سادقاً . وعلى أهل كل ملة بيانه بالدلائل .
ونحن سندين صدق محمد - عليه السلام - في أثناء هذا الكتاب ، حيث
يناسب ذكره ، إن شاء الله تعالى على وجه يقبله كل منصف طافل .

المقدمة الثانية

إن الأحكام العقلية على وزان الأحكام الحسية . ولهذا إذا أشكل على العقلاء أمر عقلي ، ضربوا له مثالا حسياً ليتصور لهم . وصور ذلك كثيرة جداً في سائر العلوم ، يعرف ذلك من له أدنى نظر في العلم .

وإذا عرفت ذلك . فاعلم أن الأدلة الشرعية لها مراتب مختلفة بحسب اختلاف مدلولاتها .

فيثبت ببعضها فروع الشريعة دون أصولها ، كالخبر المستفيض ، وخبر الواحد ، والقياس الظني ، والاستحسان ، والاستصحاب ، وقول الصحابي ونحوه . ولا تثبت أصول الشريعة إلا بقاطع كالبديهيات والنظريات والمتواترات ونحوها (١) .

وزانه من المحسوسات البناء . فإنه يحتاط لآسه بتخير الآلة الجيدة القوية الثابتة مالا يحتاط لحشوه وأعله ، لأن ثبوت أهله بأسته .

وقائدة هذه المقدمة : أن يستند إليها في أن كل ما أورده علينا من الأخبار التي حقه أن لا تثبت بمثلها الأصول ، لا ترد علينا ، ولا تلزمنا . لأن تلك أخبار توجب العلم دون العمل ، لسكونها مظنونة الثبوت . وإن كانت في البخاري ومسلم ، لاحتمال وقوع علة قاذحة في طريقها ، فلا تقوى على إثبات أصل ، ولا على أن يقدح بها في أصل ، خصوصاً وقد دخلها تصرف الرواة في الرواية بالمعنى . وقد أوردت ذلك إشكالا عظيماً في أحكام الفروع ، واختلافها جماً بين أهل العلم .

(١) انظر مقدمة الكتاب وكتاب مقدمة ابن الصلاح .

فنقول في مثل تلك الأحاديث: هذه لا تثبت بها أصلاً ، ولا ترد علينا نقصاً .

وإذا فهمت مقاصد هذه المقدمات ، يقيم عليك الجواب ، فإن ما أورده هذا الخصم ، إن كان من كتبهم كالطورا والإنجيل ونحوها : منعنا كون ذلك حجة ، بما قررناه في المقدمة الأولى . ثم قد نسلمه على جهة التنزل ، ونجيب عنه بالترام أو فساد بوجه ما . وإن كان من كتبنا ، فإن كان مما يقصر العقل عن فهمه أجبتنا عنه بما حكى هو عن راسخين ، كما تقرر في المقدمة الثانية ، وإن كان مما يصل العقل إلى فهمه أجبتنا عنه ، إما بأنه مما لا يثبت بمثله أصل . بناء على ما قرر في المقدمة الثالثة ، أو بتوجيهه - وهو يسير - بطريق من طرق الأجوبة الجدلية .

والذكي الفطن إذا اقتصر في جواب كتاب هذا النهراني كله على هذه المقدمات ، كفاء ذلك . مع أن لا اقتصر عليه ، بل سأجيب عن كل منه بما أمكن مفصلاً ، إن شاء الله تعالى . وما كان في عبارته من تطويل لخصته مع الإتيان بهكال المعنى ، وأعرضت عن مكافأته على سوء أدبه على النبي ﷺ - بمثله ، لا إكراماً له ، بل هوأناً بقدره ومحلله . فأقول :

سُرُوطُ النُبُوَّةِ الصَّادِقَةِ

أول ما افتتح به كتابه أن قال : «احذروا من الأنبياء الكذابين ، الذين يأتونكم في لباس الضأن ، وهم في الباطن ذئاب مغيرة ، من ثمارتهم تعرفونهم» (١) قال : «وهذه الآية قول الله - عز وجل - في الإنجيل الطاهر ، وذكر عليها كلاماً لا ضرورة لنا إلى ذكره فيما نحن بصدده .

قلت : هذا من كلام المسيح ابن مريم ، ذكر في الفصل الخامس (٢) من إنجيل متى . وقول هذا المصنف : « هذه الآية قول الله تعالى في الإنجيل الطاهر ، هو بناء على معتقده : أن المسيح هو الله (٣) . ويكفيه ذلك من شناعة وبشاعة على ما قررته بحسب الإمكان في التعليق على الأناجيل الأربعة .

قلت : وغرضه بتصدير كتابه بهذه الآية : القدح في محمد - عليه السلام - ونسبته إلى الكذب . ولا حجة له فيها على ذلك ، فإنها كلام صحيح ، ونحن نقول به ، ومحمد ﷺ قد حذرنا من الأنبياء الكذابين أيضاً ، والمسيح عليه

(١) الذين في الأناجيل ترجمه البروتستانت سنة ١٩٢٠ م بمصر هكذا : واحذروا من الأنبياء الكذبة ، الذين يأتونكم بلباس الحملان ، ولكنهم من داخل ذئاب خاطفة من ثمارهم تعرفونهم ، (متى ٧ : ١٥ - ١٦) .

(٢) في التراجم الحديثة : الأصحاح السابع .

(٣) هذا يدل على أن النصراني مؤلف الكتاب الذي يرد عليه المؤلف من نصارى الأراوذكس لأنهم يعتقدون أن الله هو المسيح .

السلام لم ينص على أحد بعينه أنه كاذب ، بل حذر من صفته الكذب ، من يدعى النبوة .

وقد كان في بني إسرائيل متنبئون كذبة كثيرون . كما قد صرح به في نبوة إرميا (١) في الأصحاح الرابع والخامس والسادس منها . وكما ذكر هذا النصرا في بعينه بعد ذكر هذه الآية بأسطر : أن نحو أربعمائة من بني إسرائيل ادعوا النبوة في زمن « أخاب » ملك بني إسرائيل ، وكانوا كذبة وأنهم وعدوه بالنصر على بعض أعدائه فاغتر بهم فخذل وقتل .

فالمسيح إنما حذر من مثل هؤلاء ، لا من مثل محمد ، الذي جاء بآتم أخلاق وآداب ودين لا يتحدى في صدقه بعده إلا جاهل أو مجنون وبمعجزات جمة ، بأيسرها أثبت النبوة . على ماسياني ، بل المسيح بعمر بمحمد - عليه السلام - كما سيأتي في موضعه من هذا الكتاب ، وكما قررته في فصل « البارقليط » في التعليل على بشارة يوحنا بن زبدي . والله أعلم .

ثم قال : « وهذا يعني تعريف الأنبياء الكذابين ، وتعرفهم ، والتحذير منهم ضروري ، بين الضرورة ، نافع ، ظاهر المنفعة ، والعمل به واضح النجاح ، بين الصلاح . لأنه لارتبة أعلى ولا خطة أرفع في بني آدم من النبوة . فكم ملتبس دامها بالحيل ، فأظهر من دقائق الحيل ، وخفي المكائد ما اغتر به كثير من ضعفاء العقول ، فألقى الشيطان الضلال في الناس ، وأدخل بينهم الفساد بواسطة هذا الصنف من الأنبياء الكذابين ، كما جاء في قصة « أخاب » ملك إسرائيل ، وذكر قصته مع أربع المائة الذين تلبثوا في زمانه ، وقد سبق ذكرهم .

قلت : هذا كلام صحيح ، لا غبار عليه . ونحن نقول به ، لسكن غروني

هذا الخصم، لا يتم منه بحسب ما هو بصدده إلا ببيان : أن محمداً - عليه السلام -
من هذا الصنف من الأنبياء الكذابين .

وذلك صعب المرام عليه ، لوجوهين :

أحدهما : أنما رأينا ولا منذ أهبط آدم إلى الآن : أن نبياً كذاباً ،
استوسق له ناموسه ، كما استوسق دين الإسلام نحو ألف سنة (١) ، وهو كلما
جاء في زيادة وتمكن .

بل كان المتنبئ لا يلبث الا يسيراً ، حتى يفضحه الله ، ويهتك ستره ، لأن
عادة الله في خلقه : أن يحق الحق ، ويبطل الباطل ، ويجعل العاقبة للمتقين .

الوجه الثاني : أن تأييد الكذاب بالمعجز ، وإظهار أمره ، وانقياد الناس
له قبيح . لأن فيه التباس النبي بالمتنبئ ، والقبيح لا يجوز على الله فعله ، خصوصاً
على رأى هذا الخصم ، في إنكار القدر . فإن هذا من جملة أدلة القدرية على
نفيه ، وسيأتى ذلك في أثناء هذا الكتاب ، إن شاء الله تعالى ، وسنذكر من
معجزات محمد - عليه السلام - ما يخزى له كل معاند .

ثم قال : فينبغي للعاقل أن يعرف أولاً : ما النبوة ؟ وما قانتها ؟ وما النبي ؟
وما شروطه ؟ وما مراد الله تعالى بإرساله لعبيده ؟ لأنه لا بد من تصور النبي ،
قبل التصديق به ، ليكون الإرسال قادراً على التفرقة بين كذب النبوة وصدقها
وعلى الفصل بين الصادق والكاذب من الأنبياء .

(١) نحن الآن في سنة ألف وأربعمائة وإثنتان من الهجرة . والمؤلف كان في سنة
سبعمائة وسبعمائة من الهجرة .

قلت : هذا كلام صحيح ، لا اعتراض لنا ، ولا لغيرنا عليه .

ثم قال : « ولا بد من الخوض في هذا من معرفة الكلام في أربعة أمور : حقيقة النبوة ، وجودها ، وقوعها ، وضرورة الخلق إليها ، ومنفعتنا » .

قلت : هذا أيضاً كلام صحيح مسلم .

ثم قال : « أما حقيقة النبوة . فإنها وحى صادق نافع للناس ولم لا ؟ وهي تكشف عن الغيب الذي لا يمكن انكشافه بحسب مجرى الطبيعة ، وذكر ما في هذه القيود من الاحترازات ، وهي ظاهرة .

قلت : وهذا تعريف صحيح ، لا مطعن عليه .

ثم قال : « وأما وقوع النبوة بغير منازع فيه ، عند أهل الملل الثلاث .

وبيان لمن نازع فيه بحجتين :

أحدهما : أن عناية الباري - سبحانه - بحفاهه ، قد أثبت في الكثير ، من مصالح المعاش ، كوضع الحواس والأعضاء ، لما وضعت له ونحو ذلك من نعم الله التي لا تحصى .

فالعناية بهم في أمر المعاد بإرسال من يهديهم إلى طريق السعادة الأبدية ، والحياة الدائمة ، ويكف شر بعض العالم عن بعض ، لينتظم أمرهم أولى .

الثانية : ما دل عليه التواتر الكامل الشروط من أن جماعة من الرجال ، ادعوا أنهم رسل الله ، وظهرت المعجزات على أيديهم ، كمعجزات موسى وعيسى ، ورد الشمس ليوشع . ثم ذهبوا على أوضح السنن من الطهارة والفضيلة

والزهد في الدنيا ودعوا الناس إلى مثل ذلك . فإن هذا يدل على صدقهم في دعواهم ، وذلك يفيد وقوع النبوة قطعاً ، هذا حاصل ما ذكره من الحجتين ، لخصته أنا ، وهو في عبارته طويل جداً .

قلت : وهاتان الحجتان مسلمتان . لكن الأولى مبنية على رعاية الأصح ونحن لا نقول به ، وجوباً على الله ، بل جوازاً على جهة التفضيل ، خلافاً للمعتزلة .

وبهاتين الحجتين بعينهما تثبت نبوة محمد - عليه السلام -

أما الأولى : فلأنه بحث على فترة من الرسل طويلة ، وقد أكل العالم بعضها بعضاً خصوصاً العرب في جاهليتهم وأغاراتها . وكانوا يعبدون الأوثان . والله أرى : الصليبان . والفرس : النيران . وغير ذلك من المنكرات . فأزال الله به ذلك . وأبدل الناس به خير ما ينبغي :

ولأنهم زمنناً قط ، كان أحوج إلى النبوة من زمن محمد - عليه السلام -

وأما الثانية : فلأنه ثبت بالتواتر السكامل الشروط . أنه - عليه السلام - ادعى النبوة وظهرت على يديه معجزات خارقة - سيأتي بيانها وإثباتها على من أنكرها في موضعه إن شاء الله تعالى - ثم توفي ﷺ ، على أوضح سنن ، وأظهر طريقة ، وأزكاها . وأزهدا في الدنيا ، ودعى الناس إلى ذلك والخصم ينازع من هذه الجملة في ظهور المعجز على يده ، وفي طهارته . وسيأتي إثباتهما .

ومن معجزاته : انشقاق القمر له ، ورد الشمس لابن هب على ابن أبي طالب - رضي الله عنه - فكان ردها معجزة للنبي - عليه السلام - وكراماته على

رضي الله عنه - وقد صحح الحديث بذلك : « الطحاوي ، و « القاضي عياض ، وحسبك بهما إمامين في العلم ولا التفات مع ذلك إلى من جعله موضوعاً . إذ الإثبات مقدم ، وردها ليوشع إنما ثبت عندنا بخبر من أخبار الأحاد ، إذ لا وثوق لنا بما يخبر به أهل الكتاب .

فحينئذ الذي ثبت ليوشع النبي ، قد ثبت مثله لواحد من أصحاب محمد - عليه السلام - .

قال : « وأما ضرورة الخلق إليها (١) ، فلأنه لا يمكن التوصل إلى معرفة كثير من الإلهية بمجرد العقل ضرورة ، ولا نظراً ، بدون الإطلاع الإلهي على ذلك ، تكميلاً القصور للعقل الإنساني - إذ الموجودات بالنسبة إليه إما معلوم ضرورة ، كالعلم بأن الجزء أصغر من الكل ، أو نظراً كالعلم بوجود الإله ، واستحالة الخلاء ، أو ما يعجز عن إدراكه ، كالعلم بعدد أنواع الحيوانات والنباتات فضلاً عن عدد أشخاصها ، وكالعلم بفصول أكثر الأنواع وبكثير من الطبائع والحقائق على الجملة فإننا لا نشك في أن المجهول عندنا غالب على المعلوم منها . فما ظنك بالأمور الإلهية . .

ثم ذكر كلام « أرسطو ، و « ابن رشد ، و « أبي حامد ، الذي قد مناذكره في المقدمة الثانية .

قلت : هذا كلام صحيح ، لا نزاع فيه . لكن قوله « كالعلم باستحالة الخلاء » رأى فلاسفي ، والمتكلمون يخالفونهم فيه ، وشهد على هذا . وإن لم يتعلق بما نحن بصدده .

(١) يريد أن يقول : إن معرفة الله تكون بالوحي ، والعقل بعد الوحي يشهد على صدق الوحي . .

وقد ذكر المتكلمون فوائد للنبوة :

منها : تعريف أوضاع العبادات ومقاديرها ومواقبتها وكيفيةياتها ومقوماتها من شرط وركن ونحو ذلك .

ومنها : إقامة الحجة على الخلق . إذ بدونها لا تقوم حجة الله على خلقه ، كما صرح به في غير موضع من القرآن ، كقوله : « رسلا مبشرين ومنذرين ، إننا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » (١) وقوله : « ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله » (٢) الآية ، وغيرها .

ومنها : تعريف الأحكام الفلاسكية كتفاصيل علم الهيئة ، وأدوار الفلك ، وحركات الكواكب . فإن ذلك مما لا تستقل به عقول البشر ، ولا تفى أعمارهم بإدراكه بالتجربة لو اشتغلت به عقولهم .

ومنها : تعريف الأحكام الطبية كقوى الأدوية والأغذية وخواصها ومنافعها ، ومضارها ، إذ الأعمار لا تفى بمعرفة ذلك بالتجربة ، كما قال أبقراط : « العمر قصير ، والصناعة طويلة ، وللتجربة خطر ، والقضاء عسير » .

قلت : ومنها : ما أجرى الله - سبحانه - على أيديهم من البركات من جانب المصالح ، ودرء المفاسد ، والدعاء لهم ، كإبراء المرضى ، ودعاء موسى لقومه ، برفع العذاب عنهم مراراً ، ورد النبي - عليه السلام - حين قتادة ابن النعمان عليه . وأشياء ذلك .

(١) النساء ١٦٥ .

(٢) « ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله ، لقالوا : ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى » (طه ١٣٤)

قال : د وأما منفعة النبوة : فكما قال د أبو حامد ، في رسالة التوفيق :
في ثلاثة أشياء .

أحدها : إصلاح الأخلاق النفسية كالعدل والعفة والصدق والنجدة والحلم والصبر والرحمة في مواضعها ، والتزام حسنها ، واجتناب سيئها كأضداد ذلك فإنه لا غناء للعاقل في معاشه عن ذلك :

الثاني : حفظ حقوق الناس من دم ومال وعرض ونحوه ، ورفع المظالم من بينهم ، وإلا هلك العالم ، واختل نظامه .

الثالث : نجاة النفس من الهلكة في الدار الآخرة بمعرفة الخالق سبحانه وطاعته ولا سبيل إلى معرفة ذلك بمجرد الفلاسفة بدون النبوة . ومن ادعى ذلك فدعواه مجردة عن دليل الحق . إذ الفلاسفة مختلفون في الآراء كغيرهم فتابعة بعضهم دون بعض ترجيح بلا مرجح .

قلت : هذا كلام صحيح ، وهو من جملة فوائد النبوة ، وضرورة الناس إليها ، المذكورة في الفصل قبله . وقد جاء محمد ﷺ - من ذلك بأفضل مما جاء به كل من سبقه . يعرف ذلك بالنظر - بلا خلاف - البصراء في دين الإسلام ، وقوانينه الأصلية والفرعية .

قال : د وإذا قد فرغنا مما ذكرناه . فنبين : ما النبي ؟ وما شروطه ؟ فنقول النبي : هو الذي يعطى الوحي من عند الله على الصفة المذكورة في حد النبوة «

قلت : هذا مسلم .

قال : د وأما شروطه فأربعة نسوقها بعد توطئة وتمهيد لذلك .

وحاصل التمهيد الذى ذكره : د أن من تردد فى شىء فإنه لا يقف على حقيقة إلا بالنظر . فكذلك النبى إنما يعرف صدقه من كذبه بوجود الشروط الأربعة فيه .

أولها : الصدق .

وثانيها : طهارة النفس ونزاهتها عن الفواحش ، لأن النبى من عند الله ، فوجب أن يكون على صفته فى الصدق والطهارة والنزاهة .

قلت : هذا كلام صحيح . بل طهارة النفس ونزاهتها واجب على كل أحد لكن منهم من يحصل له ذلك ، ومنهم من يحرمه . أما الأنبياء فهو لازم فيهم لأنهم أمناه الله على خلقه ووحىه ، صيانة له .

قال : د وقد تكلم فى هذا الموطن - يعنى موطن الطهارة ، وهى الشرط الثانى - د موسى بن عبيد الله ، الفيلسوف . فى فصل د النبوة ، فى كتابة المسمى د دلالة الحائرين ، فقال : امتحان النبى الصادق ، هو اعتبار كماله ، وتعب أفعاله ، وتأمل سيرته . وأكبر علاماته : إطراح الذات البدنية ، والتهاون بها فإن ذلك من شأن أهل العلم ، فضلا عن الأنبياء . وخاصة الحاسة التى هى عار علينا ، كما ذكر د أرسطو ، ولا سيما قذارة النكاح منها . ولذلك فضع الله بها كل مدع ، ليتبين الحق ، ولا يضلوا ، ولا يخطوا .

ثم ذكر قصة رجلين ادعيا النبوة ، وانهمكا فى حساسية لذة الجماع ، حتى زنيا ، فانتضحا ، وأحرقها ملك بابل . كما ذكر إبراهيم النبى - فى الباب التاسع

والعشرين (١) .

قلت : شرع الملق يدس الدسائس ، ويقدم المقدمات الودية ؛ ليستنتج منها النتائج الخبيثة ، ومثلي لا يغالط في الحساب .

فأقول : أما قول الفيلسوف : « امتحان النبي الصادق باعتبار كماله ، وتعقب أفعاله » وتأمل سيرته ، فهذا صحيح . ومن تأمل من نبينا محمد - عليه السلام تأمل منصف ، لم يجد مقالا ، فإنه كان على الغاية في العدل والإهد والورع والتواضع . يعرف ذلك بالنظر في سيرته المنقولة عنه ، واسنا بمدد بيان ذلك مفصلا ، إذ فيه كتب مصنفة من جيدها كتاب « رياض الصالحين » للنواوي .

وأما أطراحه اللذات البدنية ، سوى النكاح - فكان في الغاية منه ، فإنه لم ينقل عنه أنه أكل مرفقا ، ولا على أسكرجة ، ولا نام على فراش وطى . . . وكان يقول : « مالي وللدنيا . إنما أنا والدنيا كراكب نام تحت شجرة . ثم قام وتركها » .

وأما قوله : « الحاسة التي هي طار علينا ، كما ذكر « أرسطو » ، ولا سيما قهارة النكاح منها .

فنقول أولا لهذا المصنف النهراني : أنت قد قدمت في فوائد النبوة : أن مقاصدها ، لا تحصل بمجرد الفلسفة . فكيف جعلت قول الفلاسفة كروى .

(١) قصة الرجلين ايسع في الباب (الأصحاح) التاسع والعشرين من سفر إرميا ، بل في سفر من الأسفار المحذوفة من التوراة العبرانية ، وهو تمة سفر دانيال . وإرميا هو نفسه يرميا .

ابن عبيد الله وأرسطو حجة في تقييد حاسة النكاح ؟ هذا تهافت لا يسمع ،

ثم نقول لهذا الفيلسوف : حاسة النكاح طار ، على من ؟ عليك ؟ أو على الأنبياء ومن تابعهم ؟ إن قلت : عليك قلنا عندك أو عندهم ؟ إن قلت : عندك . فأنت لا عند لك : بل أنت من أعداء أهل الشرائع . ومن أول عداوتك لهم . وضمناك عليهم ، تقييدك عليهم شيئاً ، أجمعوا على جوازه ، منذ أهبط آدم إلى الآن ، وأنت قد اعترفت بصحة نبوتهم وعقولهم . فأحد الأمرين لازم . أما فساد عقلك في إنكارك عليهم التشاغل بالنكاح ، أو فساد عقلك في اعترافك بصحة نبوتهم ، ويحال عقولهم .

ويقال كآرسطو : ألسنت القائل آتفاً : إن حال عقولنا عند النظر إلى المتأذى كحالة الخفاش عند النظر إلى الشمس . فنأين لك : أن عقلك لم يقصر عن إدراك حكمة الباري - سبحانه - في إباحة النكاح للأنبياء - عليهم السلام - ؟ وهل هذا إلا تهافت ؟ .

وإن قلت : عند الأنبياء . فهذا كذب عليهم . فإن الأنبياء أجمعوا على حسنه وحكمة الله فيه ، من تكثير العباد والعبادة وعمارته الأرض ، ودوام العالم ، وبقاء النوع الإنساني ، الذي أجمعت الحكماء على أنه خلاصة الوجود وتنوع أنواعه . وإن قلت على الأنبياء - عليهم السلام - فأنت قد اعترفت بكاملهم والاقدام على العار ، ينافي السكال . فهذا تهافت منك بكل حال .

وأما ما ذكر من قذارة النكاح :

لأنسلم أن فيه قذارة ، بل فيه مصالح .

منها : مرور النفس به ، وانشراحها للعبادة ، ولعل بدونه لا ينشرح لذلك .

ومنها : تحصين الفرج عن الزنا المحرم ، بإجماع أهل المال والعقول .

ومنها : تحليل فضلات البدن المحتقنة فيه ، وإنعاش الحار الغريزي به ، فيخفف بذلك البدن ويذهب . ولهذا بعض الناس يمرض بتركه ويكثر في بدنه الجراحات والدمايل ونحوها .

ومنها : أن يحسن الخلق ، ويبسط بشرة الوجه .

وقد نص ، جالينوس ، على أن سبب سوء خاق الخصيان ، وتعبيس وجوههم وانتهازهم لمن كلمهم : بترك الجماع ، لاحتباس الماء ، وتعفنه في أبدانهم ولأن سلمنا أن فيه قذارة فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن قذارته شرعية أو طبيعية ؟ إن قلت : شرعية ، فهو ممنوع ، فإن الذي يصلح أن يضاف إليه الاستقذار في الجماع هو : المنى ، والذي ورطوبة فرج المرأة . وهذه الأشياء طاهرة عند كثير من أهل الشرع .

ومن قال بنجاستهما منهم عني عن يسيرها دفعا للحرج والمشقة . فأما مخرج البول والغائط فلا وطء فيه والحيض يحرم الوطء في زمنه . فأين القذارة إذن في الجماع ؟

وإن قلت : طبيعية لم يلزم من ذلك وجوب اجتنابها عقلا ، ولا شرعا ، لأن هذه الأشياء كالإصاقي ، وبلغم المعدة والرأس والمخاط وعرق الحمى . بل مطلق العرق . فإن هذه كلها فضلات تحملها الحرارة من البدن ، وهي تورثه خفة ونشاطا وصحة ، ومعمد العلاج الطبى بتنقية البدن من المواد التي ليس من شأنها أن تكون فيه .

الثاني : سلمنا أن فيه قذارة بكل حال . لكن مفسدة تلك القذارة مغمورة

بما فيه من المصالح العظيمة الدنيوية والأخروية . والعقول الصحيحة لا ترجع
إعدام مفسدة واحدة حقيقة . خصوصاً . وقد باشرها الأنبياء والصديقون
أجمعون ، إلا من شذ منهم على وجود مصالح كثيرة جمّة النفع .

ثم أين قذارة الجماع من قذارة الغائط ؟ الذي يتعبد مخايبس النصارى ببقائه
على أبدانهم ، حتى تغالى فيه النصارى ، فجعلوا يتهادونه ويتبركون ويستسقون
به من الأمراض ، بناء منهم على فهمهم الفاسد لكلام المسيح في الفصل الثامن
والعشرين من إنجيل متى حيث يقول : « ليس النجس ما دخل الفم ثم خرج
مستحيلاً من المخرج . إنما النجس ما خرج من الفم من الكلام السيئ » ، لأنه
يدل على نجاسة القلب (١) ، هذا معنى كلامه .

ومن أنكر من النصارى أنهم يتعبدون ببقاء العذرة على أبدانهم فهو
مستخف منكر لما يعلم — كما ينكر بعض فقهاء المسلمين تجويز الوطء في الدبر —
وهو منصوص في كتبهم وعن أئمتهم .

وأما قوله : « ولذلك فضع الله بهما كل مدع » فنقول في جوابه : لا نعلم
أن الله فضع المدعين بحاسة النكاح ، وإنما فضعهم بدعوائهم الكلام . ولو كانت
حاسة النكاح تقتضي الفضيحة لافتضح بها الأنبياء كلهم ، بل جميع الخلق . كآدم
ونوح وإبراهيم ، وخصوصاً إسرائيل وداود وسليمان فإنهم كانوا كثيرى النساء

(١) النص هذا في الأصحاح الخامس عشر من إنجيل متى : « ثم دعا الجمع وقال
لهم : اسمعوا وافهموا : ليس ما يدخل الفم ينجس الإنسان ، بل ما يخرج من
الفم هذا ينجس الإنسان . . . وأما ما يخرج من الفم فمن القلب يصدر ، وذلك
ينجس الإنسان ، لأن من القلب تخرج أفكار شريرة : قتل . زنى . فسق . سرقة .
شهادة زور . تجديف . هذه هي التي تنجس الإنسان . وأما الأكل بأيدي غير
مضمونة فلا ينجس الإنسان » (متى ١٥ : ١٠ — ١١ و ١٨ — ٢٠)

والسرارى وكثرة تشاغل إبراهيم وبنيه بالجماع هو الذى أوجب كثرة نسلهم وانتشار الشعوب منهم ، لأن الجماع سبب النسل ، وكثرة المسبب يدن على كثرة السبب .

وبالجملة . فن جعل حاسة النكاح عاراً . فقد ألحق العار بسائر الأنبياء والصديقين والصالحين وعباد الله أجمعين . وإن عاراً يتبادر إلبايس . هؤلاء كلهم ليس بعار :

وعيرونى بذلى فى محبتهم - وبالذى عيرونى تم لى الشرف

وأما ما ذكر من قصة الرجلين الذين أحرقهما ملك بابل ، فلم أجده فى الباب المذكور من كتاب إرميا النبى ، فإن كان المشار إليه يرميا النبى ، وأنه غير إرميا ، وإلا فلا أعلم صحة هذا النقل ، على أنه بتقدير الصحة إنما افتضح هذان الرجلان بدعواهما الكاذبة وزناهما ، لا بتعاطى شهوة النكاح .

على أنى أحسب أن النقل أشبه عليه (١) ، وأن المراد بالرجلين هاروت وماروت . ولهما قصة عجيبة وردت بها السنة وذكرها أهل السير . منهم : ويشمة بن موسى بن الفرات ، فى قصص الأنبياء ، :

وكان افتضاحهما بتقدير الله ، وسببه طعن الملائكة على بنى آدم واستقلالهم أعمالهم وتعميرهم بخطاياهم وعصيانهم . فلما ابتلى الملائكة بما ابتلى به بنو آدم ساعة من نهار ، استقالوا فاقبلوا ، إلا هاروت وماروت زنيا جري لهما ما جرى (٢) . وقد ذكرت بعض قصتهما فى الفوائد ،

(١) قلنا سابقاً : إن قصة الرجلين فى الأصحاحات الواردة على سفر دالبال .

(٢) قد بينا فى كتابنا « السحر » و « إيجاز القرآن » أن الملائكة لا تمسى الله

أبداً . وأن نزول هاروت وماروت من السماء كان إشاعة من علماء اليهود ، والله =

قلت : والذي أوجب لهذا النصراني تقديم هذا الكلام ، وتوبييح حاسة
النكاح هو كونه رأى المسيح لا داعى له اليها ، ورأى محمداً - عليه السلام -
شديد الداعى إلى ذلك . كما نقل عنه حيث يقول وحبيب إلى من الدنيا ثلاث :
الطيب ، والنساء ، وجعلت قرّة عينى فى الصلاة ، وأنه تزوج كثيراً وتسرّى ،
فأراد العاج أن يجعل هذا مطعناً عليه .

ولقد تاه عن الصواب . فإن نكاح النساء هو عين الطهارة ، لما فيه من
تحصين الدين ، والإعانة على تقوى رب العالمين . ولهذا كان محمد ﷺ
إذا رأى امرأة أعجبه دخل على بعض نسائه يقضى حاجته منها ، ثم يخرج .
وفعل ذلك يوماً ثم خرج على أصحابه ، فقال : « إن المرأة إذا أقبلت أقبل
معهما شيطان يزيناها . فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبه فليأت أهله ، فإن معها مثل
الذى معها » .

وقال : « إذا كانت لأحدكم إلى امرأته حاجة فليأتها ، وإن كانت على التنوير » .

== كذبها بقوله : « وما أنزل على الملوك بين هاروت وماروت ، أى لم ينزل الله
من شيء من السحر كما يدعى اليهود ، كما نرى إشاعتهم من كفر سليمان بقوله « وما
كفر سليمان ولكن الشياطين — أى علماء بنى إسرائيل — كفروا » ، وإشاع اليهود :
أن هاروت وماروت علما من أراد منهم السحر ، واشترطا عليه بأنهما فتنة . فتنى
الله تعالى الملوكين لأحد ، بقوله : « وما يعلمان من أحد » ، وإذا ثبت أنهما لم يعلما ،
فهما لم يتولا « إنما نحن فتنة » ، وإذا لم يعلما ولم يقولوا إذن اليهود لا يعرفون ما يفرق
بين المرء وزوجه ، وعلى هذا فالقرآن ينفى السحر ، ولا يثبت له حقيقة ، وما يحصل
من الضرر من طريق مدعى السحر فما هو إلا إيهام . وعلى هذا أيضاً يكون الحديث
المثبت لسحر النبی ﷺ حديث ضعيف ، كما نطق الإمام الفقيه الشيخ محمد عبده
رحمه الله تعالى .

كل ذلك محافظة على حفظ الدين ، لئلا يغلب الإنسان عليه بداعى الشيطان والهوى .

كما حكى في التوراة : أن ديهوذا بن يعقوب ، تعرض له كنيسته — زوجة ابنه — في الطريق في صورة زانية ، فواقعا على أن يعطيها جدياً ودهنما عليه حمامته وقضيبا كان بيده (١) .

وأن دوييل ، وطىء سرية أبيه يعقوب وبجس فراشه . ونحن لا نقول بصحة هذا ولكنه حجة على النصارى واليهود ، وتحقيق ذلك وتلخيصه : أن شهوة النكاح في الإنسان طبيعية كشهوة الأكل والشرب ، وحب الغلبة والرئاسة ، بل هي أشد الشهوات . ولذلك كان أكثر افتتان العالم بها ، فقضاؤها وأمن عائلتها بالطريق الحلال المصطلح عليه في النواميس الإلهية أولى في العقل من التعرض وتركها لمصيبة الرحمن وطاعة الشيطان .

وقول محمد — عليه السلام — : حبيب إلى من دنياكم النساء ، ليس ذلك لغلبة شهوته عقله ، كيف ذلك وسيرته : سيرته . لمن تأملها ، وثباته : ثباته . بل إنما مقصود ذلك : أن يتفرغ خاطره التفرغ الكلى لأداء الرسالة ، والقيام بأعبائها — كما يتفرغ الجامع بالأكل — لأداء العبادات .

(١) هذا مكتوب في الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين .

وقد ورد في السنة النبوية الصحيحة عن يوشع^(١) بن نون . أنه لما توجه إلى بعض مغازيه ، أحسبها : غزاة أريحا ، مدينة الجبارين - قال لقومه : « لا ينبغي رجل قد ملك بضع امرأة ، يريد أن يبنى بها ولما يبن . ولا آخر قد بنى بيوتاً ، ولم يرفع . ولا آخر قد اشترى غنماً ، أو خلفات ، وهو ينتظر أولادها الحديث . رواه أحمد ، وأخرجاه في الصحيحين^(٢) .

كل ذلك مراعاة لاجتماع الخواطر في طاعة الله ، وحذراً من تفرق الهمم فيها ، ونظائر هذا في شريعتنا مطلوب كالنهى عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين ، وكذلك الشبق ، وكل ما يلهي .

وبالجملة : فكل عبادة الله - سبحانه - ينبغي للإنسان أن لا يدخل فيها ، حتى يحسم مواد اشتغال قلبه عنها ما أمكن ، ومن هذا ، أو قريباً منه قوله عليه السلام : « لا يقضى القاضى وهو غضبان » لأن القضاء عبادة ، والغضب يشغل عنه . وكذلك كل ما في معنى الغضب من مرض أو حر أو برد أو شبق ونحو ذلك . فلمذا كان عليه السلام يحب الطيب لا ليلتذ به في نفسه ، بل لإكرامه

(١) في التزجيم الحديث : يهوع ، ورويل في التاجم الحديث : وأوبين .

(٢) الحديث هذا بالمعنى في التوراة . يقول موسى عليه السلام - كما هو مكتوب - « إذا خرجت للحرب على عدوك ورأيت خيلاً ومراكب قوم أكثر منك فلا تخف منهم . . ثم يخاطب العرفاء الشعب قائلاً : من هو الرجل الذى بنى بيتاً جديداً ولم يدشنه . ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيدشنه رجل آخر . ومن هو الرجل الذى غرس كرماً ، ولم يبتكره . ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيبتكره رجل آخر . ومن هو الرجل الذى خطب امرأة ولم يأخذها . ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيأخذها رجل آخر . » (التثنية ٢٠ : ١ الخ) .

الملائكة الذين معه خصوصاً جبريل صاحب الوحي . ولهذا كان يفيض الثوم
واللبصل ، وكل ذي ريح كريهة ، وقال لأصحابه : « إني أناجي من لا تناجون .
وإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » .

وأما المسيح فلمعه في ترك النكاح ، كان عتيقنا ، أو لكونه كان لا من ذكر ،
أو لكونه ملكاً ظهر في صورة آدمي ، فغلبت عليه صفة الملائكة . كما قال الله
— سبحانه — : « ولو جعلناه ملكاً ، لجعلناه رجلاً » (١) ، الآية . أو لكونه كان
هو الله أو ابنه على رأى النصارى الساقط — تعالى الله عما يقولون — .

ونحن نقول : إن المسيح لو تأسى بسائر الأنبياء في النكاح والنسل ، وتكثير
العباد والعباد لكان ذلك أكمل له . فالذى يحتج علينا في حاسة النكاح بترك
المسيح له ، نحتج عليه في فضيلته بفعل جميع الأنبياء له وليس المسيح — عليه
السلام — بخير من جميع الأنبياء ، إلا على هذين النصارى في أنه : الله (٢) ، أو
ابن الله . وذلك ممنوع عند كل عامل ، بل هو عبد الله ورسوله ، وسيأتى تمام
الكلام على هذا الشرط عند ذكر تفاصيله .

(١) الأنعام ٩

(٢) جميع النصارى يعترفون — كذباً — أن المسيح ابن الله ، لأن كل إسرائيل
عندم ابن الله ، ولأن داود عليه السلام في المزمور الثانى أنبأ عن النبی المنتظر بلقب
ابن الله ، على معنى القرب من الله مثل الفقراء هيال الله ، والاعتياء وكلاء الله ،
فطبقوا النبوة هذه على عيسى — عليه السلام — أما عن أن عيسى هو الله تعالى .
فهذا هو مذهب الانثوذكس (اليعاقبة) وأما أنه إله مستقل بذاته من آلهة ثلاثة .
فهذا هو مذهب الكاثوليك (المالكية) وقد حكم الله عليهم بالكفر في قوله : « لقد
كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح بن مريم » (المائدة ٧٢) وفي قوله : « لقد كفر
الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة » (المائدة ٧٣)

قال : « الشرط الثالث ، يعنى من شروط النبي : إظهار المعجز للناس ، ويقع الفرق بين الصادق والكاذب . »

قلت : هذا كلام صحيح :

قال : « والمعجز فعل مالىس فى قوة الإنسان أنه يفعله بحسب المجرى الطبيعى . »

قلت : هذا جيد فى تعريف المعجز ، لكن المتكلمين فيه عبارة أخرى أحق من هذه وهو قولهم : المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة ، القرون بالتحدى ، الخالى عن المعارض . فالأمر : جنس المعجز وغيره . والممكن : فصل له عن الممتنع ، إذ الممتنع لا يوجد . والخارق للعادة يفصله عن الأمور العادية كبطول الشمس ووقوع المطر وركوب الفرس ونحوها . فإن المستند فى دعوى النبوة إليها لا يثبت له شيء والمقرون بالتحدى : احتراز عن يدعى أنه معجز من قبله ، دليل على صدقه . وهو كما يقول إنسان اليوم : إن قاب موسى همسه حية ، دليل على صدق فى دعوى النبوة . فإن ذلك لا ينفعه ، لأن معجزه ليس بمقارنا لتحديه ، والخالى عن المعارض : احتراز من الشبهة والنيرنجات فإنها تعارض بمثاتها ، فإذا ظهر على يد شخص هذا الأمر بهذه الشروط كان معجزاً ، وكان الشخص نبياً .

قال : « الشرط الرابع : أن يكون الدين بشرعه موافقاً للدين الطبيعى ، وهو نوحان :

أحدهما : عام لجميع الأمم ، لا يختص بأمة دون أمة ، كبر الوالدين ، وصلة الرحم والإحسان إلى المحسن ، والتجاوز عن المسيء . وبالجملة : جلب المصالح ودفع المفاسد ، والنهلى بالمفضائل ، والتخلى عن الرذائل .

والثاني : يختص بأمة دون أمة كتحریم لحم الخنزیر عنه غیر النصارى
وتحریم ذبیح الحیوان عند البرامه . .

هذا حاصل ما ذكره في هذا الشرط .

قلت : هذا شرط متفق على حسنه عقلا وشرعاً ، وهو عام الوجود في دين
الإسلام على ما ذكرنا جملة منه في شرح الآداب الشرعية ، لیکن لا یلزم أن
یأتی النبی به على هذه الصفة ، وأشرطه فاسفة صدقه بل لله سبحانه أن یتعبد
خلقه بما شاء ، سواء كان ذلك مصلحة لهم أولا . بناء على أصلنا فی أن رعاية
الأصالح للخلق لا یجب على الله سبحانه - وإنما فعل ذلك حیث فعله بمسـم ،
تفضلاً ، لا وجوباً .

الشرط الأول الصدق

قال : « وإذ قد فرغنا من الكلام في النبوة والنبى ، وشروطه التى يجب إمتحانها بها بحيث أن وجدت فيه صدق ، وإن اختلفت فيه أو بعضها كذب . فإننا وجدنا الرجل المسمى : محمد بن الله بن عبد المطلب ، أدهى النبوة فى أمة من العرب ، والتمس منه الشرط الأول ، وهو الصدق . فوجدنا ما جاء به يشتمل على صفتين : صادق وكاذب - كما سنبين - ،

قلت : هذه دعوى مجردة عن حجة ، فإذا ذكر الحجة قوبلت بحسب ما ينبغي

قال : « وإس كون الصدق بحال كذب المتكلم موجبا لحسن الظن به ، بل خلط الصدق مع الكذب أبلغ فى الخيلة ، وأنفذ فى المكيدة . ولهذا يقال : ما من تعليم كاذب إلا ومازجة شيء من الحق ليلتبس الباطل به ، وتكون الخدعة أخفى فيه ، والخيلة فى التصديق أقوى (١) .

قلت : هذا كلام صحيح . وهو من محاسن الكلام لا ينزع فيه عاقل ، بل النزاع فى أن ما أتى به محمد - عليه السلام - يشتمل على الكذب .

(١) قول النصرانى هذا : هو ما فعله اليهود والنصارى فى دين الإسلام ، لقد اظهروا بعضهم بالإسلام وحاكوا المؤمرات عنده . . وأنهم بعضهم إلى صفوف الخوارج فى محاربة على رضى الله عنه .

القسم الأول من شرط الصدق
قصر النصر في الآيات قرآنية

قال : « فلنورد أقوال هذا الإنسان من صدق وغيره .
فقسم الصدق . قوله في سورة الصمد : « قل : هو الله أحد (١) » .

قلت : لا شك أن هذا الكلام حق في نفسه ، لكن إخبار هذا المصنف
بصدق هذا الكلام عنده ، إما جمل بحقيقة التوحيد ، أو ستر أعوار دينه
الثالوثي ، وتحلية لجيده العاقل منه به ، وإلا فأين قوله : « الله أحد » من قولهم :
« الأب ، والإبن ، والروح القدس ، إله واحد » ، ودهـ رام التوحيد مع هذا
التصريح (٢) : « كلام في الريح ، لا يعقل ولا يتحصل ، كما قد حقت بطلانه في
« التعليق على الإنجيل » .

قال : « وقوله في سورة يونس : « إن ربكم الله الذي خلق السموات
والأرض في ستة أيام (٣) » ، وفي سورة آل عمران : « وإذا قالت الملائكة :
يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين (٤) » الآية . وقوله
في سورة الأنعام : « لا مبدل لكلماته (٥) » - يعني كلمات الله ، وهي التوراة

(١) الصمد .

(٢) أنظر كتابنا . أقانيم النصارى . . نشر دار الانصار بـ مصر .

(٣) يونس ٣ .

(٤) آل عمران ٤٢ .

(٥) الأنعام ١١٥ والآية ٢٤ والمعنى . « لا مبدل » لا مغير لكلمات الله عز وجل

من وعده بالنصر على من خالفه (تفسير الطبري متيلا عن مصحف الشروق) .

«الإنجيل - وفي سورة الحجر : : إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»^(١) ،
والذكر : هو التوراة والإنجيل . ويشهد لذلك قوله في سورة الأنبياء : : وما
أرسلنا قبلك إلا رجالا ، نوحى إليهم . فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون»^(٢)
فبين بهذا : أن كلمات الله غير مبدلة .

قلت : هذه الآيات كلها حق وصدق . ولكن أخطأ هذا الخصم إيرادها في
مواضع :

منها : أنه حصر ما جاء به محمد من الصدق فيها ، والقرآن مملوء من الحكم
والأخبار التي يعلم بالضرورة صدقها . وإنما هذا رجل معاند ، يريد أن ينفي
التهمة عن نفسه ، بإيهام العدل في إيراد ما يعتقد صدقا وكذبا . وعناده : يأتي
عليه إلا إظهار التعصب والجور . فذكر خمس آيات ، حصر الصدق فيها ، وهي
عما يعتمد عليها وتنفعه في عناده . وشرع في ذكر ما يعتقد كذبا ، فبطل منه
الكتاب . ويأتي الله إلا ظهور الحق واستعلانه ونهول الباطل وإذغاته .

ومنها : قوله : : لا مبدل لكلماته ، وهم منها في موضعين .
أحدهما : أنه ذكر الكلمات المضافة إلى الضمير ، فاحتاج أن يفسره بالله
تعالى ، وقد كان يستغنى عن ذلك بإيراد الآية في أول السورة المذكورة ،
وهي قوله : : ولا مبدل لكلمات الله ، واقعد جاءك من نبي المرسلين»^(٣) . فإن

(١) الحجر ٩ .

(٢) الأنبياء ٧ : فاسألوا أهل الذكر ، قيل . أهل القرآن . وقيل . أهل التوراة
والإنجيل (تفسير الطبري نقله عن مصحف الفروق بمصر) .

(٣) الأنعام ٣٤ والآية ١١٥ .

الكلمات فيها مضافة إلى الله - سبحانه - لا إلى ضميره المحتاج إلى تفسيرين .
وهذا لا يقدح في صحة ما احتج به ، لكن بما ذكرناه أظهر ، فعدوله عنه مشعر
بالضعف وقصور النظر .

الموضع الثاني : أنه فسر كلمات الله بالتوراة والإنجيل ليثبت علينا بكتابنا
أنها حجة لازمة لنا ، وهيئات من دون المراد موافق .

والذي يدل على أنه ليس المراد بالكلمات هنا التوراة والإنجيل : هو أن
هذه الآية في سورة الأنعام . وسورة الأنعام كلها جدال ومناظرة لعباد الأوثان
الذين ينكرون البعث . ولا تعرض فيها لأهل الكتاب إلا بطريق الاستشهاد
بهم ، كقوله : « الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم » وقوله :
« والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق » (١) ، وليس المراد
بأهل الكتاب : الموجودين بل الأوائل المعاصرين لزمان النبوة ، أو بطريق
عموم خطاب عنهم لهم لا بالقصد ، وإذا عرف هذا قلته سبحانه يقول قبل
هذه الآية : « أفنير الله أبتغى حكما ؟ وهو الذي أنزل إليكم الكتاب
مفصلا » (٢) .

والخطاب لكفار العرب ، والكتاب الذي أنزل إليهم هو القرآن ، وهو
المراد بالكلمات . قاله قتادة والطبري . قال الله سبحانه « والذين آتيناهم الكتاب
يعلمون أنه منزل من ربك بالحق » (٣) ، وهذا استشهاد بأهل الكتاب الموجودين

(١) الأنعام ١١٤ والآية قبلها ٢٠ وفي التفسير القرطبي « والذين آتيناهم الكتاب »
يريد اليهود والنصارى ، وقيل : من أسلم منهم ،

(٢) الأنعام ١١٤

(٣) الأنعام ١١٤

حيث من أسلم منهم كعبد الله بن سلام وغيره ؛ أو جميع أهل (١) الكتاب ،
واسكن يكرم ذلك منهم من يكرمه عناداً .

ولو كانت الكلمات هي التوراة والإنجيل لكان الكتاب المذكور هو التوراة
والإنجيل ، ولم يكن به حاجة إلى أن يستشهد أهل الكتاب على صحته ، لأن
التوراة والإنجيل المنزّلين على موسى وعيسى ، لم ينازع فيها أحد حتى يستشهد
لها . وأيضاً : لو كان كذلك لم تصح شهادة أهل الكتاب لكتابهم لموضع التهمة .
ثم قال : « وتمت كلمة ربك صدق وعدلا » لا مبدل لكلماته (٢) ، وهي الكتاب
الذي أنزل مفصلاً ، وهو القرآن . إذ لا معنى لقول القائل : وهو الذي أنزل
إليكم القرآن مفصلاً ، وتمت التوراة والإنجيل ، ولا مبدل للتوراة والإنجيل ،
لأن المخاطبين بهذا الخطاب هم كفار العرب ، ومحمد — عليه السلام — لم يكن
يدعوهم إلى التوراة والإنجيل حتى يثنى لهم عليهما . وإنما كان يدعوهم إلى القرآن
فثبت بهذا أن المراد بقوله « لا مبدل لكلماته » هو القرآن .

(١) هذا هو الصواب لأن أهل الكتاب المعاصرين لمحمد ﷺ وغير المعاصرين
إلى يوم القيامة يعلمون أن القرآن حق ﷻ أهني العلماء لا الأميين الذين لا يعلمون
إلا أماني — والصواب في كلمة ربك ، تعني خبر الله لا نبياء بني إسرائيل أن محمداً
ﷺ سيظهر قد تتحقق في حينه . . ومعنى « كلماته » أي كل أخباره تتحقق ، فلماذا
تشكرون خبر محمد وحده ؟

(٢) الإمام ١١٥ وفي الطبري كلمة ربك أي القرآن (انقلا عن مصحف الشروق)
وفي تفسير القرطبي « وتمت كلمات ربك » قراءة أهل الكوفة بالتوحيد — أو
كلمة — والباقيون بالجمع — أي كلمات — قال ابن عباس : هو العهد ربك فلا مغير
لها . والكلمات ترجع إلى العبارات أو إلى المتعلقةات من الوعد والوعيد وغيرها .
قال قتادة الكلمات هي القرآن لا مبدل له ، لا يزيد فيه الملقنون ولا ينقصون ، اهـ .
والصحيح أن الكلمات ترجع إلى المتعلقةات من الوعد والوعيد وغيرها .

وفي ما يرجع إليه نفي للتبديل قولان :

أحدهما : معناه ، ومتعلقه من أخبار وحكم ووعد ووعد ، أى أن ما أخبر الله في القرآن من خبر ، أو حكم به من حكم ، أو وعد من ثواب ، أو وعد من عقاب لا يستطيع أحد تبديله ولا بيان فساد .

والثاني : أنه لفظه ، أى لا يقدر أحد أن يزيد فيه ولا ينقص ، لأن الله سبحانه - ألم المسلمين حفظه حرقاً فخراً ، فلا يدخله الزيادة والنقص كما دخل التوراة والإنجيل على ما قد شاهدته أنا بنفسى في الكتابين من التناقض والاختلاف وأثبتته في تعاقبى على الكتابين :

ثم إن هذا المصنف جعل عمدته في كتابه تفسير ابن عطية . فما باله لم يذكر ما قاله ابن عطية في تفسير قوله : « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته » ؟ لكنه رآه لحاد عنه . وأمرى إنه معذور في ذلك . فإن كتب المسلمين ليست عنده حجة . وإنما يذكر منها ما يذكر احتجاجا عليهم وإلزاماً لهم وربما لهم بسهامهم كما نحتاج نحن عليهم بالتوراة والإنجيل على هذا الوجه ، ولا نعتقد صحة ما فيها .

ومنها : قوله إن « الذكر » في قوله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » هو التوراة والإنجيل ،

وليس كذلك بل هو القرآن بإجماع مفسرى القرآن^(١) . ذكر عبد الرزاق في تفسيره عن معمر ، عن قتادة وثابت البناني في قوله : « إنا له لحافظون » قال

(١) في القرطبي قال قتادة وثابت البناني : حفظه الله من أن تزيد فيه الشياطين باطلا ، أى تنقص منه حقاً .

« حفظه الله من أن يزيد فيه الشيطان باطلاً أو يبطل منه حقاً » .

قلت : ونظيره قوله تعالى « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » (١) والمعنى واحد .

أما احتجاجه على ذلك بقوله « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (٢) فلا حجة فيه ، لأن قبل ذلك قوله سبحانه « اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون » ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ، يعني القرآن بلا خلاف ولا شك ، إلا استمعوه وهم يلعبون ، يعني كفار العرب ، لاهية قلوبهم ، وأسروا الأنجوى الذين ظلموا ، وهم الكفار ، هل هذا — يعني محمداً — إلا بشر مثلكم ، أي فليس بأولى بالرسالة منكم . كما قال قوم نوح له « ما نراك إلا بشراً مثلاًنا » (٣) ، وقول قوم صالح « أبشراً منا واحداً نتبعه » (٤) ، ثم قالوا « أفتأتون السحر وأنتم تبصرون » ؟ فأجابهم الله تعالى عن هذا بقوله « وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم » (٥) ، أي أن الرسل الذين كانوا قبلك بشراً وقد اعترف هؤلاء الكفار برسالتهم . فما وجه إنكارهم لرسالتك مع كونك بشراً ؟ ثم قال « فاسألوا أهل الذكر » ، يعني أهل التوراة ، هل كان المرسلون إلا رجالاً يوحي إليهم ؟

قال ذكر أصح المراد ها هنا غير الذكر المراد في سورة الحجر ، وهو الذكر المحفوظ .

فإن لفظ الذكر ورد في القرآن على وجوه :

-
- (١) فصلت ٤٢ (٢) الأنبياء ٧ (٣) هود ٢٧ (٤) القمر ٢٤
(٥) الأنبياء ٧ — والأنبياء ٣ وفي الطبرى أهل الذكر: قيل أهل القرآن .
وقيل أهل التوراة والإنجيل . والأصح في سورة الأنبياء أن أهل الكرم أهل الكتاب كما قال المؤلف رحمه الله .

منها : القرآن والتوراة كالموضوعين المذكورين .

ومنها : الرسول ، كقوله : قد أنزل الله إليكم ذكراً — رسولا — (١) ، على ما قيل فيه .

ومنها : الشرف ، كقوله : وإنه إن ذكر لك واقومك (٢) ، أى شرف . فلفظ «الذكر» ، مطابق على هذه المعاني بالاشتراك أو التواطؤ . أو بالحقيقة والمجاز . وبكل تقدير فلا يصح استدلاله على أن الذكر المحفوظ هو الذكر المبجلة (٣) أهله . ويبين ذلك بتقرير استدلاله على وجه صناعي هكذا : الله — سبحانه — حفظ الذكر ، والذكر هو التوراة . فانه حفظ التوراة ، لكن المقدمة الأولى مهمة ، وشرطها في الإنتاج أن تكون كلية ، هكذا : الله حفظ كل ذكر . والتوراة ذكر . لكن ليس التقدير هذا ، وحينئذ يدخل التفصيل في المقدمة الأولى . فيقال : ما تعنى بالذكر المحفوظ ؟ التوراة أو القرآن ؟ الأول ممنوع . والثاني : مسلم ، لكنه لا يفيد ، لأن الحد الأوسط في الشكل مختلف فمحمول الأولى غير موضوع الثانية .

قوله : «فتبين بذلك أن كلمات الله غير مبجلة» ،

قلنا : هذا صحيح لكن قد بينا أن المراد بكلمات الله ليست التوراة والإنجيل التي بأيديكم بل هي القرآن . واثبتنا أنها التوراة والإنجيل ، بل

(١) الطلوي ١٠ - ١١

(٢) الزخرف ٤٤

(٣) يقصد أن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل

وكل كلام الله غير مبدل ، إلا أن ما بأيديكم ليس هو التوراة والإنجيل
المراد من هاهنا ، المنزلين على موسى وعيسى ، بل كلمات الله التي هي
كلماته لا يدخلها التبديل في خبر ولا حكم ولا وعد ولا وعيد ، وما
بأيديكم من ذلك تواريخ وسير مبدل محرف متناقض ، علمنا تناقضه
بالبیان والمباشرة^(١) .

(١) لأن التوراة كتبها عزرا في بابل بعد سنة ٥٨٦ ق . م . والإنجيل عدله
النجاري بعد مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م

القسم الثاني من شرط الصدق

أولاً: نذير النصر في الآيات القرآنية

قال : القسم الثاني من قوله - يعني مما زعم أنه كذب من أخبار محمد - عليه السلام - فن ذلك قوله : « إذ قالت امرأة همران : رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً ، إلى قوله : « وإني سميتها مريم (١) ، وقوله في التحريم : « ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها (٢) ، وقوله في سورة مريم : « يا أخت هارون ما كان أبوك امرء سوء (٣) » .

قال : « ثبت بهذا كله : أن مريم أم المسيح هي بنت همران أخت موسى وهرون » .

قال : « واسم أبي مريم أم المسيح : يعقيم ، وأمها : حنة . وبين مريم هذه ، وهمران أبي موسى ألف وخمسمائة سنة (٤) » .

(١) آل عمران ٢٥ - ٣٦ . (٢) التحريم ١٢ . (٣) مريم ٢٨ وفي تفسير القرطبي : قيل : إن مريم من ولد هرون أخى موسى فنسبت إليه بالأخوة لأنها من ولده ، كما يقال للتميمي : يا أخا تميم ، وللعربي : يا أخا العرب . وفي تفسير الكشاف نقلاً عن القرطبي : قال السدي : إنها كانت من نسل هرون ، وهذا كما تقول الرجل من قبيلة : يا أخا فلان . ومنه قوله عليه السلام : « إن أخا صداء قد أذن ، فمن أذن فهو يعقيم ، وهذا هو الرأي الصحيح » .

(٤) في كتب النصارى أن اسم أبي مريم : يهوياقيم ، ، والقرآن يقصد من ==

قال : « وعذرا له في هذه الغلطة ، فإن الناقل ، إما جاهل وإما قاصد لإيقاعه في الغلط » .

قلت : يشير هذا الخصم إلى أن محمداً - عليه السلام - كان يلحق أساطير الأولين ثم ينظمها بعبارة ، والمحقق له إما جاهل بالنقل ، أو قاصد تغليطه .

قلت : وللمدو أن يقول ما شاء ، وإنما يثبت ما قامت عليه الحجة . وهذا سؤال قد كفانا جوابه صاحب الشريعة - عليه السلام - فروى المغيرة بن شعبه قال : بعثني رسول الله - عليه السلام - إلى نجران . فقالوا : ألسنم تقرأون يا أخت هرون ، وقد كان بين عيسى وموسى ما كان ؟ فلم أدر ما أجيبهم ، ورجعت إلى رسول الله فأخبرته . فقال : « ألا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم » ، رواه مسلم والترمذي وقال حديث حسن صحيح (١) .

« امرأة عمران » : واحدة من ذرية عمران أبي هرون وموسى ، أي أن أم مريم منسوبة إلى ذرية عمران لأن عمران أبها المباشر . وقد وضعنا هذا في كتابنا : يوحنا المعمدان بين الإسلام والنصرانية . كما وضعنا فيه نسبة مريم إلى هارون النبي بأنها من نسله ، خلافاً لادعاء النصارى أنها من نسل داود عليه السلام . « موسى وعيسى » ألف وخمسمائة وواحد وسبعون عاماً بحساب النصارى . وليس هذا الحساب صحيح في نظرنا . فائدة أطول .

(١) الحديث مريض لتحريف السلم عن مواضعه ويجب على العلماء الذين يفسرون القرآن بالمأثور أن يراجعوا أنفسهم . فإن مريم من نسل هرون أخى موسى - عليهما السلام - حقيقة كما جاء في التفسير عن السدى وغيره . وقد حقق الإمام ابن حزم في كتابه الفصل نسبها إلى هارون . وفي إظهار الحق لرحمة الله الهندي نسبها إلى هارون . يقول ابن حزم : « وفي أول إنجيل لوقا الآية هو تاريخه المضاف في »

قلت : ومعنى هذا الحديث ما ذكره عبد الرزاق في تفسيره . قال : أخبرنا معمر عن قتادة في قوله ديا أخت هارون ، قال : كان رجلاً صالحاً في بني إسرائيل يسمى هارون فشبهرها به . فقالوا : يا شبيهة هارون في الصلاح . فتحقيق معنى الحديث أن هارون هذا مسمى باسم هارون أخى موسى تبركا .

وحينئذ يفسد استدلال هذا الخصم ويكون الحد الأوسط في نظمه وهو هارون مختلفاً ، كما تقدم في استدلاله على أن الذكر المحفوظ هو التوراة .

وأما قوله : إن اسم أبي مريم : يعقيم ، لجوابه من وجهين .

أحدهما : أن هذا لم أعلمه ولا رأيت أحداً ذكره ممن أثق به من علماء المسلمين . وعلماء اليهود والنصارى غير مأمونين عندنا ، ولا وثوق لنا بما عندهم على ما سبق في مقدمات الكتاب . ومعنا شيء نحن معتقدون فيه ، واثقون به ، وهو القرآن المتضمن أن اسم أبيها همران . ويكون ذلك من أسماء الأعلام المشتركة مثل هارون وهارون وفرعون ، وزيد وزيد ، وعمر وعمر . فلا نعدل عنه إلى غيره ، ولا سبيل لهم إلى إقامة الحجة القاطعة التي نهضت إلى تسليمها علينا ، وإن أمكنهم ذلك وفعلوه قبلنا منهم ، فإنه لا غرض لنا في العناد بل الحق حيث كان متبع .

== أخبار المسيح قال لوقا : وكان بعد هردوس ، وإلى بلد يهودا ، كوهن يدهى زكريا من دولة أبيا ، وزوجته من بنات هارون ، تسمى إليشباب ، ثم ذكر كلاماً فيه معنى جبرائيل الملك عليه السلام إلى مريم عليها السلام أم المسيح عليه السلام وأنه قال لها في جملة كلام كثير : وقد حبلى إليشبات قريبتك على قدمها وعقرها ، فأخبر أن إليشبات هارونية ، وأنها قريبة مريم ، فعلى هذا فمريم أيضاً هارونية ، الخ (ص ٥٦ - ٥٧ ج ٤ الفصل في المال والانهواء وانحل) .

الوجه الثاني : أن هذا اختلاف في الأسماء ، لاني المسميات فجاز أن يكون همران تعريب يعقيم ، فإن العربية تصرفت في الألفاظ الاعجمية فعربت بها كما سميت العرب المسيح : عيسى ، واسمه في الإنجيل : يسوع . فعكسوه من آخره . وقابوا الواو ياء (١) ، وكان أصل موسى موشا ، بالشين المعجمة ، يعنى الماء والشجر ، لأن آل فرعون التقطوه من بين ماء وشجر حين ألقته أمه في النهر وهو هو الماء والشجر .

وكما سموا « حران » هذه المدينة التي بين الشام وبلاد الجزيرة باسم هاران . أخى إبراهيم ، وهو أبو لوط ، لأنه براها ، فعربوها ، فقالوا : حران . أو لعل همران اسم ويعقيم لقب ، فكل هذا محتمل ، فلا يقدح مثله في صاحب ناموس عظيم غلب ناموسه على ناموس المسيح (١) والكليم .

• • •

قال : « ومن ذلك قوله في سياق تبشير الملائكة لذكريا يهياي » قال رب اجعل لي آية . قال : آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا (٢) ، قال :

(١) المسيح ليس له ناموس . لأنه مصدق للتوراة . والإنجيل تبشير يهياي محمد ﷺ . فالاديان دينان لا ثلاثة : دين موسى ، ودين محمد عليهما السلام . وقد نسخ محمد عن أمر الله تعالى دين موسى . أما عيسى فإنه تابع لشريعة التوراة .

(٢) آل عمران ٤١ ومريم ١٠ والروم هو الإشارة ، وهي تنزل منزلة الكلام وفي إنجيل لوقا : إن سمعت ذكريا عقوبة ، لكن القرآن لم يخبر أنه عقوبة . وفي إنجيل لوقا : أن مدة الصمت إلى حين ولادة يحيى ، وفي القرآن أن مدة الصمت ثلاثة أيام . قال له جبريل « وها أنت تكون صامتاً ، ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذي يكون فيه هذا ، لأنك لم تصدق كلامي الذي سيتم في وقته » (١ : ٢٠) ويقول لوقا بعد ولادة يحيى عن ذكريا : « وفي الحال انفتح فيه واسمائه وتكلم وبارك الله » (١ : ٦٤) .

« وهذا باطل ، لأن سكوت زكريا كان أزيد من تسعة أشهر ، وذلك من الوقت الذى بشرته إلى أن وضع ، وأن كان على جهة التأديب والعقاب ، يعنى على مراجعته الملك ، وكونه لم يثق بأول كلامه ، لا على جهة الآية ، وذكر حكاية ذلك من الإنجيل فى كلام طويل قد ذكرته أنا وجوابه فى التعليق على الإنجيل ، .

قلت : والذى يحتاج إلى الجواب عنه فى هذه الجملة أمران :

أحدهما : أن سكوته كان أكثر من ثلاثة أيام .

الثانى : أن سكوته كان عقوبة لا علامة .

والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : الجواب العام وهو أن مستندكم فى هذا : الإنجيل . وليس حجة علينا^(١) ، كما أن ما عندنا ليس حجة عليكم - على زعمكم - فنفت دعواؤنا ودعواكم ولا فاصل بيننا يلزمنا جميعاً الرجوع إليه .

الوجه الثانى : أن خبر محمد - عليه السلام - أثبت ثلاثة الأيام ، ولم ينهه ما فوقها^(٢) وأثبت العلامة ، ولم ينه العقوبة . فإذاً الجمع بين القولين ممكن ، وهو أن سكوته كان تسعة أشهر ، ومنها ثلاثة الأيام المذكورة .

(١) قال لوقا فى بدء إنجيله : إذ كان كثيرون قد أخذوا بتأليف قصة فى الأمور المتيقنة عندنا ، كما سلبها إلينا الذين كانوا منذ البدء معانيين وخداما للكلمة ، رأيت أنا أيضاً ... ألخ ، وعلى قوله هذا يثبت عنده الخطأ والصواب .

(٢) ينفى الزيادة وينفى العقوبة فى نظرنا ،

ولعله إنما اقتصر عليها لخصيصة فيها ، وذلك أن في القرآن في سورة مريم
« آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً » قال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن
قتادة عن عكرمة قال : « سوياً » من غير خرس . وذكر في الإنجيل : أن ذكرها
بقي أبكم إلى أن وضع يحيى ، والأبكم : الآخرس ، فلعله كان في ثلاثة الأيام الأول
ساكتاً من غير خرس ، وفي بقية المدة ساكتاً بخرس ، ويكون الأول علامة ،
والثاني عقوبة . والقرآن الكريم إنما ذكر هذه القصة في سياق ذكر النعمة على
آل إبراهيم وآل عمران واصطفائهم على العالمين ، فاقصر على ذكر زمن الآية
والعلامة التي هي من نعم الله على خلقه ، إذ هي موجبة الطمأنينة القلوب ، ولم
يذكر مدة البكم الذي هو عقوبة لتلا يقضي ذلك إلى ضرب من تكدير النعمة
يذكر العقوبة عقوبتها .

والقرآن فيه من ملاحظات الآداب واللطائف ما هو أدق من هذا ، وشبيه
بهذا تأدب إبراهيم مع ربه حيث يقول : « الذي خلقتني فهو يهدين ، والذي هو
يطعمني ويسقين ، وإذا مرضت فهو يشفين »^(١) ، فاضاف الخلق والهداية والإطعام
والإسقاء إلى الله . لأنها نعم ، وأضاف المرض إلى نفسه لكونه عمله ، وإن
كان ليس منه في الحقيقة تأديها لأن المرض صورته ، صورة تفهمه . وإضافته
إلى المنعم في سياق الاعتراف له بالإنعام تكدير للتأدب . وكذلك لا تنافي
بين كون السكوت علامة صدق البشري ، وعقوبة على عدم المبادرة إلى التصديق
بها ، وذكر العقوبة في هذا ليس مما اخترعه هذا المصنف من الأسئلة على القرآن
بل قد ذكره مفسرو القرآن منهم قتادة^(٢) . قال الطبري : « وهو قول
أكثر المفسرين » .

(١) الشعراء ٧٨ - ٨٠

(٢) وروى عن اللعاس أنه ليس عقوبة .

قلت : وعليه إشكال . وإن كان قد ذكره المسلمون ، فإنه لا خلاف بيننا وبين النصارى أن مريم لما بُشِّرَتْ بالولد استعظمت ذلك وقالت : (أنى يكون لى ولد ، ولم يمستنى بشر^(١)) ؟ نطق بذلك قرآنا وإنجيلهم^(٢) ، ثم إنها لم تعاقب على ذلك بشئ .

فإن قال قائل : إن زكريا كان أكل من مريم ، والأكل فى الحال أولى بالعقوبة على الأفعال ، وهذا معلوم من قواعد الشرع والعقل ، ولهذا كان وعيد العلماء أعظم من وعيد الجاهل .

قلنا : الجواب من وجهين .

أحدهما : أن هذا مع قيام المقتضى للعقوبة ، إنما يقتضى تخفيف العذاب عن المفضول فى الحال ، لا سقوطه بالكلية ، وقد وجد مقتضى العقوبة فى مريم كما وجد فى زكريا ، فكان ينبغى أن يحصل لها من العقوبة بحسب حالها .

الثانى : أنه باطل بأمر نبيهم . لما سأل الطمأنينة بشاهدة كيفية إحياء الموتى^(٣) فإنه لم يعاقب ، مع أنه فى عدم المبادرة إلى قبول خبر الصادق كزكريا ومريم . بل أولى لو جهين :

أحدهما : أنه كان فى غاية من كمال الحال :

الثانى : أن المخاطب له لو كان هو الله نفسه على ظاهر القرآن ، والمخاطب لزكريا ومريم كان الملاك .

(١) آل عمران ٤٧

(٢) فقالت مريم للملاك . كيف يكون هذا ، وأنا استأخر رجلا ؟ ،

(لوقا ١ : ٣٤) (٣) يقصد إبراهيم عليه السلام .

وبشادة زوجة إبراهيم حيث د صكت وجهها ، وقالت عجوز عقيم (١) ،
ولم تماقب .

والأشبه - والله أعلم - أن العقوبة لا مدخل لها هنا لوجهين :
أحدهما : أن الله سبحانه - خالق الإنسان من ضعف ، ولم يجعل في قوة
عقله إدراك الحقائق الإلهية ، فعبد الله - سبحانه - يقتضى تمهيد عذرا للإنسان
إذا ضعف في مثل هذه المقامات المدهشة ، ما لم يصر على العناد ، ولو كان
مثل هذا موجبا للمعاقب لكان أولى الناس به موسى - عليه السلام - فإن الله
سبحانه لما قال له : د ألق عصاك (٢) ، فألقاها ، إلقاء راغب عنها ، ظناً منه أن
الله نهاه عن حملها ، ثم التفت فإذا هي حية تسعى ، فأمن مرباً ، فلما أعاد قال
له وبه : د خذها ولا تخف ، (٣) فلف كم مدرعته على يده ، ثم تناولها . فقال له
الملك : أرايت لو أذن الله لما تحاذر أكانت تنفمك كك ؟ فقال : لا ، ولكنى
ضعيف ، ومن ضعف خلقت . فإن موسى فعل هذه الأفعال ، وهو بحضرة الله
- سبحانه - يسمع كلامه بغير واسطة ، وقد وائسه بالكلام ، ولم يبق من أمره
شك ، فقد كان أولى بالعقوبة إذن ، ولكن مثل هذا لا يقتضيها في عدل
الله سبحانه .

الثاني : أن العقوبة تستدعى ذنباً ، وليس ما هنا ما يصح أن يكون ذنباً
إلا الشك في قدرة الله ، على ما أخبر به ، أو في صدقه فيه ، والأنبياء عارفون
بالله وصفاته لا يخفى عليهم مثل هذا ، وهم معصومون منه ، وإنما كان ذلك من

(١) الذاريات ٢٩ وصكت وجهها : ضربت جبهتها انفجاً .

(٢) النمل ١٠ .

(٣) طه ٢١ .

زكريا ومريم وإبراهيم وسارة وكل من صدر منه ذلك من المؤمنين بالله تعجباً من كيفية المقدور ، لا شكاً في حقيقته ، فأراد أن يعرف : هل يعاد شاباً ثم يرزق الولد ، أم يرزقه وهو بهذه الحال ؟ والتعجب وسؤال الله - سبحانه - كشف الأمور الملتبسة إن لم يقتض ثواباً ، لم يقتض ، عقاباً .

ومن الدليل على أن العلامة مراده من سكوت زكريا ولا بد : ما ذكر في الإنجيل أن زكريا قال للملاك : « من أين أعلم هذا وأنا شيخ وزوجتي قد قنّاهت في أيامها » ؟ (١) فهذا سؤال من زكريا للآية بلا شك . فأجابه الملك وقال : « أنا جبريل الواقف بين يدي الله ، وأرسلت لأبشرك بهذا . وهأنت تكون ساكناً ، لا تقدر على الكلام إلى اليوم الذي يتم هذا . لكونك لم تصدق كلامي اليوم التي تتم في زمانها . »

فأخبر في الإنجيل : أن جبريل أجاب زكريا على سؤاله ، والجواب يجب مطابقتها للسؤال . وقد ثبت أن سؤاله كان عن الآية ، فيكون الجواب بها . وزيادة العقوبة إن ثبت وسلمناه لا ينافي ذلك ، لأن الجواب يجوز أن يتضمن زيادة هما في السؤال ، كما في قوله تعالى : « وما تلك بيمينك يا موسى » ؟ قال : هي عصاى ، هذا طبق السؤال ، وقوله : « أتوكأ عليهما ، وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى » (٢) ، هذا زيادة عليه .

(١) نص العبارة في الأصحاح الأول من إنجيل لوقا هكذا : « فقال زكريا للملاك كيف أعلم هذا لأنى أنا شيخ وامراتى متقدمة فى أيامها ؟ فأجاب الملك وقال له : أنا جبرائيل الواقف قدام الله ، وأرسلت لك وأبشرك بهذا . وهأنت تكون معاملاً ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذى يكون فيه ، لأنك لم تصدق كلامى الذى سنيتم فى وقته ، (لو ١ : ١٨ - ٢٠)

(٢) طه ٢٠

وقوله عليه السلام حين سئل : « أتوضأ بماء البحر ؟ » فقال : « هو الطهور
خاؤه ، هذا طبق السؤال . وقوله « الحل ميتته » زيادة عليه ، ويكون وجه الجمع
بين الآية والعلامة : أما ما ذكرناه من قبل وهو أن ثلاثة الأيام سويّاً من
خمر خرس علامة ، وباقيتها أخرس عقوبة ، أو بأن مطلق السكوت علامة ،
وامتداده إلى حين الوضع عقوبة . والله أعلم .

* * *

قال : « ومن ذلك قوله في سورة يوسف : « فلما دخلوا على يوسف آوى
إليه أبويه » إلى قوله : « ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً » (١) وتقرير
السؤال من وجهين :

أحدهما : أنه أخبر أن أبوى يوسف حضرا عنده ذلك الوقت ، وقد ثبت
بني التوراة : أن راحيل أم يوسف ماتت في نفاسها ببنيامين (٢) ، ودفنت ببيت
لحم ، قبل أن يطرأ ليوسف ما طرأ .

والثاني : أنه ذكر أنهم سجدوا ليوسف ، ولم يذكر في التوراة . غير أن
يعقوب لما رأى يوسف فتح ذراعيه ، وعانقه باكباً ، (٣) .
قلت : والجواب عن الأول من وجوه :

أحدها : الجواب العام ، وهو عدم الوثوق بالتوراة ، وقد ثبت في التعليق
عليها من التناقض والتهافت ما تبين لكل طافل أنها لا يعتمد عليه .
الثاني : إنّي تأملت هذا الحكم في التوراة على جهة التفصيل فوجدته مختلفاً مشتبهاً جداً
وذلك أنه ذكر فيها أن راحيل أم يوسف ماتت على طريق بيت لحم عند قدوم يعقوب

(٢) التكوين ٣٥ - ١٨ - ١٩

(١) يوسف ٩٩ - ١٠٠

(٣) التكوين ٤٦ : ٢٩

من عند خاله دلابان ، وذلك قبل أن يرى يوسف الرؤيا (١) بمدة ، وذكر فيها :
 أن يعقوب بعد اجتماعه بيوسف بمصر قال له : دواني حين أقبلك من فدان
 آرام - يعنى قدومه من عند خاله دلابان من حوران - ماتت راحيل أمك في
 أرض كنعان فقبرتها بيت لحم (٢) ، فمذان نسان يقتضيان : أن أم يوسف
 ماتت قبل أن ترى الرؤيا ، وذكر فيها : أن يوسف لما جاءه إخوته يطلبون
 الميرة ، فعرفهم وهم له منكرون ، اتهمهم بالجاسوسية ، وجعل ذلك ذريعة إلى
 سؤالهم عن عدتهم ، حتى انتهى إلى ذكر بنيامين ، فقال : اتنوني به لأعلم
 صدقكم ، فرجعوا إلى أبيهم فقالوا أرسل معنا بنيامين ، فقال لهم يعقوب : إن
 أخاه قد مات ولم يبق لأمه غيره ولعله تصيبه مصيبة في الطريق (٣) .

(١) كلام المؤلف صحيح الخامس والثلاثين من سفر التكوين .

(٢) النص : د وأنا حين جئت من فدان ، ماتت عندي راحيل في أرض كنعان
 في الطريق . إذ بقيت مسافة من الأرض ، حتى آتى إلى أفراته . فدفنتها هناك في
 طريق أفراته ، التي هي بيت لحم ، (تكوين ٤٨ : ٧)

(٣) المؤلف لم ينقل جيداً . والنص : د لا ينزل ابني معكم . لأن أخاه قد مات ،
 وهو وحده باق . فإن أصابه أذية في الطريق التي تذهبون فيها ، تنزلون شيبتي بهون
 إلى الهاوية ، (تكوين ٤٢ : ٣٨) لكن قول التوراة « وهو وحده باق » يدل على
 أنه باق لأمه ، لا لأبيه ، فإن أولاد يعقوب وقتئذ كثيرون غيره . وهذا هو فهم الطوفي
 الحنبلي رحمه الله . وقد أخذ من نص آخر ، وهو أن يهوذا قال ليوسف عن بنيامين
 د لنا أب شبنغ . وابن شبنوخة صغير ، مات أخوه ، وبقي هو وحده لأمه ، وأبوه
 يحبه ، (تكوين ٤٤ : ٢٠) فقوله « وبقي هو وحده لأمه » يدل على أن أمه إلى
 ذلك الوقت حية . ومن المحتمل والإحتمال لا يدل على الثقة بالتوراة هنا - أن
 يكون في العبارة تقديم وتأخير أى مات أخوه لأمه ، وبقي هو وحده وأبوه يحبه .
 والمؤلف يرجح هدم موت راحيل ويأخذ النص على ظاهره بدون تقديم وتأخير .

وظاهر هذا : أن أمه الآن حية ، وأنه خاف على وجع قلبها وقلبه لفقده وكذلك ذكر فيها : أن إخوة يوسف قالوا له حين سألمهم عن عدهم : « إن لنا أباً شيخاً ، وله ابن صغير ، وهو ابن كبره ، ومات أخوه ، وهو واحد - لا غير - لأمه وأبيه ، وأبوه يحبه »^(١) .

وهذا قاطع في أن أم بنيامين حية إلى الآن - وهي أم يوسف - وهذا تهافت في التوراة كما تراه . فن احتج بالنص الأول على موتها قبل هذا الحال احتجاجنا عليه بهذا القاطع أنها باقية إلى هذا الحال . ويؤكد قول يعقوب ليوسف حين قال : « إنى رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين »^(٢) ، فزجره يعقوب وقال له : « ما هذه الرؤيا التى رأيت ؟ أجب . أنا وأهلك وإخوتك فتنسجد لك على الأرض »^(٣) .

فنقول : إن كانت أم يوسف التى ولدتها حية الآن فهو يناقض ما فى التوراة من أنها ماتت قبل ذلك ودفنت بيت لحم . وإذا وقع التناقض فيها سقط الاحتجاج ، وليس للخهم مستند فى ذلك غيرها ، وإن كانت قد ماتت فقد سمى يعقوب ليوسف بعد أمه أمأ ، وتلك هى التى وجدت له مع يعقوب عند تأويل الرؤيا ، سواء كانت هى والدته ، أحيائها الله حينئذ تصديقاً لرؤياه ، كما قال الحسن البصرى ، أو كانت حالته وصحيت أمأ مجازاً ، كما قال بعض المفسرين .

وكافى الإنجيل : أنهم كانوا يسمون مريم ويوسف : أبوى المسيح ،

(١) تكوين ٤٤ : ٢٠ والنص غير صريح في موت أم يوسف حسب الترجمة .

(٢) يوسف : ٤

(٣) التكوين ٣٧ : ١٠

في غير موضع ، قالت له مريم لما تخلف عنها في اورشليم : يا بني لم تخلفت هنا وتركتني وأباك تطوف عليك (١) ، ؟ فكما سمي يوسف أبا المسيح لكونه زوج أمه مجازاً ، فكذا سميت زوجة يعقوب أمأ ليوسف مجازاً ، خصوصاً ، وكانت زوجة أبيه أخت أمه نسباً وهي : ليثة ، بنت « لابان » (٢) فعرف المجاز وزال الإشكال . والله أعلم بالصواب .

الثالث : أن المراد بأبويه : أبوه وخالته ، والعرب تسمى الخالة أمأ ، والعم أبا كما روى أبو إسحاق عن البراء عن النبي ﷺ قال : « الخالة الأم » (٣) رواه الترمذي ، وقال حديث صحيح . وعن ابن عمر : أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أصبت ذنباً عظيماً ، فهل لي من توبة ؟ قال : « هل لك من أم ؟ » قال : لا . قال : « هل لك من خالة ؟ » قال : نعم . قال : فبرها ، أخرجه الترمذي أيضاً .

وقال الله تعالى حكاية عن بني يعقوب أنهم قالوا له : « نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً » (٤) فسموا إسماعيل أباه ، وإسماع هو عمه ، وتكلمة هذا الوجه قد سبق في الذي قبله .

(١) « وقالت له أمه : يا بني لماذا فعلت بنا هكذا ؟ هوذا أبوك وإنا كنا نطلبك معذبين » (لوقا ٢ : ٤٨) .

(٢) لص التوراة : « وكان بنو يعقوب إثني عشر : بنو ليثة : وأوا بين بكر يعقوب وشمعون ولاوى ويهوذا ويسا كروبولون . وإبنا راحيل : يوسف وبنيامين وإبنا بلهة جارية راحيل : دان ونفتالي . وإبنا زلفة جارية ليمى : جاد وأشير . » (تكوين ٣٥ : ٢٢ - ٢٦)

(٣) قال النبي ﷺ : « وأما الجارية فأفصى بها الجمفر تكون مع خالاتها . وإنما الخالة أم » القرطبي في آية « والوالدات يرضعن » البقرة ٢٣٣ .

(٤) البقرة ١٣٣ .

الرابع : ما ذكره الحسن وهو أن الله - سبحانه - أحيا راحيل أم يوسف حتى سجدت له تحقيقاً لرؤياه (١) .

وقول القائل : « إن هذا ونحوه لم يذكر في التوراة » : جملة ، وضيق عطن في العلم ، فإن التوراة التي عندكم - إن صح أنها التي جاء بها موسى - فهو حرف يسير من علم الله ، وتضمنت يسيراً مما جرى للقوم ، وقد جرى لهم جزئيات وتفصيل لم تذكر ، فاعمل هذا منها . والله - سبحانه - يفضل من شاء على من شاء في العلم والجسم والمال والعقل وغير ذلك . فما المانع أن يكون الله - سبحانه - اختص محمداً من العلم بما لم يخصكم كما خصه بإذلالكم وإرغام أنوفكم ، بأخذ الجزية منكم ، نحو ثمان مائة سنة .
والجواب عن الثاني - وهو سجودهم له - من وجوه : -

أحدها : هذا نفسه ، وهو أن في القرآن زيادة علم لم تبلغكم ، تخصيصاً من الله لغيركم عليكم .

الثاني : إن السجود المذكور في القرآن ليس المراد به وضع الجباه على الأرض بل هو الإيماء بالردوس ، والإنحناء على جهة التعظيم ، وكانت تلك تحية الملوك عندهم ، فلهذا خفاء صورته وعدم ظهور تأثيره في هيئة الإنسان الإيمانية لم يذكر في التوراة اعتباراً بصورته ، وذكر في القرآن اعتباراً بمعناه ، وهو التعظيم .
على أنه قد صرح في التوراة بأن إخوة يوسف لما عرفهم وهم له منكرون « خروا له سجداً » (٢) .

(١) قول ما عليه دليل .

(٢) « فأتى إخوة يوسف وسجدوا له برؤسهم إلى الأرض ، فكان ٦٠ : ٤٢ .

ثم لما عادوا المرة الثانية ، خروا له سجداً ، (١) وأن يوسف لما جاء بإبنيه
« منشا ، و د أفرام ، إلى يعقوب ليتبرك عليهما ، سجداً له (٢) .

وأن د إبراهيم ، لما اشترى مغارة د عفرون ، ليجعلها مقبرة لـساره ،
فقالوا له : قد وهبناها لك ، خر لهم ساجداً (٣) على جهة الشكر حيث يأسروه
ولم يعاشره . وسألهم أن يأخذوا منه ثمنها . فقد كان السجود عندهم سهلاً
متعارفاً في هذه المواطن اليسيرة الخطب ، وهو من ملة أبيهم .

وفي التوراة : أن يعقوب لما التقى بأخيه العيص سجد له على الأرض
سبع مرات (٤) فما ظنك بحال الدخول على يوسف من قوم متشوقين إليه ،
ونخبين منه بعد سنين متطاولة ، فإن العقول تجزم بأن هذا المقام أولى بالسجود
من كل مقام ، خصوصاً لشخص قد أحياهم الله به ، وقد غمرهم بإحسانه بعد
أن بالغوا في الإساءة إليه .

ففي السجود له فوائد .

(أولها) إقامة ربحم الملك بفعل تحيته (والثانية) التوصل إلى إزالة ما في
نفسه (والثالثة) إظهار المحبة ليوسف لطاعته له ليرضى عنهم يعقوب ،

(١) فلما جاء يوسف إلى البيت أحضروا إليه الهدية التي في أياديهم إلى البيت
وسجدوا له إلى الأرض ، تكوين ٢٦ : ٤٣

(٢) د وسجد أمام وجهه إلى الأرض ، تكوين ٤٨ : ١٢

(٣) د فقام إبراهيم وسجد لشعب الأرض لبني حث ، تكوين ٢٣ : ٧

(٤) د وسجد إلى الأرض سبع مرات ، حتى اقترب إلى أخيه ،
تكوين ٣٣ : ٣ .

وتطيب قلبه بتصافيهم (الرابعة) مكاباته على بعض إحسانه (الخامسة) تهذيب
رؤياه ، فإن رؤيا الأنبياء وحى .

الثالث : أنه ذكر في التوراة أن يوسف لما قص رؤياه على يعقوب ،
زجره لما قصها . وقال له : د ما هذه الرؤيا التي رأيت ؟ أجيء أنا وأهلك
وإخوتك فنسجد لك على الأرض (١) ؟ ، وكأن يعقوب قد فهم معنى الرؤيا .

قلت : وإنما أراد أن يصد عنه كيد إخوته له ، باستعباده ذلك وإنكاره .
قلت : فهمنا يعقوب قد فهم أن تأويل رؤيا يوسف : سجد إخوته
وأبويه له .

وقد ثبت أن الرؤيا صحت ، فكذا تأويلها ، خصوصاً والرؤيا رؤيا نبي ،
والتأويل تأويل نبي ورؤيا الأنبياء وحى ، وتأويلهم إلهام .

وأيضاً : فإن في التوراة أن يوسف رأى رؤيا أخرى وهي أنه
وإخوته جمعوا حزماً في المزرعة ، وقد قامت حرمة ، وجاءت حزم إخوته .
فسجدت لها . وهذا يدل على سجودهم له ، لما التقوا ، لأن الرؤيتين دللتا على
حلم واحد ، وهو السجود (٢) .

الرابع : أنه يجوز حمل ما في القرآن على أن قوله « ورفع أبويه على العرش ،
جملة . وقوله « وخروا » جملة مختص ضميرها بإخوة يوسف ، لم يتناول أبويه ،
فيكون ذلك موافقاً للرؤيا الحزم ، فإنها إنما تضمنت ما يدل على سجود الإخوة

(١) التكوين ٣٧ : ١٠

(٢) « فقال لهم : استمعوا لهذا الحلم الذي حدث . فما نحن حازمون حزماً في
الحقل ، وإذا حرمتي قامت وانتصبت فاحتاطت حزمكم وسجدت لحزمتي »

تكوين ٣٧ - ٦ - ٧

فقط دون أبويه ، ويصير هذا قريباً جداً (١) لأن إخوته سجدوا له قبل ذلك مرتين بنص التوراة ، وهذه تكون الثالثة ووقتها أولى بالسجود من غيره . - على ما سبق -

ولما ترك ذكره في التوراة اكتفاء عنه بالمرتين الأولين وتبيينها عليه بطريق أولى .

قلت : وفي ورود القرآن برؤيا النجوم دون رؤيا الحزم أقوى دلائل على صدق محمد - عليه السلام - وأن القرآن وحى من الله ، وأنه إنما أخبر بما أوحى إليه ، وإلا فلو كان ينقل ذلك من كتب الأولين لتبينها واضفر برؤيا الحزم ، ولذا ذكرها خشية أن يطعن عليه بالنقص والزيادة فاعلم ذلك .

. .

قال : « ومن ذلك في سورة القصص بعد ذكر موسى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يمسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، إلى قوله « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج » (٢) قال : الكذب في هذه القصة في مواضع :

أحدها : قوله « وجد على الماء قوماً يمسقون . ولم يكن كذلك ، بل القوم طرأوا على بنات شعيب ، وقد ملأن الحياض ليمسقين غنم أبيهن ، فأخرجوهن . فقام موسى فهاهن وسقى غنمهن - كما سيأتى في لفظ التوراة .
الثاني : أن النساء كن سبعاً لا اثنتين .

(١) لا يكون هذا قريباً جداً ، لأن القرآن نهى على سجود الشمس والقمر وإخوته . لا على إخوته فقط . (٢) القصص ٢٣ - ٢٧ .

الثالث : أن عرض شعيب ابنته على موسى واستجاره على نكاحها ثمانى سنين لم يكن منه شيء ، إنما هذا كان في زواج يعقوب بإسرائيل بنات خاله لإبائهم . وإنما اختلطت لهذا الإنسان القصة ، أو خلطت له بقصة زواج يعقوب النبي . ثم ذكر ما في التوراة من قصة موسى في ذلك . وهو أن قال فيها بعد ذكر قتل موسى للقيبطي : « فسمع فرعون هذا الخبر ، كان يطلب قتل موسى . فهرب من حضرته ، وأقام بأرض مدين ، وجلس جوار البئر .

وكان لإمام مدين سبع بنات . كن أقبان لاستقاء الماء فلأن الحياض راجين . سقى غنم « يثرو » أبيهن ، فأقبل الرعاة عليهن وأخرجوهن فقام موسى وسقى الجوارى وسقى نعاجهن ، فلما انصرفن إلى يثرو (١) أبيهن ، قال لهن : لم جئتن أسرع من المعتاد ؟ فأجبن : رجل مصرى ، أتجاننا من الرعاة ، ويزيدنا استقى الماء وسقى النعاج . فقال : أين هو ؟ لم خلقتن الإنسان ؟ أبعونه ليأكل خبزاً خلف موسى أن يسكن معه ، وأخذ مافور بنته زوجة .

قال : « هذا نص التوراة . أن الجوارى كن سبعاً ، لا اثنتين ، وأن والدهن كان اسمه يثرو ، لاشعيب ، ولا فكر لاستجاره ثمانى حجج .

(١) في التوراة كلمة « رعوتيل » بدل « يثرو » في هذا الموضع . والنهر فيه الأصحاح الثاني من سفر الخروج هكذا : « فسمع فرعون هذا الأمر ، فطلب أن يقتل موسى . فهرب موسى من وجه فرعون وسكن في أرض مدين وجلس عند البئر . وكان لكان مدين سبع بنات . فأتين واستقين وملأن الأجران ليسقين غنم أبيهن . فأتى الرعاة وطردهن . فنهض موسى وأنجدهن وسقى غنمهن . فلما أتى إلى رعوتيل أبيهن قال ما بالكن أسرعتن في المجيء اليوم . فقال رجل مصرى أتقدنا من أيدي الرعاة وأنه استقام لنا أيضاً وسقى الغنم فقال لبناته وأبن هو لماذا تركتن الرجل . ادعونه ليأكل طعاماً . فراضى موسى أن يسكن مع الرجل . فأعطى موسى صفورة ابنته » (خر ٢ : ١٥ - ٢٢)

ثم ذكر قصة زواج يعقوب من التوراة إلى آخرها .

ثم قال : « فتأمل يا قارىء اختلاط القصتين بالأخرى ، » .

قلت : والجواب عن هذا السؤال من وجوه :

أحدهما : الجواب العام بالقدح في التوراة وعدم الوثوق بها ، كما تقرر في المقدمة ، وقد وجدنا فيها من التناقض والاختلاف ما بعضه يقدح في الاحتجاج بها .

ولذلك سيبيان ظاهران :

أحدهما : أن اليهود حرفوا منها اسم محمد - عليه السلام - ودلائل نبوته لئلا يكون عليهم حجة له من كتابهم ، وحرفوا مع ذلك أشياء مما جاء به محمد عن وضعه الذي في التوراة ليصير ذلك شبهة لهم في تكذيبه ، ويقولون : ما نصنع به ؟ لو وافق ما عندنا أو ذكر فيه ، آمنا به .

السبب الثاني :

أن التوراة تقادم عهدا وحرفت في زمن « بختنصر » وتعاورت التغيرات والتنقلات من العبراني إلى السرياني إلى القبطي إلى العرب لفظاً وخطاً .

وبعيد من مثل هذه التغيرات أن لا تخل بالمعاني . ولذلك صارت التوراة التي بيد النصارى تخالف التي بيد اليهود ، والتي بيد اليهود يخالف بعضها بعضاً (١) »

(١) التي بيد النصارى اسمها : التوراة اليونانية ، والتي في يد اليهود اسمها : العبرانية . ولليهود السامريين توراة .

كما أن أناجيل النصارى يخالف بعضها بعضاً ، كما قد بينته في التعليق عليها ، لأن أهل الكتاب معتمدون على الخط ، لا على الحفظ ، وعلى الرواية بالمعنى لا باللفظ .

الثانى : أن علماء المسلمين ذكروا قصة موسى ، على وفق ما هو فى القرآن . وكان لهم اجتماع بأهل الكتاب وإطلاع على عليهم ، وأسلم جماعة من أهل الكتاب ووافقوهم على ذلك كعبد الله بن سلام ، واليهود ، والعاقب والسيد ونيسى نجران من النصارى والنجاشى صاحب الحيشة فى ناس كثير ، فدل على أن ما فى القرآن موافق لما فى الكتب القديمة ، ولكن هذا الذى تدعونه تحريف حدث .

فإن قيل : إنما كان إسلام بعض أهل الكتاب وعدم إنكارهم ما جاء به القرآن من الوهم مخافة من سيف الإسلام ، فإنه كان مشهوراً منصوراً ، لا يقوم له أحد .

قلنا : هذا بما لا يفيدكم ، فإن مصنف هذا الكتاب قد أبرز فيه كل ما عنده من الطعن فى دين الإسلام مع المخافة وظهور الإسلام ، ولم يمنعه ذلك ، فلو أمكن الأوائل من أهل الكتاب قدح أفعالوا ، ولو فى حقيبتهم لاشتهر فى ذلك العصر ثم نقل إلينا . كيف والمسيح صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من خفى إلا سيظهر » ، ولا مكتوم إلا سيعلن ، (١)

(١) النص فى الإصحاح العاشر من متى هكذا : « ليس مكتوم أن يستعان ولا خفى أن يعرف » مت ١٠ : ٢٦ .

وفى مرقس : « ليس شيء خفى لا يظهر ، ولا صار مكتوماً إلا ليعلن » مر ٤ : ٢٢ .
وفى لوقا : « ليس مكتوم أن يستعان ، ولا خفى أن يعرف » لو ١٢ : ٢ .

وهو قول معصوم لا ينخرم، وأيضاً فإن من الممتنع عادة أن أحداً لا ينتقل من دين إلى دين إلا بعد انشراحه لما انتقل إليه وانقباضه عما كان عليه، وإن من ينشرح صدره لدين يحتمل الذل والصغار والقتل، ولا ينتقل عنه كاليهود والنصارى في بلاد المسلمين، والمسلمين في بلاد النصارى. فمن المحال عادة أن جماعات من أحبار اليهود والنصارى ورؤسائهم ورعايهم يتركون دينهم في عصر النبوة إليه إلا بعد علمهم بصحة ما جاء به. ولا حجة على من يقترح في الإسلام من أهل الدينين. وهذا ابن جزلة، صاحب «منهاج البيان»، في الطاب كان نصرانياً وأسلم وصنف كتاباً سماه «إلخام النصارى»، ولما مات وقف كتبه على تربة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ببغداد. وكثيرون مثله يسلمون ويحسن إسلامهم وبعد ذلك يطعنون فيما كانوا عليه من اليهودية أو النصرانية، ولم ير أحد مسلماً خرج عن الإسلام فحمد ما انتقل إليه.

فإن قيل : لأن المسلمين لا يتركونه بل يقتلونه فلا ينسع له زمن النظر والترحيل بين ما انتقل عنه وإليه، ثم انحسرت مادة الردة في الإسلام خوفاً للقتل^(١).

(١) الذي جاء في القرآن عن هذه الجريمة هو قوله تعالى «ومن يردكم منكم من دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون»، (البقرة ٢١٧) والآية - كما ترى - لا تتضمن أكثر من حكم بحبوط العمل والجزاء الآخري بالخلود في النار. ويقول الإمام الشيخ محمد شلتوت «وقد يتغير وجه النظر في هذه المسألة إذا لوحظ أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الأحاد، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ومحاولة فتنهم عن دينهم وأن ظواهر القرآن الكريم في كثير من الآيات تأييد الإكراه على الدين. فقال تعالى: «ولا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي»، (البقرة ٢٥٦). أنظر الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ٢٨١ =

قلنا : لا شك أن مصلحة الدين ومنفعته عظيمة وهي النجاة الأبدية ، وأعظم مصلحته توجب قوة الداعي المحول إليه وذلك يوجب انفتاح أبواب الوسائل الموصلة إلى المقصود منه . وهذه بلاد النصرانية ملاصقة لبلاد الإسلام والسبيل إليها آمنة مسلوكة ، وفي المسلمين ناس كثيرون وقفوا على حقيقة دين المسلمين والنصارى وهم عقلاء ألباء ، فلو صدح لهم ما ذكرتم من القدح في دين الإسلام لتوصلوا إلى أرض النصرانية واعتصموا بها وجعلوها هجرة دينية . والله أعلم .

ثم لو لم يكن في هذا الجواب إلا معارضة ما نقله المسلمون لما نقلتموه ، لا وقف دعواكم في صناعة النظر حتى يبدو مرجحاً لما نقلتموه أو دليلاً آخر .

الثالث : أن ما حكاه هذا المصنف من القصة في التوراة ، لا يتنافى ما في القرآن ، بل في القرآن زيادة بيان ومناسبة للقصة . فرد تلك الزيادة لكونها لم تذكر في التوراة جملة ، لأنه إبطال للوجود المحض بالعدم المحض ، وذلك عناد أو قصر باع في العلم لما بيناه في الوجه الرابع من الجواب عن قوله : « ورفع أبويه على العرش » ، في السؤال قبل هذا .

وبيان عدم المناقاة . أما قوله « إن موسى لما ورد ماء مدين لم يجد القوم

دار الشروق بمصر . لكن إذا سرق مسلم مثلاً وحكم عليه القاضي بقطع اليد ، فقال : أنا كافر ، ليتخلص من قطع اليد ، ففي هذه الحالة يقتل . أى أن المرتد لا يقتل إلا إذا أحدث في الإسلام حسداً . وذلك هو الصحيح لأن القرآن يحرم قتل الكافر إذا كان مسلماً ، ولم يصمد عن الدعوة إلى الإسلام .

يسقون بل طرأوا بعد ذلك ، فهذه مناقشة باردة عن لا يعلم مواقع الكلام .
خصوصاً لغة العرب واتساعها بل ولا حقائق المعقولات فإن (١-١) في لغة
العرب أداة زمانية - أى تدل على الوقت والزمان - فإذا قلت : قام زيد فعد
همرو ، معناه : قام زيد وقت أو زمان قيام همرو ، ف قوله : لما ورد ماء مدين ،
وجد عليه أمة ، أى وقت ، أو زمن وروده ماء مدين ، وجد عليه أمة ، ولا
شك أن الزمان والمكان يكونان حقيقة ومجازاً ، حقيقة المكان : هو الموضع
الذى يستقر فيه الجسم ويحيط به فقط دون ما حوله ، كدائرة الكرسي مثلاً
لمن جالس عليه ، ومجاز المكان : ما قارب مستقر الجسم وما أحاط به من مكانه
الحقيقى ، كالبيت أو الدار بالنسبة إلى الكرسي الذى جالس عليه ، وحقيقة زمان
الفعل : الجزء الذى يحدث فيه الفعل فقط ، لا يتناول شيئاً مما قبله ولا بعده ،
كالجزء الذى كان فيه ورود موسى . ومجازه : هو ما قارب ذلك الجزء بساعة أو
ساعتين أو أقل أو أكثر بحسب قرب المجاز وبعده وعظم الحقيقة وصغرهما .

وإذا ثبت هذا التقرير بأن : أن لا منافاة بين قوله فى القرآن : « لما ورد
ماء مدين وجد عليه أمة » وبين قوله فى التوراة : « فأقبل الرعاة عليهم
وأخرجوهم » لجواز أن يكون إقبال الرعاة ، ووجدان موسى لهم جميعاً فى
زمن وروده المجازى ، الذى هو بعيد زمن وروده الحقيقى .

وكذلك قوله : « ووجد من دونهم امرأتين تذودان » قال : ما خطبكما ؟
قالتا : « لا نسقى حتى يصدر الرعاة وأبونا شيخ كبير فسقى لهما » مع قوله فى
التوراة : « فقام موسى ، وحمل الجوارى ، وسقى نعاجهن » لا تنافى بين الأمرين
لجواز أنهما لما أخرجهما الرعاة عن الماء وقفتا تذودان غنمهما - أى يحفظانها
من الشرود - فجاء موسى « فقال : ما خطبكما ؟ » فأخبرتاه ، فحماهما وسقى لهما .

وأما قوله « كن سبعة لا اثنتين » فن الجائز أن السبع حضرن لكن الذى

فود الغنم منهن ائتان ، والاخر يملآن الحياض ، أو ينظرن في مصلحة أخرى للغنم . فوقع الخطاب في القرآن على الذائدتين دون البواقي لأنهن حينئذ أخص بالغنم والبواقي كالأجنبيات منها ، لا يعلم في الحال تعلقهن بأمرها .

وأما قوله : لا ذكر لنسب شعيب موسى إلى ذواج ابنته ، ولا لاستجاره ثمانى حجج ، فلا يتنافى ما في القرآن من ذلك ، لأن هذا جمل وما في القرآن مفصل ، ولا تنافي بين الجمل والمفصل . على أن في قوله في التوراة : أن يثرو قال ابنتاه : ادعونه يأكل خبزاً ، فخالق موسى أن يسكن معه وأخذ سافور بنته زوجة ، معنى ما فصله القرآن ، إذ معناه : أن يثرو عزم على موسى وأقسم عليه أن يسكن معه . وهذا قريب في العرف من قوله : إني أريد أن أتكلمك إحدى ابنتي هاتين ، فإن الناس جرت عادتهم أنه إذا ورد عليهم غريب ، فظهرت منه النجابة والخير والخصال الحميدة والأفعال النافعة تمسكوا به وحسنوا له المقام عندهم ، وعرضوا عليه المسكن والسكن ليرتبط بذلك عليهم فيثقفون به وينتفع بهم . وقد كان يثرو ، أحق الناس بمثل هذا السكبر ، وكون بناته حرامات ، ضعفى عن القيام بأمر الغنم ، وقد كان الرعاة يستضعفونهم .

وأما قوله : كان اسم أبين يثرو (شعيب) فقد سبق جواب مثله عند قوله : كان اسم أبي مريم أم المسيح يعقيم ، لا عمران . وذلك أن الأسماء ألفاظ تختلف باختلاف اللغات ، ومنع اتفاق المسمايات لا يضر اختلاف الأسماء . ويدل على هذا ما ذكره : ويشمة بن موسى بن الفرات ، في كتاب : قصص الأنبياء ، عن محمد بن إسحق قال : حدثني عبد الله بن زياد بن سمعان عن بعض من قرأ الكتب أن أهل التوراة يزعمون أن شعيباً نسب في التوراة ابن ميكائيل ابن يشجر وبالعبرانية يثروت بن جزى بن يشجر ، وبالعربية شعيب بن جزى ابن يشجر بن لاوى بن يعقوب .

قال : وحدثني السرقى بن القطامي - وكان طالما بالأنساب - قال :

هو يشرون بالعبودية ، وشعيب بالعربية بن عيفاء بن ثابت بن مدين
ابن إبراهيم (١) ، ،

فتبين بما ذكرناه أن هذا نزاع لفظي لا يقدر في حقائق المعاني ، وأما
ما ذكر من أن الاستئجار إنما كان في قصة زواج يعقوب لا موسى .

الجوابه : إن احتجاجك في هذا إنما هو بسكوت التوراة عن ذكره في قصة
موسى على ما قد ثبت فيها من التحريف والتبديل والزيادة والنقص والتفاوت
في النسخ بالنسبة إلى ما بأيديكم وأيدي اليهود وإلى ما في أيدي طوائف اليهود ،
وذلك استدلال بالسكوت الصريح والعدم المحض ، والقرآن جاء بزيادة بيان
فليس قدح التوراة في القرآن لمجيئه بالزيادة أولى من قدح القرآن في التوراة
لمجيئها بالنقص ، فما المرجح لأحد القديسين على الآخر ؟ على أن ما في القرآن
أولى بالاعتبار لأنه أنسب بسياق القضية لمن تدبره ، ولأنه أقرب عهداً بالظهور
من التوراة ، وأبعد عن التحريف والنقل من لغة إلى لغة ، ومن ترجمة إلى
ترجمة ، والمسلمون أشد عناية بحفظه من أهل الكتابين بحفظهما .

ثم نقول : ما المانع من أن تكون قصة يعقوب وموسى في زواجهما

(١) راجعنا الأسماء على ما نقله القرطبي في تفسيره في سورة الأعراف .
والذي في التوراة أن رهوئيل ، هو أب المراتين . وكاتب التوراة ذكر أيضاً أن
اسمه د يثرون ، والنص الأول هكذا : وكان لسكان مديان سبع بنات . . . فلما
أتتهن إلى رهوئيل أبين . . . إلخ ، وقد سبق ذكره ، والثاني هكذا : وأما موسى
فكان يرعى غنم يشرون حميه كاهن مديان ، (خروج ٣ : ١) وهذا يدل على سهو
الكاتب وغفلته في سرد الحوادث . وعلى هذا لا يصح لهم تخطئة القرآن لأنه يقص
على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون .

اتفقتا على صفة واحدة ، كما اتفق لإبراهيم وإسحق ، في أن كل واحد منهما لما دخل أرض « أبيماخ » ملك فلسطين ادعى أن زوجته أخته الجمالها ، خشية أن يغلب عليها . وقد صرحت بذلك التوراة . لكن اتفق أنها صرحت قصة يعقوب بأبسط مما صرحت قصة موسى .

ثم بعد هذا كله نقول لهذا النصراني : الخلافا والتناقض الذي أوردته علينا بتقدير ثبوته هو في كتابين للثنين ، وهما التوراة والقرآن ، ولا شك أن في إنجيل لوقا في الفصل الثاني والثلاثين ^(١) أن يوحنا قال للمسيح : « يا معلم رأينا إنساناً يخرج الشياطين باسمك فنحننا لأنه لم يتبعنا . فقال : لا تمنعوه ، لأن كل من ليس عليكم فهو معكم » .

وفي إنجيل مرقس هذه الحكاية بعينها ، وأن المسيح قال فيها « كل من ليس معنا فهو علينا » ^(٢) وهذا تناقض بين .

وبيانه : أن كل واحد من الناس إما أن يكون معك أو عليك ، أو لا معك ولا عليك فالطرفان حكمهما معلوم . أما الواسطة وهي الذي لا لك ولا عليك

(١) الكلام عن قول إبراهيم : إن امرأته أخته في الإصحاح الثاني عشر من سفر التكوين . وعن قول إسحق في الإصحاح السادس والعشرين من سفر التكوين .

(٢) في ترجمة البروتستانت : الإصحاح التاسع .

(٣) لوقا ٩ : ٤٩ - ٥٠ .

(٤) عبارة مرقس في الإصحاح التاسع الآية الأربعون ولها :

« لأن من ليس علينا فهو معنا » وهي هذا النص لا تناقض . وإذا أردت معرفة أكثر من مائة مثال على التناقض في الأناجيل فاقرأ كتاب إظهار الحق لرحمت الله الهندي .

فإنها على لفظ لوقا تكون لك . لأنها ليست عليك ، وعلى لفظ مرقس تكون عليك لأنها ليست لك ، فهذا تناقض في إنجيلكم ، وهو كتاب ملة واحدة ، بهذه حجة على بعض ، والقدح في بعضه قدح في كله ، فما كان جوابك عن هذا التناقض الذي في الإنجيل ، فهو جوابنا عن التناقض الذي بين التوراة والقرآن . ونكون قد ساعدناك في هذا لأن ما أوردناه عليك من تناقض كتابك وارد عليك ولازم لك ، وما أوردته أنت علينا من تناقض التوراة والقرآن ليس لازماً لنا ، لأننا نحن نقول : القرآن حق وصدق ، والتوراة التي احتججت علينا بها - لا أقول التي أوتىها موسى - كذب وزور ومحال وافتراء على الله ورسوله . وأنت لا يمكنك أن تقول : إن إنجيل لوقا حق وصدق ، وإنجيل مرقس كذب وزور ، أو بالعكس ، لأن أناجيلكم الأربعة هي كتاب واحد . وإنما اختلفت بالزيادة والنقص والرواية بالمعنى ، وما فيها من الاختلاف والتناقض .

فإن قلت : إن الذي أوردته على من تناقض إنجيل لوقا وإنجيل مرقس ليس تناقضاً في الأصل ، بل هو من قلم الناسخ فهو خطأ في صورة الخط ، لا في حقيقة النبوة .

قلت : هذا نفسه جوابنا عما أوردته من تناقض التوراة والقرآن في قصة موسى ، وهو أن نضيف الخطأ إلى قلم الناسخ وصورة الخط في التوراة وهي أولى بذلك من القرآن لتقدم عهدا وتغير التراجم واللغات فيها ، بل وأولى من الإنجيل لأنها قبله .

فإن قلت : أنا ما أوردت تناقضاً بين التوراة والقرآن ، بل كذبت القرآن بالتوراة .

قلت : هذا هو معنى التناقض . ثم جوابك ما سبق من أنه ليس تكذيب

القرآن بالتوراة أولى من تكذيب التوراة بالقرآن ، بل هذا أولى لما بيناه غير مرة ، والله أعلم : هذا تفصيل جوابه على ما ذكر هو في كتابه . أما ما رأيناه في التوراة مما يدل على وثاق القرآن نذكر إن طرأنا منه إن شاء الله تعالى .

قال : « وفي سورة النساء بعد ذكر اليهود : « وقولهم : إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، وما قتلوه وما صلبوه ، وإنما كان شبه لهم ، » (١) وذكر كلاماً لابن عطية في تفسير قوله « شبه لهم » ، وأن شبه المسيح ألقى على صاحب له يقال له : جرجس باختياره على أن يكون رفيق المسيح في الجنة .

قال : « ويتمسك المسلمون بهذا في القطع على أن المسيح ما صاب . وذلك باطل بالتواتر عند الامتين : اليهود والنصارى . ومؤرخى المجوس على صلب المسيح ، وبعض الكتب المقدسة » .

وذكر كلام أشعيا ودانيال ، وما في إنجيل متى مما يدل على ذلك وأن المسيح صلب ومات وقبر وقام حياً في اليوم الثالث وظهر لتلاميذه سراراً كثيرة .

ولما تكلم « السهريرى » في كتاب « التنقيحات » في التواتر وشرواه في أصول الفقه تعرضت له قصة الصلب فقال : « لو لم يصاب عيسى لم يبق على المحسوسات اعتماد » .

قلت : هذا حاصل ما أورده على هذا السؤال . والجواب :

أما الآية السكينة المخبرة بنفى قتل المسيح وصلبه فنعقد أنها حق وصدق وتمسك بها على القطع بذلك لأنها عندنا صادر عن الحكمة والعلم الإلهيين بواسطة العصمة النبوية وهي منقولة إلينا بالتواتر .

وأما ما حكاه عن ابن عطية ، في تفسير قوله : شبه لهم ، فذلك مما لم يختص
بقتله ، ابن عطية ، بل ذكره جميع مفسري القرآن قديمهم وحديثهم على اختلاف
بينهم في ذلك . فقال ابن سمان ومحمد بن إسحق : « إن الذي ألقى عليه شبه
عيسى هو رجل من أصحابه يقال له جرجيس ، وقال وهب بن منبه : « هو يهوذا
الذي أسلمه ، ودل عليه ، وهو الذي اسمه في الإنجيل يهوذا الإسخريوطي » .

قلت : وهذا أشبه . لأن طاعة الله - سبحانه - جرت في أنبيائه أن يرد كيد
من عاداهم عليهم ، كنوح أنكره قومه فنجوا وغرقوا . وإبراهيم إذ ألقى في النار
فكانت عليه بردا وسلاما .

وموسى إذ عاد مكر فرعون عليه فأغرقه (فرعون) وقادرون إذ قذف
موسى بالزنا ليقته ، أو يذنب منه تخسف به . وعيسى مكر به يهوذا فعاد مكره
عليه . ومحمد - ﷺ - إذ قال الله - سبحانه - له : « وإذ يكر بائع الذين كفروا
ليبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله ، والله خير الماكرين » (١)
وقال الله - سبحانه - : « ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله » (٢) وقال في قوم
صالح حين أرادوا تبديته : « ومكروا مكرا ، ومكرنا مكرا ، وهم لا يشعرون .
فانظر كيف كان طاعة مكرهم أنا دمرناهم وقومهم أجمعين » (٣) .

وأما قوله : « إن ذلك باطل بالتواتر عند الأمتين اليهود والنصارى وهودخى
المجوس » .

جوابه : أن الدعى تواتره عند اليهود والنصارى : ما هو : صلب إنسان
مطابق ؟ أو صلب إنسان مقيد بأنه المسيح ؟ الأول مسلم ، ونحن أيضا نوافق

(٢) طاهر ٤٣

(١) الأنفال ٣٠

(٣) النمل ٥٠ - ٥١

عليه ، وهو جرجيس (١) ، أو هو ذاك ماسبق عن ابن إسحق ووهب ، والثاني ممنوع ، وهو محل النزاع وسندين مستند المنع في آخر هذا الجواب .

وأما مؤرخوا المجوس فالجواب عن تاريخهم بذلك من وجوه : أحدها :

أنهم لم يكونوا حاضري قصة المسيح ولا أحد منهم . فدار اعتقادهم صلبه على خبركم وخبر اليهود ولا حجة فيه لأن الأمر اشتبه على من حضر القصة بأن أظلمت الأرض ظلمة شديدة ، صرح بها الإنجيل (٢) وغيره ففي تلك الظلمة أطلقت للامم المسيحية وربطت الذي ألقى عليه شبهة مكانه ، فاعتقدتم أنتم : أن المسيح صاب . وقرى ذلك الاعتقاد في نفوسكم : حنقكم على اليهود ، وحب تقرير العلم للعدوان عليهم ، واعتقدت ذلك اليهود كما اعتقدتموه ، وحمائم على ذلك الاعتقاد : حب الغلبة والظفر بن اعتقدوه عدوا لهم ولو وفقوا لتابعوه . فعليهم وعليكم من الله ما استحقونه .

(١) في الإنجيل : يهوذا وقول المؤانف : أو هو ذاك ماسبق عن ابن إسحق ووهب يدل على اضطرابه هو في الأسماء ، فإنه عند ابن إسحق جرجيس ، وعند وهب يهوذا بحسب نقله . وأعلم أن المؤانف يدعى رفع المسيح إلى السماء بجسده وروحه لكن الحق أن اليهود لما اتقنوا مع الرومان على القبض على المسيح ، فر المسيح من بين أيديهم إلى جمة يقال إنها بلاد كشمير ، وأما اعتقاد أنه توجه إلى مصر ، وبها عاش إلى أن جاءه الأجل ومات ودفن في الأرض ، وارتفعت روحه كما ترتفع أرواح الشهداء (أنظر الفتاوى للشيخ شاتوت) وفي الإنجيل مرنا بأن شبه المسيح ألقى على يهوذا ، وصاب يهوذا لا المسيح عليه السلام . ولم يذهب المسيح إلى مصر صغيراً لأن الإنجيل أثبت وجوده في أورشليم ، يتعلم العلم في هيكل سليمان وكان من المذيرين المتفرغين لطلب العلم والعبادة .

(٢) الظلمة التي صرح بها الإنجيل : كناية عن شدة الأمر (انظر مق ٢٧) .

الوجه الثاني : أنا أجمعنا وإياكم على ضلال الجورس ، وسخافة عقولهم حيث عبدوا النار التي يوجد فيها الحطب ، ويعدها الماء والتراب ، وانقطاع مادة الوقود فعقول هذا شأنها كيف تكون حجة على الدقلاء ؟ وإن كانوا عندكم دقلاء فاعبدوا النار معهم ، وإذا كنتم أنتم أصحاب الدعوى ، فدهى نحن : أن الأمر اشتبه عليكم والتبس ، فما الثان بقوم جهال أجانس من القضية سمعوكم واليهود ترجفون بشيء فقلدركم فيه ، وتابوكم عليه ، كما قلدرا آباءهم في عبادة النار .

الوجه الثالث : أن الجورس أعداء المسلمين والنصارى واليهود مثلكم . وشأن العدو أن يطالب لندوه المثرات ، ويتبع منه الدورات ، ولا شك أنهم تتبعوا عشراتكم وعشرات اليهود في جدودهم . أما عشراتكم فذكر أكم المثلث وإطية المسيح ، وغير ذلك من سخافاتكم . وأما مثرات اليهود فأكثر من أن تدهى على ما دلت عليه كتب الأنبياء المتقدمين والمتأخرين انتقام الأنبياء بغير حق وتعذيبهم حدود الله ، وإبائهم من التقية له وإبائهم المسيح وبندتهم عليه مع إظهاره السجائب والبيّنات . وبندهم يقيم الله . سابعه . ساطع . ساطع . أوائلهم فرعون فسامهم سوء العذاب ، خمس مائة (١) عام حتى استمقتلهم الله بموسى ، ثم كان له معهم من التعب ما لا يخفى . وأما المسلمون فلم يعبدا لهم عشرة يقدحون بها فيهم ، فقروكم على صلب المسيح ليوهموا بذلك نقدح في القرآن كيداً للمسلمين ، ولو لم يكن إلا مجرد احتمال هذا المقصد منهم ، كان ذلك تهمة لهم تقتضى عدم الالتفات إلى مقالهم (٢) .

(١) خمس مائة عام تقريباً (أنظر التواريخ في كتابنا يوحنا المعمدان بين الاسلام والنصرانية) .

(٢) في الكتب التاريخية النصرانية : أن المسيح لم يقتل ولم يصلب ، وقد بينا ذلك في غير هذا الكتاب .

وأما ما ذكره من نص السكتب المقدسة . ككتاب إشعياء ودانيال ، والإنجيل متى . بجوابه من وجوه :

أحدهما : الجواب العام من عدم الوثوق بهذه السكتب لتقدم عهدهما ونقاهما من لغة إلى لغة وتهمة اليهود والنصارى عليهما خصوصاً الإنجيل . فإننا قد بينا في التعليق عليه ما يقيم عندنا في عدم الوثوق به ، من الاختلاف والتناقض .

ونص كلام إشعياء : « لكن أحرزنا حملها ، وأوجعنا تحملها . ونحن حسبنا مصابا مضروبا من الله ومذلولا . وهو مجروح لأجل مناصينا ، مسحوق لأجل آثامنا ، تأديب سلامنا عليه ، وبجبر ذنوبنا ، كنا كغنم ضللتنا . ملنا كل واحد إلى طريقه ، والرب وضع عليه إثم جميعنا . ظلم أما هو فتذلل ولم يفتح فاه ، كشاة تساور إلى الذبح ، وكنعجة صامتة أمام جازيتها ، فلم يفتح فاه . من المنسطة ومن الدينونة أخذ ، وفي جيله من كان ذان أنه قطع من أرض الأحياء . أنه مضرب من أجل ذنب شعبي ، وجعل مع الأشرار قبره ، ومع غني عند موته . على أنه لم يعمل ظلماً ، ولم يكن في فمه غش » .

وقوله : « ويساق إلى الذبح ، وكنعجة صامتة أمام جازيتها ، فلم يفتح فاه ، لا حجة فيه على وقوع القتل ، بل على القود إلى القتل . ونحن نقول به ، فإنهم قادرون ليقتلوه ، فخلصه الله بما ذكرناه ، وكمن قيد إلى القتل ثم نجا ، فلم يقع به القتل » .

قلت : وفي كلام إشعياء هذا تصريح بالإخبار بقتله ودفنه . لكن عليه إشكالان :

أحدهما : أن في أول هذا الفصل بعينه ، وهو النبوة في المسيح : « إن عبدي

ليفهم ويرتفع ويتعظم ويتعالى جداً ، حتى يتوجب منه كثير من الناس (١) ، وساق صفاته إلى أن اتصل بذكر قتله ودفنه ، فهذا تصريح بأن المسيح هبدا لله ، وأنتم تقولون : هو الله ، أو ابن الله ، كما صرح به الإنجيل . فإن قلتم بجموع الأمرين أنه عبودية وقته ، فقد خالفتم دينكم في القول بالعبودية . وإن أنتم الأمرين ولم تعتدوا بهما فقد سقط عنا إشكال الإخبار بالقتل . وإن قلتم بأحدهما دون الآخر وهو القتل كان ذلك ترجيحاً من غير مرجح ، واحتجاجاً بكلام تقدسون في (بعضه) ثم نقاباً لكم بمثله ، فنقول بالعبودية دون القتل .

فإن قيل : ذكر العبودية حق باعتبار ناسوت المسيح ، وإلهيته حق باعتبار لاهوته .

قلنا : هذا هوس ، وأنتم عند التحقيق عاجزون عن إثباته . وقد وجهت ذلك في التعليق على الإنجيل .

الإشكال الثاني : أن أشعياء قبل المسيح بخمسة مائة عام أو نحوها ، وهو يهكي ماجرى للمسيح بلفظ الماضي حيث قال : « أما هو فتذلل ، ولم يفتح فاه ، كشاة تساق إلى الذبح وكنعجة صامتة أمام جازيها ، ونحو ذلك من صيغ الماضي وحقه أن يذكر بصيغة المستقبل . وهذا يدل على اضطراب هذه الأخبار ، وكونها مدخولة .

قلت : لكن عند الإنصاف ، هذا الإشكال لا ينبغي لأن إخبارات الله سبحانه كثيراً ما جاءت عن المستقبل بصيغة الماضي ، وقد وقع مثله في القرآن

(١) النص في الأصحاح الثاني والخمسين من أشعياء . « هو ذا عبيدي يعقل يتعالى ويرتقى ويتسامى جداً ، وبهذه نص كلام أشعياء الذي ذكره المؤلف .

كثيراً . والممول عليه في الجواب هما تضمنته الكتب القديمة من قبل المسيح .
هو الوجه الأول ، وهو القديح في صحتها ، ودعواهم بتواترها ممنوعة ، وإثباته
عليهم شديد .

الوجه الثاني : أن هذا الخصم قدح في قوله : « ورفع أبويه على العرش » .
وفي قصة زواج موسى على أن يؤجر نفسه ثمانى حجج بأن ذلك لم يذكر في التوراة .
فنحن أيضاً نقدح في دعواه صلب المسيح وقتله بعين ذلك ، وهو أنه لم يذكر
في التوراة ، حيث جمع إسرائيل ، بنيه بمصر قبل موته ، وأخبرهم بما يكون
لكل منهم في مستقبله (١) .

فإنه أقاض على « رويل » وقال له : « نجست فراشي » - يعني كونه وطنياً .
سرية أبيه - وقال : « لا يفقه الملك من سبط يهوذا ، والنبوة والكهنوت من
بين نخديه ، حتى يأتي من هو له ، وإياه تنتظر الشعوب . الرابط في الشجرة .

(١) في الإصحاح التاسع والأربعين من سفر التكوين : « ودها يعقوب بنيه ، وقال
اجتمعوا لاني بكم بما يصيبكم في آخر الأيام ، اجتمعوا واسمعوا يا بني يعقوب .
واصنعوا إلى إسرائيل أبيكم . رأوبين أنت بكرى ، قوتى ، فضل الرفعة ، وفضل العز
قائراً كالماء لا تتفضل . لأنك صعدت على مضجع أبيك . حينئذ دنسته . على فراشي
صعد » .

ثم قال عن « يهوذا » : « يهوذا جرو أسد . من فراسة صعدت يا بني . جثا وربض
كأسد وكابوة . من ينهض ؟ لا يزول قضيب من يهوذا ومشترع من بين رجله حتى
يأتي شيلون وله يكون خضوع شعوب . رابطاً بالسكرمة جرحه ، وبالخففة ابن أخته
غسل بالخر لبأسه ، وبدم العنب ثوبه ، مسود العينين من الخمر ، ومبيض الأسنان
من اللبن » .

جرحه . وفي القضيبة ابن أخته مسودة من الخمر عيناه ، وأشد بياضاً من اللبن
أسنانه .

وهذه صفات (١) المسيح بلا شك ، ولم يذكر أنه يقتل ولا يصاب . فإن
قيل : ثبت قتله بزيادة مقبولة من الأنبياء كما ذكر عن أشعيا وداเนียل والإنجيل .
قلنا : ورفع أبوي يوسف على العرش وإيجاد موسى نفسه ثمانى سنين
ثبت بزيادة مقبولة على لسان محمد في القرآن . وهي زيادة مقبولة .

فإن قيل : لكن زيادة قبل المسيح يثبت على لسان من اتفقنا على نبوته
وصدقه (٢) ، وزيادة رفع أبوي يوسف ، وإيجاد موسى نفسه يثبت على لسان
من اختلفت معتقد نبوته ، وخالفناكم نحن فيها ، ولم نوافقكم عليها .

قلنا : هو كذلك لكن عدم موافقتكم على صدقه لا يقدح في نبوته وصدقه
لأنكم أنتم وافقتم اليهود على صدق موسى والتوراة ، وخالفوكم في صدق المسيح
والإنجيل . ولم يكن ذلك قادحاً في صدقهما ، باتفاق منا ومنكم .

فإن كان عدم وفاقكم لنا على صدق محمد قادحاً فيه ، لزمكم أن يكون عدم
وفاق اليهود لكم على صدق المسيح قادحاً فيه ، والجواب مشترك .

(١) هذه ليست صفات المسيح ، فإن المالك لم يزل من اليهود على يديه ، والشرعية
لم تنسخ على يديه ، هذه نبوة عن محمد ﷺ وضحاها كثيرون من العلماء . انظر على
سبيل المثال إظهار الحق لرحمة الله الهندي .
(٢) اليهود السامريون ينسبون نبوة أشعيا وإرميا وداเนียل ، ويرفضون
كتبتهم .

وأما ما ذكره من السهروردى ، عن قوله : « لو لم يصاب هيمى ، لم يبق على المحسوسات (١) اعتقاد ، وهو من أكابر فلاسفة الإسلام . فليس صحيحاً عن السهروردى . وإنما حكى ذلك خكاية عن بعض من نازع فى بعض أحكام التواتر من نظر ذلك فى كتابه وجده ، ولم يتفق لى خكاية لفظه .

وبتقدير محته عنه . فالجواب عنه من وجوه : -

أحدها : أن هذا الرجل المذكور رجل غلبت عليه الفاسفة ، ثم اندلخ منها إلى الزندقة ، حتى قتل فى دجل ، بسيف للشرع ، فليس قوله حجة على الله ورسوله ، والقرآن وإجماع المسلمين .

وقوله : « كان من أكابر فلاسفة الإسلام ، خاط . فإن الفاسفة التى كان يتعاناها هذا وأصحابه ليست من الإسلام فى شئ . (٢) . وكيف تكون من الإسلام وهى تقذح فيه ، وتقوض مبانيه ؟ وإنما الإسلام انقياد واستسلام لأحكام العزيز للعلام ، وسنة محمد عليه السلام والباع لا ابتداع . وإنما هؤلاء القوم زنادقة ، ينتمون إلى الإسلام لحفظ رياساتهم ودمائهم والإسلام فسيح واسع يقبل منهم الظاهر ، والله أولى بالسرائر . فهم فى الظاهر منه ، وفى الباطن مفسدون عنه .

(١) بعض مؤرخى النصرانى ينفى صليب وقتل المسيح ، وقد نقل ذلك عنهم جرجى زيدان والمستشرق سيل وغيرهما . فعلى رأى البعض يكون الحسن مختلفاً فى نقله فالذى لا يبقى عليه الاعتقاد هو النقل لا الحى نفسه .

(٢) المؤلف قسم الفاسفة إلى نوع مذموم ونوع محمود ، فالتى كان يتعاناها السهروردى وابن عربى وغيرهما من المتصوفين الأراذل من النوع المذموم ، وأما الفاسفة بمعنى توضيح الفكرة وإقامة الدليل عليها ، فإنها لا تدم ولا ترفض .

الثانى : أن قوله « السهروردى » ، إن كان حجة علينا فليكن قول كل من أسلم من النصارى ، ثم عاد بالقدح على دين النصرانية حجة عليكم ، وإنما تقوم الحجة بقول المعتبرين منا ، كالحلفاء الأربعة (١) ، والقراء (٢) السبعة . والأئمة الأربعة (٣) ، أو من هو معتبر فى الإجماع من أهل الحل والعقد (٤) كما لا تقوم حجتنا عليكم إلا بمن تعتبرون قوله منكم .

الثالث : أن « السهروردى » لم يكن طاماً بأصول الشرائع والنبوات على الوجه المعتبر فيها ، حتى يكون قوله حجة لها وعليها . إنما كان عليه فلسفة محضة وعقليات صرفة وليس له تصنيف إلا فى ذلك كاللغات والألواح والإمراف وغيرها . وهذه « التنقيحات » لا يعتمد عليها من المسلمين فى أصول الفقه إلا من هو على طريقه فى الانحراف إلى الفلسفة ، والخلو من علم النبوة وقد رأيتها . وهى كثيرة التشكيك ، لا يكاد يبنى شيئاً إلا ويهدمه ، ولا ينصر قولاً إلا ويخذله .

(١) الشيعة لا يعتبرون أقوال أبى بكر وعمر وعثمان حجة . ويتجراون على ذمهم وأما أهل السنة فإنهم يكفرون من يسب الصحابة ، ويعتبرون أقوالهم الرواية عنهم برواية صحيحة ، حجة . ويرد عليهم الشيعة بأن معاوية وأصحابه سبوا علياً وأصحابه فلماذا لا يكفرون معاوية بسبه علياً ؟ (انظر كتاب مؤتمر علماء بغداد - تأليف مقاتل ابن عطية) .

(٢) تنسك الشيعة جميع القرآن فى عهد أبى بكر وعثمان ، ويقولون جمع القرآن وكتب فى حياته النبى ﷺ .

(٣) يقول الشيعة بأن جعفر الصادق أستاذ الأئمة الأربعة ، وعلى قولهم يكون مذهبهم الفقهى المروى عن جعفر أقوى من مذهب مالك وأبى حنيفة والشافعى وابن حنبل .

(٤) لا تعتمد الشيعة إلا فى آله البيت النبوى .

وأنت أيها الخصم قد قدمت عند ذكرك ضرورة الخلق إلى النبوة ومنفعتها :
أن العقل لا يستقل بإدراك الأمور الإلهية بدون تأييد إلهي .

الرابع : قوله ، لو لم يصلب المسيح لم يبق على المحسوسات اعتماد ، إن
أراد لم يبق عليها اعتماد مع عدم المعارض لها فلا نسلم أن ذلك لازم لعدم صلب
المسيح ، وإن أراد مع وجود المعارض فهو صحيح ، فإن مدارك العلم إما حس
أو عقل أو مركب منهما . وكلها قد تخلف مع وجود المعارض أما الحس فسكا
في التخيلات السحرية والشعبذية وكعدم إدراك الصوت للصمم ، والريح
للجسم والطعم للمرء ، واللمس لفساد في اللثة ، أو لعله في محله ، وأما العقل
فسكا يعرض للإنسان عند غلبة السوداء أو الحزن أو الفرح المفرطين أو السكر
ونحوه من الغيبات كالنوم والإغماء فإنه يرى الحقائق منقلبة ، والأمور مضطربة ،
وأما المركب منهما فكخبر الواحد وإذا كان في طريقة كذاب . وكالتواتر إذا
فقد فيه شرط .

وأما للبرهان على أن المسيح لم يصلب ولم يقتل فهو : أن قتله إن لم يكن
كولادته من غير ذكر ، فهو مثله في الشهرة ، ولا بد . ثم إن ولادته من غير
ذكر لما كان له وجود ، تواتر تواتراً ، لم يختلف فيه إثنان منا ومنكم ، فلما
اختلفنا في قتله ، دل على أنه لم يبلغ تلك المرتبة من التواتر ، فلم يثبت بمجرد
الدعوى أو الحجج الضعيفة وإنما كان الأمر في ذلك مشتبهاً كما نص عليه القرآن
فاشتبه عليكم .

يؤكد ذلك : أن المسيح طبق ذكره الأفاق ، لما ظهر على يده من الخوارق
وقتل مثل هذا لا يقبل بمثل هذا النزاع لما يجب له في مطرد العادات من الشهرة
والغلبة ، وإذا كان يحسب وزكراً في الشهرة بكثير ، ثم لم يختلف في

قتلها (١) . فإلظن بالمسيح الذي أجمعنا على أنه أفضل أبناء إسرائيل (٢) وأنتم تدعونه إلها ؟ .

• • •

قلت : وفي سورة الكهف عند ذكر ذي القرنين . قال : وحتى إذا باغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة (٣) ، قال ابن عطية : على وزن فعلة أى ذات حمة ، وقراً أبو بكر عاصم والباقون : وفي عين حامية ، وذكر حديث أبي ذر نصابي ذلك . قال : قد دل على أن العين هناك حارة .

قال : وفي سورة يس مثل هذا حيث يقول : والشمس تجري لمستقر لها (٤) ، الآية . وذكر حديث البخاري عن أبي ذر حيث قال له النبي - ﷺ - أتدري أين تذهب هذه ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها ، وتستأذن فلا يؤذن لها (٥) .

(١) بين القرآن أن يحيى مات موتاً هادياً ، وأيس كما يزعم النصارى أنه قتل لقد أثبت القرآن الموت للمسيح ، وبني القتل ، وكذلك أثبت الموت ليحيى . قال تعالى : وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ، ويوم يبعث حياً ، (مريم ١٥) .
(٢) المسيح من فضلاء أنبياء بني إسرائيل ، ومن فضلاء أبناء إسرائيل .
(٣) سورة الكهف ٨٦ وما بعدها . وقراً ابن عاصم وطاهر وحزرة والكسائي : حامية ، أى حارة ، والباقون : حمئة ، أى كثيرة الحمة وهي الطينة السوداء ، وقد يجمع بين القراءتين فيقال كانت حارة وذات حمأة (عن القرطبي) .

(٤) سورة ياسين ٣٨ .

(٥) لفظ البخاري عن أبي ذر قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس =

قال : « وهذا كله بين البطلان لـكل من نه أدنى (نظر) في الهيئة ، لأن الشمس تدور أبدأ في فلكها ، وهو الفلك الرابع ، ولا تغرب في عين حامية ولا تجرى لمستقر لها ، لأنها ليس لها قرار (١) » .

قلت : الجواب عن هذا السؤال :

أما القراءتان : رحمة ، من الحماة ، « وحامية » من الحرارة ، فهما قراءتان صحيحتان ، والأولى قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، والثانية قراءة الباقرين . والخبط في نقل مذهب القراء فيهما لا أدري هل هو من هذا الخصم أو من غيره (٢) ، وقد روى ابن عباس عن أبي بن كعب : أن النبي - ﷺ - قرأ :

« تدري أين تذهب ؟ » قالت : الله ورسوله أعلم . قال : « فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتسأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها ، فلا يؤذن لها . يقال لها : ارجعي من حيث جئت فتطالع من مغربها ، فذلك قوله تعالى : « والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم »

(١) قال بعض العلماء : ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغرباً ومشرقاً ، حتى وصل إلى جرمها ومسماها ؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض من عهد أن تلتصق بالأرض ، وهي أعظم من أن تدخل في عين من عيون الأرض ، بل هي أكبر من الأرض أضخفاً مضاعفة ، بل المراد أن انتهى إلى آخر العبارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق ، فوجدتها في رأي العين تغرب في عين حمة . كما أنا تشاهداً في الأرض الملساء كأنها تدخل في الأرض (من تفسير القرطبي) ومعنى « لمستقر لها » قيل : إلى انتهاء أمدها عند انقضاء الدنيا (القرطبي)

(٢) النصراني أقل من كتب التفسير نقلاً صحيحاً . فالتهمة إن تكون ، تكونه على المفسرين .

د في عين حمسة^(١) ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث غريب . قال
والصحيح : أنها قراءة ابن عباس لأنه اختلف هو وعمر بن العاص فيها ،
وترافعا إلى كعب الأحبار ، ولو كان عنده فيها رواية لا كتفي بها .

ووجه الجمع بين القراءتين : أن تلك العين حارة ، وهي ذات حماة ، فإن
اجتماع الأمرين جائز غير ممتنع . وأما حديث أبي ذر فلفظه على ما رواه الترمذي
وغيره قال : دخلت المسجد حين غابت الشمس ، والنبي - ﷺ - جالس .
فقال : أتدري يا أبا ذر أين تذهب هذه ؟ قال : قلت الله ورسوله أعلم . قال :
فإنها تذهب فتستأذن في السجود فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها : إطلعي من حيث
جئت . فتطلع من مغربها ، قال : ثم قرأ وذلك مستقر لها ، قال : وذلك قراءة
عبد الله قال الترمذي : هو حسن صحيح وأخرجاه في الصحيحين ، ورواه
أبو داود والنسائي . ووصف الشمس بالسجود وخطابها من الحقائق الإلهية التي
لا يستقل العقل بدركها ، فيجب تلقيها من أصحاب الشرائع بالقبول^(٢) ، كما سبق
تقريره في المقدمة الثانية في صدر الكتاب .

(١) قال ابن عباس : هي دحمية ، وقال معاوية ، حامية ، لحكم كعب الأحبار
بأنها تغرب في عين سوداء ، فوافق ابن عباس (نقلا عن الفرطبي) وهذا في نظرنا
من حيث المفسرين ، لأن الفاظ القرآن منقولة التواتر ومضبوطة ضبطاً دقيقاً
ومن حيثهم أنهم نقلوا عن ابن مسعود وابن عباس والشمس تجري لا مستقر لها ،
وهذا باطل ومردود على من نقله . وهم بهذا العبث يطعون الأعداء الكلام الذي
يطعنون به في الدين .

(٢) كيف يتلقى هذا الخبر بالقبول ، وهو ثابت بأحاديث آحاد والواقع يكذبه
والمعنى : أن الشمس تستقر عند انتهاء الدنيا ، ومعنى تجري أي تدور بسرعة ،
وتستمر في الدوران إلى قيام القيامة . وقال المؤلف بعد قليل من هذا الكلام :
« وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً » .

وأما معنى غروبها في عين حامية ، ففيه تأويلات :

أحدها : أنها تغرب فيها في رأى العين ، لا الحقيقة كما يرى كأنها تغرب في البحر أو من وراء الجبل ، بل من وراء جدار صغير ، بحسب اختلاف مناظرها وأوضاع الناظرين إليها .

الثاني : أن د في ، بمعنى على . أى تغرب على عين حامية ، أى تكون مقابلة لها ، وحروف الصفات يقع بعضها موقع بعض كما قال تعالى : لا صلبينكم في جذوع النخل ، أى عليها . وقال عنزة : -

بطل كأن ثباته في سرجه . .

أى عليها :

وعلى بمعنى في ، كقول أبي كبير المذلى :

ولقد سريت على الظلام بمهشم . .

أى في الظلام .

الثالث : أنها بمعنى عند . أى تغرب عند عين حامية . وقد ترد بمعنى عند ، ومع ، في العربية . فكلام يحتمل لهذه التأويلات السابقة في اللغة التي ورد بها ، لا يذنب أن يتهجم على القدرح فيه .

وقد نقل بعض المفسرين عن كعب أنه قال : د في التوراة أنها تغرب في ماء وطن (١) .

(١) أثبت علماء الهيئة كذب كعب الأخبار ، وفي حياته كذبه معاوية بن أبي سفيان كما حكى البخاري ، وفي كتب التفاسير خرافات كثيرة منقولة عنه .

وأصحاب الهيئة يعترضون على هذا بناء على ما قرروه من أن الشمس مثل
كرة الأرض مائة وواحدة وستين مرة ونصف وربع فكيف تسمها عين من
عيون الأرض ؟ والجواب بما سبق . وأما قوله « إن هذا كله بين البطلان ،
لمن له أدنى معرفة بالهيئة » ، فجوابه : إن علم الهيئة مبني على مقدمتين :

أحدهما : أن حركة الأدلاك متصلة متشابهة يستحيل أن يعرض لها البطء
والسرعة أو الرجوع أو الانقطاع .

والثانية : اعتبار الرصد .

وقد قدح المحققون فيها بما لا يسع هذا المكان ذكره . ومنه : أن حاصل
الرصد : الاعتماد على أبصار الأحاد^(١) ، والبصر لا يفيد اليقين لكثرة ما يعرض
للبصر من الغلط ، خصوصاً مع البعد المفرط ، وخبر الأحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً
ودعوى أهل الهيئة : أن علمهم ثابت بالبراهين الهندسية كذب وزور وبهتان .
إذ لو كان كذلك لما وقع الخلاف العظيم بينهم في تفاصيل علمهم وجمله .

وإذا اتجه القدير في مقدمات الهيئة لم يبق بها وثوق ، وصار خبر^(٢)
الشرع أوثق منها ، على ما قدمت أنت أيها الخصم في بيان ضرورة النبوة من
كلام ، أرسطو ، وغيره .

ثم نقول : إن علم الهيئة على تقدير صحته وثبوته لا يثبت ما نرى به كيفية
غروب الشمس في الدين الحامية ،

(١) يعتمدون على المناظر المسكرة ، لا على البصر وحده .

(٢) خبر الشرع أوثق إذا كان من القرآن الكريم والسنة المفصلة العلمية .

وأما قوله : « إن الشمس تدور أبداً في فلكها ، وهو الرابع ، ولا تجرى
تستقر لها ، لأنه ليس لها قرار .

جوابه من وجهين :

أحدهما : أن يقال له : أنت إما أن تكون فيلسوفاً محضاً ، أو مشرعاً
تقول بصحة الشرائع ، وما جاءت به النبوات . فإن كنت فيلسوفاً ، ورد
عليك كثير مما تنول به من أحكام النبوة والإنجيل ، ما تعتقد الفلاسفة فسادها .
منها : دعواك في المسيح أن لاهوت الله اتحد بناسوته ، فصار حقيقة
واحدة ، أو أن الله - سبحانه - واحد بالذات ، متعدد بالأقانيم ^(١) التي هي
الله والإبن وروح القدس . وإن كنت مشرعاً فيلزمك تجهيز أن الشمس
يمكن أن تستقر وتقف ، فإنه قد ثبت بانفاننا : أن يوشع بن نون وقفت له
الشمس عن مسيرها ليلة السبت ^(٢) ، حتى فرغ من قتال الجبارين . وقد ذكرته
أنت في كتابك هذا عند بيان وجود النبوة .
وثبت أيضاً في الإصحاح الثامن والثلاثين من مصحف أشعيا ^(٣) أن الله

(١) الأقنوم هو الشخص في اللغة السريانية . وأقانيم الكاثوليك
أشخاص آلهة هي الآب (الله) والإبن (المسيح) والروح القدس (عمل إلى
الإلهام) وكل إله مستقل بذاته . وعلى المجاز الأقنوم مرحلة من المراحل لذات واحدة
وعلى المجاز تكون أقانيم الأرثوذكس مراحل لذات الله تعالى أي هو الآب قبل أن
يتجسد في شكل عيسى ، ويصير إبننا بعد التجسد ، ويصير الروح القدس بعد رفعه
إلى السماء .

(٢) فدامت الشمس ووقف القمر ، يشوع ١٠ : ١٣

(٣) في الإصحاح الثامن والثلاثين من سفر أشعيا : « فصار قول الرب إلى =

سبحانه رد الشمس إلى خلفها عشر درجات علامة لحرقيا ملك بنى إسرائيل على أنه ينفس له في عمره خمس عشرة سنة بعد أن حضره الموت مشهورة . ومثل هذا لا يصح في علم الهيئة بناء على المقدمة المذكورة ، وأن حركة الأفلاك متصلة . ويقال : إن من حين وقوف الشمس لذين النبيين تخط حساب المنجمين ، واختلط رأيهم . قاله أهل .

وأما أنك تذكر في تارة فيلسوفاً وتارة مشرعاً . فهذا إما لا يمكن ، لأن الفلسفة والتشريع لا يجتمعان ^(١) . وقد حاول قوم منهم أبو الوليد بن رشد الجمع بينهما فلم يحصل إلا على الحيرة ، وظهر أمره ، فكاد أهل المغرب يقتلونه وأحسبه مات في حبس الشرع ، وأنا أحسبك أيها الخضم حائراً متردداً ، لا نصرانياً ولا مسلماً ، ولا فيلسوفاً .

الوجه الثاني : إن قوله المستقر لها ، له أربع محامل صحيحة :
أحدها : أن اللام ، بمعنى في : أي تجرى في مستقر لها ، وهو فلكها ،

ثانيها : أن اللام ، بمعنى في : أي تجرى في مستقر لها ، وهو فلكها ،
ثالثها : أن اللام ، بمعنى في : أي تجرى في مستقر لها ، وهو فلكها ،
رابعها : أن اللام ، بمعنى في : أي تجرى في مستقر لها ، وهو فلكها ،

(١) إذا أهل المسلم فكره في تعديل أحكام الشريعة وبيان أهدافها والغرض منه بالحق ، فهذا المسلم فيلسوف ، لأن الفلسفة هي إقناع الناس بفكرة ما بأسلوب واضح وسجج مقبولة . أما فالفظة ابن رشد والسروردي فيكامل مثل جمجمة ولا أرى طعناً .

تجرى فيه ما بين طرفي مشارقتها ومغاربها من ناحية الشمال والجنوب ،
لا تتجاوز ذلك .

الثاني : أن تكون بمعنى إلى ، أى تجرى إلى مستقرها ، وهو حين تستقر
زوال حركتها عند قبض الله السموات والأرض وتكوير الشمس والقمر
وانكدار النجوم عند خراب العالم على ما جاء به نبرع الإسلام وأخبر به النبي
الصادق عليه السلام - وأشار إليه المسيح في الإنجيل حيث يقول : « إذا جاء
ابن الإنسان في مجده على الغمام ، والملائكة حوله هنالك من عرفنى اليوم عرفته
ومن أنكرنى أنكرته (١) » .

معنى هذا الكلام . ويكون هذا معنى قوله - سبحانه وتعالى - « وسنفر
الشمس والقمر كل يجرى لأجل مسمى (٢) » .

الثالث : أن بعض أئمة السلف قرأ هذه الآية « والشمس تجري لا مستقر »
أى لا تقف ولا تفتت ، وهو معنى قوله تعالى : « وسنفر لكم الشمس والقمر
دابين » (٣) أى لا يفتران من الدأب ، وهو السعى الشديد ، وتكون هذه
القراءة مفسرة للراد من الأخرى .

وكل هذا محتمل لا يقدح بمثله في فروع شريعة ، فضلا عن أصولها (٤) .

(١) الأصحاح الخامس والعشرون من إنجيل متى ، وعبارة المسيح لا تدل على
يوم القيامة (انظر البشارة بنهى الاسلام في التوراة والإنجيل)

(٢) الرعد ٢ (٣) إبراهيم ٢٣ .

(٤) علقنا على هذا بالقدح من الأعداء إذ لم نحذفه من كتب التفسير .

الرابع : أن يكون مستقرها موضع سجودها . كما جاء في الحديث ، وقد بينا
جواز وقوفها عن السير ، بقصة يوشع وحزقيا . وأن هذا مما يجب أن يتسلم
هذه النبوات ويتلقى بالقبول ، ولا يقابل بشبه العقول القاصرة عن إدراك
الحقائق الإلهية . والله أعلم

...

قال : د وفي سورة الصف قال : د وإذا قال عيسى بن مريم : يا بني إسرائيل
- إلى قوله - د ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ، (١) .

وفي سورة الأعراف قال :

« الذين يتبعون الرسول النبي الأمي ، الذي يجدونه مكتوباً عندهم في
التوراة والإنجيل ، (٢) ولا نجد ذكر أحمد في التوراة والإنجيل .

قال : د ولعل قائل يقول : نزح اسمه منهما . أو هكذا يقول . وأما جوابه
هن ذلك بأن ظهور محمد ، إما أن يكون بخير أو شر ، وعلى التقديرين يجب
إبقاؤه ، ولا فائدة في نزعه ،

قال : د ولم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض ، سابقهم
بلاحقهم كحیی بن زكريا . ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال ، ؟

والجواب عن ذلك : أن في التوراة نبوءات كثيرة عن محمد ﷺ .
ومنها ما جاء في سفر تثنية الاشتراع : د أقم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك

وأجعل كلامي في فمه ، فيكلمهم بكل ما أوصيه به ، فإن من وسط إخوتهم يدل على أنه سيكون من بنى إسماعيل - عليه السلام - وأجعل كلامي في فمه يدل على أنه نبي أمي ، لا يقرأ ولا يكتب . وقال في نهاية التوراة لن يقوم نبي في بنى إسرائيل مثل موسى .

وأما في الإنجيل ، فحيث يقول في بشارة يوحنا :

« والبرق ليظلم الروح القدس ، الذي سيرسله أبي باسمي ، هو يعلمكم كل شيء » وهو يذكركم بكل ما قلته لكم ^(١) ، وحيث يقول : « إنه خير لكم أني أنطق لأنني إن لم أذهب لم يأتكم البرق ليظلم ، وإذا انطلقت أرسلته لكم ، وإذا جاء ذلك ، فهو يوبخ العالم على الخطية وعلى البر وعلى الحكم . أما على الخطية فلأنهم لم يؤمنوا بي ... وأما على الحكم فلأن أركون هذا العالم يدان ، ^(٢) ثم قال : « إذا جاء روح الحق ذاك فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بكل ما يسمع ، ويخبركم بما يأتي ، وهو يمجدي لأنه يأخذ مما هو لي ويخبركم ^(٣) » .

قلت : وإذا تأملنا هذه الإشارات وجدنا ما مطابقة لصفات محمد ﷺ ، لأنه لم يأت بعد المسيح من ادعى النبوة ومجد عيسى وبأنه في تمجيده ، وصدقه في نبوته ، ووبخ العالم على خطية الكفر وقتل اليهود وغيرهم على تكذيب المسيح وعبادة الأوثان ، وأخبر بأن الناس يدانون يوم القيامة ويحاسبون ، وعلم الآداب ومكارم الأخلاق وظهر ناموسه واشتهر في البدو والحضر كظهور نواميس الأنبياء قبله إلا محمد ﷺ ، وإن لم يكن محمد هو

(٢) يوحنا ١٦ : ٧ - ١١

(١) يوحنا ١٤ : ٢٦

(٣) يوحنا ١٦ : ١٣ - ١٥

الذى أشار إليه لزم القدر في صدق وعده بالبرقليط^(١) ، لأن من المحال عادة إن عاد أحد يظهر بما ظهر به محمد ، ويتم له .

فإن قيل : قد ذكر البرقليط ، في الإنجيل بصفات غير هذه بما لا يطابق صفات محمد ، فيعمل ما ذكرتموه عليه .

قلنا : مع المسامحة نقول لكم : إذا كان ما في الإنجيل حق عندكم فيجب اعتباره ما أمكن ، وحيث ذكر البرقليط ، تارة بما يوافق صفات محمد ، وتارة بما يخالفها فاجعلوه من باب اللفظ المشترك والبرقليط الذى ذكرناه — عليه السلام — والذى ذكرتموه اجعلوه من شتم ، ويحصل لنا المقصود . وقد بينت وجه دلالة هذا الفصل على المطلوب ، وما عليه من سؤال وجواب ، في التعليق على الإنجيل ، فاكثفت به هناك عن تكراره هنا . والله أعلم .

(١) البرقليط : بكسر الباء اسم أحمد عليه السلام . والنصارى يعترفون بأن البرقليط بكسر الباء اسم أحمد . لكنهم ينطقون البرقليط بفتح الباء ، وإذا كانت الباء مفتوحة لا تدل على اسم أحمد ، بل تدل على صفة هي : النائب عن المسيح عوضاً عنه ، ليعزى بنى إسرائيل في قديم الملك والشرعية .

وكلمة البرقليط كلمة عبرانية ، وترجم في اليونانية بركليتوس . والنصارى بحسب النطق يترجمونها بركليتوس . ومن المعلوم أن حرف الـ *د* في اللغة اليونانية لا يضاف إلا إلى الأسماء وأن حروف المدوهى *الآف* والـ *ياء* والـ *واو* في اللغة العبرانية لم توضع إلا في القرن الخامس الميلادى . وهذا يعنى أن بـ *برقليط* اسم أحمد صراحة .

ويؤكد أن بـ *برقليط* اسم أحمد : الأوصاف الواردة للإسم وهي تبيكيت العالم على الخطايا . . . إلخ ويؤكد أيضاً : أن النصارى يفسرون البرقليط بالإله الثالث وليس في التوراة والإنجيل إله واحد (انظر كتابنا : أقانيم النصارى)

وأما قوله : د لعل قائلاً يقول : نزع اسمه منهما أو هكذا يقول . وأما جوابه عن ذلك بأن ظهور محمد إما أن يكون بخير أو شر ، وعلى التقديرين يجب إبقاؤه ولا فائدة في نزعها .

الجواب : إن هذا إنما يصح أن يحتاج به من علم منه العدل والإنصاف وطلب الحق وكال العقل . واليهود والنصارى ليسوا كذلك حتى يصح احتجاجهم بهذا . أما اليهود فإنهم قعدوا على أنبيائهم وبغوا عليهم وقتلواهم ، وكفروا بالمسيح مع ظهور صدقه بالحوادث على يده لكل عاقل منصف . فكفروا بمحمد ككفرهم بالمسيح ، وإنكارهم لإسمه وصفته : كإنكارهم لصفة المسيح المذكورة في التوراة . في كلام إسرائيل لما جمع بنيه ، وأخبرهم ما يكون منهم على ما سبق بيانه آنفاً في الجواب عن صلب المسيح . لكن اليهود علموا من صفة محمد أنه يظهر بقوة وشوكة ، لا يقدر أن يقاتلهم على قتله وصلبه . كما زعمتم وإياهم أنهم فعلوا بالمسيح . فغيروا اسمه وصفته في التوراة لتلا يتحقق عندهم بقيام الحجة عليهم من كتابهم ورأوا أن العناد بشبهة أولى منه بلا شبهة .

وأما النصارى فلأن الإنجيل الذي صرح فيه بذكر محمد ليس هذا الذي بأيديهم ^(١) بل هو كتاب نزل على المسيح من السماء كتوراة موسى وقرآن محمد ولمكنه عدم فلم يظهر .

وأما الأناجيل التي بأيديهم فهي سيرة المسيح وحكاية ما جرى له ، وفيها شيء من حكمه ومواعظه ، فهو بمثابة ما نقل عن الأنبياء من كلام أنفسهم ،

(١) هو الذي بيد النصارى الآن ، لأن الأناجيل التي بأيديهم أفرقتها المجمع النصرانية من قبل ظهور محمد ^{عليه السلام} ، والمؤلف اعترف بذلك في قوله : د لعل . أما قد بينا أن في فصل البرقلايط من بشارة يوحنا ... ،

كالاخبار المروية عن محمد عليه السلام وغيره من الانبياء . وكذلك التوراة التي بأيدي اليهود اليوم (١) ، على أنها قد بينا أن في فصل البرقايط من بشارة يوحنا ما يكفي في الإشارة إلى ذكر محمد بصفته

وأيضاً فإن المسيح كان آية من آيات الله سبحانه ، أضل بها من شاء من خلقه
فهمهم . الله به مدة مائة بين أظهرهم ، فلما ارتفع عنهم ، وقع في دينهم الدخيل والتلبس من شياطين الجن والإنس ، كما نبهته في « الفوائد والتعليق على الإنجيل » وذكره هنا يطول .

وأيضاً انضم إلى ذلك في حق الطائفتين أن محمداً جاءهم بترك المألوف من
دينهم وذلك شديد على النفوس لا يثبت له إلا كاملوا العدل والعقل ، وقد بينا عدم العدل في اليهود ، وعدم العقل في النصارى حيث اعتقدوا أن الله خالق السموات والأرض خرج من بطن مريم ثم أسلم نفسه للقتل والصلب ليستنقذ الخطاة في بني آدم ، وقد كان قادراً على استنقاذهم بدون هذا التعب ، وعقول تخيل لأهلها اختراع مثل هذا جديرة بأن تخيل لهم الاستمرار عليه حتى يحرفوا لأجله أسماء الانبياء وينازعوا في الحق ويعاندوه .

وحاصل ما نقوله في جوابه : أن محمداً كان ظهوره بخير عظيم وبركة
عظيمة ولكنهم فبروه حسداً له ، واستبقاء للرئاسة فيهم ، وغيره عليها أن تخرج منهم وينالها غيرهم .

(١) والتوراة التي فيها ذكر محمد عليه السلام هي التي بيد اليهود الآن ، لأنها أقرت رسمياً في العالم من زمان عزرا الوراق ، وكان قبل عيسى بما يقرب من خمسمائة عام .

وإذا كان إخوة يوسف هموا بقتل أخيه يوسف ثم لما دفعوا به باعوه
على الكفار ورموه في رق العبودية حتى لقي من مرادة اللهم والسجين ما لقي
حسداً له على ما ظنوه من تأويل رؤيا يجوز أن تقع وأن لا تقع مع كونهم من
صليب نبي معصوم ، وهم معاشرون له صباح مساء ، فما الظن باليهود والنصارى
البغاة الجمال ، وقد مضى منهم الزبد ، وبقي منهم الغشاء وسفلة العالم وسقطهم
فيما علموه بالوحى الإلهى .

وأيضاً إذا كانت دسادة ، المرأة الصالحة المحفوظة بمباشرة النبي المعصوم
إبراهيم ، - صلوات الله عليه - قالت له : اخرج بابن الأمة - أعني إسماعيل
ابن هاجر - عني ، لئلا يرث مع ابني إسحاق^(١) ، كما نص عليه في التوراة ، غير أنها
أن يشارك ابنها في رئاسة أبيه ، فما الظن باليهود والنصارى على ما عرف منهم ؟

وأما قوله : ولم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض

(١) النص : فقالت لإبراهيم : اطرده هذه الجارية وابنها ، لأن ابن هذه الجارية
لا يرث مع ابني إسحاق ، تلك ٢١ : ١٠ .
وقد رد الله عليه بقوله : وإسحاق يدعى لك نسل وابن الجارية أيضاً ساجده
أمة لأمة نسلك ، تلك ٢١ : ١٢ - ١٣ .

فقد ثبت أن إسماعيل وارث لأبيه في النبوة . ويؤكد إرمه أن الله تعالى قال
عنه لأبيه : وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه ، ها أنا أباركه وأثمه وأكثره كثيراً
جداً . إثنى عشر رئيساً يلد وأجمعه أمة كبيرة ، تكوين ١٧ : ٢٠ .
فقد أثبت لإسماعيل بركة ، والبركة يفسرونها بالملك والنبوة . وقد ثبت التوراة
على قيام نبي من إخوة اليهود وهم بنو إسماعيل لتحقيق البركة فيهم في هذا النص :
و يقيم لك الرب إلهك نبياً من وسطك من إخوتك مثلي له أسمعون . . . الخ ،
تثنية ١٨ : ١٥ .

سابقهم بلا حقهم كيهيى ابن زكريا ، ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال (١) ،

فالجواب : أن الفرق بين أولئك الأنبياء ومحمد عليهم السلام من وجهين :
أحدهما : أن موسى لم يأت بعده نبي إلا بتقرير أمر التوراة ومتابعتها ،
فكانوا في المعنى نواب موسى وخلفاءه ، كالتلاميذ الإثني عشر اعدوا . ومحمد
عليه السلام جاء بنسخ الشرائع (٢) كلها وأحكام التوراة والإنجيل وغيرهما ،
واستئناف شريعة مبتدأة من عند الله . ولهذا لما جاء المسيح بإبطال السبت
وأشياء مما تخالف حكم التوراة تعصبوا عليه وقتلوه - كما زعمتم وإلزام .

الوجه الثاني : أنهم كانوا يعلمون أن أولئك الأنبياء ضعفاء لا شوكة لهم
فلم تكن لهم حاجة إلى نزع أسماهم ، بل إن رأوا منهم ما يوافقهم وإلا قتلهم
كما فعلوا بيهيى وزكريا والمسيح وغيرهم من الأنبياء - كما حكموا -

ومحمد - عليه السلام - هلوا أنهم لا يقدرون عليه ، كما قدروا على غيره ،
فتزعموا إسمه ليصير شبهة لهم في خلافه - كما سبق .

. . .

قال : وفي سورة النور : « والله خلق كل دابة من ماء » ، وفي سورة

(١) الدجال إسم وضعه النصارى في الأناجيل للتشويش على أبوة محمد ﷺ
ويعتقون به محمداً ﷺ .

(٢) شريعة موسى كانت ناسخة لما قبلها من الشرائع ، ولم يأت بعد موسى
ناسخ لشريعته إلا محمد - عليهما السلام - والإنجيل معاه : البشرى المشرحة . وفيه :
أن يعمل أتباع هيى - عليه السلام - بأحكام التوراة ، حتى يأتي النبي المبشر به ،
فيستبدون له ويعطيون .

الفرقان : وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً ، وفى سورة الروم : ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون ، وفى سورة قاطر : والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ، وفى سورة الأنبياء : وجعلنا من الماء كل شيء حي ، وهذا بين التناقض ، والكذب لازم فى إحدى القضيتين وخلاف هذا فى التوراة ، حيث يقول : إن الدواب خلقت من التراب والإنسان من الماء ، وخلاف ذلك أيضاً فى الوجود ، إذ بعض الأشياء مخلوقة من الأرض وبعضها من الماء .

قلت : الجواب : أنه لا تناقض فى هذا ولا كذب - بحمد الله - عند من عرف وتبين ذلك ببيان معنى كل آية ، على أفرادها ، ثم بيان الجمع بين الجميع .

أما قوله : والله خلق كل دابة من ماء^(١) ، فنقول : الدابة فى وضع اللغة كل ماد ودرج . وفى عرف الاستعمال اللغوى : مختص بدواب الأربع كالفرس ونحوه ، فإن حمل لفظ الدابة على هذا المعنى العرفى فلا إشكال فى أنها من ماء ، وهو الماء الذى ينزله الذكر فى الأنثى وتنزله هى عند الوقاع .

وإن حمل على الوضع اللغوى فالجواب من وجوه :

أحدها : أن « من » فى قوله « من ماء » للسببية ، بمعنى أن الماء مدخلا وتأثيراً بحقيقته أو بما هو من طبيعته فى وجود كل دابة . وهذا صحيح . فإن كل دابة هى حيوان ، وكل حيوان لا بد فيه من رطوبة مائية بها تقوم حياته ، فيدخل فى ذلك العقارب والخنائس ، ونحوها من الحشرات التى يقال إنها

تتولد من التراب ، لأنها وإن كانت متولدة من التراب إلا أنها لا تستغنى عن رطوبة ، هي من طبيعة الماء تقوم حياتها .

الوجه الثاني : أن نقول في الدابة وضعاً ما قلناه في الدابة حرفاً ، وهو أن سائر أشتهاصها مخلوقة من ماء ، الواقع ، لأن فيها ذكوراً وإناثاً قطعاً ، ولا فائدة للصنفين المذكورين إلا التناسل المعتاد بين سائر أصناف الحيوان ، وما يقال : من أن بعض الدواب تخلق من التراب ، فلا شك أنه قد قيل ، ولما لم نشاهده فلا يقبل فيه . ولا عليه دليل قاطع من جهة العقل ، فإن شاهدها أجبتنا حينئذ بحسب ما ينبغي .

والذي رأيته في هذا : ما ذكر في تواريخ الأولين : أن الملك «سنداريب» رأى في منامه أن عقرباً صعدت على سريرته فلدقته ، فوقع منه . فاستدعى بعض المعبرين فسأله عن رؤياه ، فقال له : إنها تدل على أنه يغلب على ملكه رجل لا أصل له ، لأن العقرب لا أصل لها ، وإنما تخلق من التراب ، فكان تأويله أن غلب فرعون على سنداريب وأخذ ماله ، ولم يكن لفرعون أصل في الملك وإنما كان أبوه داعي فتم . هكذا قيل . لكن في هذا مناقشات كثيرة لا يعتمد عليها معها .

الوجه الثالث : إن ثبت أن بعض الدواب مخلوقة من غير الماء ، كان قوله تعالى : «خلق كل دابة من ماء» عاماً مخصوصاً بذلك ، أى أنه أطلق العام وأراد الخاص وهو كثير كقوله : «الله خالق كل شيء»^(١) وخص بالعقل ذاته وصفاته تعالى .

وقوله : «تدمر كل شيء»^(٢) - يعنى الريح العقيم - وخص بالعقل السموات

والأرض وغيرهما لما لم تدمره . وقوله « وأوتيت من كل شيء » (١) ، - يعنى بالمقياس - وخص بالعقل ما له توفيق من ملك سليمان وغيره . والتخصيص لازم فيها حكاه المفسر من قوله في التوراة : إن الدواب خلقت من التراب (٢) ، لأننا نقول : أى الدواب تريد ؟ إن أردت مجموع جنسها أولاً وآخرها في جميع أزمنة الوجود فهذا يكذبه العلم ، لأننا نشاهد الدواب تتكون من ماء الذكر والأنثى . وإن أردت أنواع جنس الدواب الأول التى هى لأنواعها كآدم لنوع البشر ، وهو المراد ، لأن هذا الكلام في سفر الخلق ، وهو إنما يذكر فيه أوائل الموجودات ، وحيث أن التخصيص إن أريد باللام في « الدواب » الاستغراق . وإن أريد العهد يعنى أوائل أنواع الدواب لم يكن فيه حجة على مناقضة القرآن إذ يصير تقديره بعض جنس الدواب من التراب . والقرآن تضمن أن كل دابة خلقت من ماء ، فيخص أحد الكتابين الآخر ، إن سلمنا صحة التوراة ، وإلا لم يلزمنا ما فيه ، بناء على ما سبق .

وأما قوله : (خلق من الماء بشراً) (٣) فإن حملنا لفظ (الدابة) على المعنى الوضعى دخل فيه البشر ، واتفقت الآيتان . وإن حملناه على العرفى لم يتناول البشر ، وكان في هذه الآية مفرداً بالذكر على وفق ما ذكر في الدابة من الخلق من الماء ، والمراد أنه خلق الإنسان من الماء يعنى « منى » الزوجين ، وهو مشاهد .

وأما قوله : (وجعلنا من الماء كل شيء حي) (٤) ، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أن « من » فيه للسببية والتقدير ماسبق في الوجه الأول من جواب

(٣) الفرقان ٥٤ .

(٢) التكوين ١ : ٢٤ .

(١) النمل ٢٣ .

(٤) الأنبياء ٣٠ .

قوله (خالق كل دابة من ماء) وأيضاً : فإن حياة كل حي إما كاملة كحياة الإنسان وغيره من الحيراناث ، أو قاصرة كحياة الزرع والنبات ، وكل ذلك لا بد في تحقق حياته من الماء على ما هو مشاهد .

الثاني : أن كل حي مخلوق من ماء الرقاع كما سبق في الوجه الثاني من جواب الآية المذكورة ويمكن أن يحمل على إرادة الخاضع بالعام كما سبق في الوجه الثالث هناك على تقدير أن يثبت أن من الأحياء ما ليس من الماء .

وأما قوله (خلقكم من تراب^(١)) فالمراد خلق أباكم - يعني آدم - من تراب بناء على ما نص الله علينا في كتابه ، وأجمع عليه المسلمون من أن آدم خلق من تراب ، وإنما خاطبنا بذلك ، لأننا نسل آدم وولده ، وحيث كنا كائنين فيه بالقوة كان خلقه من تراب كخلقنا من تراب ، وإذا تقرر الكلام على الآيات مفردة ظهر وجه الجمع بينهما وأن لا تناقض فيما .

فقره في سورة الروم : (خلقكم من تراب) يعني أصابكم وأباكم آدم ، وقوله في الفرقان : (خلق من ماء) يعني المنى من الذكر والأنثى (بشراً فجعله نسباً وصهراً) وهو لا ينافي الخلق من تراب ، لأن المخلوق من الماء غير المخلوق من التراب - على ما بيناه - ويدل عليه ما في سياق آية فاطر حيث يقول : (والله خلقكم من تراب ثم من نطفة)^(٢) .

أي خلق أباكم آدم من تراب ثم خلقكم منه ومن غيره من ذريته من نطفة . وكذلك قوله تعالى : (ولقد خلقنا الإنسان) يعني آدم (من سلالة من طين) أو يكون المراد بالإنسان ذريته خلقوا من سلالة وهي المنى المستل من الأصلاب لكن أصل تلك السلالة من طين باعتبار آدم (ثم جعلناه) يعني الإنسان غير آدم (نطفة) وهو المنى (في قرار مكين) وهو الرحم (ثم خلقنا

(١) فاطر ١١ والروم ٢٠ . (٢) فاطر ١١ (٣) المؤمنون ١٢ .

الذئفة حلقة خلقتنا العاقبة مضغة ، خلقتنا المضغة عظاماً ، فكسونا العظام
لحمًا (الآية .

وقوله : (خالق كل دابة من ماء) (وجعلنا من الماء كل شيء حي) قد سبق
وجه المراد منهما . فحصل من ذلك : أنه لا تناقض في هذه الآيات ،
ولا كذب ،

وأما قوله : هذا تناقض ، والكذب لازم في إحدى القضيتين^(١) ، فهذا
قول من لا يعلم ما التناقض ؟ ولا ما الكذب ؟ فإن التناقض هو تقابل القضيتين
بالسبب والإيجاب مع اتفاقهما في الجزء والكل والقوة والفعل والشرط والزمان
والمكان والإضافة ، ومتى اختلف شيء من ذلك أمكن الجمع ولم يلزم التناقض ،
وإن اتفق هذه الآيات كلها في هذه الأمور . والله أعلم .

* * *

قال : « وفي سورة الحج (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا
إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته ، فيمنسخ الله ما يلقي الشيطان ، ثم يحكم الله
آياته ، والله عليم حكيم^(١)) .

وذكر ما حكاه ابن عطية وغيره في التفسير^(٢) من أن النبي ﷺ كان

(١) التوراة تصرح بأن آدم مخلوق من التراب (تكوين ١ : ٢٤ و ٢٦) .

(٢) الحج ٥٢ .

(٣) عالف ابن عطية كنهون من المفسرين ، ففي القرطبي عن القاضي عياض
« إن هذا الحديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ، ولا رواه بسند صحيح نسليم
متصل : ثقة . وإنما أوالع به وبمثل المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب ،
المتلفون من الصحف كل صحيح وسقيم ، ويقول القرطبي نفسه : « الأحاديث =

يتمنى أن ينبعده قومه ويؤثر هدايتهم ، ولكثرة تمنيه ذلك ألقى الشيطان على لسانه في تلاوة سورة النجم عين ثاب : (ومئة الثالثة الأخرى : تلك الغرانيق العلى ، إن شفاعتهم لترتجى) ففرح المشركون وقالوا : قد ذكر آلهتنا بخير فلانوا له وكفروا عن أذاه وأذى أصحابه ، فاقبل بمهاجرة الحبشة — الهجرة الأولى — أن قريشاً أسلمت ، فجاءوا فوجدوا ما ألقاه الشيطان قد نسخ وعادت قريش إلى غلاظتها وشفافها ، فعاد الذين جاءوا من الحبشة إليها . وذلك سبب الهجرة الثانية .

ولما علم النبي ﷺ أن ما كان قاله من مدح الأصنام من إلقاء الشيطان اغتم لذلك فأمر الله — سبحانه — تسليته له : وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان في أمنيته ، الآية .

قال : فتضمنت هذه القصة باطلين :

أحدهما : الافتراء على الرسل في وصفهم بهذه المثلية من أن الشيطان تلبس عليهم في وحي الله — سبحانه — بما يقع به الغواية والإضلال للناس ، وحاشا الأنبياء من أن يكون للشيطان عليهم سلطان ، خصوصاً في تخليط الوحي عليهم .

والثاني : إخباره بأن للأصنام شفاععة ، ومدحها بذلك ثم ذكر حديثنا

= المروية في نزول هذه الآية ليس منها شيء يصح . وكان مما تموه به الكفار على عوامهم قولهم : حق الأنبياء ألا يعجزوا عن شيء ، فلم لا يأتمننا بحمد بالعباد ، وقد بالغنا في عداوته ؟ وكانوا يقولون أيضاً : ينبغي أن يجرى عليهم سهم وغلط ، فبين الرب — سبحانه — أنهم بشر ، والآتي بالعباد هو الله تعالى على ما يريد . ويجوز على البشر السهم والنسيان والغلط إلى أن يحكم الله آياته وينسخ حيل الشيطان ، اهـ .

زعم أن البخاري ذكره في باب العيدين ولم أجده فيه — فاعلمه قلد في نقله غيره ، لكن الحديث صحيح في الشريعة . عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الشيطان عرض لي في الصلاة ليقطعها علي ، فأمكنني الله منه ، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى يصبحوا فينظروا إليه . فذكرت قول سليمان : « رب هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي »

قال : « فن له هذا السلطان على الشيطان ، كيف يتسلط عليه الشيطان فيعبد به هذا العبد ، ويخاطب عليه الوحي ؟ » قال : « وقد تضمن هذا الحديث أن الشيطان متجسم . لقوله : « هممت أن أربطه إلى سارية » وهذا باطل لأن الشياطين بمناط مجردة عن المادة كاللائكة والنفوس . وهذا قول الأنبياء والفلاسفة .

هنا ما ذكره في هذا السؤال .

والجواب عنه : أما قصة إلقاء الشيطان على لسانه . ما ذكر في سورة النجم فقد استفاض نقلها بين الأمة ^(١) ، ورواها الثقات ويدل على صحتها ما رواه

= المروية في نزول هذه الآية ، وليس منها شيء يصح . وكان مما تموه به الكفار على عوامهم قرطهم : حق الأنبياء ألا يمجروا عن شيء ، فلم لا يأثينا محمد بالعباد وقد بالغنا في عداوته ؟ وكانوا يقولون أيضا : ينبغي ألا يجرى عليهم سهو وغلط ، فبين الرب — سبحانه — أنهم بشر ، والآث بالعباد هو الله تعالى على ما يريد ويهون على البشر السهو والنسيان والغلط إلى أن يحكم الله آياته وينسخ حيل الشيطان ، ا . هـ

(١) استفاض نقلها بين العلماء الذين لا يخافون الله واستفاض ردها بين الراسخين في العلم ، وكيف لا ترد ؟ وقد أجمعت الأمة فيهما طريقة البلاغ على أن النبي ﷺ معصوم في البلاغ عن الأخبار بشيء بخلاف ما هو عليه من أنه لا قصدا ولا عمدا ، سهوا أو غلطا .

البخاري والترمذي وصححه عن عكرمة عن ابن عباس قال : « سجد الرسول ﷺ في سورة النجم فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس »

قلت : فسجدوا المشركون كان العيب المذكور لأنهم ظنوا أنه قد وافقهم بدعاه آلهتهم وصاد الدين واحدا ، أو أنهم سجدوا لأنهم إعظاما لما صنعوا من مدحها . وأما الجن فلمعلم جادوا يستمعون القرآن كما حكى عنهم فيه ، ولا محذور في هذه القضية بوجه من الوجوه لأن الأنبياء في الحقيقة بشر يجرى عليهم الخطأ والنسيان ويتطرق عليهم الشيطان (١)

وقد اختلف العلماء في أنهم معصومون من المعاصي مطلقا أو من الكبائر فقط أو منها همدا أو من الصغائر كذلك ؟ وجوز بعض الناس عليهم الكفر بناء على أن مطلق المدعية جائز عليهم وهي كفر ، في خلاف كبير ، لكن اتفقوا على أنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الوحي بحيث لا ياحقهم فيه خطأ ، وإن لحقهم فيه خطأ بسوء منهم أو تأليس من شيطان إنسي أو جني ، نهوا عليه ، ولم يقرؤا عليه ، وهكذا جرى في هذه القصة ، وأخبر الله أنه يحكم آياته وينسخ ما يلقى الشيطان .

وأما تشنيعه بقوله « حاش لله ومعاذ الله أن يتسلط الشيطان على الأنبياء بمثل هذا » فلمعنى أن هذا ليس خيرة منه على الأنبياء ولا تعظيما لهم . فإن اضطرابه في هذا الكتاب بين الفلسفة والشرع يدل على أنه محلل الرابطة بالكلية أو مذبذب لا إلى هذا ولا إلى هذا . ولكن عنادا للإسلام .
كما قيل : —

وما من حبه يحنوا عليه ولكن بغض قوم آخرينا

(١) أنهم معصومون من الخطأ في تبليغ كلمات الله .

ولعمري أن منصب الأنبياء محفوظ ، ولكن هذا أمر جائز عليهم عقلا
وشرعا ، ولستنا نعطيهم ما ليس لهم ولا هم يفتنون .

ولهذا قال نبينا ﷺ : لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ،
يعني حيث اتخذوه إلها ، ولكن واحد رتبة لا يتجاوزها فرفعه عنها إفراط
ووضعه عنها تفريط . أما جواز ذلك عليهم عقلا فلأنه لا يلزم منه محال لذاته
ولا لغيره . وأما جوازه شرعا فثبت في شرعنا : أن إبليس ساط على آدم
فأخرجه من الجنة ، وما ذكر في التوراة من أن الحية أغوته ^(١) لا ينافي ذلك .
لأن إبليس دخل في فم الحية إلى الجنة فأغواه ^(٢) .

وورد في الآثار : أن موسى لما ذهب لمناجاة ربه على الجبل كان إبليس
يدور حوله ، فقال له بعض ملائكة الرب : ويحك يا إبليس بم تطمع من
موسى وهو في هذا المقام ؟ قال : بم طمعت به من أبيه ، حين أخرجه من
الجنة ^(٣) .

وسلط على أيوب حتى أتلف جسده وماله امتحانا من الله له بالصبر ^(٤) .
وسلط بعض الشياطين على سليمان فأخذ غايته وألقاه في البحر بعد أن ألقى
عليه شبه سليمان ، فجلس على كرسيه أياما ^(٥) . وذلك تأويل قوله تعالى : ولقد

(١) التكوين ٣ : ١

(٢) هذا التوفيق لا مبرر له ، لأن دفاعنا عن التوراة -- إن بذلنا قصارى

الجهد -- لا يهدى لكثرة الاختلافات فيها .

(٣) هذا الأمر من الأسرانيات .

(٤) انظر سفر أيوب .

(٥) هذا الخبر من الأسرانيات

فتنا سليمان والقينا على كرسیه جسداً ، ثم أناب ، (١) . وكان سليمان مسلطاً على أصناف العالم .

(١) ص ٢٤ واعلم أن المؤلف رحمه الله سائر بعض المفسرين في قولهم : إن الشيطان أخذ خاتم سليمان عليه السلام وجلس على كرسیه ووطئ نساءه . وهذا من الخرافات التي جاءت بها كتب التفسير ، وقد تهرأ كثير من العلماء على نقد هذا الخبر ، واتمسوا تفسيرات لفظة سليمان ، ففي تفسير عمر الدين الرازي : أن سليمان ابتلي بمرض شديد ، مضى منه ، حتى صار لشدة المرض كأنه جسد ، أو جسم بلا روح ، ثم أناب ، أي رجع إلى حالة الصحة . ذكر ذلك عنه صاحب قصص الأنبياء الشيخ عبد الوهاب الزهار . وفي القمطي : « وقيل : إن الجسد كان سليمان نفسه ، وذلك أنه مرض مرضاً شديداً حتى صار جسداً ، وقد يوصف به المريض المضنى ، فيقال : كالجسد الملقى ، » .

ويقول الشيخ الزهار :

« أقول : وعندي وجه لم يذكره أحد من العلماء . وهو أن كرسی داود إنما هو كرسی سليمان . لأن داود كان يرشح سليمان الملك والجلوس على كرسیه . وقد قام أبشالوم بن داود ونار على والده وانتزع الملك من داود وجلس على الكرسي — الذي هو في الواقع كرسی سليمان — وهرب منه داود إلى شرق الأردن ، وصرح فليوش لمقاتلته ، وباشراً بأشالوم الحرب بنفسه ، فقتل أبشالوم إذ مر به بخله تحت بطحة فتعاق في أغصانها من شعره فأتى رئيس الجند يوآب وقتله ، وعاد سليمان إلى كرسیه بعد أن تزوج بفعل أخيه أبشالوم . وتضرع إلى الله وسأله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده . »

لا شك في أن سليمان في تلك البرهة كان يعتقد اعتقاداً جازماً لا شك فيه : أن المكرمي المملوكي أفلت من يده ، ولا راد له سوى الله تعالى ، فاستغفره تعالى لما قد أسلف من هواجن نفسية لا يخلو منها من كان مثله في سن الصبا ، إل . ه . =

وبهذا يحصل الجواب عما ذكره في سياق حديث البخاري .

وقوله فيما سيأتي من كلامه : « هذا من الخرافات التي جاء بها القرآن » دعوى مجردة عامة مستندة فيها معكوت التوراة وكتب الأوائل عنها ، وذلك في الحقيقة استدلال على نفي العلم الوجودي بالجهل العدمي ، وهو قلة معرفة بالمناظرة .

وقد صح عندكم في الإنجيل : أن المسيح لما اعتمد يوحنا المعمدان ساط عليه الشيطان إمتحاناً له . فقال له : « إن كنت محفوظاً فألق نفسك من أعلى هذا الهيكل . فقال له : مكتوب لا تمتحن ربك . وقال له : تسجد لي وأعطيك ممالك العالم كلها - وكانت قد رفعت له - فقال له يسوع : مكتوب أعبد ربك وحده ، (١) .

معنى القصة هذا . وإذا جاز أن يتعرض الشيطان للأنبياء ويسلمون منه ،

== وعندي أنا تأويل لفتنة سليمان عليه السلام بشيخه عما ذهب إليه الشيخ النجار ، وفي اعتقادي أنه أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه . ففي الأصحاح الحادي عشر من سفر الملوك الأول أن سليمان أحب نساء لسن من بني إسرائيل ، وكانت له سبع مئة من النساء والسيدات وثلاث مئة من السراري . وتذكر التوراة أن نساءه أمعن قلبه ، ولم يتبع الرب تماماً كداود أبيه - ونحن نرى سليمان هن ذلك - وتذكر التوراة أن الرب أقام خصماً لسليمان هو « هدد الأدومي » وخصماً آخر هو « رزون بن أيداع » وخصماً آخر هو « يربعام بن تاباط » وهؤلاء الخصوم تاوروا سليمان في حياته ، وأخذ يربعام من مملكة سليمان عشرة أسباط بعد موته ، وترك لابن سليمان سبطان يحكم عليهما .

فما المانع من أن يتعرض لهم ، وينال منهم . بل هذا ألزم عليكم . لأن المسيح عندكم هو الله أو ابن الله ، وقد عارضه الشيطان حتى لقي منه شدة على ما أشار إليه الإنجيل ، أو صريح به ، فالأنبياء لا يبدد أن ينال منهم ، ثم يتداركهم الله بعصمته . وقد سحر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بخس شياطين اليهود حتى أتر ذلك في أفساله ، ثم شفاه الله من ذلك ، وأنزل عليه المعوذات (١) .

وبالجملة . الأنبياء بشر ، والبشر عرضة لهذه الآفات وغيرها . ثم يتدارك الله بعصمته من شاء . وإذا كان إلهكم المسيح ساط عليه شياطين اليهود ، الذين كيدهم دمر كيد الشيطان الحقيقي بكثير ، فصالبوه وأهانوه ودفن ثم بعث بعد ثلاثة أيام . على زعمكم . فكيف لا يتطرق على الأنبياء الذين هم دون رتبة الألوهية بكثير شيطان الجن الذي هو أقوى كيدا من شياطين الإنس بكثير ؟ هذا بما لا يحله عاقل ولا حادل .

نقول لهذا الخصم : ما نرى مثلك في تنزيهك للأنبياء عما ذكرت حكى عن بعض النساء الحفريات أنها صرت على رجال فاستحييت منهم ، فلبست ثوبها عن استنها حتى غطت وجهها ، وكرجل قال لرسوله : إذا وصلت إلى فلان فسلم لي عليه وسلمك لي تفاء . فإناك تنزه الأنبياء عن أن يتعرض لهم الشيطان تعرضا مأمون للعاقبة متداركا بالعصمة الإلهية . ثم إنك تصدق ما في التوراة من أن روبيل بن يعقوب وطى سرية أبيه ، ونجس فراشه (٢) .

(١) أنكر كثير من العلماء أن النبي سحر - وإنكارهم في موضعه لأن الله تعالى يقول عنه : **وإله يعصمك من الناس** ، (المائدة ٦٧) ولو صدقنا سحر النبي صلى الله عليه وسلم ، لجاز ذلك في الوحي ، إذ من المحتمل أن يترك من الوحي شيئا ، أو يشاؤون فيه ، وهذا هو غرض واضع الحديث .

(٢) التكوين ٣٥ : ٢٢

وأن يهوذا (١) وجد كنته زوجة ابنه على الطريق في صورة زانية ، فرثا بها بجدي ، ثم رهنها به خاتمه وعمامته وقضييا كان في يده ، ثم إن لما ظهر حملها أمر بحرقها فلما عرفت أنه أن الحمل منه وأرته للعلامة أمر بتركها . وأن ه شكيم ، زنا بيئت يعقوب ، ثم خطبها ، وأن ذلك أفضب إخوتها حتى خدوهم باقتراح الختان عليهم ، ثم دخلوا وهم مرضى من ألم الختان فقتلوهم ، وأخذوا أموالهم (٢) . وأن لوطا لما نجا من عذاب قوم ه أسقته ابتلاء الخمر ، ثم ضاجعتاه فوطئتهما فأحببهما (٣) . وهذا منصوص مصرح به في التوراة التي بأيديكم وأنتم مع ذلك تحتجون علينا بما فيها . وهذه حكايات - والله - يتنزه سوقة الناس ورطاعهم وأراذلهم عنها . بل هما هو دونها وأنتم تنسبونهما إلى الأنبياء . فلمن الله من قال ذلك ، ومن يصدقه ، فما أسرع ما نسيت العدل وإن نصائب الذي أمركم به ليسيع في الانجيل . لقد أطمعتموه في ذلك كما أطمعته اليهود حيث فعلوا به ما فعلوه من الإهانة والصلب ، فعليكم جميعاً من الله ما تستحقونه .

فإن صدقت بما في التوراة من هذا الهذيان فيكفيك ذلك جهلاً وحققاً وقلة عقل ، وسخافة رأى وزندقة حيث تنسبون الأنبياء المعصومين المعظمين إلى الماكر والخداع والزنا بالأجانب وبالبنات وسراري الآباء ، وإن لم تصدقوه ، فكيف تحتجون علينا بكتب فيها مثل هذا الفشار؟

وقوله : « تضمنت هذه القصة باطلين » أحدهما : نسبة الرسل إلى هذه المثلية والافتراء عليهم بذلك ، .

(١) التكوين ٣٨

(٢) الأصحاح الرابع والثلاثون من التكوين

(٣) الأصحاح التاسع عشر من التكوين

قلنا : قد بينا أن هذا لا غضاضة عليهم فيه ، وليس هذا اقتراف عليهم
لأنه نبي معصوم مثله . وقد أخبر عنهم بما أوحى إليه .

وأما الباطل الثاني وهو إخباره بأن الأصنام شفاعة فليس ذلك من
إخباره ، وإنما الشيطان أخبر به على لسانه . وقد بينا أن لا محذور في ذلك ،
ثم نسخ الله . وإنما كان يتجه القدح أن لو لم ينسخ واستمر ، لكنه لم يستمر
بحمد الله .

ويفسر بعض العلماء إلقاء الشيطان في أمنيته وعلى لسانه بأنه نطق
ما نطق به مقارنا لنطقه فاشتبه صوته بصوته . وعبر أول ما يقال . وبهذا
يكتفى المحذور بالأصالة جدا ، ثم بينه هاهنا لدقيقة ، وهي أن قوله تعالى :
« وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ، ألقى الشيطان في أمنيته » ،
لا يقتضي كل رسول ونبي تمنى ، وألقى الشيطان في أمنيته بل يقتضي أن
من وجد منه التمنى كما وجد منك « ألقى الشيطان في أمنيته » ، كما ألقى في أمنيته
وذلك لأن الإلقاء وقع في جواب إذا الشرطية التي ينتفى مشروطها لا تنفاد
شرطه ، فحينئذ نقول : قد يوجد التمنى من بعض الأنبياء فيوجد الإلقاء من
الشيطان وقد لا يوجد التمنى فلا يوجد الإلقاء . هذا مقتضى الآية لفظاً .

أما عقلا فيقتضي أن كلهم تمنوا ، وكلهم ألقى في أمنيته لأن الله سبحانه
بهم رحمة للخلق ، فن الحال طاعة أن نبياً يبعث إلى أمة ، ولا يتمنى رشادها
وهداها واتباع ما جاء به من الحق ، وترك هواها .

وأما قوله في حديث البخاري : « من له هذا السلطان على الشيطان ؟ »
كيف يبعث به الشيطان هذا العيب ؟ ، فقد سبق جوابه عند ذكر عيب الشيطان
بسلطان ، ونريد ههنا بأن نقول : هو وإن كان له على الشيطان هذا السلطان

لكن يجوز أن يسلم عليه الشيطان بإذن الله الحكمة . وقد بين الله سبحانه الحكمة في ذلك حيث يقول : « يجعل ما يلقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض ، يعني الكفار والمنافقين » قوا قد أسسوا من عهد أن يعبد آلهتهم ، أو يسكت عن ذمها ، وقد ضجر بعضهم وهم أن يدخل في الاسلام فألقى الشيطان على لسانه مدح الأصنام ليظنوا أنهم منها على شيء فيتمسكوا بعبادتها ، وأن لها قدراً عند محمد ، فيطعمون في إجابته إلى عبادتها أو الآف عنها ، فأمسك من كان أراد الدخول في الاسلام عنه بهذا السبب ، حتى مات كافراً ، وظنوا أن رجوع محمد عن مدحها بعد إلقائه على لسانه عناد لها ورجوع عن الحق في أمرها . وهذه الآية من أكبر الأدلة على إثبات القدر . وسيأتى عند ذكر هذا الجسم له .

وأما قوله : « تضمن هذا الحديث أن الشيطان متجسم » .

قلنا : نعم . وقوله هذا باطل وهو أن الشياطين بسائط مجردة عن المادة قلنا : أعن المادة العنصرية الكثيفة التي هي كواد الأدميين ؟ أو عن المادة مطلقاً ؟ الثاني ممنوع . والاول مسلم فإن لهم مادة لطيفة ، وكذا الملائكة فإن الشياطين خلقوا من نار ، والملائكة من نور ، كما صح في السنة النبوية . ثم كيف يصح دعوى تجردهم عن المادة مطلقاً . وقد ذكر في الانجيل في نحو عشرين موضعاً . منها : أن المسيح كان يخرج الشياطين من الناس ، وأن بعض الشياطين استغاث منه ، وقال : « مالنا ولك يا مسيح بن الله »^(١) ، وأنه أخرج الشياطين في بعض المرات إلى قطع خنازير فأخذوها حتى رموها في البحر ففرقت^(٢) ، وأنه أخرج من « مريم المجدالية » سبع شياطين ، واذلك لازماً

(١) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس

(٢) مرقس •

خدمته حتى مات ، وكانت أول من رآه بعد قيامه من الأموات . وبشرت به التلاميذ^(١) ، فهل يصح عند عاقل أن يدخل في الحيوان ويخرج منه ويستغيث ويصوت إلا جسم ؟

وأما قوله : إن هذا هو قول الأنبياء والفلاسفة . فهو كذب ، وافتراء على الطائفتين ، أما على الأنبياء فلأن إبراهيم وإسحق ويعقوب كانوا يرون الملائكة أجساماً . وقد صرح في التوراة أن يعقوب ، لما عاد من دهردان ، إلى دكتعان ، عرض له عند قرية دهاق ، رجل فصارعه إلى أن أسفر الصبح ، وقال له في آخر القصة : « أنت إسرائيل لأنك قارمت الملاك والرجل »^(٢) ، فنقول : هذا إما^(٣) ملاك أو شيطان ، وأيهما كان ، بطلت دعوى هذا في أن ما ذكره مذهب الأنبياء . لكن رأيت بعض النصصاري قد تدمغ وزعم أن المصادر ليعقوب هناك هو الله ، وهذا رأى المجانين ، وهو تظير قولهم إن المسيح هو الله ، وبذلك استدل على هذا ، يعنى : أن الله سبحانه لا يظهر للناس حتى يتأنس بهم ، ويظهر في مظاهرهم . وأما على الفلاسفة فلأنهم يزعمون : أن الملائكة قوى الألاك ، والشياطين قوى النفوس الأمارة والله أعلم .

• • •

قال : د ولقد نقل في أخباره عن ملك سليمان خرافات . أفصح بها القرآن

-
- (١) د وبعد ما قام باكرا في أول الأسبوع ظهر أولا لمريم المجدالية التي كان قد أخرج منها سبعة شياطين ، (مرقس ١٦ : ٩)
(٢) الأصحاح الثاني والثلاثون من سفر التكوين .
(٣) المصادر ليعقوب ملك من الملائكة لأنه في سفر هوشع هن يعقوب :
« في البطن تبص بعقب أخيه ، وبقوته جاهد مع الله ، جاهد مع الملاك وغلب .
بكى واسترحمه . وجده في بيت ليل ، وهناك تكلم معناه » (هو ١٢ : ٣ - ٤)

من ذلك في سورة النمل : « وورث سليمان داود (١) » ، إلى قوله : « وأسليت مع سليمان لله دب الساميين » ، وذكر كلاما يتعلق بتفسير ذلك عن ابن عطية حكاة عن ابن سلام وابن عباس وغيرهما .

ثم قال : « فانظر بعقلك أيها المسترشد إلى هذه الحكاية ، وما تحتوي عليه من الأمور التي لو كانت لسليمان أو بعضهم لسبق ذكر ذلك في المصاحف لأنها من المعجائب التي تتوفر الدواعي على نقلها . فعلم أن تلك خرافات موسوسة » .

قلت : أما ما ذكره ابن عطية وغيره من المفسرين فلسنا بصدد الجواب عنه ، لأننا لسنا على يقين من صحته ، وهم ليسوا معصومين (٢) . وإنما نحن بصدد الجواب عن القرآن الكريم ، الصادر عن المعصوم ، على لسان المعصوم بواسطة المعصوم .

والجواب : إن ما ذكر في سورة النمل وغيرها من سور القرآن من الحكايات والقصص والمعجائب يمكن أخبر به الصادق (٣) ، وكل من يمكن أخبر به الصادق

(١) سورة النمل ١٦ وما بعدها .

(٢) قول المؤلف رحمه الله : « أنه ليس على يقين من صحة كلام المفسرين » ، وهم ليسوا معصومين : قول حسن . وإذا لم يمشي في كل الردود عليه ؟

(٣) أخبرت التوراة عن عجائب سليمان النصراني يبالغ ، والمؤلف لم يكلف نفسه أن ينتظر في التوراة . ومن نصوصها : « وصمعت ملكة سبأ يخبر سليمان لمجد الرب ، فأنت لم تبتغيه بمسائل . فأنت إلى أول سليمان بموكب عظيم جدا به جمال حاملة أطيابا وذهبا كثيرا جدا وحجارة كريمة وأنت إلى سليمان وكلمته بكل ما كان يلقبها ، فأخبرها سليمان بكل كلامها . لم يكن أمر منخفيا عن الملك لم يخبرها به »

فهو حق| واقع . فما ذكر في سورة التل وغيرها حق واقع أما إمكانه فلا نزاع فيه من سمعه من العقلاء . إذ الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال .

وأما كون الذي أخبر به صادق فلو جوه :

أحدهما : ظهور المعجزات الخوارق على يديه . ومنذ كرها ، وبرهان إثباتها فيما بعد ، عند قدحك في القرآن في شرط المعجز .

الثاني : ما اشتهر من أن قريشا ما كانت تسميه منذ كان صبيا حتى ادعى النبوة إلا « الأمين » ، وإنما كذبوه فيما بعد ذلك ، لكونه أخبرهم بحقائق إلهية لم تتدركها عقولهم . وذلك جهل منهم بأحكام الشرائع . وأنت قد قدمت عند بيان ضرورة النبوة : أن العقل لا يستقل بمعرفة الحقائق الإلهية ، بدون تأييد إلهي ، واتكذيب اليهود للمسيح ، وكان صادقا .

الثالث : الطريق التي استدل بها « هرقل » ، ملك الروم على صحة نبوته . وأنا أسردها بكاملها تكميلا لفائدتها :

قال البخاري : حدثنا أبو اليان الحكم بن نافع ، قال : أخبرنا شعيب عن الزهري ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله ابن عباس أخبره ، أن أبا سفيان بن حرب أخبره :

أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، وكانوا يتجار بالشام ، في المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاد فيها أبا سفيان وكفار قريش ،

فلما رأته ملكة سبأ كل حكمة سليمان والبيت الذي بناه ، وطعام مائدته ومجلس عبيده وموقف خدامه وملابسهم وسقائه ومحرقاته التي كان يصعد بها في بيت الرب لم يبق فيها روح بعد . . . الخ (الملوك الأول ١٠ وأخبار الأيام الثاني ٩)

فأتوه وهم بإيلياء ، فدعاهم في مجلسه وحسبوه عظماء الروم ، ثم دعاهم ودعى بالترجمان . فقال : أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقلت : أنا . قال : أدنوه مني ، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهري . ثم قال الترجمان قل لهم : إني سأول عن هذا الرجل ، فإن كذبني فكذبوه . فوالله لو لا الحياء من أن يؤثروا على كذبا لكذبت عنه . ثم كان أول من سألني عنه أن قال : كيف نسبه فيكم ؟ قلت : هو فينا ذو نسب . قال : فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت : لا . قال : فهل كان من آبائه من ملك ؟ قلت : لا . قال : فأشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ؟ قلت : بل ضعفاؤهم . قال : أيريدون أم ينقصون ؟ قلت : بل يريدون . قال : فهل يرتد أحد منهم لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قلت : لا . قال : فهل كنتم تهملونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال : فهل يغدر ؟ قلت : لا ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو قائل فيها . قال : ولم تكني كلمة أدخل فيها شيئاً خير هذه الكلمة . قال : فهل تأتبعونه ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه سجال ، ينال منا ، وتنال منه . قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول :

أعبدوا الله وحده ، ولا تشركوا به شيئاً ، واتركوا ما يقول آبائكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة .

فقال للترجمان : قل له : سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها . وسألتك : هل أحد منكم قال هذا القول ؟ فذكرت أن لا . فقلت : لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتيه بقول قيل قبله . وسألتك : هل كان من آبائه ملك ؟ فذكرت أن لا ، فلو كان من آبائه من ملك ، قلت رجل يطلب ملك أبيه . وسألتك : هل كنتم تهملونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فذكرت أن لا . فقد أعرف أنه لم يكن ليفد الكذب على الناس ويكذب على الله . وسألتك : أشراف الناس اتبعوه أم

ضعفاؤهم ؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه ، وهم أتباع الرسل . وسألتك :
أيزيدون أم ينقصون ؟ فذكرت أنهم يزيدون ، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم .
وسألتك : أيرتد أحد سخرقة لدينه ، بعد أن يدخل فيه ؟ فذكرت أن لا .
وكذلك الإيمان حين يخاطب بشاشة القلوب . وسألتك : هل يغدر ؟ فذكرت
أن لا ، وكذلك الرسل لا تغدر . وسألتك بهم يأمركم ؟ فذكرت أنه يأمركم
أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبينهاكم عن عبادة الأوثان ويأمركم بالصلاة
والصدق والعفاف . فإن كان ما يقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين .
وقد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظن أنه منكم ، فلو أني أعلم أني أخلاص
إليه لتجشمت لقاءه ، ولو كنت عنده لغسلت قدمه .

قلت : فهذا حديث صحيح ثابت بإجماع المسلمين^(١) ، ويستحيل عادة اختلاق
مثله ، ثم لو سلم أنه مختلق ، لكان هذه القضايا التي فيه مشهورة : مثل أنه لم
يكن في قومه ولا ملك ، وأنه غير كاذب ولا غادر ونحوها .

(١) هذا الحديث في البخاري ، وهو من أسانيد عمل البخاري . فان البخاري
عنده في صحيحه سم موضوع في العسل ، ولا أدري هل هو متعمد وضع السم في
العسل ، أم أن الرواة ضحكوا عليه ؟ وهذه المسألة لم أبحثها بعد . ومن أسانيد
سم البخاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم سحره يهودى بن يهود بن زريق يقال له
لبيد بن الأدهم ، حتى يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء ولا يفعله ، فكيف كذلك
ما شاء الله أن يمكنه . في غير الصحيح : سنة . ثم قال يا عائشة أشعرت أن الله
أفتاني فيما استفتيته فيه : أتاني ملكان ، جلس أحدهما عند رأسي ، والآخر عند
رجلي . فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي : ما شأن الرجل ؟ قال : مطبوب .
قال : ومن طيبه ؟ قال لبيد بن الأدهم . قال : في ماذا ؟ قال : في مشط ومشاطة
وجف طاعة ذكر ، تحت رعوفة في بشر ذى أوران فجاء البئر واستخرج به .

ووجه الاستدلال منها ظاهر جداً ، فلو وفق النصارى كلهم لما وفق له هذا الملك ، لأفادوا كل الفلاح ، ثم مقصودنا منه : استدلاله على صدقه بقوله :
« لم يكن ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله » .

وهكذا النجاشي ملك الحبشة لما سمع ما أنزل على محمد في سورة مريم من
صفة المسيح حيث يقول : « إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا » (١) ،
الآيات . قال : « ما عدا المسيح ما قال هذه » ، يعني عرده في يده ، وفي أصحابه
وبكى في حديث طريل ، وهو حديث أم سلمة عند هجرتهم إلى الحبشة ، وفيه
وفي أصحابه أنزل الله سبحانه : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود
والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا : إنا نصارى »
إلى قوله : « وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع
عما عرفوا من الحق » (٢) .

فهؤلاء ملوك النصارى يعترفون بالحق ، ويصيرون إليه ، فلا عبرة بتدح
حجالتهم ووطاعهم .

وإنما قلنا : إن كل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع لوجهين :

أحدهما : أنه لو لم يكن كذلك لم يكن لأحد وثوق بإخبارات الله ورسوله
وليس كذلك .

الثاني : لو لم يكن كذلك لم يكن الخبر صادقا . لسكنا فرضناه صادقا .
هذا خلف .

وأما قوله : « لو كانت هذه الأمور لسليمان ذكرها في المصاحف » ، لجوابه

(١) مريم ٣٠

(٢) المائدة ٨٢

سبق في غير موضع. وهو أن هذا الاستدلال على الوجود المحض بالعدم المحض وهو جهالة.

وكم من واقعة عظيمة وغيرها قد وقعت في ملك الله لم تذكر في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن . وقد قال الله سبحانه لمحمد عليه السلام في القرآن : ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ، ورسلا لم نقصصهم عليك . وكلم الله موسى تكليماً^(١) ، وقال لليهود لما سألوه عن الروح : قل : الروح من أمر ربي ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً^(٢) ،

. . .

قال : وفي سورة الاحقاف : وإذا صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن^(٣) ، وفي سورة الجن : قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن . فقالوا : إنا سمعنا قرآناً عجيباً^(٤) ، الآيات وذكر ما ذكره ابن عطية وغيره في تفسير هذا من رمي مسترق السمع لمبعثه صلى الله عليه وسلم وأنهم تفرقوا ينظرون ما السبب ؟ فوجدوا النبي عليه السلام يقرأ فدخلوا أنه سبب منهم وذكر حديث مسلم من رواية ابن مسعود قال : فقدنا النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقانا : اغتيل ، أو استطير ، فلما كان وجه الصبح إذا هو بجيء من قبل حراء ، فقال : إنه أتاني داعي الجن فأتيتهم فقرأت عليهم القرآن ، قال : فانطلق بنا ، فأرانا آثارهم ، وآثار نيرانهم . قال الشعبي : سأله الزاد وكانوا

(١) النساء ١٦٤

(٢) الإسراء ٨٥

(٣) الاحقاف ٢٩

(٤) الجن . الآية الأولى وما بعدها .

من جن الجزيرة فقال : لكم : كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فر ما يكون لحما ، وكل بعرة علف لدوابكم ، قال : « ولا تستنجوا بهما ، فإنهما زاد إخوانكم من الجن » (١) ، رواه أحمد .

قال : « وقد تقدم العلم بأن الشياطين بسائط مجردة عن المادة ، فكيف يصطلي بالنار ويركب الدواب ، ويقتذى بنخر العظام ؟ وإفلك عقلك على أن هذا حق فتزحزح عن الأدمين ، وألحق بالبهائم . »

قلت : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أنا قد بينا فيما تقدم : أن الشياطين ليست مجردة عن المادة مطلقا بل إن صح أن لها تجرداً عن المادة فمن الكيفية . وحيث لا يجوز أن يرد عليها هذه الأفعال بحسب مادتها . ودلالة الإنجيل قاطعة في نحو عشرين موضعاً منه على عدم تجردها . كما سبق .

الثاني : أن الباري - سبحانه وتعالى - إن قائم ليس مجرداً عن المادة ، فقد جعلهم الملائكة والشياطين أكمل منه ، وإن جردتموه عن المادة فقد جوزتم بالشبه بالإنس حتى يمارجهم ويظهر في مظاهرهم كظهوره في ناسوت المسيح حتى صار يأكل ويشرب ويتغوط ويقتل ويصلب ويرد الجمار ويشرب الخمر ويحبي العظام النخرة فيجعلها أوفر ما كانت لحماً ويصلي ويتعبد ، لجواز ذلك على الجن الذين هم بعض خلق الله سبحانه بقدر به عليهم ، ويعرفه فيهم أولى وحيث لا يمتنع أن الجن إذا أرادوا الطعام خلق الله لهم على ما وجدوه من العظام لحماً يأكلونه ، وإن كنا نحن لا نرى ذلك إذ لا حاجة بنا إليه فلا يوجد اللحم عليها حين نراها .

(١) الحديث كتبه القرطبي في تفسيره سورة الجن

فإن قيل : المسيح كان يفعل ما ذكرتم من الأفعال بناسوته لا لاهوته .

قلنا : هذا باطل . فإنكم صرحتم بأن المسيح هو مجموع اللاهوت والناسوت وأن المسيح هو الله ، وأنه إنما ظهر ذلك المظهر بطريق التأنيس بالإنس ، والانتقال من حال إلى حال .

كذا قرره ابن الأثير ، مطران حمص ، منكم ، بنحو عشرين حجة من التوراة والإنجيل .

منها : أن الله - سبحانه - ظهر لي مقبوب حين قدومه من عند خالاه فصار معه إلى الصبح . وهذه من جملة الحجج عليكم .

الثالث : أن هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التي لا يستقل العقل بدركها فيجب علينا تسلمها عن الشرائع . وإنما ينكر هذا فيأسوف لم يرض نفسه في علوم الشرائع .

على أن أراك أيها الخصم مذبذبا . تارة فيأسوف صافيا ، وتارة ، شرعا جالفا فأراك كما قال بعضهم لامراته :

إن رأيتك في الحرى ذواقا لا تصبرين على طعام واحد

• • •

قال : « وانظر أيضا إلى قوله في سورة الرحمن يصف نساء الجنة ، الخود العين : « لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان » قال ابن عطية في التفسير : « قال مجاهد : الجن قد يجامع نساء الإنس مع أزواجهن ، إذا لم يذكر الزوج : الله تعالى ، فنق في هذه الآية جميع المجامعات . قال ضمرة بن حبيب : « الجن

في الجنة لهم قاصرات الطرف ، يعنى النساء من الجن ، فتفى في هذه الآية الافتضاخ بالبشرىات والجنىات .

قلت : هكذا وجدت كلامه ، وهو محبب لا يظهر منه وجه الإشكال (١) .
لكننا نقول : أما قول مجاهد وضمرة بن حبيب فاسنأ منه في شيء ولا يرد علينا لو عارض غيره (٢) ، وأذا معنى الآية فهو : أن من خاف مقام ربه في الجنة نساء أبكاراً لم يفتنهم من قبلهم أحد ، إنسى رلاً جنى . ثم تلك النساء يجوز أن يكن نساءهم في الدنيا ، يعدن أبكاراً كما قال تعالى : « كما بدأنا أول خلق نعيده (٣) » ، ويجوز أن يكن منشئات من الجنة .

(١) وجه الإشكال : أن القرآن أثبت للجن جماعاً مثل جماع الإنس ، وبذلك يكون أجساماً . والنصرانى ينق منهن الجسمىة ويثبت أنهم بساطة مجردة عن المادة (٢) في تفسير القرط ، : « قال مجاهد : إذا جماع الرجال ولم يسم انطوى الجن على إحصاءه ، فجامع معه ، فذلك نوله تعالى : « لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان » وذلك بأن الله تبارك وتعالى وصف الحور العين بأنه لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان . يملك أن نساء آدميات قد يطمئن الجن ، وأن الحور العين قد برتن من هذا العيب وزهن . والطمئنت الجماع ، وعن أبى هريرة قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كان أحد أبوى بلقيس جنياً ، ذكره القرطبى في سورة النمل . ونحن لا نصدق هذا الحديث . ولكن نعتقد صحة معناه وهو أن رجالاً من الإنس ، قد يطمئنون نساء من الجن ، ورجالاً من الجن قد يطمئنون نساء من الإنس والواقع يشهد بذلك . وقال الترمذى الحكيم : فالجن مساماة بآدم في الأمور والاختلاط فمنهم من يتزوج فيهم » (القرطبى ج ١٠ : ٢٨٩) والمؤلف يعترف بذلك في قوله فيما بعد : « وهذا لا ينق أن الجن يطمئنون نساءهم أو نساء غيرهم في الدنيا أو في الآخرة . »

وذكر حديث : إذا أذن بالصلاة أدبر الشيطان له خراط ، الحديث .
وحديث : إذا أكل أحدكم فلا يأكل بيمينه ويشرب بيمينه ، فإن الشيطان
يأكل بشماله ، ويشرب بشماله .

قال : وهذا كله تصريح باعتداء الشياطين وجماها ، .

قلت : هذا كله إشكال يورده بناء على ما قرره من أن الشياطين بسائط
مجردة عن المادة ، ولا يتأتى منها ذلك .

قلت : وكأنه يورد تناقضاً^(١) آخر بين قوله : « لم يطعمهن إانس قبلهم ولا
جان ، وبين قول مجاهد : « الجن قد يجامع نساء البشر ، وقول ضمرة بن حبيب
« الجن في الجنة لهم قاهرات الطرف ، .

قلت : وجوابه من وجهين : —

أحدهما : منج التناقض بما بيناه من أن المراد بالآية أن كلا من أهل الجنة
له زوجات أبكار ، لم يطعمهن قبله غيره . وهذا لا ينفي أن الجن يجامعون
نساءهم أو نساء غيرهم في الدنيا أو في الآخرة .

الثاني : أن التناقض بين قول الله سبحانه وأقوال المفسرين لا يلزمنا .
لأن الخلاف بينهم كثير ، فإن إلزماً ذلك طـال علينا . ولأنهم ليسوا

(١) النصراني لا يورد تناقضاً كما فهم المؤلف - رحمه الله - بل يثبت أن
علماء المسلمين من أثبتوا للجن جماعاً للإانس ، كما أثبت القرآن في قوله « لم يطعمهن
إانس قبلهم ولا جان ، فالآية تثبت أن الجن يطعمت لكن في نساء الحور العين
لا يطعمت .

معصومين فيجوز أن يخطئوا .

. . .

قال : « وفي البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليستقر ثلاثاً . فإن الشيطان يبث على خيشومه ، وفيه : « لا تنجروا بصلاتكم طلوع الشمس وغروبها ، فانهم ساطعون بين قرني الشيطان » .

قلت : وجه سؤاله من هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة فكيف يبث على خيشوم الأدمي ؟ وذلك يستدعي أن يكون جسماء . وكيف يكون له قرنان ؟ وأيضاً : الشمس مثل الأرض مراراً كثيرة فكيف تطلع بين قرني شيطان ؟

والجواب (١) : قد تكلمنا قبل على بساطة الشيطان ونجوده عن المادة ، ومنعناه مطلقاً . بل هو مجرد مقيد - كما سبق -

وحينئذ يصبح منه المبيت على خيشوم الأدمي وأم رأسه ، ليدين له النوم ويشقه فيه ، كي لا يستيقظ بالليل فيصلي . كما ذكر في حديث آخر : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد ، فكما أراد أن يستيقظ قال له :

(١) أحسن ما يقال في الإجابة : إنها أحاديث للترغيب في صالح الأعمال والترهيب من النار ، وليست على الحقيقة . وقريب من هذا قول المؤلف إنها على التمثيل . وأما كراهة الصلاة حال طلوع الشمس وغروبها . فهذا ليس محل إجماع من فقهاء أهل السنة كما جاء في كتاب فقه السنة ، وفي كتاب تسهيل الأحكام للشيرازي الشيعي ليس من إشارة إلى أوقات الكراهة .

نم . عليك ليل طويل . فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة . وإن توضأ
انحلت عقده ، وإن صلى انحلت عقده ، فأصبح نشيطاً . وإلا أصبح خبيث
النفس كسلان .

وهذا من الأسرار الإلهية التي اعترف الختم في أول كتابه : بأن العقول
لا تستقل بتركها .

وقد ذكر في الإنجيل : أن المسيح بعد قيامه من الأموات صار روحاً
بجراً يظهر لمن شاء ، ويختفي عن شاء (١) . فكذلك الملائكة والشياطين في
ظهورها واستخفافها . وأما قوله : « تطامع بين قرني الشيطان » فقال بعض
أهل العلم ، بغريب الحديث : أي ناحيتي رأسه وجانبيه .

قلت : وهذا لا ينافي عظمها في نفسها ، كما تقول خرجت بين الجبلين
والجدارين ، كما سبق في قوله « تغرب في عين حمنة » ومعناه : أن الشيطان
يقارنها على جهة المسامحة ، لا الملاصقة ، كما تقارن بعض الكواكب السبعة
بعضاً ، وإن كانت في أفلاكها مساعدة المراكز والذوات ليزين للكفار
السيود لها .

وقال بعضهم : القرن : القوة . أي حين تطامع يتحرك الشيطان ويتسلط
فيكون كالمعين لها ، وقيل : بين قرنيه أي أمتيه الأولين والآخرين من الساجدين
لها ، المطيعين له في ذلك ، أي أن عادة الكفار مستمرة في عبادة الشمس عند
طلوعها أو غروبها ، فلا تصلوا حينئذ لتلا يصير فيكم شبهة منهم . وهو عليه
السلام من شرعه : بغض الكفار والتشبه بهم جداً ، حتى أنه يحسم مواد ذلك
بكل ممكن كما ذكره في شرعية الصلاة إلى محراب فيه نار تنقد لتلا يشبه فعل

المجوس . وأن لا يشد وسطه في الصلاة بما يشبه شد الزنار ، لئلا يشبه فعل
النصارى ، ولا يتمم غير () لئلا يشبه عمامة اليهود . وأشياء ذلك
كثير . قال بعضهم : وكل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها ، فكان
الشیطان مقترن بها ، فيسول له ذلك .

قلت : ومثل هذه الإشارات كثيرة في كلام العرب خصوصاً في كلام هذا
النبي ، فإنه كان أفصح العرب وأبلغها ، فليس ينبغي لمروج النصارى وأعاجهم
أن يناقشوه في ظواهر العبادات ، حتى يعلموا لغته ، فيسكنوا مثله .
والله أعلم .

• • •

قال : وفي كتاب مسلم عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن . قالوا : وإياك يا رسول
الله . قال : وإياي إلا أن الله أعانني عليه فأسلم ، فلا يأمرني إلا بخير ، وقال :
: إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، .

قلت : ومن سبب هذا الحديث ما رواه الترمذي من حديث عمار عن
الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : : لا تلجوا على المغيبات ،
فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم . قالوا : ومنك ؟ قال : ومني .
ولكن الله أعانني عليه فأسلم (١) .

(١) ومثله عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : : إن
عفريتاً من الجن تغلب على الباردة - أو كلبة نحوها - ليقطع على الصلاة فأمكنني
الله تبارك وتعالى منه وأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى

والمنقيات : اللاتي غاب عنهن أزواجهن . وفي لفظ مسلم : « لا يبيتن أحد عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذو رحم محرم » .

قلت : ومسنده في إنكار هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة ، فلا يوصف بأنه يجري مجرى الدم من ابن آدم . لأن ذلك يوجب جسميته ونحن قد منعنا ذلك عليه في موضعه . وبيننا قواطع الإنجيل في جسميه الشيطان لكنها أجسام لطيفة ، للطافة مادتها . وبذلك يصح عليها أن تجري من ابن آدم مجرى الدم وغيره ، كالأرواح والرياح ، فإنه قد قال بعض أهل العلم : « إن الروح جسم لطيف سار في هذا الهيكل الكثيف على شكله ، والروح يتخرق نواحي البدن ، حتى قال بعضهم : الروح هو الهواء المتردد في مخاريق البدن ، على أنه يجوز أن يكون أراد بالشيطان هنا : النفس الأماره ، أو الهوى لأن هذين يوافقان الشيطان على ما يريد ، وإذا اتجه ما قلناه ، واحتمل ما عليه حملناه . لم يبق للاعتراض به وجه .

وروى عبد الرزاق في تفسيره . قال : أخبرنا معمر عن قتادة في قوله : « قال قرينه : ربنا ما أطغيته (١) » ، قال : « قرينه : الشيطان » .

...

قال : « وفي سورة غافر يصف الملائكة حيث يقول : « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين

« تصبحوا وتنظروا إليه كل كم ، فذكرت قول أخى سليمان عليه الصلاة والسلام « رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي » .

آمنوا (١) . .

قال ابن عطية في التفسير : روى جابر بن عبد الله أن النبي قال : « أذن لكم أن أحدث عن ملك من حملة العرش : من شجرة أذنه وعاتقه ، مسيرة سبع مائة سنة (٢) . .

قلت : إن كان إنكاره من هذا للإخبار بالعرش ، أو لمخلته ، أو لاستغفارهم المؤمنين ، فهذا من الأسرار الإلهية التي لا يستقل العقل بدركها ، كما سبق في المقدمة ، فيجب تسليمها عن أهل الشرائع كما تلقيتهم عن المسيح أنه بعد بعثه من الأموات صعد مجلس عن يمين أبيه (٣) . وأنه يأتي يوم القيامة في مجد أبيه على السحاب ، وحوله الملائكة . وإن كان إنكاره لعظم خاقه هذا الملك المذكور فنقول له :

أولا : إن هذا حديث لم نعرفه إلا في كتاب العظمه ، لأبي جعفر ابن حيان ، وليس مثله مما تصادم به الشريعة .

وثانيا : إن هذا أمر يمكن قد أضيف إلى قدرة الله ، وأخبر به الصادق ، فما ينكر من وقوعه ؟ ثم إن الجبال والبحار ، بل كرة الأرض ، بل كرة العالم جميعه بأفلاكه ونجومه خلق عظيم من خلق الله فلا فرق بينه وبين هذا الملك إلا الشكل والحياة .

على أن الفلاسفة يرون الأفلاك ونجومها أحياء ناطقة متحركة بالإرادة ،

(١) غافر ٧

(٢) هذا من الأحاديث التي كتبها القصاص والوفاظ .

(٣) انظر قانون إيمان النصاري .

فلا فرق إذن بينها وبين الملك المذكور ، وهذه مشاهدة لكل بصير مستبصر ،
فما وجه إحالة مثل هذا حتى يقدح به في كلام الأنبياء .

قال : د وفي سورة القصص : د كل شيء هالك إلا وجهه ، (١) يعني الله
سبحانه — فجعل الفناء شاملاً لما سوى الله تعالى من الملائكة والنفوس .

قلت : كأن وجه إرادته : أن الملائكة والنفوس مجردات عن المادة
لا يتصور فناؤها بناء على ما قدم من ذلك . وقد سبق جوابه ، وهو أن
الهلاك يمكن في الجميع ، ثم ينشئه الله تعالى — كما أخبر — ثانياً . أو نقول :
ليس المراد بالهلاك العدم المحض ، بل هلاك هذه الهيئة التركيبية ، كما أن الوطء
من زجاج أو ذهب إذا إنكسر فقد هلك وطأته ، لا زجاجيته وذهبيته ،
وهذه قولان مشهوران المتكلمين ، وهو أن الأجساد تعدم عندما محضاً ،
ونقياً صرفاً أو تتفرق مع بقاء أجزائها المفردة . والمسئلة مبنية على مسألة
الجوهر الفرد ، وهو الجزء الذي لا يتجزأ ، وهي مشهورة بين الفلاسفة
والمتكلمين .

• • •

قال : د وفي أول سورة قاطر : جاعل الملائكة رسلاً أولى أجنحة مثنى
وثلاث ورباع .

قلت : كأنه ينسك الأجنحة للملائكة لإستازامها الجسمية بناء على
ما سبق من تجردها عن المادة . وقد سبق جوابه كافياً . وقد دفع الله سبحانه

(١) آخر القصص .

هذه الشبهة بقوله متمملا بالكلام المذكور : « يزيد في الخلق ما يشاء ، أى لا تستغربوا ما كاله جماعة أجنحة فإن لله التصرف والقدرة على ما يشاء .

• • •

قال : وفي سورة الزمر : « ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، (١) وذكر قول ابن عطية عن [السدى] : « استثنى جبريل وميكائيل وملك الموت ، ثم أماتهم بعد » .

قال : « فصرح في هذه المواضع : أن الملائكة بحسمة وأن لها أجنحة ، وهى كما ينزهن عند العلماء : عقول بسيطة مجردة . والموت عند مفارقة الروح الجسد ، ولا أجساد للملائكة » .

قلت : جواب هذا ~~سكته~~ سبق عند أول مكان ادعى تجرد الملائكة والشیاطین عن المادة .

وبينا أن ذلك لا مذهب الأنبياء ولا الفلاسفة .

ثم يقال له : التجرد عن المادة إن كان صفة نقص وجب تنزيه الملائكة عنها لأنهم أولى بالسكالات فيلزم أن يكونوا ذوى مادة ، وإن كان صفة كمال . قاله سبحانه إن لم يكن متجرداً عن المادة فقد جعلتم الملائكة أكمل منه ، وإن كان متجرداً عن المادة فقد جوزتم عليه التلبس بالمادة حيث إعتقدتم ثم إتحاد لاهوته بناسوت المسيح ، أو جعلتم الثلاثة واحداً . وقد سبق جميع هذا . وإنما أعدناه بيانا .

• • •

قال : « وما روى عنه من أوصاف الله سبحانه » .

وذكر حديث « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا » وحديث « جهنم فيضح الرب قدمه فيها فتقول : قط » وحديث « يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة » وحديث المعراج « فدنا رب العزة حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى » وحديث « رأى ربى في أحسن صورة » ووضع يده بين كتفي . حتى وجدت برد أنامله . . . » وحديث أم الطفيل امرأة أبي بن كعب أنها سمعت النبي يذكر أنه رأى ربه في صورة شاب موقر . . . على رأسه فراش من ذهب ، وفي رجليه نعلان من ذهب ،

قال : « فتقرر بهذا كله : أن الله جسم » وهذا مخالف للعقل والمصاحف .
الأنبياء .

ويمتنع أن يكون الله سبحانه جسماً لوجوهين :

أحدهما : لو كان كان جملته معلولاً لأجزائه ومفتقرة إليها ، وما هائل بغيره . جاز عدمه عند عدم علته ، وواجب الوجود هو ما لا يعدم لعدم غيره ، بل لعدم ذاته .

الثانية : أن الجسم مركب من الصورة والحوى فينعدم بانعدام كل منهما .
والواجب لا يعدم لانعدام غيره . كما سبق .

وأما بيان ذلك في كتب الأنبياء ، فإن في الإنجيل : « الله روح » (١) .

قلت : هذا حاصل ما ذكر في هذا السؤال ، وقدره . . . ولا يمرى إن هذا

بما لا يقتضي منه العجب من هذا الشخص . فإن التوراة والإنجيل ملوّهان من التجسيم .

فإن في أول التوراة : « وكانت روح الله ترف على الماء » (١) والروح فيما نشاهده جنم . والحجج على جسميتها كثيرة ، لكن نكتفي منها بحجة طبيعية ذكرها الأطباء ، وهو اضطراب الصدر وحركته لها عند النزع .

فإن قال : إن روح الله ليست جسماً ، وإن كانت روح غيره جسماً .

قلنا : فقد أجبت عنا . كذلك كل ما حكى في دين الإسلام من صفات الله تعالى ليست على المتعارف من صفات الأدميين ، ويسقط هذا التشنيع ، خصوصاً وقد ذكرت أنت في بيان ضرورة النبوة عن « أرسطو » وغيره ما ذكرت من أن الحقائق الإلهية لا بد فيها من التوقيف الشرعي .

وفي التوراة : « قال الله : نخلق بشراً على صورتنا كشبهنا وأسلطه على سمك البحار وطيير السماء » إلى أن قال : « وخلق الله آدم بصورة ، صورة الله خلقه . ذكرأ وأثنى ، خالقهما الله وبارك عليهما » (٢) .

وفيها : أن آدم وامرأته سمعا صوت الرب يمشي في الفردوس فاستترا

(١) « وكانت الأرض خربة وغالية وعلى وجه القمر ظلمة وروح الله يرف على وجه المياه » وفي التوراة السامرية : « وريح الله »

(٢) « وقال الله : ليعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا فيسلطون على سمك البحر ، وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض ، وعلى جميع الدبابات التي تدب على الأرض ، نخلق الله الإنسان على صورته . على صورة الله خلقه . ذكرأ وأثنى خلقهم وباركهم الله ، [تكوين ١ : ٢٦ - ٢٨] .

من بين يدي الرب بين شجر الفردوس ، وقال الله لأدم : أين أنت ؟ فقال : سمعت صوتك يمشي في الفردوس ورأيت أني عريان فاستترت . فقال الله الرب : ومن أراك أنك عريان ؟ لعلك أكلت من الشجرة التي نهيتك عنها ، (١) .

وهذا فيه تشايع . منها : وصفه بالمشي حتى يسمع صوت مشيه في الفردوس وهو من خواص الأجسام ، وأصعب من النزول المذكور في السنة الإسلامية . ومنها : قوله « من أراك أنك عريان ؟ لعلك أكلت من الشجرة » ، فإن ذلك ظاهر في أن الله سبحانه لم يعلم أين هو ؟ ولا هل أكل من الشجرة أو لا حتى أعلمه آدم ،

وفيها : « وأكمل الله أعماله في اليوم السادس ، واستراح في اليوم السابع » ، (٢) .

والاستراحة من لواحق الأجسام . وهذا في التوراة كثير .

وأما في الإنجيل فنقولكم : لما اعتمد المسيح من يوحنا المعمدان ، ثم صعد من الماء ، جاءه روح القدس في جسد حمامة بين السماء والأرض ، وسمع قائلا يقول : « هذا إبني الحبيب الذي به سررت » ، (٣) .

ثم إنكم تقولون : « الأب والإبن وروح القدس : إله واحد » ، وهذا مستلزم للجسمية لوجهين : - (٤)

(١) الإصحاح الثالث من سفر التكوين .

(٢) « وفرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل ، فاستراح في اليوم

السابع » ، (نك ٢ : ٢) (٣) متى ٣ : ١٧ (٤) اقرأ الإصحاح كتاب

الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام القوطية .

أحدهما : أن الصوت لا يتصور عقلاً وحساً إلا من جسم إذ هو عرض لا يقوم بنفسه .

والثاني : أن الأب والإبن والروح في هذه الحال - أعني صعود المسيح من السماء - بعضهم منفصل عن بعض حساً وحقيقة وإنكاره مكابرة . فإن كان ذلك بعد اتحاد الروح والمسيح بالله فقد انفصل عنه جسمان ، فيكون هو جسماً لأن بعض الجسم جسم ، وإن كان قبل الاتحاد ، وأن إجمادهم حدث بعد ذلك ، فقد اتحد بذات الله جسمان : جسد الحماة الذي هو الروح ، وجسد الإبن الذي هو المسيح ، ولا يتحد بالجسم إلا جسم . هذا على قول من يقول منكم : إن المسيح ابن الله .

أما من يقول : هو الله ، فالأمر فيه واضح !

وقرر ذلك ابن الأمثل ، مطران حمص ، بأن قال : « إن الله لا يمكن ظهوره إلى العالم حتى يخلص ويتحد بهم ، وله مظاهر يظهر فيها ، كما ظهر في حقيقة كبش فدي به ولده ، وليعقوب في حقيقة رجل فصارعة ، فكذلك ظهر في حقيقة المسيح » .

وفي الفصل الخامس من إنجيل متى : « لا تحلفوا بالسماء فإنها كرسى الله . ولا بالأرض فإنها موطئ قدميه » (١) .

وفي السادس والخمسين منه (٢) : « من حلف بالسماء فهو يحلف بكرسى الله »

(١) متى : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) في التراجم الحديثة : الأصحاح الثالث والعشرون والآية المذكورة رقم لئنان وعشرون .

والجلال عليه ، فوصفه بالقدمين والوطء بهما ، وبالجلوس على الكرسي .
وذلك من خواص الأجسام ، وإن لم يكن هذا تجسيدا ، فما في الوجود تجسيم
أصلا . وإذا كان هذا مضمون كتبكم المعتمدة ، وتقرير أئمتكم وفضلائكم ،
فكيف تنكرون علينا ما هو دونه في ذلك بكثير . وعذرنا فيه أوسع من عذركم
على ما سيأتي :

ولكن في المثل : « رمتني بدائها وانسلت »

وفي الشعر :

لا تنه عن خلق وتأت مثله طار عليك إذا فعلت عظيم
قاربا بنفسك فانها عن غيرها فإذا انتهت عنه ، فأنت حكيم
وأما الأحاديث التي ذكرت فصحيحة ثابتة (١) ، إلا حديث أم الطفيل فإنه
حديث موضوع لا أصل له . حكم بذلك أئمة الحديث . ثم لو صح لكان
محولا على رؤية المنام ، كحديث « رأيت ربي في أحسن صورة » ، فإنه إن كان
منافيا باتفاق علماء المسلمين . صرح الترمذي وغيره بأنه كان مناماً .

وأما حديث النزول والقدم والساق وغيرها من أحاديث الصفات (٢)

فلطائف المسلمين فيها ثلاثة أقوال : —

(١) ثابتة عند المؤاف ، ولا يحتج بها على رأي في العقائد ، لأن العقائد
لا تثبت بأحاديث الآحاد .

(٢) هذا الموضوع من باب المحكم والمثابه . وبيانه هكذا : قول الله تعالى
(ليس كمثل شيء) [الشورى ١٧] محكم ، لأن له معنى واحداً وهو عدم المماثلة .
وقول الله تعالى (الرحمن على العرش استوى) [طه ٥] مثابه ، لأن له معنيين :
الجلوس على الكرسي ، أو الملك التام والسيطرة التامة على العالم .

أحدها : اعتقاد مفهومها المشاهد منها . وهو قول المجسمة وهم عندنا في ذلك كالنصارى واليهود في ذلك .

والثاني : تأويلها على ما يصح في الشاهد ، ولو كان بعيداً ، كالنزول ، على نزول العلم أو الرحمة ، أو نزول ملك ينادي ، أو فعل من أفعال الله . والتقدم على قوم يقدمهم إلى النار ، والساق على شدة الأمر وكرب المحترق ، ودنو الله سبحانه على تعطفه ، ورقية بعيدة ونحو ذلك ، وهو مذهب الأشعرية والمعتزلة ونحوهم :

والثالث : اعتقاد ما يليق بجلال الله سبحانه منها ، مع القطع بتفريده الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته أو بعضها ، بوجه من الوجوه ، اعتقاداً على قوله تعالى : (ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير) فأول الآية تنزيه ، والثاني إثبات ، فهو أولى من الإثبات للمفوض إلى التمثيل ، والتنزيه للمفوض إلى التعطيل

ولما كان له معنيين صار من المتشابه ، فلوا أردنا معرفة مراد الله تعالى من المتشابه فنظر في الآية المحكمة ونعرف المعنى التي تدل عليه ثم ننظر في معنى المتشابه ، والمعنى الذي يكون من المتشابه متفقاً مع الحكم يكون هو مراد الله تعالى . والجلوس على الكرسي ليس هو مراد الله تعالى لأنه يستلزم المماثلة . والله ليس كمثل شيء . وعلماء السلف يقولون نحن نؤمن بالآيات المتشابهة ولا نفصرها ، ويقولون لله يد ليست كأيدينا ، فهم يثبتون وينفون في نفس واحد . وهم قد منعوا التأويل لأن الباطنية في زمانهم اتخذوا التأويل المبالغ فيه وسيلة لاطعن في الدين . وأنا قد أجمدت نفسي لأحوالها إلى مذهب السلف ، وما يسر لي . لأن الأدلة على التأويل والتنزيه تمنع من الركون إلى كسل للعقل وفصلته . وقد وضعنا ذلك في كتابنا الله وصفاته في اليهودية والنصرانية والإسلام وفي كتابنا أقانيم النصارى وذكرنا آيات التوراة والإنجيل التي تدل على نفي التجسيم وأقوال علماء اليهود والنصارى فيما يؤمن بالتجسيم .

وهذا هو الذى أقول به ، ولئى أن ألزم القول قبله فى هذا المقام ، لأنى وهذا الخصم ، نبحث فى ديتين متقابلين ، لا فى مذهبى دين واحد ، على أنى أى القولين التزمت لا يلزمنى من قببح التجسيم ما لإملك .

وأما ما ذكرت من الحجتين على نفى الجسمية فقد سبقك إليه الفلاسفة والمتكلمون .

وقد قرر المسلمون فى ذلك براهين كثيرة ، فلم تأت أنت بغريبة ولا بشىء نازعناك فيه ، بل نحن أحق به منك ، فأياً نحن يمكننا الجمع بينه وبين ما عندنا من آيات الصفات وأخبارها بما قدمناه من القولين المختارين . وأنت لا يمكنك الجمع بينه وبين أن المسيح هو الله ، أو القول بالثالوث إن كنت نصرانياً حقاً وإن كنت فيلسوفاً ، فإلك ولمذهب النصارى . تكلم فى رأى أرسطو ونحوه .

ودع عنك الشرائع لست منها ولو غبرت وجهك بالتراب

فإذك رجل مذبذب بين الرايين كالشاة العائرة بين الغنمين .

وأما قوله : « إن هذا مخالف للعقل ، ولمصاحف الأنبياء » .

فإن أراد أن المخالف لذلك كون الله جسماً فهو صحيح ونحن نقول به . وإن أراد وصفت الله سبحانه بنحو النزول والقدم والساق فباطل من الأنبياء . فإن فى أول الأصحاح الخامس عشر من كتاب أشعيا (١) :

« هذا اسم الرب آجاء من بعيد ، يشتمل غضبه ، والحريق عظيم ، شفاته

(١) هذا النص فى الأصحاح الثلاثين من سفر أشعيا ترجمة البروتستانتى بمصر سنة ١٩٧٠ الآية السابعة والعشرين وما بعدها .

مملتان فضياً ، ولسانه كالنار المتقدة ، ونفخته كنهر غامر يبلغ إلى الرقبة لغربة
الأمم بنزها السوء ، وعلى فمك الشعوب رهن مضل ،

فإن قلت : هذه صفات اسم الرب ، لا صفات الرب .

قلت : الاسم إن كان هو المسمى ، فهذه صفات الرب بلا شك ، وإن كان
غيره فالاسم معلوم الحقيقة ، وهو لا يتصف بهذه الصفات ، ويجب رجوعها
إلى الرب . ويكون ذكر الاسم صلة كقول القائل :-

إلى الحول ، ثم اسم السلام عليكما

وقول الآخر :

تناديه باسم الماء ، وهو كبير

وفي الأصحاح الثالث^(١) والعشرين منه : « اسمع قولي يا يعقوب ، وإسرائيل
الذي دعوت . أنا الأول وأنا الآخر ، وبدي أصلحت أساس الأرض ،
ويعني بسطت السماء » .

وفي الأصحاح التاسع^(٢) عشر منه : « هذا الله الرب ، يأتي بعزه ، وذراعه
بقوة ، ثوابه معه ، وهمله بين يديه ، إلى أن قال : « وشبّر السماء بشبره ، وكال
تراب الأرض بكفه ، ووزن الجبال بالثقال ، والآكام بالميزان » .

وهذا كثير في كتب الأنبياء ، لو تتبعته لطال . وهذه صفات ظاهرها
المتعارف التجسيم ، فجوابك عنها هو جوابنا عما ذكرت من الأقاويل .

(١) هذا النص في الأصحاح الرابع والأربعين من سفر أشعياء .

(٢) هذا النص في الأصحاح الأربعين من سفر أشعياء .

قال : « ومن هذه الأوصاف الواردة في حق الله تعالى عنها ما جاء في سورة البقرة : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذهم لا يؤمنون ، يحتم الله على قلوبهم ^(١) ، الآية .

وفي سورة النساء : « أتريدون أن تهدوا من أضل الله ^(٢) ، الآية

وفي الإسراء : « وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ^(٣) ،

وقال : « والله خلقكم وما تعملون ^(٤) ، وقال : « كل من عند الله ^(٥) ، والقرآن مصرح في مواضع كثيرة غير هذه بأن أفعال الخلق خيرها وشرها هي بإرادة الله وخلقها ، لا بإرادة الخلق وفعالهم .

ثم ذكر أحاديث القدر من الصحيحين ، وهي مشهورة . ثم قال : « ثبت بهذه الأحاديث ما ثبت بالآيات المذكورة آنفاً : من أن الله سبحانه خالق جميع أفعال العباد من الخير والشر ، كالقتل والكذب والربا وغير ذلك ، وهو الذي يعاقب ويثيب . وهذا مذهب أهل سنة الإسلام .

وحجتهم عليه : ما أوردناه من الآيات والأحاديث . وإذا تبين لهم فساد هذا المذهب وشناعته ، وأن هذا الذي يصفون به الله لا يوصف به إلا الشيطان لجأوا إلى التمسك بهذه الآية : « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ^(٦) ،

قال : « والدليل على فساد هذا المذهب الحجة : فن وجهين :

(٢) النساء ٨٨

(٤) الصافات ٩٦

(٦) الأنبياء ٢٣

(١) البقرة ٦ ، ٧

(٣) الإسراء ٩٠

(٥) النساء ٧٨

أحدهما : ما تقرر في المعقول من أن مريد الخير خير ، و مريد الشر شرير و مريد العدل عادل ، و مريد الظلم ظالم ، فلو كان الله سبحانه مريداً للشر والظلم لكان موصوفاً بالخيرية والشرية ، والعدل والظلم وذلك محال . وشنع في حق الله تعالى .

الوجه الثاني : أن كل من أمر بشيء فهو مريد له ، فيستحيل من الله تعالى أن يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريد ما . والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالامر بها ، وبين كرامة وقوعها جمع بين تقيضين . وذهب بمثابة الامر بالشئ والنهي عنه في حالة واحدة ، ،

هذا تلخيص حجته . ثم ذكر كلاماً بعده يرجع إليه .

وأما التنزيل : - وهو الوجه الثاني - فقول الله في التوراة لقاييل : « إن أحسنت جوزيت ، وإن أسأت سيطلم على إساءتك لأنك مالك إرادتك ، وأنت مسيطر عليها بالاختيار » (١) .

وقول داود النبي في المزمور : « روحى فى يذى أبداً » (٢) ، يعنى بحسب قدرتى .

وقول سليمان : « إن الله صنع الإنسان مستقيماً » (٣) ، يعنى بإرادته المخصوصة . ثم ضرب مثلاً ، وهو « من أوثق إنساناً ؟ شداً وكتافاً ، ثم ألقاه من جبل . وقال له فى حال هويته : إن لم تقف أو ترجع إلى ، وإلا فعلت بك وفعلت » فهذا سفه وحق ، وتكليف ما لا يطاق .

(١) الإسكويين ٤ : ٧ (٢) مزمور (٣) أمثال ٤ : ١١

وحكى قول الزمخشري في الكشاف : « إن كان الله ينهى عن الذنب ، ثم يلجئ إليه ، ويعاقب عليه ، فأنا أول من يقول : إنه شيطان وليس بآله (١) ، هذا تلخيص ما ذكره في هذا السؤال من غير إخلال .

(١) يقول الزمخشري — رحمه الله تعالى — في تفسير (ختم الله على قلوبهم) في الآية ٧ من سورة البقرة ما نصه : —

« فإن قلت : فلم أسند الختم إلى الله تعالى ، وإسناده يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه ، وهو قبيح . والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً ، لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه . وقد نص على تنزيه ذاته بقوله : (وما أنا بظلام لمبيد) (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) (إن الله لا يأمر بالفحشاء) ونظائر ذلك بما نطق به التنزيل ؟

قلت :

(١) القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمعتوم عليها . وأما إسناد الختم إلى الله عز وجل ، فلينبه على أن هذه الصفة في فرط تمكثها وثبات قدمها كالشيء الخالق في العرض . ألا ترى إلى قولهم : فلان مجبول على كذا ومنفطور عليه : يريدون أنه بليغ في الثبات عليه . وكيف تتمثل ما خيل إليك ، وقد وردت الآية ناعية على الكفار شناعة صفتهم وسماحة حالهم . ونيط بذلك الوعيد عذاب عظيم ؟

(٢) ويجوز أن تضرب الجملة كما هي ، وهي ختم الله على قلوبهم مثلاً . كقولهم : سال به الوادي إذا هلك ، وطارت به العنقاء ؛ إذا طال الغيبة . وأيسر للوادي ولا للمنقاء عمل في هلاكه ، ولا في طول غيبته وإنما هو تمثيل ، مثل حاله في هلاكه بحال من سال به الوادي ، وفي طول غيبته بحال من طارت به العنقاء ، فكذلك مثل حال قلوبهم فيما كان عليه من التجاني عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها ، فهو

والجواب من وجوه :-

أحدها : أن هذا الخصم يصدد القدح في النبوة . وإيرادك هذا السؤال

= قلوب الأغنام التي هي في خلوها من الفطن كقلوب البهائم ، أو بحال قلوب البهائم أنفسها ، أو بحال قلوب مقدور ختم الله عليها ، حتى لا تعلم شيئاً ولا تفقه .

وليس له عز وجل أمل في تمهينها عن الحق ، وبوما عن قبره . وهو متعال عن ذلك .

(٣) ويهون أن يستمار الإسناد في نفسه من غير الله : فليكون الحتم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز ، وهو انه حقيقة . تفسير هذا : أن للفعل ملابسات شتى . يلابس الفاعل والمفعول به ، والمصدر والإمكان والمكان ، والمسبب له . فإسناده إلى الفاعل حقيقة ، وقد يستند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استتمارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل ، كما يضاهي الرجل الأسد في جراته فيستمار له اسمه . فيقال في المفعول به : عيشة راضية وماء دافق ، وفي عكسه : سبيل مفعم ، وفي المصدر شعر شاهر وذيل ذائل ، وفي الزمان : نهارة صائم وليله قائم ، وفي المكان : طريق سائر ونهر جار ، وأهل مكة يقولون : صلى المقام ، وفي المسبب : بنى الأمد المدينة ، وناقاة ضبوث وحلوب . وقال : —

إذا رد عاني القدر من يستعيرها

فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر . إلا أن الله - سبحانه - لما كان هو الذي أقدره ومكنه أسند إليه الحتم ، كما يستند الفعل إلى المسبب .

ووجه رابع : وهو أنهم لما كانوا على القطع والبست عن لا يؤمن ولا تفنى عنهم الآيات والنذر ولا تهدي عليهم إلا لطاف المحصلة ولا المقربة إن أعطوها لم يبق بعده استحكام العلم بأنه لا طريق إلى أن يؤمنوا طوعاً واختياراً ، طريق إلى =

لا يحصل لأهل المقصود ، لأنه ليس كل طوائف المسلمين يقولون بهذه المقاييس .
فلما ظهرت في هذا معزولاً (١٢) يخالفك في الإسلام ووافقتك في القول بالقدر

إيمانهم إلا القسر والإلجاء ، وإذا لم تبق طريق إلا أن يقسمهم الله ويجمعهم ، ثم لم
يقسمهم ولم يجمعهم إلا ينتهض الرحمن في التكذيب ، بعد من ترك القسر والإلجاء
بالحق ، إشعاراً بأنهم الذين تراهم في التصميم على الكفر والإصرار عليه إلى
حد لا يتناهون عنه إلا بالقسر والإلجاء ، وهي الغاية القصوى في وصف لجأهم في
الغنى واستمرارهم في الضلال والبعث .

ووجه خامس : وهو أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكماً بهم ، من
قولهم : (قلوبنا في أكفة بما تدعوننا إليه وفي آذاننا وقر ، ومن بيننا وبينك حجاب)
وتظيره في الحكاية والتميم قوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة ، اهـ)

ويقول العنبري في تفسير : (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) الآية ١٣
من سورة السجدة ما نفعه : (لآتينا كل نفس هداها) على طريق الإلجاء والقسر ،
ولكننا بنينا الأمر على الاختيار دون الاضطرار ، فاستحبوا العمى على الهدى فحققت
كلية العذاب عن أهل العمى دون البصراء . . . إلخ ،

(١) الخلاف بين المسلمين في أفعال العباد ، مرده إلى قول الله تعالى : (من
عمل صالحاً فليتق به ، ومن أساء فعليها) فهذا القول ومثله في القرآن كثير يثبت
أن الإنسان حر في اختيار أفعاله . وإلى قول الله تعالى : (وما تشاءون إلا أن يشاء
الله) فهذا القول ومثله في القرآن كثير يثبت أن الإنسان يفعل ما قدره الله هاديه في
الأزل ، ولا حرية له ولا اختيار ، ومن الممكن حسم هذا الخلاف إذا تعين المحكم
والمتشابه . والمحكم هو : (من عمل صالحاً فليتق به ومن أساء فعليها) لأنه يدل على
ثواب للمحسن وعقاب للمسيء ، وإذا كان الإنسان مجبراً على أفعاله لا يكون لإرسال =

فانقطعت في هذا المقام . وأنا الذي قد تصديت لمنافضتك لو التزمت مذهب
القدورية في هذا ، لشاع لي في حكم النظر ، لأن البحث بين مسلم ونصراني ،
لا بين قديري وسني .

== الرسل قائمة ، ولا لجنة والنار معنى ، ويكون من العبث ذم أصحاب الآهواء
والشهوات . وفي عصر الإمام علي رضي الله عنه ، سأله بهيخ من أنصاره بعد
رجوعه من صفين ، فقال له : أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام ، أكان بقضاء الله
وقدره أم لا ؟ فقال له الإمام علي : « والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطننا موطناً
ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره » فقال الشيخ : عند الله أحاسب عنائي .
« أرى لي من الأجر شيئاً .

ثم إن الإمام أوضح له المراد من القدر فقال : « أيها الشيخ لقد عظم الله أجركم
في مسيركم وأنتم سائرون ، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء
من أحوالكم مكرمين ولا مضطرين ، فقال الشيخ : كيف والقضاء والقدر ساقانا .
فقال : « ويحك لعلك ظننت قضاء لازماً وقدرأ حتماً ، لو كان ذلك لبطل الثواب
والعقاب والوهد والوهيد والأمر والنهي ولم تأت لائمة من الله لمذاب ولا حمدة
لحسن . ولم يكن الحسن أول بالمسح من المسح ، ولا المسح أول بالدم من الحسن .

ثم قال الإمام : « إن الله أمر تخييراً ، ونهى تحذيراً ، وكلف تيسيراً ، ولم
يعص مغلوباً ، ولم يطع كارهاً ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً . والقضاء والقدر
هما الأمر من الله والحكم ، وأمر الله لا يوجب إلجاء العبد ، وساب اختياره ،
فإنه سبحانه يأمر ويحكم وللعبد حرية وإرادته في الإطاعة والعصيان ،
وأما التشابه فقوله : « وما تشاءون إلا أن يشاء الله » فإنه يحتمل معنيين .
الأول : سلب مشيئة الإنسان ، وهذا هو الجبر . والثاني : إثبات قدرة الله لا غير
بدون سلب مشيئة الإنسان ، لأنه يقول : « إن هذه تذكرة ، فمن شاء انضج إلى
ربه سبيلاً » . يثبت للإنسان مشيئة . وتوضيح المراد من هذا السبيل : « ما قال ==

الوجه الثاني : أن هذه مسألة من فروع الشريعة تثبت بثبوت أصلها ،
وتلغى بانتفائها ، فهي تابع لا مقصود ، فيغنيك عنها القدرح في أصل الدين

ومن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا ، وهذا القول يثبت مشيئة الإنسان . أراد الله لمنع
توهم أن الإنسان قد يقدر على أن يعجز الله وأن يغلبه في أحكامه . أراد لمنع توهم
ذلك لإثبات كامل القدرة له على كل شيء إذا أراد . وليبيان مراد الله تعالى من
المتشابهة نرده إلى المحكم ، وحيث المحكم يثبت أن الإنسان مختار في أفعاله إذن المراد
من المتشابهة هو إثبات قدرة الله لا غير .

ومن المتشابهة قوله تعالى : وما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا
في كتاب من قبل أن يبرأها ، فإنها تحتل أن كل شيء مقدر في اللوح المحفوظ ،
والإنسان ينفذ المكتوب عليه في هذا اللوح . وتحتل معنى آخر وهو : أن الله
تعالى كون السماء والأرض والإنسان على نظم وقوانين محكمة لا تتغير ، وهذه النظم
والقوانين ثابتة في كتاب ، فما يقع في الأرض وفي الناس من أمر للنظم والقوانين
هو من قدر الله ألا في تكوين السماء والأرض والإنسان .

ومثال ذلك حدوث الصيف والشتاء ، فإنهما يحدثان بحسب تكوين الله للأرض
والأرض والسماء ، ولا يتغيران ، وما يترقب على الحر الشديد من ضرر للإنسان لم
يستطع منه وقاية ، هذا الضرر هو المعبر عنه بالمصيبة المكتوبة من قبل أن تكون
بحسب الأسباب المودعة في الكون ؛ والمعنى الآخر هو مراد الله تعالى لا انفاه مع
المحكم ، ولأنه جاء بعده ، لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان
ليقوم الناس بالقسط ، فإن الأمر بقيام الناس بالقسط يدل على أن الناس ليسوا
بمجبورين على أفعالهم . ولأنه على هدم الحزن والفرح بقوله : وكم يلا تأسوا
على ما فاتكم ، ولولا أنهم قادرون على الحزن والفرح لما نهام عنهم .

وقد حكى نثر الدين الرازي رحمه الله في تفسيره : أن الفلاسفة ربطوا حدوث
الأفعال الإنسانية بالتصورات الذهنية ، والتخييلات الحيوانية ، ثم ربطوا تلك

ولا يثبت الله . وإنما ذكر لك أسئلة القدر في هذا المقام كن يقدح في دين النصرانية بفتح التعميد ، وبناء المذبح ، وتقريب القربان ، فإنك أنت كنت تقول له : تكلم فيما هو فوق هذا . ثم أنزل إليه .

= التصورات والتخيلات بالأدوار الفلكية التي لها منادج مقسدة ، ويمتنع وقوع ما يخالفها . وحكم عليهم نظر الدين بأنهم جبرية ، وما هم بجبرية - في نظرنا - لأنهم يحكون عن الواقع المألوف . فتصرف الناس أيام الحر والبرد مثلاً يدور حول انقاء ضررها . ومن الممكن التنبؤ مما سيتخذه الناس إزاء الحر والبرد في العام القادم قديماً على العام الحالي . لكن ليس معنى هذا سلب الاختيار عن الإنسان لتأثره بالبيئة وعوامل الطبيعة . فإننا نشاهد من يخرج على سنن الطبيعة بمحض إرادته ، نشاهد كثيراً من الناس لا يتزوجون ، ونشاهد دعاة مصالحين يبدوا عادات الآباء والأجداد ، وهكذا بما يدل على أن للإنسان حرية على فعل الشيء وتركه .

هذا هو حكم الله العام في خلقه . وقد شاءت إرادة الله أن يصطفى من البشر أنبياء ويوحيهم بمعانيته ويرسلهم إلى خلقه ، وهذا يدل على الجبر في الظاهر لكنه في الحقيقة سبق اصطفاء ، وشاء الله أن يقيم الأدلة على وجوده وقدرته بالمعجزات وبعض الحوادث التي تحدث للأمم والأفراد تنبهاً على وجوده وقدرته لغرض تغيير عاداتهم وتقاليدهم إذا كانت سيئة . ولأنه وضع ذلك بقوانينه ، إن الإنسان لو نشأ على عادات معينة لا يصعب عليه أن يعلم ما يصيبه بسبب هذه العادات ، فإنه - مثلاً - لو كان مجرمًا فإن سلوكه يتحدد على عاداته في الإجرام ، وسيعلم ما يحدث له في المستقبل لأنه سيبصر على جرائم . ولو أنه غير العادات لتغير سلوكه ، وأنت في نتيجة عمله بحسب العادات الجديدة التي يمارسها . وهذا من معنى قوله تعالى : وإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

فقد بين أن مصدقهم مرتين بماضيهم في العادات . وإذا غيروها غير لهم نظم الأفعال الإنسانية بالتصورات الدنيوية ، والتخيلات الخيالية ، ثم ربطوا ذلك =

الوجه الثالث : أما الآيات والأحاديث فصحيحة . ونحن نقول بها على وجه نقررده ، وهو أن المسلمين أجمعوا على أن القرآن حق وصدق ، وأن بعضه

== وفي هذا أيضا قوله تعالى : **دبيل طبع الله عليها بكفرهم** ، فقد بين أنه طبع على قلوبهم لأنهم كفروا . وإن لم يكونوا كافرين لم يكن من الله طبع على القلوب .

وما يحدث من الرؤى والأحلام فإنه من نتيجة عادات الإنسان وتفكيره ، وإذا تحققت الرؤيا لا تدل على غير ما قلناه . فإن ساقى الملك والخباز في سورة يوسف ، جاء تعبیر رؤيا كلا منهما على حسب ماضيه ، ورؤيا الملك أيضا على حسب عادات المصريين آنذاك في النفاق وإهمال العمل . ورؤيا يوسف على حسب سلوك إخوته معه ومع غيره ، وأنه سيكون مرضيا لله وعاملا على طاعته . وهكذا يكون التأمل في آيات القرآن الكريم والعلم لله .

وفي التوراة وفي الإنجيل آيات للجبر وآيات للاختيار . ففي التوراة يقول تعالى : **أنا الرب وليس آخر ، مصدر النور ، وخالق الظلمة ، صانع السلام وخالق الشر .** أما الرب صانع كل هذه ، (أشعياء ٤٥ : ٦ - ٧) ويقول أشعياء : **اطلبوا الرب ما دام يوجد ، ادهوه وهو قريب ليترك الشرير طريقه ، ورجل الإثم أفكاره ، وليأتب إلى الرب فيرحم ، وإلى إلحنا لأنه يكثر الغفران ،** (أشعياء ٥٥ : ٦ - ٧) .

وفي الإنجيل يقول بولس في رسالته إلى أهل رومية : **د من أنت أيها الإنسان الذي تجازي الله ؟ أعمل الجبلة تقول لجبابها : لماذا صنعتني هكذا ؟ أم ليس للخراف سلطان على الطين أن يصنع من كتلة واحدة إناء للكرامة وآخر للاروان ؟ ... إلخ ،** (رومية ٩ : ٢٠) ويقول بولس نفسه : **د لا تجازوا أحداً عن شر بشر ، معتنن بأمور حسنة قدام جميع الناس ، إن كان ممكنا لحسب طاقتكم سالوا جميع الناس ، لا تنتقموا لأنفسكم أيها الأحباء ... إلخ ،** (رومية ١٢ : ١٧) أما عن المسيح غيبي ابن مريم عليه السلام فن أقواله الغراء : **د إن كل كلمة بطالة يتكلم بها الناس ، سوف يعطون عنها حساباً يوم الدين ،** (متى ١٢ : ٣٦)

يوافق بعضها، فما أوم منه التعارض تلتطفوا للجمع بينه بما أمكن من الأسباب الجائزة . ثم إنهم رأوا الآيات المتضمنة لأفعال العباد موهمة للتعارض . تارة تضاف الأفعال فيها إلى الله ، نحو : والله خلقكم وما تعملون^(١) ، وقوله : د الله خالق كل شيء^(٢) ، - - ومن يضل الله فماله من هاد^(٣) ، وأصله : الله على علم ونحوها .

وتارة تضاف إلى العباد نحو : فاقطعوا أيديهما . جزاء بما كسبا^(٤) ، - جزاء بما كانوا يعملون^(٥) ، - هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون^(٦) ؟ ونحوها . وهي من الطرفين كثيرة . ففي هذا المقام انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق ، فرقة قالت بمقتضى القسم الأول ، وألغت الثاني وهم الجبرية . زعموا أن الله موجد أفعال خلقه استقلالاً ، والعباد في وقوعها على جوارحهم مضطرون إليها ، كاضطرار السفينة إلى الحركة في الريح العاصف ، وسلبوم الاختيار .

وفرقة قالت بمقتضى القسم الثاني وهم القدرية : زعموا : أن للعباد موجدون لأفعالهم استقلالاً ، وأن الله لا تعلق له بها بخلق ولا إرادة . وفرقة توسطت الطرفين المنحرفين^(٧) ، وقالت بمقتضى القسمين . فتسبوا

-
- (١) الصافات ٩٦ . (٢) الزمر ٦٢ . (٣) الرعد ٢٣ .
 (٤) المائدة ٣٨ . (٥) الواقعة ٢٤ . (٦) المطففين ٣٦ .
 (٧) المتحرفون هم الأشعرية القائلون بالكسب والكسب هو المذهب الأول . مذهب الجبرية لأن القدرة القديمة وهي قدرة الله إذا اقترنت بالقدرة الحادثة وهي قدرة العبد فإن قدرة الله لا بد غالبية ، وهذا هو مذهب الجبرية لكن بدون تصريح به . وإذا تساوت القدرتان وهو مستحيل صار الأشعرية شبيهين بالمجوس القائلين بـ : وإذا تغلبت قدرة العبد يكون الله عاجزاً وحاشاه من ذلك - ولأنه قادر وعادته ترك للعبد بمحض إرادته حرية كاملة في اختيار الفعل ولم تقترن القدرتان .

الأفعال إلى الله إرادة ولا خلقا ، وإلى العباد اجتراحا وكسبا ، وفسروا الكسب بأنه أثر القدرة القديمة في محل القدرة الحادثة ، وساعدتهم على ذلك ظواهر فصوص الكتاب والسنة من لاطرفين . وورد على كل واحدة من الفرقتين لأوليين ما قالت به الأخرى ، فاحتاجت إلى تأويله ، والتعسف في تبطيله ، فلزم الجبرية التجوير ، والقدرية تمجيز القدير ، والإشراك معه في آثار المقادير . ولهذا سموا مجوس الأمة ، تشبها بالمجوس القائلين بخالفين .

إذا عرفت هذا فنقول : إنا إذا اشتققنا اسم فاعل من فعل أو صفة نحو شرير وظالم وضارب وقاتل ، فتارة يراد به موجد ذلك الفعل وخالقه وعلته وجوده وتارة يراد به كاسبه وسببه . فقولك : لو كان الله مريدا للشر ، والظلم لكان شريرا ظلما إن عنيت بالشرير والظالم كاسب الشر ، ومسببه . فلا نسلم ، إنما ذاك الأدمى .

وإن عنيت خالقه فهو صحيح ، لـكن يكون في إطلاق الشرير عليه إساءة أدب . إذ لم ترد الشرائع بإطلاق مثل هذا عليه ،

والأشهر عندنا : أن أسما الله توقيفية لا قياسية وبهذا التفصيل يندفع ما ذكرته من المحال والتشنيع .

وأما قولك : د كل من أمر بشيء فهو مريد له ، فممنوع . فإن هذا محل وهم ، ومزلة قدم . وذلك لأن الإرادة تستعمل تارة بمعنى الطلب ، وتارة بمعنى رجوع وجود الممكن في نفس المرجح . فالأول ترجيح طلبى بمعنى الأمر ، والثانى ترجيح وجودى ، وهو موضوع الإرادة فى الأصل . وأحد الأمرين يشبهه بالآخر ، لأن الأول أثر الثانى ، فإنه إنما يصدر الطلب غالبا بعد رجحان الوجود فى النفس . وحيث نذكر نقول : ما تعنى بقولك د كل من

أمر بشيء فهو مريد له ؟ ، الإرادة الطلبية أو الوجود به ؟ الأول مسلم .
لكن هذا يصير كقولك كل من أمر بشيء فهو أمر به لأن الإنسان قد
يقول لصاحبه أو لعبده : أطلب منك ، أو آمرك أن تفعل كذا . وأريد
منك أن تفعل كذا بمعنى . والثاني ممنوع ، فلا يصلح قولك : كل من أمر
بشيء فهو مريد له ، أى مرجع لوجوده .

وقد ضرب الأصوليون لهذا مثلاً ، وهو : من أمر عبده بما لا يريد
منه تمهيداً لعذره عند من لأمه على ضربه . فإن هذا - جازئ حقلاً . وفيه حكمة
مقصودة ، فجاز أن يكون لله سبحانه في الأمر بالشيء ، وعدم إرادته حكمة ،
وإن لم ندر كها .

وقد ذكر د بقطينوس الحكيم ، - وهو من فضلاء النصارى وعلمائهم -
من شأن الله سبحانه مع ملائكته ما إن صح ، صالح أن يكون حكمة لذا . وقد
أشرت إليه في التعليق على الإنجيل . ولا يسهل على الآن ذكره .

وحينئذ لا يلزم التناقض بين اقتضاء الطاعة وطلبها وبين كراهة فعلها ،
لأن اقتضاءها خطابي وكراهتها نفسية . وقد يوجد هذا من البخلاء كثيراً ،
حيث يقول أحدهم لصاحبه : إذن فكل معى بحمده وهو يسكره ذلك منه
لثامة وبخله ، وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين الأمر بالشيء والنهي عنه .
لأن الأمر والنهي خطابان محالهما اللسان ، نحو افعل . لا تفعل . بخلاف
الكراهة فإن محالها النفس ، فلا تناقض الأمر .

وأما ما ذكر من نصوص كتب الأنبياء لحق نقول به . وقد ورد به
شرعنا . فإن الإنسان له قدرة واختيار يكتسب بهما ، لكنهما تابعان لقدرة
الله واختياره ، فهما ناقضان نقص التبعية ، وكون الشيء ناقصاً لا يقدح
في وجود مسماه ، إنما يقدح في تمامه وبكاله .

وأما المثل الذى شنع به من ربط الشخص وإلقائه من جبل . ثم يقال له :
ارجع وإلا طاقبتك ، فليس نظير ما نحن فيه ، لأن هذا إلقاء محض ، وقسر
صرف ، وصاحبه جائر قاسط ، وتعالى الله وحاشاه أن يفعل هذا ، وإنما
الله سبحانه لطيف لما يشاء ، فتألف على بلوغ مراده من شقاوة من أراد
شقوته من خلقه على وجه لا يلبثهم إلى مراده ، ولا يمهلمهم حتى يخرجوا
من تحت قهره وقدرته ، وساط على عبده نفساً أماره ، وهوى داعياً ،
وشيطاناً مزيناً للشهوات ، وفى مقابلة هذه روعاً وعقلاً وديناً ، فالقبيلان
كجيشين متضادين على فعل الشر وتركه ، ويرجع أحدهما بالتوفيق أو الخذلان .

ثم قطع حجته بأن قال : ألم نجعل له عينين ، ولساناً ، وشفهتين ، وهديناه
النجمين^(١) ، بمعنى طريق الخير والشر ، ليجتنب ويجتنب فإذا أراد الله
سبحانه شقاوة عبده ، خذله فیرجع جيش شيطانه ، وإذا أراد إسماعده وفقه
فیرجع جيش عقله ، والتوفيق والخذلان للانسان فى مدة عمره ، كالحفیر ،
وقاطع الطريق فى مسافة سفره ، فكما أنك إذا استرشدك من لك به عناية
عن طريق ، أريته جهته ، ثم سیرت معه غلامك ، أو مررت معه بنفسك ،
تخفرتة فيها من أن يضل عنها ، أو يطا فيها مهلكاً ، أو يقع فى مفازة ، حتى
يقطعها إلى مقصده .

وإن لم يكن لك به عناية ، قات له : هذا الطريق . ثم تركته بلا
تخفیر ، فر على عماه ، فوقع على سبع قافرسه ، أو لصر فقتله ، أو مهلك فتألف
فيه ، أو مفازة فمات عطشاً ، كذلك الله سبحانه إذا اعتنى بعبده جعل
التوفيق له إلى الموت حليفه ، يمنعه من مفارقة الطاعات ، ومقارنة المعاصى ،
وإذا غضب عليه لم يصحبه التوفيق ، وذلك هو خذلانه له ، فقارن المعاصى ،
وفارق الطاعات ، فكان شقياً

لحقيقة القدر إذا حققت وجدت عدمية ، وهي كون الله - سبحانه - لا يتفضل على عبده بالتوفيق العاصم من الهلاك ، وليس عليه - سبحانه - ذلك بناء على أصلنا في أنه لا يجب عليه رعاية الأصاح المخلقه ، بل يتفضل به تفضلاً ، قاله - سبحانه - لا ينجي أحداً إلى شر ، لكن ينجي بينه وبين الشر .

و فرق بين أنك تترك تخفيف رجل في الطريق فيقتل وبين أن تقطع عليه الطريق فتقتله ، وبين أنك تراه يريد أن ياتي نفسه من جبل فلا تمنعه ، وبين أن تدفعه عنه فيقع . فإن الأول ترك يقع ، وهو عدم محض ، والثاني فعل ضرر محض ، ولهذا أجمع الفقهاء : على أن من أخذ شخصاً فخطه في الماء حتى اختنق يقاد به ، وعلى أن من رأى إنساناً في الماء قد كاد أن يغرق ، وقدر على تخليصه فلم يخلصه حتى فرق ، لا يقتل . لكن في ضمانه له الدية ، بخلاف الأصاح أيضاً النقي ، وما ذاك إلا لما ذكرنا من الفرق .

وأصل هذه المسئلة إذا حققت رعاية الأصل .

- وقد أشير في نبوة إرميا إلى حقيقة القدر ، حيث يقول الرب - سبحانه - لعصاة بني إسرائيل : د كما لا يقدر الهندي أن يغير سواد جلده ، والنمر تبعيعة ، كذلك أنتم لا تقدر أن تكونوا على الإحسان والخير ، لأنكم قد تعودتم الشر (١) .

(١) النص في ترجمة البروتستانت بمصر سنة ١٩٧٠ م هكذا : د وإن قلت في قلبك : لماذا أصابني هذه ؟ لأجل عظمة إثمك ، هناك ذيلك . وانكشف عنفاً حقبك . هل يغير السكوشي جلده ، أم النمر رقطه ؟ فأنتم أيضاً تقدر أن تصنعوا خيراً أبداً المتعلدون الشر ، [إرميا ١٣ : ٢٢ - ٢٣] وليس في هذا النص جبر بل الاختيار واضح . ولاحظ أن نص المؤلف لا تقدر ، .

وتقرير هذا : أن الباري - سبحانه - ركز في طباع العالم وجبلاتهم ، الميل إلى أفعالهم من خير وشر ، كما ركز الإحراق في طبيعة النار ، والإغراق في طبيعة الماء ، وكما وضع السواد في الجسم ، والتبقيع في الثمر والفهد والغراب الأبقع والسم في الحية والظلم والاستيلاء في طبع السبع ، لكنه أجرى فعل تلك الطبائع على كسب أهلبا . فعلى الكسب يترتب الجراء ، وعلى ركز الفعل في الطبع ، وتحريك الداعي له ، وهو خلقه المنسوب إلى الله سبحانه يترتب التسليم ، والله بكل شيء عليم .

وقد استقصيت القول في مسألة « القدر » في كتاب مفرد ، سميته : « دور القول القبيح بالتحسين والتقبيح » على وجه بليغ واضح ، لمن عقل الأسرار الإلهية . والله أعلم .

وأما ما حكى عن الزمخشري ، فهو صحيح . لكنه أمر في تغليط العبارة فإننا نرى الله - تعالى - عن أن يعاقب على فعل أجزأ إليه - كما بينا .

ثم نقول : إن الزمخشري رجل معتزلي طال في الإعتزال ، حرف القرآن عن مواضعه ^(١) ، ليوافق مذهبه ، واضطره ذلك - فيما حكى عنه السخاوي -

(١) هذا عيب من المؤلف فإن أحدا لو حل اللفظ العربي على المجاز ، وحله آخر حل الحقيقة ، لا يكون أحدهما حرفاً للكام عن مواضعه إذا كان سياق الكلام يوجب ذلك . إن المؤلف لو فسر يد الله بمعنى اليد الحقيقية مع عدم التمثيل ، وفسر الزمخشري - طيب الله ثراه - اليد بالقدرة ، هل نقول : إن الزمخشري - طيب الله ثراه - حرف القرآن عن مواضعه ؟ لو قلنا بذلك ، فإن المؤلف قال به أيضاً في مواضع ، وقال بالحقيقة في شبه في مواضع من هذا الكتاب . إن الزمخشري رجل طال المهمة يحترم النص ويحكم العقل على الفهم . وليس مثل السلفيين يؤمنون بالنصوص ولا يحثون العقل على فهمها . إن السلفيين بهذا يقتربون من العامة ، ويبعدون عن الراسخين في العلم .

حتى حمل قوله تعالى : « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا » (١) ، على معنى :
« أصبنا غافلاً ، كما يقال : أجبنت الرجل إذا وجدته كذلك ، ونسى قوله :
« واتخذ الله هواه ، وأضله الله على علم » (٢) ، الآية ، ونظائرهما .

وهذا إشكال إذا ضويق القدرية فزعموا إليه ، وهو : أن الله - سبحانه -
وتعالى - إذا غلق الفعل ، فإما أن يمكن العبد تركه ، أو لا . والأول تعجيب
للرب حيث لم يتم مراده ، والثاني إلقاء للعبد ، إذ لا يعنى بالإلجاء إلا اضطارره
إلى الفعل على وجه لا يمكنه التخاص منه .

ونقول : إن الله - سبحانه - إنما يخلق أسباب الفعل ودوايره الأولية .
ثم حقيقة الفعل توجد بكسب العبد مرتبة على تلك الأسباب . والإلجاء
لا يعرفه إلا بالباشرة كما مثلم في من ربط شخصاً ، وألقاه من جبل ثم توهمه
على السقوط . أما حتم وقوع الأسباب والوسائط فلا نزاع إجماع . فإن سميتوه

(١) السكوت ٢٨ وأصل عبارة الكشف هي : « من أغفلنا قلبه ، من جعلنا
قلبه غافلاً عن الذكر بالخذلان ، أو وجدناه غافلاً عنه ، كقولك : أجبنته وأخمته
وأبخلته ، إذا وجدته كذلك . أو من أغفل ليله ، إذا تركها بفهم سمة . أى لم يدره
بالذكر ، ولم يهملهم من الذين كتبنا في قلوبهم الايمان . وقد أبطل الله توهم المجبرة
بقوله : « واتبع هواه ، وقرىء « أغفلنا قلبه ، بإسناد الفعل إلى القلب ، على معنى
حسبنا قامه غافلين ، من أغفلته إذا وجدته غافلاً ، ا . هـ وأعلم أن عبارة
السخاوى غير واضحة القراءة في المخطوطة .

(٢) الجملية ٢٣ وفي تفسير الكشف للزمخشري ما نصه :

« وأضله الله على هام ، وتركه عن الهداية واللفظ وخذله على هام ، فالأمر بأن
ذلك لا يهدى عليه ، وأنه من لا أدف له : أو مع علمه بوجود الهداية ، وإسقاطه
بأنواع الألفاظ المحملة والمقربة « فن يهديه من بعد ، إضلال « الله » .

إلجاء فهو نزاع في العبادة ، ثم يلزمكم أن لا يستحق على الطاعة ثواب لأن
فعلها ملجأ إليها ، والثواب إنما هو لمن أطاع اختياراً .

وذلك لأن الطاعات مرتبة بكسب الأذى على أسبابها المخلوقة لله ، كما
أن المعاصي كذلك .

والقدرة يعملون ثواب الطاعة مستحقاً عليها ومعلولاً لها .

ثم يقال لهم : هل يلزم من خلق الفعل والدقوبة عليه غير القبيح والنجوير؟
ثم هو لازم على قولكم في خلق القدرة على الفعل ، فإن الله - سبحانه -
يخلقها ، ويتسبب بها إلى إيقاع المعاصي من خلقه ، ولو لم يخلق لهم قدرة
عليها لم تقع منهم .

وأجمع العقلاء على أن التسبب إلى القبيح قبيح ، وإذا لزم القبيح على
المذهبيين لم يكن أحدهما أولى بالفساد من الآخر ، ثم يرجع إلى نصوص الشرع
وهي في طرفنا . والله أعلم .

ولقسم الثاني من شرط الصدق

ثانيًا : تكذيب النص في الأحاديث النبوية

قال : « نبت من صحيح الحديث تنضم إلى ما نحن فيه » - يعني من القدرح في الصدق - ذكر منها قوله - عليه السلام - : « إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت صالحة قالت : قدموني ، وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها ، أين تذهبون بي ؟ إسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعه لصدق » .

قال : « وهذا أبين من أن يتكلم على بطلانه ، إذ كيف يكون لميت صوت تسمعه البهائم والجمادات دون الإنسان ، ولأن شرط المسموع أن يكون صوتاً خارجاً ، يتموج به الهوى فيقرع صمخ الأذن ، فهل للبهائم والجمادات أسمع فضلاً عن أن تكون أفضل من الإنسان ؟ »

هذا حاصل ما قرره في هذا السؤال ، مع تشنيع يسير ذكره .

قلت : الجواب للعام (١) عن كل حديث ذكره في هذا الكتاب : أنه من أخبار الآحاد التي توجب العمل لا العلم ، فلا يثبت بها أصل ، ولا يقدرح بها في أصل ، وإنما يقدرح في الشرائع ما ثبت بمثله الشرائع ، وقد قرر هذا في المقدمات ، وفي آخر شرط الصدق بعد هذا .

(١) كلام المؤلف هذا يغنينا عن التعليق ، وكان عليه أن يكتفي به ، ولا يتبرع بها أكثر منه .

ولكننا نتبرع بالجواب ، وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن الكلام في هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التي يقصر العقل عن إدراكها ، فرع على ثبوت النبوة وتابع لها ، كمسئلة القدر ، لحق الكلام أن يكون في مرتبة قبلها . وأنت قد قدمت من كلام أرسطو ، وغيره ، أن نسبة إدراكنا إلى المبادئ الأولى كنسبة الخفاش إلى ضوء الشمس ، ثم إنك في الاعتراض على هذه الأخبار غير محق . فأنت هناك مشرع جامد ، وما هنا فيلسوف محلول ، وحالك لا ينضبط .

الثاني : أن العلماء نقلوا عن موسى ، أنه لما ناجاه ربه أمر الريح فأخذت على أسمع الناس ، ولولا ذلك لما توا من صوت الله تعالى ، ونحن عندنا أن الكلام والإدراكات ليس من شرطها الأدوات ، بل يجوز أن يخلقها الله تعالى في الجمادات ، كما قال الله سبحانه : « وإن من شيء إلا يسبح بحمده (١) » ،

وهو عند المحققين على حقيقته التي تليق بكل شيء بحسب قوته واستعداده وما يهبه الله له ، فكذلك نجيز أن ينطق الله تعالى الميت ، كما أحصى الموقني لعيسى ، ويحجب صوته عن الإنسان لئلا يهين إيمانه بهذه الحقائق الغائبة ضرورياً ، فتبطل قاعدة التكليف بالإيمان بالغيب ، ويسمع صوتها غير الإنسان على حسب ما يليق بالاشياء ، لأنها ليست مكلفة فلا محذور .

وإذا كان الله سبحانه - هو خالق الذرات من حيوان ناطق وصامت وجراد ، فهو خالق صفاتها وإدراكاتها ، ولما أخرج تلك القوى والإدراكات من العدم إلى الوجود ، كذلك هو قادر على أن يقوى ضعيفها ويضعف قويتها ، حتى يبلغ مراده ، وهو بالغ أمره ، وكل ما ينسب إلى قدرة الله تعالى من

الممكنات لا ينبغي أن يصادم بالإنكار ، خصوصاً إذا اقترن به إخبار أهل
النواميس الدالة على صدق أصحابها ، وليس في هذا وأمثاله من الاستبعاد إلا
ممكنه غير مدرك لنا ، ولو أدركناه لزم الاستبعاد ، كما أننا لو لم تثبت عندنا
معجزات الأنبياء ، كقلب العصا حية ، وتفجير الماء من الحجر ، وإخراج ناقة
عظيمة من جبل ، وإحياء الموتى ونحوه ، لما صدقت به العقول بأدنى الرأي ،
إلا بعد نظر دقيق واستدلال .

وهكذا ما نحن فيه ، لما نظرنا فيه قد اتجه إمكانه . وأما وقوعه فيعتمد
خبر الصادق ، وقد بينا صدقه ، وسنبينه .

ويحوز أن يحمل قوله : « سمع صوتها كل شيء إلا الإنسان » على السماع
التقديري ، أي لو كانت هذه الأشياء مما يسمع لسمعته ، ويكون قاعدة ذلك :
الإخبار بصياح الميت عن واقع وحرقة ، تنبيهها على أسفه وشدة ندمه ليعتظ به
الأحياء ، كما قال الشاعر في صفة الفرس : —

وشكى إلى بهيمة وتحمحم

وقال في صفة الخوض :

امتلا الخوض وقال : قطنى مهلاً رويداً ، قد ملكت بطنى

أي لو كان من يتكلم لقال ذلك ، وأنتم تستبعدون هذا التقدير ، لأن
افتكم وأذهانكم غلفاً مثلكم ، مقصورة على إرادة الحقائق ، وليس فيها توسع
في المجاز ، على أن المجازات في كتب الأنبياء كالأشياء وغيره كثيرة جداً ، وهو
خفي بيب حتى أنه في بعض المواضع دون عقدهم .

ومنها قوله في حديث ابن عمر : الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، وأنكرت ذلك عائشة وقالت : إنما قال : إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، قال : وهذا باطل لأن الله تعالى لا يعذب أحداً بفعل غيره ،

قلت : هذا اعتراض صحيح ، لكنه ليس على النبي ﷺ ، بل على الراوى الذى روى عنه . فإن هذا الحكم على خلاف نص القرآن ، وهو قوله تعالى : ولا تزدوا وزراً وأزردوا أخرى (١) ، ومن المحال عادة أن من يقرر ناموساً وشريعة يخالف ما يدعى أنه أنزل عليه بما يقوله ، ونسبته في ذلك إلى الغلط والوهم بمنتهى عادة ، لأن هذا بما لا يخفى عن طافل ، فضلاً عن ذى ناموس .

فالخلاص : أن راوى هذا الحديث ، وهم في روايته ، وقد صرح عن عائشة أنها قالت : وهل أبو عبد الرحمن - تعنى ابن عمر - ؟ إنما مر رسول الله ﷺ بقوم يبيكون على يهودى ، أو يهودية ، فقال : إنهم ليبيكون عليها ، وإنها تعذب في قبرها .

فالبكاء والعذاب في هذا الحديث ليس بينهما ارتباط سببى ، بل هو اتفاقى اتفق أن بكاهم عليها صادف وقت تعذيبها . هذا على أن الحديث ابن عمر وجهاً صحيحاً في التأويل ، وهو أنه محمول على من وصى أن ينأخ عليه ، أو علم من أهله أنهم ينوحون عليه فلم ينهم ، وكان ذلك عادة العرب ، وزجرهم عليها بهذا ، لأن النوح على الميت يدل على التمسك بقضاء الله - سبحانه - فيكون الميت والحالة هذه متسبباً إلى إيقاعه لوصيته به وإقراره عليه ، والعذاب يترتب على التسبب كما يترتب على المباشرة ، وقد قررت هذا الحكم في القواعد .

ومنها : حديث عائشة أن يهودية دخلت عليها ، فذكرت عذاب القبر ، فسألت عائشة النبي ﷺ عن عذاب القبر ، فقال لها : « عذاب القبر حق » ، قالت عائشة : « فإرأيت النبي ﷺ صلى صلاة إلا تعرف من عذاب القبر » .

وذكر حديث أنس في عذاب القبر ، وسؤال الماسكين الميت فيه إلى قوله في الكافر : يضرب بمطرقة خربة بين أذنيه ، فيصبح صبيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين » .

قال : فتأمل هذا الحديث المصريح بعذاب القبر ، وكيف ثبت عليه هذه الأوهوك من كلام اليهودية مع عائشة ؟ وكيف يسمع صياح الميت من يليه إلا الثقلين ؟ وكيف يسمع من لا يسمع ، ولا يسمع من يسمع ؟ ولا يحتاج مرارته أدنى مسكة من تمييز إلى أن يتبين له ما في هذا من الافتراء ،

قلت : هذان الحديثان صحيحان ، وأجمعت الأمة المحمدية على إثبات عذاب القبر إلا قليلا منهم ، وهم بعض المعتزلة الموافقين للصارى في ذلك وفي القدر - كما سبق - .

ويكفي أهل السنة من المسلمين فضيلة : إن كلام أعداء الإسلام إنما يتجه معهم ، وعلى رأيهم ، وأن أهل البدع لا يتجه عليهم لموافقهم أعداء الدين فان هذا العالج لما قدح في النبوة ، إنما وجه شبهه إلى أهل الحديث .

قلت : والجواب عن هذا من وجوه : -

أحداها : أنك لو ناظرت في هذا معتزليا (١) سلمه لك ، وخالفك في

(١) الخلاف بين علماء المسلمين في السؤال في القبر ، والنعم أو العذاب فيه .
مردده إلى المحكم وانتشابه في آيات القرآن الكريم ومن الآيات المحكمة قوله -

دعوى الإسلام ، فيكون قد أجابك بالقول الموجب فنتقطع في هذا المقام .
وانما أن قلنوم مذهبه في جدالك ، لأنه على كل حال من فرق الإسلام ، وإن
كان مسلماً نجساً ، كما أنك أنت نصراني نجس ، لأنك تارة تثبت الشرائع وتارة
توغل في الفلسفة والتعطيل ، العائدة على النبوات والتبطل .

الثاني : أن هذا الحكم من فروع الشريعة ، ولهذا يذكره الفقهاء في كتب
الفقه عند ذكر مشروعية التلقين ، فهو تبع لا مقصود .

== الله تعالى : د كل نفس ذائقة الموت ، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة ، فإن
معناه : أن المرء يوفي جزاء عمله يوم القيامة . ومن الآيات المنهاية قول الله تعالى
عن قوم نوح : « أفرقوا فادخلوا ناراً » فإن له معنيين . الأول دخول النار بعد
الفرق مهاتمة ، والثاني : دخول النار بعد مكث طويل ، طول بقاء الدنيا . والمعنى
الثاني هو المراد لاتفاقه مع المحكم . وعليه أيضاً تحمل الآية : « ولو ترى إذ الظالمون
في غمرات الموت ، والملائكة باسطوا أيديهم » أخرجوا أنفسهم . اليوم تجزون
عذاب الهون ، فإن كلمة « اليوم » لو لم تكن الآيات المحكمة هانت تدل على عذاب
القبر ، لكن لوجود المحكم صارت متشابهة تحتل إما اليوم الذي هو بعد الموت
مباشرة ، وتحتمل يوم القيامة ، وكيف تحتمل يوم القيامة ، وما يزال بعيداً ؟
تحتله لأن الإنسان إذا مات ، قامت قيامته . كما ورد في حديث نبوي صحيح في نظر
رواته ، وليس المراد القيامة الحقيقية ، بل المراد أن طول المدة من الموت إلى يوم
القيامة كأنه يوم أو بعض يوم . فقوله « اليوم تجزون » يشير إلى القيامة باعتبار
قصر المدة من الموت إلى القيامة . ويوضح هذا المعنى : أن أهل الطهف المؤمنين
بربهم قاموا من الموت بعد ثمانمائة وتسع سنين ، ولم يحسوا بطول المدة ، وقالوا :
« لبثنا يوماً أو بعض يوم » وأن الكفار يوم يبعثون إلى لقاء الله يسألهم الله
تعالى : « كم لبثتم في الأرض عدد سنين ؟ » فيجيبون : « لبثنا يوماً أو بعض يوم » ،
وهذا يدل على أن المؤمنين والكفار لم يحسوا بطول المدة ولم يحدث لهم نعيم ولا
عذاب فيخبرون به . وكذلك الآية الكريمة « النار يعرضون عليها غدواً » ==

الثالث : أن جوابه التفصيلي هو جواب تكلم الجنازة بعينه . من حيث التوجيه ، ثم نجيب عن كلماته التي أساء بها أدبه .

قوله : « أثبت هذه الأخطاء بكلام يهودية ، قلنا : هذه أخطاء عند عقلك . لأن الله - سبحانه - يريد ضللك ، حتى يوقعك فيها ، وما ينفعك السيد المسيح . ثم إنه لم يثبتها بقول يهودية ، بل بالوحي الصادق النازل على سبب إخبار اليهودية . والقرآن والوحي كان ينزل على أسباب ووقائع تقتضيه .

ودليل عذاب القبر في القرآن نحو قوله تعالى : « فإن له معيشة ضنكا » (١)

وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ، فإن كلمة النار ، قد تدل على نار جهنم ، وهذا قد يكون هو المراد لو لم تكن الآيات المحكمة ، التي تنفي العذاب في القبر . وقد تدل على عذاب الدنيا قبل فرق فرعون وآله ، وهذا هو المراد لاتفاقه مع المحكم ، فإن الله يقول : « ولقد أدخلنا آل فرعون بالسنين نقصاً من الثمرات ، وهذابهم بالجوع يسمى ناراً على طريق المجاز ، كما سمي الله الودع والنار جنات على طريق المجاز فقال تعالى على لسان نوح عليه السلام : « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً ، فكما أن سعة الرزق جنّة ، كذلك ضيق الرزق نار .

هذا هو أصل الخلاف والجدال فيه . ولم نمر إلى الأحاديث النبوية الواردة في السؤال في القبر وفي عذاب القبر ، أو نعتمد ، لأنها أحاديث آحاد وباتفاق العلماء لا تثبت بها عقيدة ، ولأنها ما دخلت في المحكم والمتشابه من باب التقوية ، ما دخلت إلا لتخويف العوام وزجر الفسقة .

(١) طه ١٢٤ . والمعيشة الضنك في الدنيا [راجع تفسير الطبري] .

« سنعذبهم مرتين^(١) » : « النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ويوم القيامة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب^(٢) » .

قوله : « كيف يسمع صياح الديك من يلبه إلا الثقلين ؟ » قلنا : كما وجهناه فيما سبق . قوله : « كيف يسمع من لا يسمع ؟ » قلنا : يخلق الله قوة السمع فيه . قوله : « وكيف لا يسمع من يسمع ؟ » قلنا : يخلق الحجاب المانع للسمع على سمعه ، كما سبق في مناجاة موسى . قوله : « لا يحتاج من له أدنى تمييز إلى أن يتبين له أن هذا افتراء » قلنا : أما هذا فلا يشك عاقل أنه ممكن . وقد أخبر به الصادق .

وأما ما يدعيه من إلهية المسيح أو نبوته ، واتحاد الأقانيم ، ونحو ذلك فلا يشك عاقل أنه افتراء على الله ورسوله ، وأول خهم يكون لك يوم القيامة : المسيح . على ذلك . وأنت شخص متحير متردد ، لا مسيحي ولا فيلسوف . بل كما قال القائل : -

حدى باسمك الحادى ، وناحت حمامة فلم أدر أى الداهيين أجيب ؟

• • •

ومنها : في كتاب الزكاة .

حديث أبي هريرة : « ما من صاحب ذهب ، ولا فضة ، لا يؤدي منها

(١) التوبة ١٠١ . والعذاب مرتين في الدنيا قد يسكون المراد به مرات مثل : « ثم أجمع البصر كرتين » (٢) ظفر ٤٦ .

حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحى عليها في نار جهنم ، فتكوى بها جنبه وجبينه . . .

وفي الحديث الآخر : « من آتاه الله مالا ، فلم يؤد زكاته . مثل له يوم القيامة شعاعا يأخذ به لمزميته . ثم يقول له : أنا مالك . أنا كنزك . ثم تلا : « ولا تحسبن الذين يدخلون بها آتاهم الله من فضله ، الآية .

وفي حديث أبي ذر : « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم ، لا يؤدي حقها إلا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر ، تطؤه بأخفافها ، وتنطحه بقرونها حتى يقضى بين الناس » . وحديث أبي سعيد : « تكون الأرض يوم القيامة جيرة واحدة ، يتكفأها الجبار بيده ، كما يتكفأ أحدكم جيرته في السفر نولا لأهل الجنة . فأتى رجل من اليهود . فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم . ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى . تكون الأرض جيرة واحدة ، كما قال النبي ﷺ ، فنظر النبي ﷺ إلينا وضحك حتى بدت نواجذه . ثم ذكر أن إدامهم بالأم ونون وهما .

وحديث : « يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين واهبين ، والنان على بعير ، وثلاثة على بعير ، وأربعة على بعير ، وعشرة على بعير ، ويحشر النار ، تقبل معهم حيث قالوا ، وتمشي معهم حيث أمسوا ، وفيه : « تقتص للشفاعة الجماعة عن القرناء ، والعود كم خدش العود ؟ » . وحديث ابن عباس وطائفة « يحشر الناس حفاة عراة غرلا ، وحديث أبي هريرة : إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً فيقول هذا فداؤك من النار . »

ثم قال : « فانظر إلى هذه الأحاديث ، وما تضمنته من الأخبار بأن مال الإنسان الذي يدخل به يصير صفائح من نار ، ويصير أيضاً شعاعاً أقرع . وكيف أخبر عن حشر العشرات والبهائم والعبدان ، وأن الله يقضى بينهن . وكيف تمشي الجمال والبقر على الناس ؟ وكيف يحشر الناس على الجمال والبهائم ؟ »

قلت : والجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن كل هذا ممكن ، لا شك في إمكانه ، وقد أخبر به الصادق ،
فيجب قبوله .

الثاني : أنه ليس عندك في إنكاره إلا كونه لم يذكر في كتابك ونحوه .

وقد قدمنا : أن هذا استناد إلى الجهالة ، واعتماد على الضلالة ، ونحن عندنا
أن محمداً ﷺ أكمل الأنبياء وأشرفهم ، فلا يمتنع أن يختص من العلم بما لم
يعلموه ، على أن أصول دين الإسلام مشتركة بين سائر الأديان لقوله تعالى :
« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً ، والذي أوحينا إليك وما وصينا به
إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » (١) .

ولكن ذلك يدل وغير في كتبكم اتطاول العمود ، واعتوار اللغات
والألستة عليه .

الثالث : أن هذا من الأمور الإلهية التي اعترفت أنت وحكيت عن
أرسطو : « أن قوتنا بالنسبة إلى إدراكنا ، كإبصار الحفاش إلى الشمس ، وأن
قائدة النبوات تعريف مثل ذلك ، فليس لك أن تعترف بقصور عقلك عن
أمر ثم تعود فتتكبر ، بناء على أن عقلك لا يدركه ، بل إن اعترفت بأن
الشرائع وردت بما يقصر عنه العقل البشري ، لزمك تسليم مثل هذا إذا أخبر
به صادق ، ولا يبقى لك نزاع إلا في صدقه وعلينا بيانه ، وإن أنكرت ذلك
فأنت من أهل الشرائع حتى تتكلم معك ، لأن أهل الشرائع أجمعوا
على خلافك .

الرابع : أن العالم بأسره لما أنكر عليكم دعواكم : أن الله هو المسيح ، وأنه عبادة عن ثلاثة أقانيم : الآب والابن والروح القدس ، إله واحد ، لجأتم إلى إمكان ذلك في قدرة الله ، مع أن دعواكم إذا حقت كانت باطلة قطعاً عند كل عاقل ، وتمحلتم لإثباتها بتشبيهه بالشمس المتحدة في نفسها ، المشتعلة على جرم وضوء وشماع ، وبالحديدة الملهمة المشتعلة مع وحدتها على حديد ونار وشرر ، وأشياء هذا من الأشياء التي لا حاصل لها ، واستروحتم إلى ذلك ، مع أنه مكابرة جبناء فنحن أولى أن نلجأ في هذه الأمور الغريبة هنا ، الممكنة في نفسها بلا خلاف إلى قدرة الله سبحانه .

الخامس : أن هذه الأحاديث ممكنة ، وفيها فوائد وحكم ، ومن أتى بشيء يمكن فيه حكمة وفائدة وجب قبوله منه ، نبياً كان أو غيره ، ما لم يقم دليل إلى بطلانه .

أما إمكانها مظاهر ، وأما قائلتها .

أما في حديث الصفائح والشجر الأفرع ، فتخويف الناس وحضهم على أداء حقوق الفقراء من أموالهم .

وفيها : حق الله ، وهو تعبدكم بإخراج المال المحبوب ، ووجه الجمع بينهما إما بأن يحمل على أن بعض الناس يكوى بماله ، وبعضهم يمثل له شجاعاً ، أو بأن مال الإنسان الواحد يكوى به تارة ، ويمثل له شجاعاً أخرى ، ومعنى تمثيله له شجاعاً أن الله - سبحانه - يرسل عليه حية يعاقبه بها على ترك الزكاة .

وقوله : أنا مالك ، أنا كنزك ، أي عقاب مالك ، وجزاء منع حق كنزك أو أن الله يخلق من الذهب والفضة شكل حية ، ثم ينفخ فيها الروح فتفعل ذلك ، كما أنه نفخ الروح في عصا بيد موسى ، فصارت حية تلتف ما صنعوا .

وأما نطح صاحب الأنعام بها ، فظاهر الإمكان وقائده : ما ذكر
وأما حديث تكون الأرض جيرة ، فهو شيء قد أخبر به النبي ﷺ ووافقه
عليه خبر من أحباب اليهود ، ولهذا فرح النبي - عليه السلام - بموافقه ، لئلا
يستبعد ذلك منه جلفه مثلك ، وذلك يدل على أن اليهود يحدون ذلك في التوراة
وهي حجة عليك .

فإن قلت : لم نجد هذا في التوراة عندنا الآن ، ثم يجوز أن اليهودى
واطأ على ذلك ، أو خاف من مخالفته لئلا يقتله .

قلت : الجواب عن الأول :

أن التوراة حرفت عما كانت في ذلك العصر ، فلا يلزم من عدم وجدانكم
له عدمه حينئذ .

وعن الثانى :

بأن اليهود كانوا يوردون عليه المسائل ويمتحنونه ، ويصدقونه في شيء ،
ويكذبونه في أشياء ، وما نقل عنه : أنه قتل منهم على ذلك أحداً ، بل إنما كان
يقتلهم في المحاربة ، ولو كان قاتلاً أحداً منهم على شيء من ذلك لقتل داود صياد ،
لما قال له : دأشهم أنى رسول الله ؟ قال : أنت رسول الأميين . ثم قال له
ابن صياد : أنشهد أنى رسول الله ؟ فقال : دأمنت بالله ورسوله ، فقال له همر
ابن الخطاب : دعنى أقتله يا رسول الله - وكانوا يرونه الدجال (١) - فقال :

(١) كثيرون من العلماء المستنيرين ينكرون ظهور الدجال في آخر الزمان ،
وظهروا المهدي المنتظر - وأنا منهم - لأن القرآن سكنت عنهما . وعقيدة الدجال عقيدة
لصرايئة ، والدجال عندهم هو محمد ﷺ ، ويخافون من التصريح أمام المسلمين
(انظر الفتاوى للشيخ شلتوت)

« لا ، إنه إن يك هو فلن تسلط عليه ، وإن لم يكن هو فلا خير في قتله ،

ولقتل « لييد بن الأصم ، الذي سحره (١) حتى اضطرب حالة السحر ،
ثم لما ظهر عليه هفي عنه ، ولم بلغه السب والشتم من اليهود وغيرهم ، فعفى
عنهم عن قدة .

وأما حشر الناس على الإبل والدواب ، واقتصاص بعضها من بعض
فتحقيقاً لإقامة العدل ، في كل شيء من خلقه ، والآخرة لا تقاب الحقائق ،
فكما يركب الناس الدواب الآن يركبونها هناك . وهذا يكون في الأرض ،
لأن الله — سبحانه — يطوى السموات والأرض بيمينه ، ويبدل الأرض
غير الأرض .

وأما حشر الناس حفاة غرلاً ، فتحقيقاً لقوله تعالى : « كما بدأنا أول خلق
نعيده وعداً علينا (٢) » .

وأما كونه يدفع إلى كل مسلم يهودي أو نصراني ، يكون فداه من النار ،
فلأن اليهود قتلوا الأنبياء وكذبوا ، وصلبوا الحكم المسيح بعد ظهور الخوارق
على يده ، والنصارى ادعوا إلهيته وإنما هو نبي كريم . فأولئك فرطوا فيه ،
وهؤلاء أفرطوا فيه ، وكفرتهم جميعاً بمحمد ﷺ . بعد مجيئه بالبينات والهدى
وما جزاء من يفعل ذلك إلا النار . وأنا أرجو أن تكون أيها العليج فداى من
النار ، لما حصل بينى وبينك من النظر والجدال في الله ، فمنع خصمان اختصموا
في ربهم ، إن شاء الله تعالى .

• • •

ومنها : حديث : « الشهداء خمسة : المطعون والمبطون ، والغريق ، وصاحب المدم ، والشهيد في سبيل الله » .
وفي سورة آل عمران : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً . بل أحياء عند ربهم يرزقون »^(١) ، وذكر عن تفسير ابن عطية ، حديث : « إن أرواح الشهداء على باب الجنة في أجواف طير خضر ، في أشياء مما يتعلق بها » .

قلت : وذلك مما لا إشكال فيه . فإن الأرواح عندنا أجسام لطيفة فلا يتمتع أن يسكرم الله الشهداء بأن يعاقبها بأشكال الطيور ، ليدوم نعيمها حتى القيامة جزاء على جودهم بأنفسهم في سبيل الله .

وأما بقية الشهداء ، فهم شهداء التسمية : إما باعتبار أن لهم كأجر الشهداء في سبيل الله تمضلاً ، أو لأن ملائكة شهداء المعركة تشهد لهم ، أو غير ذلك . لا حكا . بدليل أحكام شرعية افترق فيها القتيلان ، كالغسل والصلاة ومغفرة الذنب بأول قطرة من دم ، حتى الدين يعني له عنه ، على مقتضى حديث روى^(٢) في ذلك ، دون بقية الشهداء .

...

ومنها : حديث المعراج والبراق ، وما جرى فيه من العجائب ، وخلاف الناس في دخوله بيت المقدس أم لا ؟ وأن المعراج هل كان بشخصه . أم بروحه مناماً ؟

(١) آل عمران ١٦٩ .

(٢) هذا الحديث ذكره القرطبي في تفسيره ، وقال في نهايته : إن الترمذي قال عنه : « هذا حديث حسن قريب » .

قلت : حديث المعراج أجمع المسلمون على صحته (١) . والمعتمد عليه منهم
هل أنه كان بروحه مناما ، مرة ، ثم كان شخصه يقظة أخرى . وكانت
الأولى تمهيداً للثانية ، وأنه عليه السلام دخل بيت المقدس .

وحديث المعراج ، وما جرى فيه مما يجب تسليمه عن صاحب الشريعة ،
إذ لا طريق إليه إلا من جهته ، كما كان يخبر موسى بما جرى له مع ربه على
الطور (٢) ، وكما أخبر المسيح أنه يصعد إلى أبيه فيكون عن يمينه ، وأنه في
آخر الزمان يأتي في مجد أبيه ، والملائكة حوله (٣) .

ومنها : الآيات والأحاديث المتضمنة لذكر ما في الجنة من مأكل وشروب
ومنكوح . وذكر من الأحاديث ما هو صحيح وباطل . وأنكر ذلك
واستعظمه . بناء على شبهه :

إحدهما : ما نقل عن الإنجيل : أن المسيح قال في القيامة : لا يتزوجون
ولا يأكلون ولا يشربون ، ولا كنهم مثل ملائكة الله في السموات ، وذكر
عن جماعة من الأنبياء أنهم سألوا الابتهاج بوجه الله - معنى فلا يكون بغيره .

(١) قال القرطبي في تفسيره :

ذهبت طائفة إلى أنه إسرائ بالروح ولم ينفارق شخصه مضجعه ، وأنها كانت
رؤيا رأى فيها الحقائق ورؤيا الأنبياء - حق ، ذهب إلى هذا معاوية وعائشة وحكي
عن الحسن وابن إسحق وبقوى رأيهم هذا قول الرسول ﷺ : وبيننا أنا عند
البيت بين النائم واليقظان ، أي في شبه رؤيا المنام . لا أن الإسرائ بالروح والجسد
(٢) سفر الخروج .

(٣) هذا تفسير النصارى للآية الحادية والثلاثين من الأصحاح الخامس
والعشرين من إنجيل متى وهو ليس بصحيح ، كما بينا في فصل ابن الإنسان في
كتابتنا : البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل .

الثانية : أن الطعام والشراب في الدنيا ضرورة بقاء الأبدان ، لأنها بدونهما تموت ، وهناك يصيرون كالملائكة لا يخشى عليهم الهلاك ، لأنها دار السعادة الكاملة .

الثالثة : ما ذكره أبو علي بن سينا ، في « التنبيهات » ، حيث تكلم في « الإهبة والسعادة » ، وحاصله : أن اللذة ليست منحصرة في الحياة ، بل الإنسان قد يترك الحياة لتحصيل لذة الغلبة ، ولو في أمر ما ، خسيس ، كالشطرنج ، أو في تحصيل ذكر جميل بعده ، يقتحم لأجله الأخطار ، وليس ذلك من اللذات العقلية ، فما ظنك بالعقلية ؟

هذا حاصل ما ذكره في هذا السؤال ، وإن كان قد انتهب فيه وأطال .

والجواب : أما اللذات الحسية من مأكول ومشروب ومنكح ، وكل ما يشتهيها الإنسان من اللذات الممكنة التي لا تغنى فيها ، فهو يجمع على حصوله في الآخرة بين المسلمين .

وأما شبه هذا الختم على بطلان ذلك :

أما الأولى : فلا شك أنهم نقلوا في الإنجيل عن المسيح : أن الصدوقين المنسكربين للقيامة سألوه عن سبعة أخوة تزوجوا امرأة واحداً بعد واحد ، ويموتون عنها ، فلن تكون في الآخرة ؟ فأجابهم بما ذكرها هنا ، وهو : أن الناس في الآخرة كالملائكة لا يأكلون ولا يتزوجون ^(١) ، لكن هذا يتأفیه ما في الفصل التاسع والعشرين ^(٢) من إنجيل مرقس : أن المسيح قال لرجل : « بـع كل مالك واعطه المساكين واكنزه في السماء » ^(٣) ، فصعب على الرجل ،

(١) متى ٢٣ : ٢٣ إلخ (٢) في التراجم الحديثة : الإصحاح العاشر

(٣) مرقس ١٠ : ٢١

فقال له بطرس : هانحن قد تركنا كل شيء وتبعناك ، فقال يسوع : « الحق أقول لكم : إنه ليس أحد ترك بيتاً أو إخوة أو أخوات أو أباً أو أمّاً أو امرأة أو بنين أو حقلاً لأجل ، ولأجل البشارة إلا وهو يأخذ مائة ضعف الآن في هذا الزمان منازل وإخوة وأخوات وأمهات ، وبنين وحقولاً ، مع اضطهادات . وفي الدهر الآتي الحياة المؤبدة ، ولكن أولون كثيرون يكونون آخرين ، وآخرون أولين » (١) .

قلت : فهذا نص في أن الناس في نعيمهم في الآخرة ، كهم في الدنيا ، وصرح بذكر المرأة . وقائدتها : النكاح ، وبالحقل . قائدته : الأكل ، وكذا قال في آخر الفصل التاسع والعشرين من إنجيل مرقس : « من ترك شيئاً لي أخذ أضعافه في الحياة الدائمة » (٢) .

وهو عام في كل ما ترك من الدنيا ، فيتناول الطعام والمشرب والمنكح . فهذا نص المسيح ، على خلاف ما ذكرتم عنه في جواب الصدوقيين ، فأحد النصين كذب قطعاً ، وحينئذ يسقط الوثوق بالإنجيل لوقوع الكذب فيه .

وأما جوابه للصدوقيين بما ذكرتم ، فإن صبح فهو محمول على قيامة الموت (٣) لأن قيامة كل أحد موته ، لأنه أول منازل القيامة مكانه . يقول : إذا مات الشخص تجرد روحه من بدنه ، فكان كالملأسكة ، حتى يبعث جسده يوم القيامة فيعطى أضعاف ما ترك لأجل في الدنيا ، جمعاً بين نصيبه ، وإلا فالحكاية موضوعة مختلفة ، وبدل على ذلك : أن سؤال الصدوقيين له ، إنما هو على جهة الإيراد على دينه ، والإلزام له على ما أشار إليه سياق الإنجيل

(١) مرقس ١٠ : ٢٨ - ٢١ (٢) النص في متى ١٩ : ٢٩ وفي لوقا ١٨ : ٣٠

وفي مرقس ١٠ : ٢٠

(٣) لم لم يقل المؤلف هذا التعايل في سؤال القبر ؟

ولا يتم لهم ذلك إلا بعد علمهم بأن من دين موسى والمسيح ثبوت النعم
الحسنى في الآخرة ، فجوابه لهم بما ذكرتم عنه يكون موافقة ومساعدة لهم .

وقد استوفيت الكلام على ذلك في التعليق على الإنجيل ، .

وأما سؤال الأنبياء اللابتهاج بوجه الله — سبحانه — فلا يبقى ما يدهيه
لجواز أن تكون البهجة بالأميرين ، أهني النظر إلى وجه الله ، والتمتع بالذات
الحسنية ، وهذا عين ما نقوله . وقد سأل النبي ﷺ في دعائه التمتع بالنظر إلى
وجه الله الكريم ، وأجمع على جوازه ووجوبه المسلمون .

وفي القرآن الكريم : والذين أحسنوا الحسنى وزيادة^(١) ، وأجمع المفسرون
على أن المراد بالزيادة : النظر إلى وجه الله — سبحانه — .

وأما الثانية : فنثبتة على التي قبلها وقد بطلت ، ثم لا نسلم : أن الطعام
والشراب في الدنيا ضرورة بقاء الأبدان على الإطلاق ، لأن ذلك إنما تصح
دعواه فيما يقيم الرمي ويحفظ البنية ، فما قولك فيما زاد على ذلك كأفراح المآكل

(١) يونس ٢٦ وتفسير الزيادة برؤية الله تعالى بالابصار في الآخرة تفسير
مردود ، ليس من المعتزلة وسددهم ، بل من كثيرين من الصحابة والتابعين . ففي
تفسير القرطبي : قال مجاهد : الحسنى حسنة مثل حسنة ، والزيادة مغفرة من الله
ورضوان . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : الحسنى الجنة ، والزيادة ما أعطاهم
الله في الدنيا من فضله لا يحاسبهم به يوم القيامة .

وموضوع رؤية الله تعالى من الحكم والمثابرة ، والحكم قوله تعالى : لا تدرك
الابصار ، فهو نص في نفي الرؤية ، ولا يحتمل غير هذا في نظر المستنيرين من
العلماء . والمثابرة قوله تعالى : وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ، فإنه يحتمل
معنيين الأول النظر إلى ذات الله تعالى ، والثاني النظر إلى نعم الله وفضله وكرمه =

والمشارب من اللحوم والحلوات وأنواع الأشربة . ولهذا من يترهب من
النصارى والمسلمين يقتصر على البلغة ، ويدع ما سواها عما يتناول للتنعم .
وإذا كانت الدنيا مع أنها دار فناء ونفاد ، فيها هذا النعيم ، فالدار الآخرة الباقية
الدائمة المأمونة الزوال أولى بذلك . ثم هب أن المأكول والمشروب لضرورة
بقاء البدن ، فما تقول في النكاح مع أن البدن يبقى بدوره ؟ فهو من باب
النعيم لا محالة .

وأما الثالثة : فهي مبنية على رأى د. أبي علي ، في أن المعاد لا يكون إلا
روحانياً ، فلا يتصور اللذات الحسية . إذ شرط إدراكها تعلق النفس بالبدن
وخنجرته على ذلك ، على ما حكاه الإمام غفر الدين . في المباحث المشرقية :
« إن البدن لو أعيد ، لكان إما أن يعاد في زمن ابتدائه ، أو في غيره . فإن
أعيد في زمن ابتدائه ، لزم اتحاد الزمنين ، مع ما بينهما من الفواصل الكثيرة

وللمتشابه يرد إلى المحكم ، والنظر إلى نعم الله هو المتفق مع المحكم فيكون هو
المراد . وكذلك يقال في قوله تعالى عن الكافرين : « لأنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون »
والمفهوم منها : أن المؤمنين يرون ربهم . وهذا القول متشابه يحتمل إما أني رؤية
الذات وإما أني رؤية النعيم والخيرات ، وإذا أني رؤية النعيم والخيرات عن الكافرين
أثبتها المؤمنين . وهذا المعنى هو الذي يتفق مع المحكم ،

وفي تفسير القرطبي في تفسيره « إلى ربها ناظرة » وقيل إن النظر هنا انتظار
ما لهم عند الله من الثواب . وروى عن ابن عمر وعجماء . وقال عكرمة : تنتظر
أمر ربها . وفي تفسير القرطبي عند « لأنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون » .

قال عجماء في قوله تعالى : « لمحجوبون » : أي عن كرامته ورحمته بمنزله .
وقال قتادة : هو أن الله تعالى لا ينظر إليهم برحمته ولا يوكيهم ولهم عذاب أليم .

والأزمنة المتعددة ، وهو محال . وإن أعيد في غيره لم يكن المعاد هو عين المبتدأ ،

قلت : وهذا وهم قبيح من مثل ذلك الفاضل العلامة . لأنه كان يوم أن الزمان داخل في حقيقة البدن ، أو أن اتحاد الزمن شرط في صحة الإعادة . وليس كذلك ، ولا دليل عليه .

ومذهب المسلمين قاطبة : القول بالمعاد البدني ، وإدراك الذات الحسية والعقلية . ولذلك مناسبة حسنة ، وهي : أن العالم على ثلاثة أضرب . عقل محض كالملائكة ، وشهوة محضنة كالبهائم ، ومركب من الأمرين ، وهما الثقلان . فالطرفان لا مشقة عليهما . أما الملائكة فلمعهم الشهوة المعارضة لمعقولهم ، وأما البهائم فلمعهم التكليف . والثقلان واسطة عليهما المشقة لتتارح العقل والشهوة في مراديهما . فيبعث الإنسان بينهما كالخاص بين متخاصمين . فلا جرم أن الملائكة لما عبدوا الله بالعقل المجرد الخالي عن معارضة الشهوة كانت لهم اللذة العقلية ، والبهجة الروحانية . والبهائم لما خلت عن عقل تعبد الله به تمتعت بالذات الحسية الشهوانية مدة بقائها في استعمال المكافئين لها ثم يوم القيامة ، تصير تراباً بعد أن يقتصر لبعضها من بعض ، لأنه لا عبادة لها تستحق بها يوم القيامة لذة عقلية ولا حسية .

وعند مصيرها تراباً يقول الكافر : يا ليتني كنت تراباً (١) ، وبنو آدم لما تعبدوا فيما بين العقل والشهوة وجب بمقتضى هذه المناسبة أن يجمع لهم في الآخرة بين اللذتين العقلية بمقتضى العقل الذي عبدوا الله وعرفوه به ، والحسية بمقتضى الشهوة التي صبروا على خلافها في طاعة الله - سبحانه -

ولو في التوحيد وهذا معنى قوله تعالى : « وجرام بما صبروا جنة وحريراً » (١)
أي بما صبروا على الطاعات وعن الشهوات .

هذا آخر الجواب مما يستحق ، أي يحجب عنه من هذا السؤال من
الآيات والأخبار الصحيحة فأما ما ذكره من ضعف الأخبار . وكلام أبي
حامد ، وغيره ، فلا يلزمنا الجواب عنه ، ولا هو بمن يستحق ذلك (٢) .

قال : وفي سورة الأعراف : « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض
في ستة أيام ، ثم استوى على العرش » (٣) .

وقال في سورة فصلت : « قل : أتتكم لتكفروا بالذي خلق الأرض في
يومين ، إلى قوله : « فقضاهن سبع سموات في يومين ، وأوحى في كل
سما أمرها » (٤) .

فبمقتضى هذه الآية الثانية أن السموات والأرض خلقنا في ثمانية أيام
ألا ترى أنك لو قلت :

ببيت بيتاً وأسنه في يومين ، وأقت حيطانه في أربعة أيام ، وسقفته
في يومين ، لم يشك طائل ، يسمع قولك في أن مدة إقامتك البيت بحملته
ثمانية أيام . ولهذا يلزم محمداً - عليه السلام - إن كان صادق الأخبار في الأولى ،

(١) الإنسان ١٢ . (٢) في تحقيقنا الكتاب نفخ الروح والتسوية
لأبي حامد الغزالي وضعنا تقديماً من البعث بالروح وبالجسد عند اليهود والنصارى
والمسلمين ، وكذلك في تقديمنا الكتاب بقظة أولى الاعتبار اصدیق حسن خان .

فالثانية بالضرورة كاذبة . وبالعكس وذلك مطلوبنا .

قلت : الجواب عن هذا : أن الآيتين لا تناقض فيهما ، وإن كان هذا الشخص لم تكن له معرفة بالقرآن ولا لغة العرب وتنزيل الألفاظ منازلتها وجدير بمن يتكلم ، فيما لا يعلم ، أن يخطئ . ويتلعم . وبيان ذلك :

أن القرآن موضح في أكثر من ستة مواضع بأن الله خالق السموات والأرض في ستة أيام . فهذه نصوص لا تحتل التأويل . وهذه الآيات التي في سورة فصلت . فيها نوع إجمال . والمراد بهاماني تلك النصوص ، ولا يبين ذلك إلا بالتأويل ، والتوفيق بين الكل ، ومن قواعد الأصوليين : حمل المجمل على المبين ، والظاهر على النص ، والمطلق على المقيد ، والعام على الخاص ، فهذا يحمل ، أو محتمل نحمله على ذلك النص الصريح . وبيانه :

أن المؤمنين المذكورين في قوله : د أنكم لتكفرون بالذي خالق الأرض في يومين ، د داخلان في الأربعة المذكورة في قوله : د وحمل فيها رواه من فوقها ، وبارك فيها ، وقدر فيها أوقاتها في أربعة أيام سواء للسائلين ، والدليل على ذلك من وجوه :

أحدها : أن الله سبحانه - يقول في سجدة ألم ، وخيرها : د الله الذي خالق السموات والأرض ، وما بينهما في ستة أيام^(١) ، ثم ثبت بهذه الآية المتنازع فيها أن خالق السموات في يومين ، فتعين أنه خالق الأرض بما فيها من الجبال والشجر والبحار والأقوات وغيرها في أربعة أيام ، لأن هذه الأشياء إما من حقيقة الأرض ، أو مما بينها وبين السماء . فتعين بما ذكرناه

أنها داخلة فيما خلق في أربعة الأيام التي منها اليومان الأولان .

الوجه الثاني : إنه قوله : « في أربعة أيام » ، إما أن نعلقه بتقدير الأوقات فقط ، أو به وبما قبله من خلق الأرض وجعلها ، والبركة فيها . والأول باطل . لأنه يلزم أن يكون فعل ما قبل ذلك ، لافي زمان ، وهو محال . فتعين الثاني ، وهو أن أربعة الأيام متعلقة بجميع ما تقدم ، من قوله « خلق الأرض » ، إلى قوله « أقواتها » ، وعلى هذا اعتراض لا يخفى .

الوجه الثالث : أن محمداً - عليه السلام - لم يشك أحد في حكمته وفصاحته ، ولهذا نسبته الأعداء إلى أنه إنما أقام ناموسه بالحكمة والسياف . ومن يكون من الحكمة في هذه الرتبة لا يناقض ما صرح به في ستة مواضع بما يقوله في موضع ، ولا يخفى عليه ذلك . فدل هذا على أنه أراد بما في هذه الآية ما في تلك الآيات . وذلك إنما يصح بجعل اليومين الأولين داخليين في الأربعة الثانية ويصير هذا كما لو قلت : سرت من القاهرة ، إلى بيت المقدس ، في عشرة أيام ، وإلى دمشق ، في عشرين . في أن العشرة داخلة في العشرين . أما ما ذكرته من أن قول القائل : بنيت بيتاً فأستسنته في يومين ، وأقمت حيطانه في أربعة أيام ، وسقفته في يومين : يفيد أن الجملة ثمانية أيام . لجوابه أن فرحك لهذه الصورة مع تقدير تقدم النص من القائل بأنه أقام جملة البيت في ستة أيام ، أو مع عدم تقدير ذلك . فإن قلت : تقدير تقدم النص المذكور كان كمثلتنا . فلا نسلم استفادة ثمانية أيام من القول المذكور ، بل ستة ، كالمخصوص . ويكون ذلك النص قرينة في هذا التأويل ، أعني حمل الثمانية الظاهرة على الستة المنصوصة . وإن قلت : مع عدم النص ، فليس ذلك مثل مثلتنا ، إذ لا نص معنا يكون قرينة نحمل بها الظاهر عليه ، وحينئذ لا يلزم ما ذكره من كذب إحدى الآيتين ، ولا يحصل له المطلوب .

ومنها : ما رواه مالك في « موطأه » بسنده إلى أبي بكر في كتاب « الجنائز » قال : سمعت رسول الله - ﷺ - : « ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه ، (١) فحفر له فيه . »

قال : « وهذا افتراء وقول باطل . فإن « يعقوب » توفي : هجر ، وحمل إلى مقبرة أبيه ، إبراهيم ، فدفن فيها ، وكذلك « إبراهيم » و « إسحق » دفنا هناك ، ولم يدفنا في مكانهما من داريهما ، وكذلك « داود » و « سليمان » إلى غيرهما من الأنبياء ماتوا بأماكنهم ، ودفنوا في غيرها . »

وبالجملة : ما دفن نبي من الأنبياء في مكانه الذي توفي فيه ، فضلا أن يكونوا أجمعون دفنوا حيث ماتوا .

قلت : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن ما ذكره من دفن يعقوب في غير موضع موته ، مأثور عن التوراة ، والتوراة فيها من التحريف والتهاافت والتناقض ما يمنع الوثوق بها - كما سبق .

(١) ظهر لبعض العلماء : أن علماء اليهود والنصارى الذين دخلوا في الاسلام لا يكيدون . ألفوا أحاديث ونسبوها إلى النبي ﷺ دالين أنه بعد مدة من الزمان ستكون لهذه الأحاديث مكانة بين المسلمين ، وإذا غرروا على ردها ، يختلفون فيها ويتقاتلون . وإذا لم يستطيعوا ردها وبقيت فيهم . يطعنون بها في دين الاسلام . وواجب العلماء إزاء هذه الأحاديث : ردها بعبارات صريحة لا لبس فيها ولا غموض . وقد أحسن المؤلف في رده لهذا الحديث . وليس معنى رد الحديث تكذيب النبي ﷺ ، بل الرد لتكذيب الرواة .

الثاني : ذكر في التوراة أن يعقوب بقي بمصر يبكي عليه سبعين يوماً (١) ؛ ولو بقي ذلك القدر غير مدفون لآتين وأراح إذ هو بشر على كل حال . وذلك إهانة للميت .

ولهذا جاء في شريعةنا : أن من إكرام الميت أن يبادر بدفنه ، يدل على أنهم دفتوه حتى انقضت مناحيهم ، ثم استخرجوه فنقلوه إلى آباءه . وحينئذ لا يكون نقله منافياً لدفنه حيث مات .

فإن قيل : لعلمهم صبروه حتى مكث تلك المدة ، ولم يحتج إلى دفن .

قلنا : هذا لم ينقل في التوراة ولا غيرها ومجرد احتمال لا يكفي في التصديق به . وما ذكر فيها من تحنيطه لا يدل على تصبيره ، إذ كل الموتى يحنطون عند الإمكان .

الثالث : أنك ناف ، ونحن مثبتون ، والإثبات مقسوم على النفي ، إذ استوى الخبران ، فكيف والخبر بالإثبات إذو ناموس هظيم . وأنت فيلسوف عالج .

الرابع : - وهو المختار عندي في الجواب - منع صحة الحديث ، فإن كشفت عنه في كتاب الجنائز ، من الموطأ ، فلم أجده ، ولم أعلم أحدا رواه إلا أحمد ، قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا ابن جريج ، قال : أخبرني

(١) لص التوراة : « وأمر يوسف عبده الأطباء أن يحنطوا إليه ، فحنط الأطباء إسرائيل ، وكل له أربعون يوماً ، لأنه هكذا تكلم أيام الحنطين ، وبكى عليه المصريون سبعين يوماً » (لكون ٥٠ : ١ - ٣) .

أبي : أن أصحاب النبي ﷺ لم يدروا أين يقبروه ؟ حتى قال أبو بكر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لم يقبر نبى إلا حيث يموت ، فأخروا فراشه وحفروا له تحته . »

قلت : وفي هذا الحديث جهالة وإرسال ، لأن أبا ابن جريج لا يعلم حاله في الرواية ، وقد أرسله عن الصحابة ، فلا نعلم هل سمعه منهم أو من غيرهم عنهم ؟

ورواه ابن هشام في السيرة من وجه لا يسكن إياه أيضاً . وروى الترمذى من حديث عائشة قالت : لما قبض رسول الله ﷺ - اختلّفوا في دفنه . فقال أبو بكر سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً ما نسيت ، قال : « ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذى يحب أن يدفن فيه ، ادفنوه في موضع فراشه ، وهو حديث غريب . وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بكر الملقب ، وهو يضعف . كيف وقد روى ابن مكة في « أماليه » ، والسهيل في « الروض » : أن النبي ﷺ لما مات قالوا له : كيف نصلى عليك ؟ قال : « إذا وضعتوني على شفير قبرى في بيتى فاخرجوا عنى ، فإن الملائكة تصلى على أولي ، وساق الحديث . فع هذا النص كيف يكون الخلاف في موضع دفنه ؟ فهذا مما يدل على ضعف ذلك الحديث . »

قال : ومن هذا القبيل من الإخبار عما يستقبل ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد عنه قال : « لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض قنص منقوسة ، وهذا باطل للعيان ، فها نحن على وجه الأرض أكثر من العالم في ذلك الزمان . وقد أنت المائة سنة التى ذكرنا ، وبعدها مئون . »

قلت : هذا جهل بمراد هذا الحديث . وإنما المراد به ما تبين في حديث
أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « ما على الأرض نفس مدفوعة
- يعني اليوم - يأتي عليها مائة سنة » رواه مسلم والترمذي .

وهن ابن عمر قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر
حياته فلما سلم قال : « رأيتم ليلتكم هذه ؟ » على رأس مائة سنة منها لا يبقى من
هو على ظهر الأرض أحد (١) .

قال ابن عمر : فوهم الناس في ذلك فيما يتحدثونه من هذه الأحاديث عن
مائة سنة ، وإنما قال رسول الله : « لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض
أحد (٢) » ، يزيد أن ينخرم ذلك القرن . . أخرجاه في الصحيحين ، ورواه
أبو داود والنسائي والترمذي . وقال حديث حسن صحيح . الحديث أبي سعيد
إن لم يكن فيه هذا التأييد فهو محمول عليه بهذين النصين .

قال العلماء : وقائمة إخبارهم بذلك : أن يبادروا بالعمل ويستثمروا
مدة المهل .

وأعمرى أن هذا النص رافى معذور في سوء فهمه لهذا الحديث ، إذ كان
بعض الصحابة وهم فيه . ثم العجب ممن يفهم من هذا الحديث غير ما ذكرناه ،
مع أنه عليه السلام وعد بأشياء تكون عند اقتراب الساعة كالدجال (٣) ويأجوج

(١ و ٢) نص النوراة على أن الإنسان لا يزيد عمره عن مائة وعشرين سنة
[تسكوان ٦ : ٤] والواقع يكذب النوراة .

(٣) أحاديث الدجال والمهدي من الخرافات . أنظر الفتاوى للشيخ شلتوت .

ونحوها من نفخ الصمق ، والقواطع الدالة على بقاء العالم ، لكن الوهم لم يسقط
عن أحد . والله أعلم .

• • •

قال : وفي كتاب الطلاق ، من البخاري عن سهل بن سعد الساعدي قال :
قال رسول الله : « بعثت أنا والساعة كهاتين ، مشيراً بالسبابة والوسطى .
ومن باب قرب الساعة من البخاري ومسلم عن عائشة : أن رجلاً من الأعراب
كانوا يأتون النبي ﷺ فيسألونه عن الساعة فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول :
« إن يعيش هذا لا يدركه الحرم حتى تقوم عليكم ساعتكم » .

قلت : أما الحديث الأول فصحيح المعنى ، إذ معناه أنه بعث قريباً من
قيام الساعة ، أيكن البعد والقرب إضايفان ، فقد يكون الشيء قريباً بالنسبة إلى
أبعد منه ، بعيداً بالنسبة إلى أقرب منه ، والتفاوت بين الوسطى والسبابة نحو
سبعين تقريباً ، ومنذ بعث آدم إلى حينئذ نحو سبعة آلاف سنة - على خلاف
في ذلك - (١) .

ومن ههنا النبوة إلى الآن قريب من ألف سنة ، فهذا تقريب صحيح .
ورقت القدح في هذا الحديث لم يأت بعد (٢) . فإن تبادى العالم نحو ألف أو
ألفي سنة أخرى قد يتجه للقابح أن يقدح أو يجيب بجواب آخر .

وأما الحديث الآخر فصحيح أيضاً ، والمراد بقيام ساعتهم فيه : موتهم ،
لأن من مات فقد قامت قيامته ، لأنه يصير إلى أوائل أوقات القيامة ،

(١) أنظر التواريخ في كتاب إظهار الحق .

(٢) لم لم يقتصر المؤلف على البعد والقرب الإضايفان ؟

لاذ القبر أول منازل الآخرة . ثم هذا معارض بما في آخر الفصل الرابع والعشرين من إنجيل مرقس . والتاسع والعشرين من إنجيل لوقا حيث يقول المسيح : **« إن ها هنا قوماً من القيام لا يموتون حتى يعمدوا بملكوت الله »** (١)

ومراد بملكوت الله : القيامة ، كما في سائر المواضع من الإنجيل ، ولا يصح حمل ملكوت الله ها هنا على الآيات والمعجزات ، لأنهم كانوا قد عاينوها .

• • •

قال : وفي تفسير ابن عطية لسورة القمر ، قال أنس وخطب رسول الله وقد كادت الشمس تغيب فقال : **« ما بقي من الدنيا فيما مضى إلا كمثل ما بقي من هذا اليوم فيما مضى »** وقال : **« إني لأرجو أن يؤخر الله أمتي نصف يوم »**

قلت : هذا حديث له أصل في الرواية لكن لا نحقق صحته كغيره ، لكن رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ، فلا يلزمنا الجواب عنه ، بل الأحاديث الثابتة في الرواية كالحديث البخاري ومسلم لا يلزمنا الجواب عنها في هذا المقام ، لأنها آحاد ، والآحاد غايتها أن تثبت بها أحكام الفروع لا أن تورد نقضاً على أصول الفرائع . ولهذا قال أكثر طوائف المسلمين : **« لا تثبت بأخبار الآحاد صفة الله »** ، لأن مسائل الأصول القطعية لا تثبت إلا بقاطع ، وإنما نحن تبرعنا بالجواب عن تفاصيل هذه الأحاديث تبرعاً .

ومنه قاعدة نافعة في هذا الباب - وقد سبقت في أول الكتاب - ثم إن تبرعنا بالجواب عن هذا كما تبرعنا به عن غيره . فعنى قوله **« ما بقي من الدنيا »**

(١) مرقس ١٣ : ٣٠ لوقا ٢١ : ٣١-٣٢ وليس المراد بملكوت الله القيامة .
الظن البشارة بنبي الاسلام .

فيما مضى إلا كمثل ما بقى من هذا اليوم فيما مضى ، هو قريب من قوله :
« بعثت أنا والساعة كهاتين » .

والمعنى الجامع بين الحديثين بقليل ما بقى من الدنيا بالإضافة إلى ما مضى
منها ، وهذا صحيح ، فإنه عليه السلام أخبر بجملة من أشراط الساعة ^(١) . وقد
ظهر كثير منها ، فما طادت تتأخر ، ولو عاش هذا الخصم لا يضر .

وأما قوله : « إني لأرجو أن يؤخر الله أمتي نصف يوم ، فالمراد باليوم
يوم من أيام الآخرة ، وهو ألف سنة لقوله تعالى : « وإن يوماً عند ربك
كألف سنة مما تعدون » ^(٢) ، ولا شك أن علم وقت الساعة من كنوز الغيب
الذي استبد الله بعلمه لقوله : « إن الله عنده علم الساعة » ^(٣) وقوله : « قل علمها
عند ربى ، لا يجليها لوقتها إلا هو » ^(٤) ،

فالنبي - ﷺ - ما كان يعلم عين وقت الساعة ، لأننا لم نعتقده إلهاً ، كما
اعتقدتم إلهية المسيح ، بل هو رسول كريم يعلم ما علمه الله - سبحانه - كما قال
« عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، إلا من ارتضى من رسول » ^(٥) ، فكان
يعلم أمارات الساعة وقد أخبر بها ووقع بعضها ونحن المنتظر الباقى لا عين وقتها
ولذلك قال : « إني لأرجو أن يؤخر الله أمتي نصف يوم ، يعنى خمسمائة سنة
وما تد أعطاه الله رجاءه وزيادة . فهذا اليوم مئبئة سنة وسبع سنين » ^(٦) .
وفى الزمان تراخى .

-
- (١) كيف يهترف المؤلف بأشراط الساعة . وفى القرآن الكريم . لا تأنيكم إلا
بغثة ، ٩ (٢) الحج ٤٧ والسجدة ٥
(٣) لقمان ٣٤ (٤) الأعراف ١٨٧
(٥) الجن ٢٦ و ٢٧
(٦) يشير المؤلف إلى عصره والحديث يدخل فى الآحاد ، ولا داعى لتبرعه

قال : وفي كتاب الطب ، من البخاري عن عائشة قالت : سمعت النبي يقول : إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام ، .

قلت : هذا الحديث صحيح متفق عليه ، وفي لفظ البخاري عن ابن أبي حتيق قال : دعائكم بهذه الحبة السوداء ، خذوا منها خمساً أو سبعاً فاسحقوها ، ثم اقطروها في أنفه - يعنى المريض - بقطرات زيت في هذا الجانب فإن عائشة حدثتني أنها سمعت النبي ﷺ يقول . الحديث

. . .

وعن قتادة قال : حدثت أن أبا هريرة قال : الشونيز دواء من كل داء إلا السام ، قال قتادة : يأخذ كل يوم إحدى وعشرين حبة ، فيجعلن في خرقة ، فليذقه ، فليستعمله كل يوم في منخره . الأيمن قطرتين ، وفي الأيسر قطرة ، والثاني في الأيسر قطرتين وفي الأيمن قطرة . والثالث في الأيمن قطرتين وفي الأيسر قطرة .

قلت : فالظاهر أن هذا عن توقف فلا ينبغي أن يقدم في هذا الخبر حتى يجرب على هذه الصفة ، فإن صح فقد حصل المقصود ، وإلا أمكن الجواب من وجوه :

أحدها : أن أثر الشيء قد يتخلف لما نفع ، فربما تخلف أثر الشونيز لعدم معرفة المستشفى به في تلقى خبر الشارع ، ولا شك أن الشارع لم يبعث طبياً ولا طبيباً ، وإنما يصف ما يصف من هذا على جهة التبرك باختياره ، فيصير كالادعية التي أمر بها ، وقد صح عنه أنه قال : إذا دعيتم الله فادعوه وأنتم

موقنون بالإجابة ، فإن الله لا يسمع دعاء من قلب فافل لاهى (١) أو لغير ذلك من الموانع .

الثانى : حمل الخبر على التقييد بما إذا كان المعالج به النبى ﷺ كرامة له وإعجازاً .

الثالث : تقييده بما إذا ركب مع أدوية خاصة تركيباً خاصاً أو فى زمن خاص أو فى مزاج خاص . وليس هذا بأول لفظ قيد من ألفاظ الأنبياء ، فإن الإطلاقات فى كلامهم كثيرة والعلماء يقيّدونها . ثم ماذا ينكر من الخبر . وقد ذكر الأطباء للشونيز منافع كثيرة ؟

قال ابن جزلة ، فى المنهاج ، :

« الشونيز ، حار يابس فى الثالثة مقطع البلغم ، جلا محلل للرياح والنفخ ، ويقطع التاليل والخيولان والبهق والبرص والجرب ، وينفع من الزكام البارد ، وخصوصاً مقلواً مجموعاً على خرقة كتان ويطلّى به جبهة من به صداع بارد ويفتح السدد والسهوط به ، ينفع ابتداء الماء ، وشربه ينفع من انتصاب النفس ويقتل الديدان ، ولو طلى على البيرة وبذر الحيض وبالماء والغسل للحصاة ، ويحل الحبيبات البلغمية والسوداوية ، ودخانه مطرد الحوام ، وهو ينفع من لسع الزنبارا ، وقدر ما يؤخذ منه إلى درهم . »

وذكر غيره له غير ذلك من المنافع . ثم إنه إذا كان حاراً يابساً فى الثالثة

(١) لا يقبل الله الدعاء من أى إنسان إلا إذا عمل الإنسان الأسباب التى تؤدى إلى النتائج التى يرجوها ويدعو لها ، فإن النبى ﷺ قد جيش الجيوش وأعد العدة للحرب ثم دعا الله أن يفسد ، فسقطت أبناءه .

فإنحاء مضمون الحديث منه معقول . وذلك لأنه ممكن في طبع الحياة وهو الحرارة . فهذا أصل يبنى عليه ، ثم المرض ينقسم بانقسام العناصر الأربعة في كينفياته ، وهي معروفة .

وتقرر أن العلاج قمع الشيء بضده ، فإن كان المرض بارداً رطباً ، فالشونيز مضاد له فيصلح دواء له . وإن كان بارداً يابساً فقد تضادا في الحرارة واشتراكهما في اليبوسة يعدل بالمرطبات ، وكذلك إن كان المرض حاراً رطباً أو يابساً تضادا في الحرارة ، وما اشتركا فيه يعدل على ما شرحته الصناعة .

وبهذا التقرير يصح أن فيه دواء من كل داء .

بقى أن يقال : فعلى هذا تبطل قاعدة التخصيص بالشونيز ، لأن هذا متجه في كل حار يابس أو رطب فيقال : يجوز أنه خصه بالذكر لما اختلف به من خواص لا يشارك فيها ، وأنه كان أعم وجرداً عندهم أو أن هذا مفهوم لقب فلا يكون حجة على انتفاء الحار في غيره .

الشرط الثاني الطهارة

قال : « وإذا قد فرغنا من امتحان الشرط الأول وهو الصدق . وحصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر . فلندخل إلى امتحان الشرط الثاني وهو الطهارة فلنأمل ما صح عنه من ذلك ، .

قلت . قوله : « وحصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر ، يوم أنه حصل على المطلوب ولم يحصل بما أجبنا به على شيء . فليجمع خاطره .

قال : « فمن ذلك حديث البخاري عن أنس قال : كان النبي يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار - وهن إحدى عشرة - قيل له : وكان يطيقه . قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين ،

ثم ساق أحاديث عشرة النبي - عاينه السلام - لنسائه واستمتاعه بهن ، ثم ما روت عائشة أن رسول الله كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها ، وقولها : « غلط ريق ريقه في آخر أيام الدنيا ، وكان يأمرني وأنا حائض فأترد ويأمرني ، وقصة تزوجه زينب . وقوله تعالى : « فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها (١) »

وقول عائشة حين نزلي « ترجى من تشاء منهم وآوى إليك من تشاء (٢) » .

(١) الاحزاب ٢٧ (٢) الاحزاب ٥١ .

ما أرى ربك إلا يسارع في هلاك . وما ذكره المسلمون من أن من خصائصه أنه كان إذا وقع بصره على امرأة ورغب فيها وجب على الزوج طلاقها ، وأنه لما رأى زينب حاضرة قال : « سبحان الله مقلب القلوب » وأن صفية صارت لدحية فوصفت لرسول الله - ﷺ - فبعث إلى دحية فأعطاه ما أراد ثم أخذها فقال لام أنس : « أصاحبها » .

وذكر السبب في قوله تعالى (لم تحرم ما أحل الله لك) بتبقي مرضاة أزواجك ؟ (١) وأشباه هذا . ولم يذكر في هذا الشرط تشريعاً بناء على ما قدم في أول الكتاب من كلام موسى بن عبيد الله وغيره : إن حاسة النكاح طار فذه مقدمة . ثم أثبت هنا أن محمداً كان مولماً بحاسة النكاح فانتظم له الدليل فصار في التقدير تقريره هكذا :

محمد كان مولماً بحاسة النكاح ، وحاسة النكاح طار ، فحده كان مولماً بالعار ومن كان مولماً بالعار لا يكون طاهراً . والنبي من شرطه أن يكون طاهراً ، فمحمد ليس بطاهر فلا يصح أن يكون نبياً .

والجواب عن هذا قد سبق أول الكتاب تماماً كاملاً ، لكن نبين هنا وجه بطلان شبهته ، وذلك بمنع أن حاسة النكاح طار ، بل هو من أحسن الأفعال ، وجيد القرب ، لأن فيه مصاحبتين عظيمتين .

إحداهما : وجودية . وهي إقامة النوع الإنساني بتكثير العباد والمباد

والثانية : عدمية ، وهي إعدام الزنا بالاكْتفاء بالحلال ، ولهذا قال النبي ﷺ لأصحابه : « في فعل كذا صدقة ، وفي كذا صدقة ، وفي بضع أحدكم

صدقة ، قالوا يا رسول الله : أيا ترى أحدا نشهوت به ثم يثاب ؟ قال : لا أرايتم لو وضعها في حرام أكان يعاقب ؟ قالوا نعم . قال فكذلك ،

ثم يقال : إن كان هذا طاراً فالأنبياء المتقدمون أولى به ، فقد كان لسليمان ألف من بين زوجة وسرية (١) وطاف في ليلة واحدة على سبعين امرأة ، فكافته امرأة بحبها فعمدت صورة ابنها في داره بغير علمه ، فعاقبه الله على ذلك بأن نزع عنه الملك أربعين يوماً .

وكان لداود تسع وتسعون امرأة (٢) ، ثم صعد يوماً السطح فرأى امرأة

(١) أول الإصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الأول

(٢) قصص التوراة نبأ زواج داود عليه السلام من امرأة أوريا الحثي في الإصحاح الحادى عشر من سفر صموئيل الثانى . وخلاصتها أن داود رأى امرأة أوريا وهى تستحم ، كانت المرأة جميلة المنظر جداً ، فأرسل زوجها إلى (يوأب) قائد جنده ليجهله في وجه الحرب الشديدة ليموت ، ولما مات أوريا ورجل الحبر إلى امرأته تدبت بهلما (ولما مضت المناحة أرسل داود وضماها إلى بيته ، وصارت له امرأة وولدت له ابناً)

وفي الإصحاح الثانى عشر : أن الله تعالى أرسل (نائمان) إلى داود لينخبره عن سخطه عليه ، فجاء إليه وقال له : كان رجلان في مدينة واحدة ، واحد منهما غنى والآخر فقير ، وكان للغنى غنم وبقر كثيرة جداً . وأما الفقير فلم يكن له شيء إلا نعجة واحدة صغيرة قد افتنأها ورباها وكبرت معه ومع بنيته جميعاً . فأكل من لقمته وتشرب من كأسه وتنام في حضنه ، وكانت له كلابته . فجاء ضيف إلى الرجل الغنى فعذا أن يأخذ من غنمه ومن بقره ليبيىء للضيف الذى جاء إليه فأخذ نعجة الرجل الفقير ، وهى للرجل الذى جاء إليه لخمى غضب داود على الرجل جداً . وقال لنائمان حتى هو الرب . لأنه يقتل الرجل الفاعل ذلك ، ويرد النعجة أربعة أضغان لأنه قتل هذا الأمر ، ولأنه لم يشفق .

أوريا الحثي تغتسل ، وكان من فرسانه وقواده فأرسل فشدده عليه في الجهاد . حتى قتل ثم تزوج امرأته فكانت هي أم سليمان ، وكانت تلك خطيئته . ومحمد عليه السلام إنما أخذ امرأة من زوجها باختياره بإذن الله .

وفي التوراة أن د إيمالح ، أشرف يوماً على د إسحق ، وهو يلعب امرأته د رفقة ، (١) وأن د لوطاً ، أسكرته ابتلاء حتى أحبلها (٢) وأن د روبيل ، ابن د يعقوب ، وطى د مصرية أبيه ونجس فراشه (٣) ، وأن د يهوذا ابن يعقوب ، زنا بكنته على الطريق ورهنها عمامته وخاتمته وقضيبه على جدي يعطيها إياه (٤) .

فأى العارين أشد ؟ من ينكح النساء حلالاً أم من ينكحهن زناً ؟

على أننا لا نصدق هذا في الأنبياء ، بل هو عندنا محرف مبدل ، لكنه لازم لكم لأنه في التوراة . وأنتم تختجون علينا بها .

ثم إنا نقول لهذا النصراني : إن أول من نكح النساء د آدم ، ثم تتابع بنوه في النكاح ، الأنبياء ، والأولياء ، والصالحون والطالحون . فكيف يكون هذا عاداً في حق بعضهم دون بعض ؟ وهل هذا إلا عناد ؟

== فقال ناثان لداود : أنت هو الرجل ... قد قتلت أوريا الحثي بالسيف وأخذت امرأته لك امرأة وإياه قتلت بسيف بني عمون ،

وفي نفس الإصحاح أن الولد الأول لداود من د بثشبع ، امرأة د أوريا ، قد مات حقوبة لداود ، وولدت بعده د سليمان ، عليه السلام .

هذا ما في التوراة عن فتنة داود عليه السلام .

(١) التكوين ٢٦ - ٨ (٢) التكوين ١٩ - ٣٠ - ٣٨

(٣) ٢٢ - ٣٥ (٤) ١٨ - ٣٨

ولاجل هذا السؤال الفاسد أنزل الله على نبيه - عليه السلام - : (ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية^(١))

ولعلك حيث أن المسيح لم ينكح النساء يلزم العار جميع الأنبياء . وذلك لا يلزم ، فإن المسيح - على رأيك - كان هو الله ، أو ابن الله ، فلا يجوز عليه النكاح .

وعلى رأينا : أن ذلك كان منه زهداً وعزوفاً عن الدنيا ، ولو تزوج وأولد لكان أكل له ، وعلى رأى بعض الناس : أنه كان حصصاً . يحيى بن زكريا ، لا يقدر على إثبات النساء . وعلى رأى آخر : أن ذلك كان آية ، كما أن وجوده لا من بشر آية . فالزامك على طريق المسيح ما يعود بالقدح على النوع الإنساني على الإطلاق لا يجوز ولا يسمع^(٢) .

(١) الرد ٢٨

(٢) الصحيح أنه كان حصوراً ، أى منذوراً لله من الصفر ، والمفذور في شريعة بنى إسرائيل لا يتزوج .

(٣) المؤلف لم يرد على الاتهام رداً مباشراً ، وسنرد على الآيات . أما قوله (فلما قضى زيد منها وطراً ... إلخ) فيفهم من الآيات أن الرسول ﷺ أراد أن يتزوج زيد ، وهو عبد حقيق من دينب ، وهى حرة ذات حسب واسب . ولم يوفق هذا الزواج لأن الكفاءة في النسب من أسباب دوام النكاح . ويفهم منها أن عادة كانت شائعة في الجاهلية وهى اعتبار الابن المتبنى بمنزلة الابن من الصلب وقد أراد الرسول - من أمر من الله تعالى - الزواج من دينب ، بعد طلاقها من زيد ، ليبين أن الابن المتبنى غير ابن الصلب ؛ ولا يفهم أن الرسول راغت عينه على دينب ، فهذا من افتراء المفتريين .

وأما آية (لم تحرم ما أحل الله لك) ففيها أقوال كثيرة ذكرها القرطبي

في تفسيره .

== وأما آية (ترجى من تشاء . الخ ، فتفسرها مرتبطة بما قبلها من الكلام وهو : (يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن . الخ) والخطاب ليس للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، بل لأتباعه منه والمعنى : يحل لكل إنسان أن يتزوج المرأة بمهر وأن يتمتع بالجوارى بالمال الذي يدفعه في شرائها ويحل لكل إنسان أن يتزوج من أقربائه من بنات النعم وبنات العممة . الخ ويحل له أن يتزوج من الغريباء . وإذا رغبت امرأة أن تنكح رجل فليزوجها ، فالزواج جائز ويأخذ حكم (الهبة) .

ثم بين الله تعالى أن الرجل النظر إلى النساء في الزواج فيؤوى إليه من يشاء بالزواج في الحال - فالإيواء في الآية بمعنى الزواج - وقد يمتنى الرجل الزواج من امرأة فيؤخر العقد عليها إلى حين - وهذا معنى الإرجاء - أى أن النساء أمام الرجل كالسلع في الأسواق ، يأخذ السلعة التي يرغب فيها الآن ويقدر على شرائها ويترك السلعة التي يرغب فيها أيضاً حين القدرة على شرائها وإذا ابتغى الرجل زوجة كان قد هزلها أى طلقها ، يصح له أن يتزوجها إلا إذا طلقها ثلاثاً فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره .

ثم بين الله تعالى أن هذا تشريع منه ولا يصح للرسول ﷺ ولا لأحد من أتباعه أن يتزوج امرأة حرة كافرة ولو كانت حسناء إلا الجوارى فله أن يتمتع باليهودية والنصرانية والكافة بملك اليمين ، وهذا معنى قوله تعالى : (لا يحل لك النساء من بعد) أى من بعد تشريعنا هذا .

ومن الواضح أن الآيات لا يقيدن عدد النساء الحرائر ، ولا الجوارى ، فالرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بشرط القدرة عليهن في الصحة والمال وقد حرم الله على الضعفاء والفقراء الزواج حتى تتحسن أحوالهم فقد قال تعالى : (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله) .

ولو كان هذا المعنى واضحاً للعلماء لما اختلفوا في قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) . أقوال مثلاً :

١ - قال بعضهم لا يريد الرجل من أربعة وإذا ذهب في خامسة فليطلق واحدة من الأربعة أو ينتظر حتى تموت منهن واحدة .

٢ - وقال بعضهم : يصح للرجل أن يتزوج تسعة ، يمكن جميعاً على ذمته إذا أراد ، لأن اثنين رائد ثلاثة رائد أربعة يكونون تسعة .

٣ - وقال بعضهم : يصح للرجل أن يتزوج ثمان عشرة امرأة ويمكن جميعاً على ذمته إذا أراد ، لأن مثنى اثنين اثنين ، وثلاث : ثلاث ثلاث ، ورباع : أربعة أربعة فالمجموع ثمان عشرة امرأة . .

٤ - وقال بعضهم للرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بدون تحديد لأن العدد في الآية لا يراد به التقييد ، بل هو للإطلاق ورأى البعض هذا هو الموافق لآيات سورة الاحزاب .

وقد فهم البعض قوله تعالى : (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) بأن المرأة اتى تب نفسها لرجل متتارلة عن مهرها لا تصح لغير النبي وهذا فهم خاطيء لأن عقد البيع شبيه بعقد النكاح وكما لا باع الحق في التتارل عن ثمن سلخته برضاه ، يجوز للمرأة التتارل عن صداقها برضاها وقوله (خالصة لك من دون المؤمنين) ، معناه أن زوجات الرسول ﷺ نزل فيهن من القرآن (ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبداً) فالمرأة التى وهبت نفسها للنبي صارت له خالصة من دون المؤمنين لأن زوجات الرسول وهى منهن - خالصات له من دون المؤمنين .

الشرط الثالث

للإعجاز

قال : (الشرط الثالث) الإعجاز ولم يأت محمد بمعجز ، ولا خارق من خوارق العادة .

قال : والدليل على ذلك : ما جاء في كتب السير ، أن أشراف قريش اجتمعوا عند الكعبة . فقالوا : يا محمد ما أدخل أحد على قومه ما أدخلت علينا لقد شتمت الآباء وهبت الدين وسببت الألهة فإن كنت تريد السيادة سودناك ، أو المال أغنيك أو كان بك جنون بذلنا أموالنا وأبرأناك فقال : لا شيء من ذلك كله ، بل الله أرسلني إليكم بشيراً ونذيراً ، فإن كنت غير قابل ما عرضناه عليك ، فقد علمت أنه ليس أحد من الناس أضيق منكداً منا ، ولا أشد عيشاً فسل ربك - إن كنت نبياً - فليبعر عنا هذه الجبال التي قد ضيقت علينا ، وليسط لنا بلادنا ، وليخرق فيها أنهاراً ، كأنهار الشام والعراق ، وليبعث لنا من مضي من آباءنا ، وليكن في من مضي منهم دقي بين كلاب ، فإن كان شيخ صدق ، فاسألهم عما تقول ، فإن صدقوك وصنعت ما سألتك صدقناك ، وعرفنا لك منزلتك من الله . وأنت رسول الله .

فقال لهم : ما بهذا بعثت إليكم إنما جئتكم من الله الذي بعثنى به ، قالوا : فسل ربك أن يبعث معك ملكاً يصدقك فيما تقول ، ويراجعنا منك رسلاً فليجمل لك خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب وفضة يعينك بها مما تراك تبغى بالأسواق وتلتمس المعاش ، كما تلتبسها .

قال : « ما أنا بفاعل . ولا أسأل ربي هذا ، وما بعثت إليكم بهذا ، ولكن الله بعثني بشيراً ونذيراً . »

قالوا : فأسقط السماء علينا كسفا . وقالوا كثيراً حتى انتهى مقالهم إلى أن قالوا : أما علم ربك أنا سنسألك عنه فيعلمك بما تراجعتنا به ، ويخبرك بما هو صانع ، إذا لم تقبل منك ما جئتنا به .

قد بلغنا : أنه إنما يعلمك رجل بالجماعة يقال له : الرحمن وإنا والله لا نؤمن بالرحمن أبداً .

ثم انصرف محمد حزينا إلى أهله .

قال : « أفلا ترى كيف سألوه عن جملة معجزات ، فلم يأت بواحدة ، فظهر أنه إنه كان يعلمه القرآن : الرحمن . الذي ذكروه ، لا غير . »

قلت : أما قوله : إن محمداً لم يأت بمعجز فذلك كرم من معجزاته ما يكفى بيده العاقل (١) وأما ما ذكر من أنه لم يحب قريشاً إلى ما سألوه من المعجزات فخرابه من أربعة أوجه :

(١) إن الذي يدل على صدق محمد ﷺ في دعوى النبوة هو (القرآن الكريم) لا غير ، لأنه كتاب يعجز الأنبياء والجن على أن يأتوا بمثله ، وقد كان هو أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، أما المعجزات الحسية مثل إشقاق القمر وحديث الضب وحنين الجذع فقد اعترف بها قوم وأنكرها آخرون . وحجة المنكرين أن المعجزات الحسية لم تكن سبب هداية للأمم السابقة ، وعلى ذلك لا داعي لظهورها على يد نبي جديد فقد قال تعالى : (وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون) ويرد المعارفون بها على المنكرين بأن الآيات الممنوعة هي الآيات التي افترسحتها قريش مال قلب جبل الصفا ذعبا . والحق أن المعجزات الحسية لم تحدث سواء

أحدها : أنه علم أنهم معاندون ، وأنه لو أنهم بذلك لم يؤمنوا . والدليل على ذلك في كلامهم . فانهم قالوا له : أزل هناك هذه الجبال ، واخرق لنا الانهار في أرضنا ، وأوسعها علينا ، وابعث لنا آباءنا مع د تصي ، فإن صدقوك وصنعت ما سألتك صدقتك .

فعلقوا تصديقهم له على شرطين : إزالة الجبال ونحوها ، وتصديق الموتى له ، ولم يكتفوا بأحد الشرطين . ولا شك أن من له نية في متابعة الحق يمكنه ببعض ذلك . فإن بعد تصديق الموتى له في ذلك لا يبقى إلا العناد . فلما علم عنادهم لم يجهم إلى ذلك . ولهذا أوحى الله إليه : ، ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ، ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله .

وكذلك كان . فانه لم يؤمن من قريش إلا عير ، أول الأمر .

الوجه الثاني : أنه علم باستقراء أحوال الأمم الخالية مع أنبيائهم أنه إن عاجلهم بإظهار الآيات مع ما عليه منهم من العناد ، أنهم يهلكون ، كما هلك قوم فرعون بعد إظهار موسى آياته وعاد وثمود وغيرهم ، وكما مسح قوم من قوم المسيح : خنازير ، لما لم يؤمنوا بعد نزول المائدة ، ونحو ذلك ، فأراد التنادي بهم رجاء أن يفيثوا إلى الحق .

وقد جاء في الحديث . أنه عليه السلام قال : د خيرت بين أن يجعل الله لي الصفا ذهباً ثم إن لم يؤمنوا هلكوا ، وبين أن ينظروا حتى أدعوم إلى

== المقترحة أو التي زعموا حدوثها من غير اقتراح : لأن القرآن صريح في نفيها ، إنكذب إلا وابتها ، ولأن الإعجاز كما هو المعاصر للنبي ﷺ هو أيضاً لكل مسلم إلى يوم القيامة ، ولا يشاهد الآن أحد معجزات حسية .

الإسلام ، فاخترت أن ينظروا ، معنى الحديث هذا ، وهو عليه السلام كان
خريصاً على إسلامهم ، لا على تعجيل هلاكهم ، ولهذا قال الله ، سبحانه :
« وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون . وآتينا ثمود الناقة
مبصرة ، فظلموا بها . وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً » (١) .

أى إلا أن كذب بها الأولون فاهلكناهم ، وأنت استأنبت بقومك
فأجبتك إلى ذلك . ولهذا لما اتام بعد ذلك بالخوارق كأنشقاق القمر ، وتسليم
الشجر وعجزوا عن معارضة القرآن ، ولم يؤمنوا جاءهم العذاب ، فاستوصلوا
بالسيف يوم بدر وغيره .

الوجه الثالث : أنهم سألوه ما يسقط فائدة التكليف بالإيمان بالغيب وبيان
أنهم سألوه إحياء الموتى . فلو بعثهم لهم لأخبروهم بصحة ما وعدهم ، وأوعدهم
من ثواب وعقاب ، وجنة ونار ، فكان يحصل لهم بذلك العلم الضروري بما
هناك فبصير إيمانهم كإيمان فرعون ، لما عاين الملك ليقبض روحه . قال :
« آمنت » ، فلم يك ينفعهم إيمانهم ، لما رأوه بأسماء (٢) .

والمقصود : إنما هو الإيمان الاختياري ، لا الضروري . وما يفتنى
إلى سقوط فائدة التكليف لا تجوز الإجابة إليه . وكذلك إزال الملك عليهم
يسقط فائدة التكليف .

الرابع : المعارضه بما في الفصل الحادى والعشرين من إنجيل متى : أنهم
سألوا المسيح آية ، فلم يأت (٣) بها . والجواب مشترك .

(١) الإسراء ٥١ (٢) آخر غافر (٣) متى ١٦ : ٤ ولوقا ٢٢ : ٨
ولاحظ : أن أرقام الفصول في الترجمة التي كانت ضمن المؤلف تختلف عن الترجمة
التي في زماننا .

وبما يدل على جهلهم وعنادهم في سؤا لهم له : أنهم أنكروا عليه فقره ،
وابتغاه الرزق بالأسواق . وقالو : قل لربك يجعل لك خياما وقصوراً
وكنوزاً من ذهب يغنيك عن ذلك .

وهل في ابتغاء الرزق عيب عند أحد من العقلاء ؟ وقد كان الأنبياء
يبتغونه برعاية الغنم وغيرها وهل علم من حال أحد من الأنبياء أن الله جعل
له خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب . إنما فعل ذلك بالفراغة ليطغيمهم
كفارون وفرعون وهامان ونظرائهم . ولذلك طاب الله عليهم قلوبهم حيث قال
: وقالوا إن تؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً ، الآيات إلى قوله :
« قل سبحان ربي . هل كنت إلا بشراً رسولاً » (١) ثم قال : « تبارك الذي
إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ، ويجعل لك
قصوراً . بل كذبوا بالساعة » (٢) ، وأما قولهم : أما علم ربك أنا نسألك مما
سألك ، فيخبرك بما تراجعتنا به ، وبما يفعل بنا إذا لم نقبل منك ؟ فإننا نقول
تحذيره الذي راجعهم به ، هو الذي أمر به ، إذ كان لا ينطق عن الهوى .
« إن هو إلا وحي يوحى » (٣) ، وقد كان يتوعدهم بما سيجرى لهم كقوله :
« واتعلن نبأ بعد حين » (٤) ، وقوله : « إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب
شديد » (٥) ، ونحو ذلك كثير .

وقولهم وقوله : إنما يخبره بذاك ويعلمه رحمن اليمامة . الجواب عنه
من وجوه :

أحدها : أنه لم يصح لنا عن محمد ﷺ - أنه دخل اليمامة اجتمع بترجماتها
ولا مجالس أحداً من علماء الأولين ، ولا الكمران بمكة ولا غيرها . فهذا كذب

(١) الإمراء ٩١ - ٩٣ (٢) الفرقان ١٠ - ١١ (٣) النجم ٤

(٤) آخر من (٥) سبأ ٤٦

منهم وافترء وانما هذا منهم كان على جهة الاستهزاء ، لما قال لهم : واسجدوا للرحمن (١) ، يعنى : الله قالوا : لا رحمن إلا رحمن اليمامة . أنسجد له ؟ كما أنه لما توعدم بالزقوم ، قال لهم : أبو جهل ، : أتدرون ما الزقوم الذى يتوعدكم به محمد ؟ إنما هو الزبد بالعسل . أما والله لئن رأيتاه لترقتاه نزقاه . ولذلك يقول الله له : وكذلك تصرف الآيات ، وليقولوا درست (٢) ، وقال : . وما كنيت تتلو من قبله من كتاب ، ولا تخطه يمينك إذا لارتاب المبطلون (٣) .

الثانى : أن محمدا ﷺ كان أمياً لا يكتب ، بقيا لا أب له ، مستضعفاً بين قريش وجبابرتها ، فكيف يختمه رحمن اليمامة بالتعليم دون غيره من أصحاب الكتابة والقوة ؟

الثالث : أن الذى نُسبه إلى اتعلم من رحمن اليمامة إنما هم نفر يسير من قريش ، من جبابرتها وجهالها ، على ما ظهر من جبروتهم وجهلهم فى مؤالهم فكيف اختص هؤلاء بعلم ذلك دون بقية سادات العرب الذين اتبعوه من سائر القبائل كآبى بكر وحمز وعثمان وعلى وغيرهم ؟

مع أن المسيح يقول فى الإنجيل : . وما من خفى الا سيظهر ، ولا مكتوم الا سيعلم (٤) ، فلو علم بقية العرب ذلك ، ومع عدم لما تابعوه ، ولما كان مع الذين خالفوه وهذا وفى هذا ما تتوفر الدواهي على ثقاه وظهوره ، فاختصاص نفر يسير به ، دون سائر العرب محال عادة .

الرابع : أن علماء العرب وعقلاءم كانوا يصدقونه فى دعواه ، كورقة ابن نوفل وأبى طالب حيث يقول :

وعرضت ديننا ، لا محالة أنه من خير أديان البرية ديننا

إلى أن قال : ولقد صدقت وكنت قدم أميناً

(٢) الامام ١٠٥

(٤) متى ١٠ : ٢٦

(١) الفرقان ٦٠

(٣) المنكحوت ٤٨

ورأى ابنه د علياً، يصلي مع رسول الله فقال : يا بني ما هذا؟ قال : هلمني
محمد ، فقال : يا بني تابع ابن عمك ، فإنه لا يرشدك إلا إلى خير .

ولأنما منع أبا طالب من الإسلام ، ما ذكره في شعره ، حيث يقول :
لولا الملامة ، أو حذاري سببة لوجدتني ممحاً بذلك مبيئاً
وكزيد بن عمرو بن نفيل .

ومن السكمان الذين بشروا بنبوته : د سطيج ، و د شق ، و د خطر ، كاهن
ذكره الديار بكرى في تفسير قوله : د إلا من استرق السمع ، (١) وذكر له
حكايات عجبية .

ومن الرهبان : د بحيرا ، و د سليمان ، وأصحابه وغير هؤلاء كثير .

الخامس : إن دحمن اليمامة إن كان قد كان طالما ؛ مثل هذا العلم الغزير ، كيف
لم يدع به النبوة ، ويستغنى عن واسطة غيره ؟ مع أن مثل منصب النبوة مما
لا يؤثر به أحداً غيره ، ويجتهد أن لا يدعه يستقر لغيره ، لما علم من حب
النفوس للرياسة .

وقد كان أمية بن النضلات يطمع في النبوة ، فلما لم تحصل له مات غيظاً
وحسداً ، ولم يتابع محمداً ، على أن المعروف أن دحمن اليمامة هو د مسيلمة ، وقد
أظهر الله نضيجته يوم اليمامة فقتل ، ولما ردهته السيوف قال له أصحابه :
ما أوحى إليك ربك ؟ فقال : قاتلوا عن أحسابكم وحريكم ، واعترفوا
بالكذب على الله .

السادس : إن هذا السؤال ألزم للنصارى منه للمسلمين ، لأن محمداً كان

أمياً ، لا يختلف في ذلك إثنان . فإتيانه بمثل هذا العلم والناموس ، إن سلمتم أنه لم يستفده من مشير غيره فهو معجز في نفسه ، وإن اتهمتموه بأنه يعلمه من غيره ، فالمسيح أولى بالهمة ، لأنه يعلم الكتابة صغيراً ، وجالس العلماء وسمع منهم وكانوا يتعجبون من فرط ذكائه وإدراكه في هيكल اورشليم ، وغيره ، كما ذكر في الإنجيل .

وحينئذ يتسع لقائل أن يقول : إن حكمة المسيح كانت من العلماء والكتبة ومعجزاته كانت شعبية وتخيلية ، كما نُسبه إلى ذلك اليهود . فأنتم في الطعن على محمد كاليفود في الطعن على المسيح ، فإن صدقوا صدقتهم . وإن كذبوا كذبتهم ، والفرق عليكم متعذر غير يسير .

• • •

قال : ومن الأدلة على كونه لم يظهر معجزة : ما قال في سورة الإسراء : (وقالوا لنؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً) إلى قوله (سبحان ربى هل كنت إلا بشراً رسولا) (١) ، أو قوله : (وما منعنا أن نرسل بالآيات ، إلا أن كذب بها الأولون) (٢) وحسبك شهادة أنه لم يرسل بالآيات .

قلت : لقد أبان هذا السائل في هذا السؤال عن بلادة عظيمة وسوء فهم ، مع أنه متفلسف ، وللمعروف من الفلاسفة جودة الذهن وحسن الفهم .

أما قوله : (قل : سبحان ربى هل كنت إلا بشراً رسولا ؟) فليس فيه ما يدل على أنه لم يأت بمعجز ، بل فيه اعتراف بالبشرية والرسالة والعبودية لله يدى ربه عز وجل .

والحسن يقول : « إن المعجز يخلقه الله على يدي أنبيائه ، لا أنهم هم
يخلقونه على أيديهم . »

وقد روى دويشمه ، في القمص قال : قال سعيد عن قتادة عن الحسن :
أن موسى لما غشيته فرعون تقدم إلى البحر فقال له : إن الله أمرني أن أسلك
فيك طريقاً ، وضرب بمصاه البحر من غير أن يوحى إليه ، فأنتطق الله البحر
فقال له يا موسى أنا أعظم منك سلطاناً وأشد منك قوة . وأنا أول منك خلقاً
وكان على عرش ربنا وأنا لا أدري قعرى ، ولا أترك أحداً يمر على إلا بإذن
ربي وأنا عبد مأمور ولم يوح إلى فيك شيء . ولم ينفرق له حتى أوحى الله
إليه بذلك (١) .

وذكر أيضاً قال : قال خارجة بن مصعب عن أبي إلياس عن وهب : أن
موسى كان يضرب الحجر بالعصى فتنفجر الأنهار لبني إسرائيل ، فقالوا يوماً :
لو ضاعت العصا أو الحجر متنا عطشاً . فأراد الله أن يريهم قدرته وسوء ظنهم
فأوحى إلى موسى فأخبره بذلك وقال : الآن لا تضرب الحجر بالمصا وليكن
كلمة واعزم عليه باسمي فإنه يطيعك ، فغضب موسى من كلام بني إسرائيل ،
ونسى ما قال له ربه ، فاضرب الحجر بالمصا فلم تنفجر الأنهار على عادتها .
فذكر عهد ربه فأقسم على الحجر باسمه فأجاب وقال : أما تستحي يا موسى
أن تنسى عهد ربك ؟ هلا كان هذا قبل الآن ؟ ثم تفجرت منه الأنهار (٢) .

فالأنبياء بشر وليسوا - كما اعتقدتم - في المسيح أنه إله يفعل الأشياء
بنفسه ، فعنى قوله : (هل كنت إلا بشراً رسولاً) : أي لا آتى بالمعجز إلا
أن يأذن فيه ربي ، وأنه لم يأذن له في ذلك الوقت ، لأوجوه التي بينها قبل .

(١) هذا الخبر من الامراثيليات (٢) هذا الخبر من الاسرائيليات .

وهذا أيضا معنى قوله تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها . قل إنما الآيات عند الله) (١) أى أن إظهارها متوقف على إرادته .

وأما قوله : (وما منعنا أن نرسل بالآيات) فليس إخباراً بنفى الإرسال في عهود الأوقات ، حتى انقضى عهد النبوة ، بل ينفيه في وقت خاص وهو في أول الأمر ثم أرسل بها بعد ذلك بدليل قوله : (اقتربت الساعة) (٢) والشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) إلى قوله : (ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر ، حكمة بالغة فما تغنى النذر ؟)

• • •

قال : د ولما أسرف عليهم في طلب اعتراضهم له بالنبوة ، وألحوا عليه في طلب الآيات ، وهو لا يظهر منه غير تلاوة القرآن عليهم ، عظم ضجرهم حتى ضجروا منه واستغاثوا ، فقالوا شئ ضياعهم : (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذاب أليم) (٣)

قال : د فلم يأتهم بآية ولا لحقهم ضرر ، فلما رأى ذلك اعتذر بأن تلى عليهم : (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) (٤) الآية

قلت : وهم في هذه الحكاية ، وهي حجة عليه .

(١) الأنعام ١٠٩ (٢) أول سورة القمر (٣) الأنفال ٣٢ .

(٤) الأنفال ٣٣ ومعنى (وأنت فيهم) أى مسلمون عاملون بالقرآن الكريم ، ومستغفرون من ذنوبهم ، وهذا معناه عام يشمل المعاصرين للنبي ﷺ وجميع الناس من بعده ، فإن القرآن نائب عن النبي ﷺ (أنظر القرطبي) .

والصواب فيها : أن قريشاً والنبي ﷺ لما التقوا يوم بدر ، استفتح عليه المشركون أبو جهل والنضر بن الحارث وغيرهما . فقالوا : اللهم إنا لا نعرف ما جاء به محمد ، فافتح بيننا وبينه . وقال أبو جهل : اللهم انصر أحب الطائفتين إليك اللهم (١) أقطعنا للرحم . وأظلمنا لصاحبه ، فانصره عليه . فقتل أبو جهل والنضر في سبعين قتيلاً ، وأسر مثل ذلك في ذلك اليوم ، فكان هذا استفتاحهم هليهم .

ثم لو سلمنا من أنهم قالوا ذلك لضجرهم منه ، لكن قد أزام العذاب الآليم يوم بدر وغيره وأي عذاب يكون أشد من أن يقتل الشخص ذليلاً حقيراً ، ثم يصير إلى العذاب الآليم ؟

وأما قوله : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، قال السكيت : معناه : لو أراد أن يعذبهم أخرجك من بينهم .

قلت : لأن الأنبياء رحمة ، لا عذاب . فلا يعذب من هم فيه . ألا ترى أن لوطاً لم يعذب قومه ، حتى خرج عنهم ، ونوح وصالح وموسى وغيرهم من الأنبياء وكذلك . فهكذا محمد لم يعذب أهل مكة حتى خرج منها . وقوله : وما كان الله معذبهم ، وهم يستغفرون ، يه قولان :

أحدهما : وفي أصلاهم من سبق في علم الله ، أنه سيوجد ، فيكون من المؤمنين المستغفرين .

والثاني : وبين أظهرهم مؤمنون مستغفرون يستغفرون ، فلما خرجوا من بينهم غلبوا بفتح مكة ، وقيل : بيوم بدر .

(١) راجع القرطبي في الآية ١٩ من الأنفال .

قال : « فإذا كان أعداؤه المكذبون له لا يعذبون وهو فيهم . فكيف عذب أصحابه يوم « أحد » ، وهزموا . وقتل منهم جماعة » .
والجواب : أن ما جرى لهم يوم « أحد » ، ليس عذاباً ، بل شهادة . دليل قوله تعالى : « وتلك الأيام نداولها بين الناس ، وإيعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء . والله لا يحب الظالمين »^(١) ، وقواه : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون »^(٢) ، وهي في شهداء أحد واثن كان قتل المؤمنين في سبيل الله عذاباً فليكن قتل يحيى^(٣) وزكريا وصليب المسيح (على زعمكم) عذاباً . ونعم الله سبحانه - على خلقه تارة تكون بأسباب سهلة كالآكل والشرب والنسكاح . وتارة بأسباب شاقة كالشهادة والعبادات والرياضات . كما أن صحة البدن تارة تكون بتناول الأغذية والأشربة المستلذة ، وتارة بتناول الأدوية المستكرمة كالصبر ونحوه .

• • •

قال : وجاء في السير : أن زينب بنت الحرث أهدت لمحمد شاه وأكثرت من العم في الذراع ، لأنه كان يحبها ، فلاك منها مضغة فلم يسفها ، ومعه بشر ابن البراء بن معرور نأساغ منها لقمة فهلك . ولفظ محمد لقمة . وقال : « إن هذا العظم ليخبرني أنه مسموم » ، وساق القصة (يريد في المعجزات الحسية)

قال : « وقد كان »^(٤) (محمد يقول : « ما من نبي إلا وقد أولى) من الآيات ما آمن على مثله البشر . وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحى الله إلي وأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » .

(١) آل عمران ١٤٠ (٢) آل عمران ١٦٩

(٣) قلنا في تعليق سابق : أن يحيى مات ولم يقتل .

(٤) هنا ورقة ضائعة وقد وصلنا الكلام .

قال : و فن حاول التمسك به ، و رام الاتصاف به و قد نفى بالتسك بنقل
الأحاديث المعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال : إن فعل و صنع شيئاً من
المعجزات ، فهو مكذب لقرآنه ، و حديثه الصحيح ، (وقد بينا بنص القرآن
أنه لم يأت بمعجز) .

قال : و قوله في هذا الحديث : و إنى لأرجو أن كون أكثرهم تابعاً يوم
القيامة ، مسلم له . فإن جميع أهل الباطل و الكذب متبعوه إلى يوم القيامة .
و أهل الحق الذين هم قليلون بالنسبة إلى هؤلاء - يتبعون سيدنا المسيح إلى
الحياة الدائمة .

قلت : قوله : و قد بينا بنص القرآن أنه لم يأت بمعجز ، قد بينا نحن أنه
لم يبين شيئاً من ذلك . وإنما مادة كلامه أمران : هوى و قصر باع في العلم
وسوء فهم .

و أما قوله في حديث مسلم : و إنما كان الذى أوتيته وحياً ، لجوابه
عن وجهين :

أحدهما : أنه يجوز أن هذا الحديث قاله في أول الإسلام قبل
تكمال معجزاته .

الثانى : أن الأصوليين اختلفوا فى : إنما ، هل تقتضى الحصر أم لا ؟ .

بل الإثبات المؤكد وهو الذى يدل عليه الدليل ، و حينئذ لا يفيد هذا
الحديث إنحصار معجزة فى القرآن على أنه لو أفاد لكان فيه كفاية ،
كما سنبين .

فتقدير الكلام إذن وإن الذى أوتيته كان وحياً ، وإنما خصه بالذكر

لأنه أول ما ظهر على يديه ورأى بسببه الملائكة وهو قديم (١) على أصل أهل السنة ، وسائر معجزات الأنبياء مخلوقة ، وهو المتواتر اللفظي ، فلمذه الخصائص خصه بالذكر .

(١) يدير لناؤاف إلى الخلاف بين أهل السنة والمتزلة في القرآن الكريم هل هو قديم على رأي أهل السنة أم مخلوق حادث هل رأى المتزلة والشيعة ؟ إن أصل هذه المسألة يرجع إلى أفعال العباد ، هل الله قدرها على العبد من قبل ولادته ، وما يفعله العبد ما هو إلا صورة المقدر عليه أذلا ومكتوب عليه في اللوح المحفوظ ؟ إن كان هو المعتقد الصحيح ، وما هو بصحيح ، فالقرآن قديم باعتبار أنه كلام الله وصفة الكلام فيها خلاف لذكره بعد . وباعتبار أنه مكتوب في اللوح المحفوظ من قبل نزوله على محمد ﷺ برمان طويل . وإن كانت أفعال العباد مخلوقة لهم والله لم يقدر ما عليهم سلفاً - وهذا المعتقد صحيح . فإن القرآن حادث . باعتبار أنه تحدث من أمور هي في الزمان قد حصلت من قبل الحديث كغزوة بدر الكبرى فإنها حصلت ثم بعد حصولها نزل في شأنها قرآن فلو كان القرآن قديماً لكانت غزوة بدر مقدرة على المسلمين والكفار من قبل أن يخلقوا . وكيف ياسبون على شيء يقدر عليهم من قبل ولادتهم ولا حيلة لهم فيه ؟ هذا هو أصل الخلاف .

وقد عقد الأشاعرة صفات الله تعالى تعقيداً لا يليق بجلاله ، ذلك لأنهم زعموا أنها (زائدة) على ذاته تعالى وفي الوقت نفسه (غير منفكة) عنها كيف تكون زائدة وغير منفكة ؟ إن هذا تعبير ينقض بعضه بعضاً فكلام النصاري يقول الكاثوليك منهم بثلاثة أقانيم ، أي آلهة ، ثم يقولون ومع الثلاثة هم واحد كيف يكونون ثلاثة وكيف مع الثلاثة هو واحد ؟ إن هذا القول عجيب . ولا يقولون بخلق القرآن ، بل يقولون بقدمه ، لأنه كلام الله وصفة الكلام غير منفكة عن الذات . والحق في هذه المسألة ، أن الله تعالى إله واحد وهو الأول الذي ليس قبله شيء ، وصفاته في ذاته . هو قادر على الكلام مثلاً وقلما يتكلم بقول فإنه واحد وفيه صفات الجمال والكمال ، فإذا تكلم بقول إنه متكلم ، وإذا تكلم بعد مئات السنين بقول =

وقوله : فمن حاول التعصب له ورام الاتصاف بشهوة نفسه بالتسك
بنقل الأحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال : إنه فعل وصنع
شيئاً من المعجزات فهو مكذب القرآن وحديثه الصحيح ،

جوابه : أنا قد بينا أن القرآن والحديث الصحيح لا يدلان على أنه لم
يأت بمعجز ، ،

وأما قوله : د بنقل الأحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين ، فهذا
عدم علم بأصول المسلمين واصطلاحهم في دينهم ، فيحتاج أن نشرح ذلك
ببيان ، لمعرفة من وقف عليه من لم يعرفه فنقول : أعلم أن الخبر إما متواتر ،
أو آحاد والمتواتر لغزى أو معنوى .

صدائه متكلم ، ولا نسرى كلامه قبل مئات السنين بكلامه بعد مئات السنين في الزمن
لاختلاف الأزمان . وإنما نقول هو متكلم وقادر على الكلام اليوم وغدا ومن قبل
ومن بعد . ولا نقول إنه أنشأ كلماته كلها ووضعها في الألواح المحفوظ ، ثم سكت عن
الكلام بذاته وما في اللوح هو الذى يخرج إلى الوجود ، لأننا بهذا القول نثبت له
الفجر من حيث نثبت له القدرة وإنما نقول : هو قادر على إنشاء الكلام كما يريد
بالتوراة التى أنزلها على موسى أنشأها ابتداء في زمان موسى عليه السلام . وبعدها
بمئات السنين أنشأ كلاماً أنزله على ديسى عليه السلام ، وبعده بمئات السنين أنشأ
القرآن وأنزله على محمد ﷺ و (كل يوم هو في شأن) ولكل شأن كلام وإذا
قلنا : إن الله تعالى برا إلا كوان بكلمته ، فعنى ذلك : أن الله إذا أراد شيئاً قال له
(كن) فيكون . لا أن الكلمة هى الخالقة . وقد ادعى النصارى أن الله خلق كل
شئ بكلمته ، وكلمته قديمة وتجلست في جسد المسيح بن مريم ، فالمسيح إله قديم
ونحن لا نقر بذلك فإن كلام الله كثير وهو قادر عليه ، وينشأ إنشاء يقولون في
بدء الإنجيل يومنا : (في البدء كان الكلمة والكلمة كان عند الله . وكان الكلمة الله .
والكلمة صار جسداً وحل بيننا ، (يو ١ : ١ و ١٤) .

قالمتواتر هو الخبر الذي ينقله عدد لا يتواطأ مثلهم على الكذب
لأنهم عن مثلهم عن مثلهم إلى محل صدوره ، يستوى طرقه ، ووسطه في
ذلك ، ويستند في أصله إلى حس ، لا إلى نظر واللفظ منه : ما كان الاتفاق
فيه على قضية واحدة معينة ، يخبر بها هؤلاء القوم بالشرط المذكور ، كطوفان
نوح ، واعتراف فرعون . وقاب عصا موسى حية ، وإحياء المسيح الموتي .
وقول محمد : إني رسول الله ، وتحديه العرب بالقرآن ، ونحو ذلك .

والمعنى : ما كان إخبار المخبرين فيه عن عدة قضايا جزئية اشترك في

وفي القرآن الكريم أدلة على كون الكلام سادساً منها قوله تعالى (ما يأتيهم
من ذكر من ربهم محدث ، وقوله : (ما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث) وقوله
إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له . كن . فيكون) وكلمة د كن ، عبارة عن جملة
كلامه المتأخر عن إرادته وقوله . د وإذا قل ربك للملائكة . د وإذا . من ظروف
الزمان ، والواقع في هذا الظرف لا بد وأن يكون زمانياً سادساً .

ويرى المأذلة والشيعة الإمامية رأينا هذا ، فقد ذهبوا إلى أن كلام الله هو
الألفاظ والحروف الموجودة في التوراة والإنجيل من قبل التحريف . وفي القرآن
وقد خلقه في أذهان الأنبياء والملائكة المبلغين ، وصفة التكلم من الصفات الإضافية
التي يوصف بها بعد وجود منتهى كالحاق والرزق ، فإنه يقال خالق ورازق بعد حدوث
الحق والرزق وإن كان هو في الأزل قادراً على كل شيء .

والعجب من المتكلمين أصحاب الحديث : أنهم يمسكون الكلام في الرؤية
والكلام ، فيثبتون أن الله تعالى يرى مع أن القرآن ينص على أن الرؤية في قوله
د لا تدركه الأبصار ، وينفرون الكلام الذي حدث في زمانه ، مع أن القرآن يثبتته
في قوله د وكلم الله موسى تكليماً ، وموسى في الزمن من بعد ما خالق الله السموات
والأرض بكلمته .

كل واحد ، كسقاء حاتم ، وشجاعة علي . فإنه التواتر لم يوجد في قضية واحدة من مكارم حاتم ، ولا من شجاعة علي ، بل نقل قوم : أن حاتماً وهب يوماً فرساً ويوماً قطيع إبل ، ويوماً قطيع غنم ، ويوماً باع نفسه ببعيرين ، نحوهما لضيافته .

في قضايا كثيرة حصل التواتر بمجموعها لا بواحدة واحدة منها ، وكذلك في شجاعة علي ، ما صح عنه - أنه كان يوم بدر ، أول مبارز . ويوم أحد أول مقاتل ، ويوم الخندق بارز حمزواً ، وقد نكل عنه الناس : ويوم خيبر خصه النبي ﷺ بالراية ، بعد رجوع الشيخين بها ، لم يصح عليهما ، فقتل مرحباً في جماعة ، واليهود وكان الفتح على يده : وفي يوم حنين قتل ذا الحمار مراداً . وفر الناس عن النبي ﷺ فلم يبق معه إلا وهو سابع سبعة ، وأنه لم يرجع عن مقلب ، ولا تبع مدبراً ونحو ذلك مما حصل بمجموعة العلم بشجاعته

وإن شئت فسم الأول تواتر منفرداً ، والثاني تواتراً مركباً ، أعني من مجموع قضايا . وإن شئت فسم الأول كلياً ، والثاني جزئياً لا حصر في شيء من ذلك .

وأما الأحاد : فأرواه العدل الضابط عن مثله إلى عمل صدوره ، ثم ينقسم إلى مستفيض وغيره ، فالمستفيض أعلى من الأحاد ، ودون التواتر .

فإذا عرفت هذا .

فمعجزات النبي ﷺ متواترة .

لكن القرآن تواتره لفظي : وما عداها منها تواتره معنوي ، على ما يبدأ وسنبين ، بضرب المثال وحينئذ يتبين أن قوله : « إن ما هذا القرآن

من معجزاته آحاد مردودة ، عند علماء المسلمين ، كلام شخص غير محصل ، وإنما المردود عندهم هو إخبار الواحد عن الواحد أو الإثنين في قضية واحدة فهذا يوجب العمل ، ولا يفيد العلم ، ولا يثبت به أصل من أصول الشريعة ولا يرد به عليها قبح . وقد بينا - فيما سبق - : أن جميع ما أورده هذا الخصم من جميع الأحاد التي زعمها قاذحة في الشريعة لا ترد علينا ولا يلزمنا الجواب عنها ، وإنما أجبت عنها في أما كتبنا تبرعاً .

إذا عرفت هذا ، فالقرآن معجز ثابت بالتواتر اللفظي ، كما سنبين . وباقي المعجزات بالتواتر المعنوي . وقد صنف الناس فيها كتباً ضخمة . كـ الشفاء ، للقاضي عياض ، و (الوفا بفضائل المصطفى) لـ (أبي الفرج ابن الجوزي) و (دلائل النبوة) لـ (البيهقي) و (البشر بخير البشر) لـ (ابن ظفر) .

ورأيت لبعض المغاربة (دلائل النبوة ومعجزاتها) عشر مجلدات ، وغير ذلك مما لم أقف عليه كثير .

وإنما أذكر منها هنا جملة ، منبهة على غيرها .

فمنها : ما أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال : انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين حتى نظرنا إليه فقال رسول الله ﷺ : إن بمكة . والروايات بانشقاق القمر في الصحيح ، عن ابن عمر ، وابن عباس وأنس ومنها : ما روى جابر ابن سمرة . قال : قال رسول الله ﷺ : إن بمكة حجر آ كان يسلم على ليالي بعثت إني لا أعرفه الآن . رواه مسلم والترمذي . وقال : حسن غريب .

ومنها : ما روى علي بن أبي طالب قال : (كنت مع النبي ﷺ بمكة ،
تخرجنا في بعض نواحيها ، فما استقبله جبل ولا شجر ، إلا وهو يقول :
« السلام عليك يا رسول الله » ، رواه الترمذي . وقال حديث غريب .

ومنها : ما روى أنس أن رسول الله ﷺ خطب إلى لوق جذع ، واتخذوا
له منبراً ، فخطب عليه ، فحن الجذع حنين الناقة ، فنزل النبي ﷺ ، فسكن .
رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ورواه أحمد والبخاري بألفاظ متعددة .

ومنها : ما روى ابن عباس ، قال : جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال
بسم أعرف أنك نبي ؟ قال : « إن دعوت هذا العذق من هذه النخلة ، تشهد أني
رسول الله » ، فدعى رسول الله ، فجعل ينزل من النخلة ، حتى سقط إلى النبي
ﷺ ، ثم قال له : « ارجع ، فماد . فأسلم الأعرابي . رواه الترمذي . وقال
حسن صحيح . والعذق : شراخ النخل الذي فيه الرطب .

ومنها : ما روى يعلى بن مرة ، قال : خرجت مع النبي ﷺ ذات يوم
إلى الجبانة ، حتى إذا أبرزنا ، قال : « أنظر ويحك هل ترى من شيء يواريني ،
قلت : ما أرى شيئاً يواريك إلا شجرة ، ما أراها تواريك . قال : « فاقربها ،
قلت : شجرة مثلاً ، أو قريب منها قال : « فاذهب إليها فقل : إن رسول الله
يأمركما أن تجتمعا بإذن الله » ، قال : فاجتمعتا ، فبرز لحاجته ثم رجع فقال :
« اذهب إليهما فقل لهما » : إن رسول الله يأمركما أن ترجع كل واحدة منكما
إلى مكانها فرجعتا .

قال : وكنت معه ذات يوم جالسا إذ جاء جمل يخب ، حتى برك بين
يديه ثم ذرفت عيناه فقال « ويحك أنظر لمن هذا الجمل إن له لسانا ، قال :
فسألت فوجدته لرجل من الأنصار فدعوته إليه فقال : « ما شأن جملك هذا ؟
قال لا أدرى حملنا عليه ، ونهضنا ، حتى عجز عن السقاية ، فائتمرنا بالراحة

أن تنحره ونقتسم لحمه قال : فلا تفعل به لي ، أو بعينه ، قال : بل هو لك يا رسول الله . قال فوسمه بسمه الصدقة ثم بعث به .

ومنها : أنه صبح أن قتادة بن النعمان ، قلع عينه في حرب ، فقال : يا رسول الله إن لي امرأة وأنا أحبها ، وأخاف أن تبغضني لعودي ، أو كما قال ، وكانت قد سألت علي خده . فأطاعها النبي ﷺ إلى مكانها ، فكانت أحسن عينيه بعد .

وروى البكري ، في سيرته : أن جابر بن عبد الله الأنصاري دعا النبي ﷺ إلى بيته في حفر الخندق ، وقد ذبح له شاة وطبخها ، وكان له ابنان صغيران ، فقال أحدهما للآخر : قم حتى أفعل بك ، كما فعل أبونا بالشاة ، فذبحه ثم جاز ليجمعه في التنور ، وهو مسجور ، فوقع الآخر على رأسه فيه فاحترق ، فوقع الصراخ في دار جابر . فأخبر النبي بذلك فدعا بهما ، فشمهما . بكسا . أو نحوه ، ثم أوصا وصلي ودعا الله ، فقاما حينئذ .

إلا أن هذا لم يثبت ثبوت غيره من الخوارج .

ومنها : أنه عليه السلام يوم حنين لما ولي أصحابه نزل عن البغلة ، ثم قبض قبضة من تراب الأرض ، ثم استقبل به وجوههم فقال : شامت الوجوه ، لما خلق الله منهم إنساناً إلا ملاك عفيفه تراباً بذلك القبضة ، فولوا مدبرين فمزموهم الله . وقسم رسول الله غنائمهم بين المسلمين . رواه مسلم .

وفي بعض الروايات أنه قال لبغلته : الصقي بالأرض فاصقت ، فأخذ تراباً ثم قامت . وهذا لا ينافي قوله في رواية مسلم : نزل عن البغلة ، لأنها لما لصقت بالأرض صارت كالنازل منها بالأرض ، فذهب إلى الرزي فإنه نزل حقيقاً

خمساً في ذلك الوقت الذي تشتهب الحقائق فيه على الإنسان لاشتغاله بالحرب والقتال .

ومنها قوله لأصحابه : إني لأراكم من وراء ظهري .

ومنها : ما تواتر عنه من نبع الماء من بين أصابعه كالعيون في مرات كثيرة يطول - على - ذكرها .

ومنها : ما أخرج مسلم في إفراده من حديث أبي هريرة قال : كنا مع النبي ﷺ في سير ، فنفدت أزواد القوم ، حتى هموا بنهر بعض جهالم . فقال عمر : يا رسول الله ، لو جهمت ما بقي من أزواد القوم فدعوت الله عليها ففعل قال فجاء ذو البربره وذو النمر بتمره ، فدعى عليها حتى ملأ القوم أزودتهم . فقال عند ذلك : أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله . لا يلقى الله بهما عبد ، غير شاك فيهما ، إلا دخل الجنة .

وفي إفراده أيضا : من حديث سلية بن الأكوع قال : خرجنا مع رسول الله في غزاة فأصابنا جمد ، حتى هممنا أن ننهر بعض ظهركا ، فأمرني الله فجمعنا بزوادنا فبسطنا له طعاماً فاجتمع زاد القوم فإذا هو كربضة العنز ونحن أربع عشرة مائة . قال : فأكلنا حتى شبعنا جميعاً .

قلت : وهاتان قضيتان لوجهين :

أحدهما : أن الحديث الأول كان بإشارة عمر ، وهذا كان ابتداء من النبي ﷺ على ظاهر الحديث .

الثاني : أنه يبين في غير هذا الطريق بأن إشارة عمر كانت في غزاة تبوك ،

وكان عسكرهم فيها فوق ثلاثين ألفاً ، وهذا الحديث أخبر أنهم كانوا أربع عشرة مائة .

إلى قضايا كثيرة غير هذه ، حصل لنا من مجموعها العلم الجازم بظهور الخارق المطلق على يديه ، وإن لم يحصل العلم بوجود كل واحدة واحدة من هذه القضايا الحربية بعينها ، فهذا هو التواتر المعنوي . وهذا المذكور في إطعام الخلق الكثير من زاد قليل ، أعظم مما حكاه النصارى في الإنجيل عن المسيح أنه أطعم خمسة آلاف رجل وامرأة من خمس خبزات وحتوتين ، وفضل إثنتي عشرة سلة (١) ، لأن العسكر كان في ديبوك ، فوق ثلاثين ألفاً .

فإن قيل : هذا إنما تواتر عند المسلمين ، ولم يتواتر عندنا . قلنا : لا يخلوا إما أن تشترطوا في التواتر ما اشترطه اليهود من أن المخبرين به لا يجمعهم دين واحد أو لا تشترطوا ذلك ، فإن اشترطتموه لثلاث يلزمكم تواتر هذه الخوارق لمحمد ، لزكم مثله لليهود ، فإنهم يقولون : ما تواترت عندنا خوارق المسيح . والنصارى متهمون . وإن لم تشترطوه فهذه خوارق قد تواترت عند المسلمين في شرق الأرض وغربها ، فيلزمكم التصديق بها . ثم نفرض الكلام معكم في هذا الخارق الخاص : هو إطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير .

فنقول : كما لم يتواتر ذلك عندكم عن محمد ، كذلك لم يتواتر عندنا عن المسيح ، بل في إنجيلكم رأيتاه ، فإن سلمتم سلمنا ، وإن منعتم منعنا . فإن قلتم : نمنع ونمنعون ، ثم ترجع إلى ما سلمتموه من إحياء الموتى ونحوه فأتتم إلى ماذا ترجعون ؟

(١) انظر الإصحاح السادس من الإنجيل يوحنا .

قلنا:

أما أولاً : فنحن ما سلمنا معجزات المسيح المطلق الذي تعتقدونه أنتم : إلهاً أو ابن إله . وتعتقد اليهود : ابن يوسف النجار ، أو لقيه (١) ، وإنما سلمنا معجزات المسيح ، الذي بشر بمحمد وشهد له بالرسالة ، وأمر من أدركه منكم باتباعه . أما مسيحكم الذي تعنونونه فلا نسلم أنه كان له وجود ، فضلاً عن أنه معجز أو غيره .

ولو سلمنا ذلك لكم لازمنا أن نعتقد إلهيته كما اعتقدتم . وذلك خروج عن دين الإسلام والسلام .

وأما ثانياً : فإننا نرجع إلى القرآن ، وسندين وجه كونه معجزاً .

وقوله : « إن أهل الباطل والكذب متبعوه إلى جهنم يوم القيامة »

قلنا : هذا سوء أدب لا يليق على عامة الناس ، بل أشرفهم ، وفضلاً عن الأنبياء أرباب الأديان العامة والنواميس المشهورة . وإن كان هذا الزعم أني قد يهذر طبعاً في هذا السقف ، فإنه قد عاش في أرض الإسلام هممه ذليلاً مهاناً عليه الجزية ، ملتزماً أحكام الملة ، لم يقدر على شفاء غيظ ، ولا إرادة فيض ، فشفا غيظه بالسقف خفية ، كما قال بعضهم :

أوسعتهم سباً ، وراحوا بالإبل

وكما قالت العامة في المثل : الستم في الهوى ، والصفع في القفا ؟

(١) يزعم بعض اليهود : أن المسيح ابن دياندارا ، وهو عسكري روماني اختلى بمريم - وهذا من كذب اليهود في التلبود .

قوله : د وأهل الحق القليلون بالنسبة إلى هؤلاء يتبعون سيدنا المسيح
إلى الحياة الدائمة . .

قلنا : هذا مستدرك من وجهين :

أحدهما : قوله : إنكم قليلون بالنسبة إلى المسلمين . إن عنيت في دار
الإسلام فهو صحيح . لكن مرادك خلافه بمقتضى كلامك يتبعون سيدنا المسيح .
فإن هذا يعم — بزعمك — كل نصراني يتنحل دين المسيح ، فيكون التهاافت
على هذا التقدير بين لفظك ومرادك . وإن عنيت مطلقاً ، فالنصارى أكثر
الأمم ، فإنهم استقلوا بالبلاد الشامية ، وأطراف السواحل ، وهم أهل الحبشة
وملاكمها ، وبهم وبباجوج وماجوج تمتلئ جهنم إن شاء الله .

الوجه الثانى : قوله : د سيدنا المسيح

من سيدك المسيح ؟ لعمرى إنه مع التحقيق سيدك المسيح ضاع . لأن
المسلمين قالوا : ما قتل ولا صلب ، بل رفعه الله إليه . وأنتم تقولون : قتل
وصلب ودفن وقام بعد ثلاث من الأموات ، واليهود وافقوكم على صلبه ،
وعالفوكم في قيامه . فعلى قولهم سيدكم المسيح قد صار رميماً ، ثم إذا كان يوم
القيامة كان لكم أشد الناس خصماً لكذبكم وافترائكم عليه واتخاذهم إلهاً ،
ومخالفكم لوصاياهم من بعده .

ثم يلزمه من هذا الكلام تناقض آخر : وهو أنه قد سبق منه إنكار النعيم
الحسى فى الآخرة من الأكل والشرب والتكاح .

ثم قد أثبت هاهنا جهنم ، وذكرت فى الإنجيل فى مواضع كثيرة ،
ثمرة بلفظه ، وثمره بمعناه ، فتقول : د هنالك تكون الظلمة ، وصبر

الأسنان ، (١) وهذا عذاب حسي . فالحكمة تقتضي اتحاد جنس الثواب والعذاب .
فاما أن يكونا حسيين ، وهو نقض لما سبق منه من إنكار النعيم الحسي ، وإما
عقليين ، كما احتج عليه في طرف النعيم بقول : ابن سينا ، في : الإشارات ،
فيلزمه أن يكون العذاب عقليا ، كما قرره الفلاسفة . وفي ذلك ترك ما صرح به
الإنجيل من العذاب الحسي .

• • •

قال : « وإذا فرغنا من الكلام في أنه لم يتحل بمجزة قدمها بين يدي
دعواه ، ولا أظهرها بعد ذلك ، فلا متمسك لمنازع إلا أن يقول : القرآن
مجززة لفصاحته ، » .

قال : « ولا حجة في ذلك ، لأن الفصاحة هي التقرب من البغية ، والتباعد
من حشو الكلام . وقيل : دلالة اللفظ على المعنى بشرط إيضاح وجه المعنى
ونظامه ، وقلة الألفاظ واختصارها ، وإذا تأملت جميع القرآن وجدت أكثر
هباته لا توضيح وجه المعنى ، ولا تنأى معانيه على نظام ، والدليل على
ذلك : أن المفسرين مع كثرة هدهم يفتنون أعمارهم في الاختلاف في تأويله ،
ويصنفون فيه التصانيف الطويلة ، ويقع بينهم الشر والخلافات ، ولا ينفصلون
عن معارك النزاع والتضاد في تفسيره ، ويتفرقوا فرقا ما فيه . كالعلوية
والبكرية ، والمعتزلة والاشعرية وغيرهم من طوائف عديدة ، يكفر بعضهم
بعضا وينهض قوم مذهب قوم ولا يقيمون على تفسير يتفق أهل الملة بحملتهم عليه
ولا شطرها ويكفيك في ذلك شهادة القرآن لما قلناه . حيث يقول : « وما يعلم
تأويله إلا الله ، » (٢) .

(١) متى ٢٨ : ٣٠

(٢) آل عمران ٧

قلت : قد بينا : أن محمداً ﷺ نحل بالمعجزات ، وأما القرآن فهو معجز عظيم لفصاحته ، وإشتماله على الإخبار بالغيوب ، وإخفائه العرب العاربة .
أهل الفصاحة .

وأما ما ذكره من حد الفصاحة أولاً ، فهو جيد ، وهو موجود في القرآن فإن معانيه إلى الفهم تسبق ألفاظه إلى السمع .

وأما ما ذكره ثانياً ففاسد . لأنه لا خلاف عند أحد من (أهل) العالم : أن العرب كانوا فصحاء في نثرهم ونظمهم . مع أن في كلامهم الفصيح ما هو بجمل ، لا يتضح فيه وجه المعنى .

ثم إنك أنت نصراني عليم ، أقلق اللسان ، مالك ولفصاحته ، والبلاغة لهما قوم تسكلوا فيهما .

فقالوا : الفصاحة : خلوص اللفظ من التعقيد ، الموجب لقرب فهمه ، ولذاذة استماعه . وذلك بإشتماله على صفات ذكرت في مواضعها ، والبلاغة : كون الكلام الفصيح موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده ، وقال أمير المؤمنين علي - عليه السلام - : والبلاغة : مارضيته الخاصة ، وفهمته العامة .

وقالوا في لفظ آخر : البلاغة : أن تقول فلا تبطيء ، وتصيب فلا تخطيء . وهذا كله موجود في القرآن .

وقوله : دعابة القرآن لا توضح وجه المعنى ، ولا تأتي على نظام مناسب . سوء فهم وقصور في اللفظ ، ويكفي في بطلان قوله : إن عامة الناس وخاصتهم يفهمونه إذا سمعوه .

وأما اختلاف المفسرين ^(١) في بعضه فليس لما ذكر ، بل تارة لاختلاف في أسبابه ، وتارة لاختلاف مذاهبهم ، فيطابقون تأويله عليها ، وتارة لإجمال في ألفاظه . وذلك من وجوه إعجازه حيث كان فصيحاً ، بالنسبة إلى كل قوم يفهمون منه ما يدعونه ، وليس من شرط الفصاحة النصوعية على المراد . ألا ترى إلى شعر امرئ القيس ونحوه من الشعراء الجاهليين ، لا خلاف في فصاحته مع كثرة احتمالاته وإجمالاته .

وأما تكفير بعض الطوائف فليس سببه اشتباه القرآن ، بل ذلك لمواد عقلية وفلسفية دخيلة على الإسلام ، كما عرف من مذهب المعتزلة ونحوهم .

وأما قوله : « لم يتفقوا على تفسير شيء منه ، فباطل . بل قد اتفقوا على كثير منه ، والاختلاف فيما اختلفوا فيه منه ، ليس لأمور عائد إلى لفظه ولا بد . بل وإلى أمور خارجة .

وبالجملة : فإن توقف الأمر معك على ثبوت فصاحة القرآن ، استرحنا لأن الفصاحة يرجع فيها إلى أهلها . وقد اتفقوا على فصاحته .

وقوله : (وما يعلم تأويله إلا الله) ليس في جميع القرآن . كيف ؟ وقد ادعى أن الناس صنفوا في تأويله التصانيف الكثيرة . وهل يصنف أحدهما ما لا يعلمه ؟ وإنما ذلك في ما تشابه منه حيث قال الله سبحانه : (وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) .

(٢) لقد قرأت تفسير النصارى للإنجيل كتباً كثيرة ، ورأيت فيها من الخلافات حول العبارة الواحدة الشيء الكثير ، وهذا هو سبب تعدد طوائفهم .

يعنى تأويل للمتشابه اتفاق العلماء على أن هذا مراده .
ثم إن ما ذكره في القرآن والمسلمين لازم عليه في الإنجيل والنصارى .
فإن في الإنجيل إجمالات كثيرة تتوجه إليها الاحتمالات ، ولذلك اختلفت
النصارى حتى كانوا يعقوبية ، وميلكانية ، ونسطورية . وغير ذلك ، يكفر
بعضهم بعضا .

. . .

قال : « وجدت أيضاً ألفاظه قليلة الاختصار ، كثيرة التكرار في إيراد
القصص وغير ذلك كسورة (قل يا أيها الكافرون) وسورة (الرحمن) فإنك
تجد فيها ما يخنيك ، وتقمع به معاديك ،

قلت : هذا كلام من لا يعلم ، وهو جدير أن يتعلم ثم يتكلم .

أما تكرار القصص فله قاعدتان :

إحداها : أن القرآن كان ينزل شيئاً فشيئاً ، ويحتاج أن يحمل إلى أقطار
الأرض لينتفع الناس بما فيه من أمر ونهى ، ووعد ووعيد ، ووعظ وأنذار
ونحوه ، وكان المهم دعاهم إلى الإسلام ، وذلك بترهيبهم عما جرى للمخالفين
من الأهم قبلهم وترغيبهم فيما فاز به المؤمنون ، فكررت القصص وكانت
مختلفة الألفاظ ليتفرق في البلاد كذلك ، فيسمعها الناس في الأقطار وتكون
باختلاف ألفاظها أدهى إلى القبول ، لأن النفوس مشغوفة بمعادها المعادات ،
كما قد أنكرت أنت التكرار .

الفائدة الثانية : إن إعادة القصة الطويلة في مواضع مع اتحاد معناها ،
واختلاف لفظها طولا وقصراً ، أدل على الإيجاز وقدرة المتكلم على الكلام .

وأما ما ذكر من التكرار في بقية السور ، فالقول المفصل فيه قد ذكرته في (الإكسير) مستوفي ، وذكره الناس كثيراً ، فلا يخفى على ذكره هنا .

ولكن أذكر فيه قولاً بجملاً ، وهو أن التكرار كما يستغنى عنه في بعض المواطن قد يحتاج إليه في بعضها للتأكيد والتقرير والتنبيه على الاهتمام بالأمر ، فيكون بركة ، والله أعلم .

. . .

قال : « ونجده أيضاً غير خارج على نظام متناسب لقوله في سورة النساء (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحروا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) (١) .

قال : « ولا مناسبة بين العدل في اليتامى ، وبين نكاح النساء . ولهذا وغيره يتبين أنه كلام منشور ، لا نظام له ، ولا تأليف . »

قلت : هذا الخصم معذور في امتشكاله هذا الكلام ، لأنه من المشكلات التي تخفى على كثير من علماء الإسلام ، لكنه ملوم في إيراد طعننا على القرآن قبل أن يبحث هل له محمل على الصواب أم لا ؟ ولا شك أن العلماء ذكروا لارتباط بعض هذا الكلام ببعض وجوهاً صحيحة مناسبة :

أحدها : ما روى عن عائشة أنها قالت : نزلت هذه الآية في اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها فينكحها بدون صداق مثلها ، فنموا أن ينكحوهن حتى تقسطوا في الصداق ، وأمروا أن ينكحوا من شاءوا من النساء غيرهن .

الثاني : ما روى عن ابن عباس قال : كان الرجل في الجاهلية يتزوج العشر من النساء فما زاد ، فإذا أهدم مال على مال اليتيم فأنفقته ، فأمرُوا بالاعتصار على العدد الخاص لئلا يحتاجوا إلى الميل على مال اليتيم .

الثالث : ما روى عن سعيد بن جبير أنه قال : كانوا يخافون ألا يقسطوا في اليتامى ، ويتخرجون من ذلك ، فنزلت الآية ومعناها : خافوا من عدم القسط في النساء ما خفتم منه في اليتامى .

قلت : هو من باب قوله :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

أن لا تتخرجوا من الجور على اليتامى ، وتجاوزوا على النساء ، فهو كما تقول لصاحبك : إن كنت تخشى الله في ظلم زيد ، فلا تظلم عمروا . وإن تخرجت من أخذ أموال الناس ، فلا تأخذ أعراضهم . كذلك هذا .

الرابع : ما ذكره الحسن البصري ، وهو أن معنى الكلام : إن تخرجتم من الميل على اليتامى فتخرجوا من الزنا بنكاح ما أحل الله لكم من امرأة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ، لتقمعوا داعية الزنا الحرام بالنكاح الحلال .

قلت : والمعنى ، لا تخرجوا عن معصية ، وتواقعوا أخرى ، فتكونوا كالذي تسامح في الزنا ، وتخرج من العزل ، أو ترك الفسل .

فهذه أربعة أوجه محتملة احتمالا ظاهرا [ومناسبة] مناسبة ضحيحة معقولة فالمبادأة بإنكار ما له هذا التوجيه ، قبل استيفاء النظر فيه ، إما جهل أو عناد ، والله أعلم .

وقد استقرت الأناجيل الأربعة ، وأوردت عليها من الأسئلة مالا أظن أن على وجه الأرض نصرانيا يقدر على أن يجيب عن شيء منها بمثل هذه الأجوبة عن آية النساء ، فضلا عن أوضح منها . فإن لزم بذلك الطعن على القرآن فهو على الإنجيل ألزم .

• • •

قال : د. نجم هو متناقض . ينقض بعضه بعضا ، ولكن مع وقوفك على هذا الإلزام .

تقول : أبو جهل أعظم من جهل . لمن ادعى أن إعجاز هذا الكتاب في لآيات النبوة كانقلاب الجراد حيوانا ، والبحر يبسا ، والحجر الصلب عينا لموسى وكأحياء الموتى وإبراز الآكدة والأبرص المسيح . إن هذا لجاهل مائق .

قلت : أما دعواه للتناقض في القرآن ، فوهم ، وقد أورد الزنادقة صورا كثيرة ظنوها تناقضا ، فأجيبوا عنها .

صنف في ذلك الإمام أحمد وغيره . فن جملتها :

قوله : « إن الله يحب المفسطين »^(١) مع قوله : « وأما القاسطون فسكانوا لجحيم خطبا »^(٢) .

قالوا : هذا تناقض ، وذلك جهل منهم لأنه يقال في لغة العرب : أقسط فهو مقسط إذا عدل ، وقسط فهو قاسط إذا جار ، وهذا يكفى في السخرية بهم .

(١) المحجرات ٩

(٢) الجن ١٥

وأما هذا الخصم فما أورد شيئاً من التناقض حتى نجيب عليه .

وأما قوله : د إن إجاز هذا الكتاب لا يساوى إجاز بقية المعجزات لموسى وعيسى .

فنقول له : قد بينا لك أول الكتاب : أن المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة ، المقرون بالتحدي ، الخالي عن المعارضة ، والقرآن يشارك جميع المعجزات في هذا ، لأنه كما عجز فرعون عن قلب عصا حية حتى عدل إلى تجييش الجيوش ، وإيقاد الحرب ، كذلك العرب عجزت عن معارضة القرآن بعد أن تدهام بمثله ، ثم خفف عنهم فتدهام بعشر سور مثله ، ثم خفف عنهم فقال بسورة مثله ، وينزل معهم هذا النزل ، فعدلت إلى الحرب ، والتحام الطمن ، والضرب ، وزاد القرآن على ما ذكرتم من المعجزات بوجهين :

أحدهما : أنه صفة قديمة من صفات الله تعالى ، وتلك المعجزات محدثة ، بلا خلاف ولو لم يكن إلا وقوع الخلاف في قدم القرآن وحدوثه بين المسلمين .
لسكان له مزية على سائر المعجزات .

الثاني : أنه كلام برىء من أن ينسب إلى أنه سحر ، لأننا لم نعلم أن السحر كلام قط . نعم يكون بالكلام ، فلا يلتبس عليك ، وإنما عرفنا السحر أفعالا محسوسة ، فتطرق نسبة السحر إلى ما أتى به موسى وعيسى أقرب من تطرقها إلى ما أتى به محمد ، ولهذا قال فرعون : د إن هذا لساحر عليم ،^(١) وفي موضع : د إن هذان لساحران ، وفي موضع : د قالوا : سحران تظاهرا ،^(٢)

(١) الأعراف ١٠٩

(٢) القصص ٤٨

يعني موسى وهرون ، وقالوا للسحرة حين اعترفوا بالغلبة : ، إنه لكبيركم الذي عليكم السحر ، (١) ، وكان أكثر السحرة من بنى إسرائيل منسوبهم إلى موإاطاته ، لـسكونه منهم ، وإنما يظهر الفرق بين القرآن وغيره من حيث أنه مسموع وهى مبصرة على حسب التفاوت بين المسموعات والمبصرات ، وذلك لا تأثير له فى حقيقة الإعجاز .

والسبب الموجب لهذا التفاوت : هو أن الله - سبحانه - أرسل كلا من رسله ، بما كان غالبا على قومه تحقيقا لإعجازهم ، فبعث موسى إلى قوم مهروافى السحر ، وأعجزهم بالعصا ونحوها ، والمسيح إلى قوم أهل كهانة وطب وحكمة فأعجزهم بما أيده به (٢) ، وصالحا إلى قوم أهل لابل فأعجزهم ببناءة خرجت من جبل . فمكذلك لما أرسل محمدا إلى قوم أهل نصاحنة بمدون الفصاحنة والخطابة من أكثر مأثرهم ، ويتنافدون فيها ، وكانت الفصاحنة بعيدة عن نسبة السحر ، بعثه بالقرآن الفصيح ، ويكنى الطاعن فى فصاحة القرآن بعد عجز العرب عن معارضته : أن الوليد بن المغيرة ، حكيم قريش وفيلسوفها لما سمعته أنصت له ثم استماده فأعبد عليه .

ثم قال : والله ما هو بسحر ، ولا شعر ، ولا كهانة ، واقد سمعنا ذلك كله ، وما هو بشئ منه ، وإن أسفله لمغدى ، وإن أعلاه لمثمر ، وما هو بقول بشر ، ثم قال له الكفار : فما ترى أن تقول فيه ؟ قال : قولوا : إنه ساحر .

(١) طه ٧١

(٢) سبب معجزات عيسى غير هذا ، وقد ذكرناه بإيضاح فى غير هذا الكتاب . وباختصار كان علماء اليهود يوهمون المرضى بالشفاء بواسطة القوائم والأحذية والتفل فى الماء . وكان المسيح يعنى بـجرد العلب من الله ، فعلموا أنه نبى لمخالفته عادات العلماء .

فأنزل الله — سبحانه — : « ذرني ومن خلقت وحيدا ، إلى قوله :
« إن هذا إلا قول البشر ، سأصليه سقر » (١) .

. . .

قال : « وإن بقي التباس في هذا على مسكين ناقص الفطرة . قلنا له : تعال
نفرض أن القرآن فصيح . لا تكرار فيه ولا تناقض ، وأنه جار على نظام
واحد في معانيه ، ونجعل ذلك إيجاز له . أليس من شرط المعجز أن يكون من
خير جنس الأفعال المعتادة ؟ إذ هو كلام لا يفضل جميع الكلام ، وإنما يختلف
بالأقل والأكثر ، وتقع فيه المماثلة والمفاضلة فهو جنس واحد ، وبحسب
التفاضل بينه وبين كلام سائر الخطباء والباغاء من العرب والمجيدين تتوزع
النبوة على كل فصيح بليغ بمرتبة من الفصاحة فينال من النبوة ما تستوجبه
فصاحته . »

قلت : الجواب على هذا .

أما أولا : فإنه ناقض في كلامه . لأنه طلب شرط الإعجاز على تقدير
ثبوت الإعجاز ، والمشروط لا يثبت إلا بعد تكامل شروطه . فن هذه الحيثية
يلزم وجود شرطه ، ومن حيث طلب شرطه . يلزم أن شرطه لم يوجد ، وذلك
تناقض ولا محالة .

لكن لا يستبعد مثل هذا من يقول : إن الله هو المسيح ، وأنه في السماء
حالة كونه في الأرض .

وأما ثانيا : فقولہ : و شرط المعجزات أن تكون من غير جنس الأفعال المعتادة ، الجواب من وجهين :

أحدهما : أنا نقول :- من شرط هذا الشرط ؟ ومن سلبه لك ؟ أنت شرطته وبجنته مع نفسك تقريرا لعنادك وهواك ، وفساد دعواك . ونحن قد بينا أننا وفي مقدمة الكتاب ، حيث ذكرت أن الذي اتفق عليه المحققون في المعجز : أنه الأمر الممكن الخارق للعادة المقرن بالتحدي ، الخالي عن المعارض . وبيننا ما فيه من القيود والإحترازاات وبيننا أنه موجود في القرآن .

الثاني : أن الإعجاز بالمعتاد أبلغ من الإعجاز بغير المعتاد بالضرورة . لأنه إذا عجز عما هو من عادته ، وهو متدرب فيه طارف بأصوله وقواعده ، فهو عما لا علم له به أعجز ، وذلك كما إذا قيل للنجار : اعمل مثل هذا الباب . فلم يقدر . فإننا نعلم بالضرورة أنه عن صناعة الزركش ، ونخياطة الثياب الرفيعة ، ونسج الخط المحرر ، إذا لم يكن ذلك من صناعته أعجز ، وأعجز .

ولهذا لما تقدمت بسورة منه فمجزوا . دل على أنهم عن معارضة سورتين فأكثر أعجز .

وأما ثالثا : فقولہ : و هو كلام لا يفضل جميع الكلام فهو جنس واحد ، .

قلنا : الجواب من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أنه لا يفضل جميع الكلام ، بل يفضل بخصيصة الإعجاز ، كما بينا وذلك مدرك بالحس والاستدلال . أما الحس فإن كل من سمعه يحس من نفسه إدراك أنه ليس بكلام آدمي ، وأما الاستدلال فبمعجز العرب عن معارضته .

الوجه الثاني : إن سلمنا أنه مع الكلام جنس واحد . فكذلك قلب العصا ، وإحياء الموتي مع جنس الفعل جنس واحد ، وإنما إختصاصنا عليه بخصيصة الإيجاز لذلك القرآن . والله أعلم .

وأما رابعا : فقوله : « تتوزع النبوة على كل نصيب بل ينفذ بمرتبة من الفصاحة فينال من النبوة ما يستوجبه » .

جوابه من وجوه :

أحدها : أننا لا نسلم إيجاد الجنس في القرآن وسائر الكلام لأن هذا صفة للإله القديم وذاك صفة المخلوق المحدث ، وإنما يطلق عليهما كلام ، وكلام . كما يطلق على الباري - سبحانه - وما سواه موجود وموجود ، وحيث لا يلزم التماثل فلا يلزم التوزيع .

الثاني : أن المسيح عندكم إله ، أو ابن الإله ، وأجمعنا على أن الأنبياء سألوه في جنس الخارق فلزمكم هذا المساق أن توزعوا الإلهية أو النبوة عليهم فيحصل لكل نبي قسط من الإلهية ، أو نبوة الإله في مقابلة قسط من ظهور الخارق على يديه .

الثالث : أن آدم شارك المسيح في أنه ليس من بشر ذكر ، وسائر بني آدم شاركوه في أنهم من أم . فيجب أن توزع الإلهية أو النبوة بينهم ، فيحصل لكل من بني آدم منها بحسب ما شاركه فيه .

الرابع : أن إعجاز القرآن ليس بمجموع مفهوم الفصاحة ، ولا بالقدر المشترك منها بينه وبين سائر الكلام وإنما إعجازه بفصاحته

الخاصة به (١) ، وهي القدر الزائد على نهاية فصاحة البشر ، وذلك ليس مشتركاً بينه وبين غيره حتى يتجه التوزيع في النبوة بحسبه ، وهذا كما تقولون أنتم : إن خصوصية المسيح على سائر الأنبياء هو اتحاد كلمة الله به أو ظهور اللاهوت في ناسوته ، وليس ذلك لأحد غيره .

قال : د فإن قلت : إعجازه من جهة أنه لم يعارضه أحد من الناس ولم يأت بسورة من مثله . قلنا : إن عمداً لم يقل للناس في قرآنه : د قل : لئن اجتمعت الجن والإنس علي أن يأتيوا بمثل هذا القرآن ، لا يأتون بمثله ، (٢) . وقوله : د فأتوا بسورة من مثله ، (٣) إلا بعد أن تأسست رياسته ، وظهر سلطانه . فن كان يقدم على معارضته وأسيافه تقطر دماً - لذلك لما شرع النضر بن الحرث في معارضته أنهض إليه علي بن أبي طالب فمده شر قتله .

وأما بعد موته فالحجة عنه عظيمة تسرق ملوك المسلمين لا يقدم أحد معها على ذلك ، وقد عارضه أبو العلاء المعري ، والأعشى بعد موته عارضه ، ومن معارضته له : د إنا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وهاجر ، ولا تطع كل كافر وساحر ، ولاجل ذلك صلب على العود . وقيل له ، وهو في الصلب : د إنا أعطيناك العمود ، فصل لربك على العود ، وأنا ضامن عنك أن لا تعود ، .

قلت : الجواب عن هذا .

(١) فصاحته ومعانيه مما

(٢) الإسراء ٨٨ .

(٣) البقرة ٢٣ .

أما قوله : « إن محمداً لم يتحدى الناس بالقرآن إلا بعد تأسيس رياسته ، فلم يقدم أحد على معارضته » فهو كذب وافتراء ، بل هذه سورة البقرة مصفوفة أوائل ما نزل من القرآن ، وفي أولها : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » ثم أتت سورة من مثله ، إلى قوله : « فإن لم تفعلوا ، وإن تفعلوا ، وتلا : حم » سجدة على « عتبة بن ربيعة » حتى بلغ قوله : « فإن أعرضوا فقل : أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود » فقال له : حسبك يا ابن أخي . نشدتك الله والرحم إلا سكنت ، ثم رجع إلى أصحابه ، وكانوا يعثوه إليه . ليستنزه عما يقول . فقالوا : نقيم بالله . لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذي فارقتكم به ، وكان ذلك انهاراً منه بالقرآن ، وخشية أن تأخذه الصاعقة .

وسمعه الوليد بن المغيرة يقرأ : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، (١) الآية . فقال فيه ما قدمنا ذكره . وقال : وما هو قول بشر ، وكلام كانوا يعرفون هجزم عن مثله . وهو بينهم وحيد مستضعف ، حتى أنهم أخرجوه إلى الطائف ، ثم طافوا به « الماطم بن عدي » حتى بلغ القرآن ، وكان يقول : « من يمنعني من قریش . فإنهم قد منعوني أن أبلغ كلام ربي » ؟

فلو أمكنهم معارضته ما كان لهم منه مانع . ثم سلمنا أنه لم يتحد به إلا بعد ظهور سلطانه . فقد كانت طوائف العرب كثيرة ، وأكسرة الفرس ، وقيصرة الروم موجودين فقد كان من له قوة المعارضة أن يأوي إلى منعه منهم ، ثم يعارضه فإذا أتى به بطل كونه معجواً ، ثم كان من تابعه يتخلى عنه ، ومن عالفه يشتد عليه حتى يؤول أمره إلى الإنحلال والاضمحلال ، كما آل أمر مسييلة الكذاب ، ود الأسود العنسي ، ود طليحة الأسدي ، والآ نبياء الكذبة من

بنى إسرائيل . وما رأينا كذلك . بل لم يزل الناس يدخلون في دينه حتى
طبق المشرق والمغرب .

وأما قوله : د قتل النضر بن الحرث ، حيث شرع في معارضته ، فليس
بصحيح أيضا ، بل إنما قتله بعد أن أمره يوم بدر في جملة الكفار ، ولا شك أنه
كان يرد على الفرس في بلادهم لحفظ شيئا من أخبار رستم ، ود اسفنديار ، فكان
يقول لقريش أنا أحدكم كما يحدوكم به محمد ، ويحدوكم بذلك ، وهو في حوزة ومنعة
من أهله بمكة قبل بدر بعين ، ومحمد بينهم مستضعف فلو كان ما عنده مما يصاح
معارضه لاستفاض واشتهر ، ودلا البدو والحضر ، ومع هذا فإنه أساء إلى
النبي غير ذلك كثيرا ، ثم لما قتله وجمع ما قالت أخته د قتيلة بنت الحرث ، في
مرثيته واستعطاف النبي عليه . قال : د لو سمعت شعرها قبل أن أقتله
لما قتلتها .

وأما حماية ملوك المسلمين منه ، فلا تمنع من معارضته المعارضين لجواز
أن يعارضوه سرا ، ثم يموتوا فتظاهر معارضتهم كما ظهرت معارضات المعري
والمتنبي ، وغيرهم من الزنادقة ، بل هذا الخضم بعينه صنف هذا الكتاب في
الطعن على الإسلام مستخفيا ، ثم إنه على طول الأيام ظهر ونوقض ، وليس
عند أحد من رؤساء الإسلام منه خبر حتى الآن .

وهذا الكلام يحققه قول المسيح في الإنجيل : د مامن مكتوم إلى سيظهر
ولا خفي إلا سيعلم ، (١) .

وأما معارضة المعري وأضرابه من الزنادقة ، فهي ركيكة أشبه لحام .
ولو كانت مساوية للقرآن في صفاته لظهر لها مصابة من المسلمين ينصرونها .

ثم اختلفت كلمة الإسلام ، كما أن مناقب أبي بكر وعلى لما كانا متساويين أو متقاربين اختلفت الأمة فيهما على قولين : أيهما أفضل ؟ وفضائل مروان بن الحكم ومعاوية وعمر بن العاص ، بل سلمان ، وهمار ، بل غالب الصحابة . لما لم تقارب مناقب هذين الرجلين لم تختلف الأمة فيهم فكما أنه ليس كل فتيلة توجب النزاع في صاحبها وغيره . كذلك كل معارض لا يصلح أن يكون معارضاً مفرقاً للناس .

وأيضاً . فإن كل من عارض القرآن إنما سرق بعض الفاظه ، وتابع أسلوبه فلم يلحق به لأنه مادته ، كما أن التلاميذ لما كانت مادتهم في التأيد من جهة المسيح لم يفتخروا أحد عليه ، ولم يسوهم به ، وأما العيسى ، الذي صلب على العود فلا أحقق لفظه لأنه مشتبه الصورة في الكتاب الذي نقلت منه .

فإن أراد الأسود العنقى - بعين مهملة ونون وسين مهملة - فذاك قتل فيلة ، ولم يعلم أنه صلب ، وإن أراد العيسى أو غيره من الألفاظ فلا يعلم من هو إلا أن يكون مسيلة الكذاب ، ولم يعلم أنه صلب أيضاً ، ومن قرأ أنه : « صندع بذت صندعين . نقي كما تنقين . أعلاك في الماء وأسفلك في الطين ، - والزارعات زرعا ، فالخامصات حصدا ، فالطاحنات طاحنا ، والخابرات خبزاً ، والآكلات أكلا ، فاللافات لقما ، إمالة وسننا ، لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض ، ولكن قريشاً قوم لا يعدلون ، » .

وهذا مع كونه منسوجاً على أسلوب سورة ، والمرسلات عرفاً ، فهو منسجج مثل قوله :

وكذا قول القائل : « إنا أعطيناك الجماهر ، وقول بعضهم : « إنا أعطيناك

اللاق ، فصل لربك وازعق ، إن شئت لك هو الأباقي ، فإن هذا منسوج على
مشوال : د إنا أعطيناك السكوتر ، (١) .

ولقد هدم أهله من يضحك عليهم ، فضحكوا على أنفسهم . ولعمري إن
قول القائل : د إنا أعطيناك العمود ، الخ خير وأنصح وأرشق من هذا كله (٢)
وشعر الشعراء المجيدين بكبر والفرزدق وذو الرمة ، ومن المحدثين أبو تمام
والبحرزي والمثنبي . خير من هذه الممارضات بما لا يتناهى ، وهي دون القرآن
بما لا يتناهى ، والله أعلم .

. . .

قال : د ومن لم يقطع بهذه الأدلة التي أوردناها ، وبقي له نزاع أو جدل
في شيء من دين محمد مع إضاح فساد وبيان وتمسك بعلاقة منازعة فهو
كالحية قطع رأسها وبقي ذنبها يتحرك .

قلت : قد بينا أن ما أوردته شبه صادرة عن سوء فهم ، وضيق علم ، وأنها
كجبال بحيرة فرعون ، وما تكلمنا به عليها كعصا موسى تلقف ما يافكون ،

(١) سورة السكوتر .

(٢) المؤلف يشتمك بهم .

الشرط الرابع .

اختبار الشريعة

قال : الشرط الرابع حسن الشريعة والدين ، وكما لها في الخير والفضائل والعدل ، وذلك أن يتضمن دينه حض الأمة على حب الله وتوحيده والعمل الصالح وحسن العبادة وموالاته الله ، وأن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه فليختبر دين هذا الرجل هل هو موافق الدين الطبيعي المذكور وشرائع الله التي أرسل بها رسله كروسي وغيره ؟ وهل هي جارية على هذا المنزع أم لا ؟

قلت : أما هذه الخصال التي ذكرها فهي منصوص عليها وعلى غيرها من خصال الخير في دين الإسلام ، والكتاب والسنة بهما ملوآن ، ولولا أن ذكر ذلك يستدعي كتباً ويخرجنا عما نحن بصدده من مناقضة هذا الخصم لذكرته .

وأما قوله : حضر الأمة على حب الله وتوحيده ، فهو توحيد وزود ، أين النصراني من التوحيد مع قوله بالتثليث ؟ وأما اشتغاله على مصالح العباد العامة والخاصة ، الضروريات وغيرها ، فأمر لا شك فيه ، على ما أشرنا إليه في القاعدة الأولى من القواعد الفروعية في القواعد المشقية .

وأما شرائع الأنبياء المتقدمين . فأحكامها قسيمان :

ما ورد شرعنا بنفسه فليس حجة علينا ، ولا شرعاً لنا .

وما لم يرد شرعنا بنسخه، فهل هو شرع لنا أم لا ؟ فيه قولان للمسلمين (١).

ومن أصل شرعنا : جواز نسخ الشرائع بعضها ببعض ، وأن شريعتنا ناسخة لما قبلها في الجملة (٢) . فنأزعمنا في جواز النسخ أو وقوعه أو شيء من أحكامه فقد بينه الأصوليون في كتب الأصول .

. . .

قال : دفع أيناها قد ذكر في سورة النساء : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) إلى قوله (أو ما ملكت أيمانكم) (٣) فأجاز نكاح أربع نسوة والتسرى بملك اليمين إلى غير عدد محصور : على أي دين كن من الأديان وأن يطلق الرجل ما شاء ويستبدل ما شاء كذلك ما طاب ،

قلت : هذا نقل صحيح عن دين الإسلام . إلا قوله في ملك اليمين : « على أي دين كن من الأديان » ، فليس بجديد ، بل إنما تباح للكتابية دون الوثنية والمجوسية ونحوهما . وإن كان قد ذهب إلى ذلك أحد من المسلمين ، فليس معتقدا .

قال : « ونبين بطلان هذا بحجج كثيرة :

أولها : أن الله تعالى لم يعط آدم إلا زوجة واحدة وهي التي خلقها من الضلع ليتبين بذلك تأييد الصحبة والمحبة بينهما كتأييد المحبة بين أعضاء الجسد ، ولهذا

(١) والأصح : أننا ملتزمون بما في القرآن . لأننا إذا كنا مكلفين بشرع غيرنا في حالة عدم النسخ لمنا كتب التوراة مع القرآن ، وهذا لا يصرح به مسلم من أجل التعبد . (٢) ناسخة للتوراة (٣) النساء ٣ .

حكى عن آدم في التوراة أنه قال : « هذه ^(١) عظام من عظامي ولحم من لحمي ،
سميت امرأة لأنها أخذت من المراء ، فلذلك يترك الإنسان أباه وأمه
ويبازم زوجته » .

وبهذا يتبين أنه بحسب الفطرة تكون واحدة لواحد ، إذ لو كان في كثرة
الزوجات فضيلة لكان آدم أولى بها ، لأنه كان واحداً في العالم
ليكثر نسله .

قلت : أما كون آدم لم تكن له إلا زوجة واحدة ، فلا يدل ذلك على
وجوب الاقتصار على الواحدة .

وقوله : « لو كان في كثرة النساء فضيلة لكان أولى بها إذ كان مفرداً
يكثر نسله قلنا : أما من نسله ، فما كان يجوز له أن ينكح من بناته إلى يوم
القيامة لأنهن بناته وإن سفهن ، ونكاح البنات حرام فيما علمناه ، ولم يعلم نبياً
وطى . بلته إلا ما حكى في التوراة عن لوط أنه أحبل إبناتيه وهو سكران ^(٢) .
فعل من قال هذا أو صدقه لعنة الله .

وأما من غير نسله بأن يخلق الله له مثل حواء فلجواز أن حواء كانت
تكفيه فلم يحتاج إلى غيرها ، لأنها خلقت في الجنة . وقد ملأ الله من نسلهما
الدنيا مفردين ، فلو كان له غيرها لما وسعهم الأرض .

فإن قيل : كيف تمنعون آدم من نكاح بناته وقد زوجه الله حواء ، وهي

(١) التكوين ٢ : ٢٣ - ٢٤ .

(٢) الأصحاح التاسع عشر من سفر التكوين .

خلقت من ذاته من ضلعه (١) .

قلنا : لأن بناته منه على جهة الولادة ، وحواء ليست على جهة الولادة وقد فرقتم أنتم بين آدم وحواء والمسيح بهذا بعينه ، فقلتم : المسيح خرج من رحم فكان ابن الله ، بخلاف حواء وآدم .

.

قوله : « خلقت من ضلعه ليتبين بذلك تأييد الصلبة بينهما كتأبيدهما بين أعضاء الجسد » .

قلت : ليس ذلك لهذه العلة بل لما ذكر في القرآن من قوله تعالى : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، جعل بينكم مودة ورحمة (٢)) وهذا لا يقتضي تأييد الصلبة ، وترك الرجل أباه وأمه ، ولزوم زوجته لا يقتضي أيضاً ذلك ، بل سببه المودة والرحمة بينهما ، وذلك مشترك بين المرأة الواحدة والزوجات .

وأما إنكاره جواز الطلاق ، فإنما استفادوه عما حكوه عن المسيح في الإنجيل في الفصل الأربعين (٣) من إنجيل متى أن الفريسيين قالوا للمسيح ليحربوه : « هل يحل للإنسان أن يطلق امرأته لأجل كل علة ؟ فقال لهم : أما قرأتم : أن الذي خلق في البدء خلقهما ذكراً وأنثى ؟

(١) يقول بعض المفسرين إن حواء لم تنشق من ضلع آدم ، بل من الطينة التي خلق منها آدم . والقول بأن حواء من ضلع آدم في الأصحاح الثاني من سفر التكوين الآية الحادية والعشرون .

(٢) الروم ٢١ (٣) في التراجم الحديثة : الأصحاح التاسع عشر .

ومن أجل ذلك يترك الإنسان أباه وأمه ، ويلتصق بامرأته ، ويكونان
بجسدا واحدا^(١) ؟ وما جمعه الله لا يفرقه الإنسان . قالوا له : لماذا موسى
أوصى أن يعطى كتاب طلاق وتخلي^(٢) ؟ قال : لأن موسى علم قساوة قلوبكم
فأوصاكم أن تطلقوا نساءكم ، ومن البدء لم يكن هذا ، وأقول لكم : من طلق
امرأته من غير زنا فقد ألجأها إلى الزنا ، ومن تزوج مطلقة فقد زنا .

لكن الجواب عنه من وجوه :

أحدها : الجواب العام ، وهو عدم الوثوق بالإنجيل .

الثاني : بتقدير الاحتجاج بالإنجيل . لكن هذا الكلام بعينه متهاافت
فلا تليق نسبته إلى المسيح^(٣) ، وسنبين وجه تهافته .

الثالث : الجواب من حيث التفصيل .

(١) يشهد إلى سفر التكوين ٢ : ٢٤ .

(٢) أول الإصحاح الرابع والعشرين من سفر التثنية .

(٣) لو أن المؤلف رحمه الله قرأ كلام المسيح كله حسبها هو مدون في الإنجيل
تلم من الكلام : أن المسيح أباح الطلاق - عن أمر الله - كما أباحه موسى في التوراة
- عن أمر الله - ولا فرق . يقول المسيح : إني أنصح الرجل أن لا يطلق امرأته لآى
سبب حتى ولو كان تامها ، بل أنصح بالطلاق لسبب قوى جدا ، ولا أقوى من الزنا
صديا ، وكان في عهد المسيح علماء من اليهود يبيحونه لآى سبب ، وعلماء يبيحونه
للزنا فقط ، فقدم المسيح نصيحته لا للإلزام بل للإرشاد والنصيحة ، وعلم ذلك
بأن العادة جرت في الناس بالرغبة في إسكاج الأبنكار ، وتقل الرغبة في الثيبات
والأرامل ، وإذا قلت الرغبة فيمن نفذ صبرهن ، وإذا نفذ الصبر أحكم الشيطان

أما كونه خلقهما ذكراً وأنثى ، وأن الإنسان شديد الألفة بامرأته ، فلا يقتضى عدم جواز الطلاق ولا يناسبه ، وأما قوله : « ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان » ، فنقول :

أولاً : الجمع بين الزوجين ليس حقيقة كاجتماع بدن الإنسان ونحوه ، وإن سلمناه فهو عام مخصوص بصور كثيرة كتفريق أعضاء البدن لصلحة العقوبة وغيرها ، وأما قوله : « لم يكن هذا في البدء » ، فلا يدل على ذلك أيضاً لجواز الفسخ (١) .

وأما اعتذاره عن تجويز موسى الطلاق لعله بقسوة قلوبهم إلى آخره . فلما نقشة عليه من وجوه :

= وسأوسه . وبربرنا لوجه نظر المسيح قائم على أمور منها : النص نفسه ، وفي آخره يقول : « من استطاع أن يتقبل فلينقبل » ، [متى ١٩ : ١٢] فالأمر للإرشاد والنصح لأن النص على - - - - - بيل التجيير لا الإلزام . ومنها : أن المسيح صرح في الإنجيل بأنه غير ناسخ للتوراة ، وعليه يكون مقراً تمام الإقرار بما أتى به موسى ابن عمران لقد قال لأتباعه : « على كرسى موسى جالس الكتبة والفريسيون ، فكل حافوا لكم أن تحفظوه فاحفظوه وافتعلوه » ، [متى ٢٣ : ٢ - ٣] فقد أحال أتباعه إلى علماء اليهود ، ومنهم من يؤمن به ، ومنهم من لا يؤمن به . ولو كان المسيح حكماً أشرعية موسى - كما يدعى النصارى ، وهذا باطل - لكان معنى التكميل أن يقرحكم موسى في الطلاق وسائر الأحكام أولاً ، ثم بعد ذلك يذكر التشريعات التي يريد أن يكمل بها شريعة موسى . كالإنسان يريد إكمال بيت من البيوت بفرك القائم من أساس البيت ويضيف عليه ، وعلى قولهم زوراً بالتكميل ، وعلى قولنا حقاً بالتصديق فقط دون التكميل يثبت أن المسيح أباح الطلاق لكان بسبب قوى جدا هو الفاحشة المبينة .

(١) المسيح غير ناسخ للتوراة . بل مصدق للتوراة ومبشر بمحمد ﷺ والناسخ للتوراة هو محمد ﷺ .

أحدهما : أن قسوة قلوبهم إن كانت مقتضية لجواز الطلاق ، فلم لم يحزه المسيح أيضا لذلك ، ولعل محمداً عليه السلام أجاز الطلاق توسيعاً على قسوة القلوب من أمته .

فإن قلتم : نسخ ذلك في دين المسيح .

قلنا : ونسخ ما في دين المسيح في دين محمد .

وإن لم تكن مقتضية لجواز الطلاق لزم أن يكون موسى شرع غير الحق لغير موجب .

الثاني : إن ما جاز أن يكون حقا في دين موسى فما المانع أن يكون حقا في دين محمد ؟

الثالث : إن قوله : « من طلق امرأته من غير زنا فقد ألجأها إلى الزنا » كلام مستدرك بأن ذلك غير لازم من طلاقها . لانا إذا ألجأناها أن تزوج بغيره لم يحصل من طلاقها إلجاء إلى الزنا ، ثم إن مفهومه جواز طلاقها إذا زنت ، وعموم قوله : « من تزوج مطلقة فقد زنا » يقتضي أن أحدا لا يتزوج مطلقة سواء طلقت بسكونها زنت أو مع عدم الزنا ، وذلك يلزم منه إلجأها إلى الزنا — أعني جواز طلاقها — إذا زنت . والمنع من تزوج المطلقة مطلقا ، على ظاهر هذا العموم . لأنها حينئذ تبقى مطلقة بطلالة فتحملها البطالة على التشاغل بالزنا ، كما حكى في التوراة عن كنة « يهوذا » لما مات زوجها أحوجتها البطالة إلى أن تعرضت ليهوذا على الطريق حتى زنا بها^(١) ، ونحن نتبرأ إلى الله من هذا .

(١) الأصحاح الثامن والثلاثون من سفر التكوين .

وبهذا بان ما في هذا الكلام من التناقض ، وعدم التناسب ، بحيث يجب
تبرئة السيد المسيح عن مثله .

• • •

قال : « وأيضا . فإن الطبيعة لا تجمع إلا اثنين في فعل التناسل . فينبغي
أن لا يكون للرجل إلا زوجة واحدة . »

قلت : هذا خلف من الكلام . فإنه إن أراد أنها لا تجمع إلا اثنين في
حالة واحدة فسلم . لكن لا يقتضى ذلك الاقتصار على واحدة ، وإن أراد في
وقتين فصاعدا فممنوع ، وحينئذ يجوز أن يطوف الإنسان في ساعة على جماعة
من النساء واحدة بعد واحدة .

• • •

قال : « وأيضا . فإن كثيرا من الحيوانات ليس الذكر منها إلا أنثى واحدة
كالأسد والذئب وغيرهما من البهائم ، وكأكثر الطيور فالإنسان لخصيصة عقله
أولى بذلك قعما للشهوة . »

قلت : جواب هذا من وجهين :

أحدهما : أنه معارض بما يتخذ من الحيوانات عدة إناث ، فلم كان التامس
بأحد القبيلين أولى من التامس بالآخر ؟

الثاني : أن اقتصار هذه الحيوانات على أنثى واحدة . هل هو على جهة
قمع الشهوة ، أو على جهة الحيوانية والطبيعة ، وعدم الشعور بحقائق الأمور ؟
فإن كان الأول لزم أن تكون هذه الحيوانات عقلاء كامل العقل حتى قمع

شهورتها بعقلها ، وأن الذب أعقل من « إبراهيم » حيث كان في فراشه « سارة »
و « هاجر » ومن « يعقوب » حيث جمع بين ابنتي خاله « لينة » و « راحيل »
وجاريتهما في فراش واحد ، فضلاً عن أن تسكن هذه الحيوانات أعقل من
بقية عتلاء الأدميين . وإن كان الثاني لم يفسح الأولوية ولا القياس . والتفكير
بهم يكون ؟ قد اجتمعتم أنتم وبعض الحيوان البهيم على رأي . ونحن وبقية العالم
هلى رأي ، وموافقة الاستشعر أولى من موافقة شريعة قليلة ، تقلد في دينها
ودنياها ومعايشها ومعادها حيواناتهم ، خصوصاً السبع والذب اللذين هما من
أدمع الحيوانات وأبلدها .

ولعل هذا من جملة الأسباب الموجبة لإطباق الحمى على الأسد ، لأن طبيعته
في الأصل حارة ، وباقترصاده على أنثى واحدة يقل نزوة ، فتختص الحرارة في
يديه ، فيبثها القاب إلى سائر نواحيه . وهذه حقيقة الحمى .

وقد بينا في أول الكتاب : أن من منافع النكاح تخفيف البدن وتلشيطة .

فإن قلت : فالأسد في الشجاعة والنشاط على الغاية بخلاف سائر الحيوان ،
وما ذكرته يقتضى تثبطه أثقل بدنه .

قلت : وما يدريك لعله لو أكثر من النزو بحسب ما تقتضيه حاله ، كان
يكون أشجع وأنشط .

. . .

قال : « وأيضاً فإن فائدة آلة التناسل في الزوجين : الذرية لا اللذة .
ثم اللذة ، وإن كانت تصحبها تبعاً ، لا بالقصد الوضعى ، لكن استعمال الآلة
للذة فقط استعمال سوء مائل عن الاستعمال المستقيم . ولذلك هو ذنب . »

قلت : هذا ممنوع ، بل المقصود من آلة التناسل الذرية واللذة جميعاً ،
بالمقصد الأول . أما الذرية فبالانفاق ، وأما اللذة فلأن الباري - سبحانه -
ابتلى خلقه بتركيب السموات في يوم مخصوصاً هذه الشهوة فإنها أشدها ، فلو لم
يحمل إلى قضائها طريقاً مباحاً للزم منه تكليف ما لا يطاق ، إذ كان يكون
مثال الشخص في الدنيا مع كثرة نسائها مثل شخص حبس في دار مولودة عيات ،
بحيث لا يطاق إلا على جماعة منهم . ثم يقال له : إياك أن تظلم منهن شيئاً ،
واحترس أن يلدغك .

ثم قد أجمع الناس على جواز نكاح العاقر والصغيرة التي لا ولد . ومن
ارتفع حيزها ونحوه ، ولو لم تكن اللذة مقصوداً أصلياً ، لما جاز ذلك .

فأما قوله : د إنه ذنب ،

جوابه : أن يقال : هو ذنب إذا كان خراماً أو مطلقاً ؛ الأول محتم ،
والثاني ممنوع ، ولو كان كذلك لم يفعله الأنبياء . وأيضاً لو كان استعمال الآلة
للذة فقط ذنباً واستعمال سوء ، مع أن حصول الذرية منه غير مقطوع به ،
لكان في تجويزه لأجل الذرية إقدام على ذنب محتم لتحصيل فائدة غير محققة
وذلك يناقض السياسة العقلية .

. . .

قال : د وأيضاً لذة اللحم ليس شأنها اجتلاب فائدة ، بل تدفع الفوائد
الروحانية وهي في نفسها خبيثة ردية مهلكة ، فإنها كالخمر تسكر الذهن الإنساني
وتذهب قوته ، وكالضباب يصير العيون مظلمة .

قلت : قد بينا فوائد هذه الحاسة أول الكتاب ، ونص عليها الأطباء ،
وعلى مضار تركها . ولو صح ما قاله من دفعها الفوائد الروحانية ، لوجب أن

تكون محاييس النصارى وغيرهم الذين لم ينكحوا قط ، أفضل من الأنبياء .
كإبراهيم وموسى وهرون ، ويشوع بن نون ، والأنبياء الإثني عشر (١)
وأشعياء ودانيال ، روحانية منهم .

ولقد حيرنى هذا الملعج فى أمرى بتلونه ، فإنه تارة نصرانى مثلك أو غيره
وتارة فيلسوف معطل ، وتارة عامى جلف ، فنعوذ بالله من التلون .

قوله : دهى فى نفسها خسيصة ردية مهلكة ، إن أراد بخسيتها قبح صورتها
طبعاً ، ورد عليه حالة البول والتغوط ، بل حالة الأكل لأنها سببهما ، ولا يقال
هذه الأحوال ضرورية طبعاً ، لأننا نقول مثله هناك ، إذ النكاح ضرورى من
حيث الطبيعة والشهوة يتأذى بتركه الدين والبدن ، كما سبق .

وقوله : وإن أراد إهلاك الدين بالتتابع فيها ، فذلك إنما هو فى الحرام
لألحلال ، وإن أراد هلاك البدن بإضعافه فذلك يتقدر بحسب اختلاف
المروءات والعقود والمحمود منه : القدر المتوسط ، الذى لا ينهك البدن بكثرة
ولا يفضى إلى إنهك الدين بالإقلال منه .

ويحكى (٢) : أن أبا مسلم الخراسانى كان لا يأتى النساء فى السنة أكثر
من مرة . ويقول : هذا جنون . فأكثر من مرة لا يكون .

قلت : ويغالب على ظنى أنه قد كان به حلة مانعة ، أو فكرة شاغلة .

فإن قيل : فحمد كان أولى بهذا التماسك من أبى مسلم لفضيلة منصب النبوة

(١) الأنبياء الإثنا عشر : قصد أنبياء لهم أسفار صغيرة ملحقة بالترجمة
العبرانية . (٢) أى يحكى النصرانى .

وفكرته في الجهاد ، وإقامة الدين ، وكال معرفته بأحكام الآخرة .

قلنا : كذلك كان ، ولهذا قالت عائشة : « كان أمليكم لأربه ، لكنه لو بالغ في التماسك من هذه الشهوة ، لشتى على أمته الناس به ، فإنه كان يطبق ما لا يطبقون ، فكان يلزمهم الحرج ، وذلك ينافي بنصوص الشريعة برفع الحرج فأكثر منه ، دفعاً للحرج عن أمته ، وأيضاً فإنه كان مشرعاً معلماً ، كما قال : « إنما بعثت معلماً » ، وعلم أن في ضرورة هذا الفعل ما تحتشمه النفوس وتنجيه منه ، فجراهم عليه بإكثاره منه فعلاً وقولاً ، لئلا يتقاصروا عنه أحياناً أو يقدموا عليه على وهم وإيهام فيخرجوا بذلك ، فأراد أن يوسع عليهم المجال في الحلال ، ويخالف أهل الزور والمحال ، النصارى الضلال .

قوله : « إنما كالحجر لسكر الدهن الإنساني وتذهب قوته » .

قلنا : إن صرح هذا فهو إلا كتار منها لا مطلعها ، على أن الإنسان إذا دام تركه بعد اعتياده يجد لذلك ثقل بدن وكره وانقباض يورثه بلادة ووسواساً ويحصل له بفعله انشراح وانقبساط ، ولذلك هو أكبر دواء العشاق ، كما ذكره الأطباء .

. . .

قال : « ولأنها مضادة لأنواع المرور الروحانية العالية ، فهي تصرف النفس بالكلية عنها ، إذ يفسد ذوق القلب ، فلا يستطيع شيئاً من الخير ، كما في العكس ، وهو أن الذين يستطيعون الأمور الروحانية الأزلية لا يستطيعون اللذات الجسدانية بل يكرهونها ويهربون عنها » .

قلت : أما قوله : « إنها مضادة للروحانيات » ، فباطل بالأنبياء ، إذ هم أعظم البشر روحانية ، وكانوا يستعملون هذه اللذة ، وكل ما ذكره في هذا

الفصل باطل والحق خلافه ، بل هذه اللذة إذا استعمات على الوجه الحلال قصداً لا إفراط ولا تفريط ، وقصد بها إعفاف الدين وتحصين الدين والفرج . والتفرغ من فلق الشبق ، لطاعة البارى فى النهار والنسب ، كانت أفضل من عبادات كثيرة .

ولهذا قال بعض علماء المساميز : إن التشاغل بالنكاح أفضل من التعلل لتوافل العبادة ، سيما لمادة فساد الدين بالزنا ونحوه .

وأما ترجيح الروحانيات عند أصحابها ، فلأنهم لا يوردونها إلا بعد قهر الطبيعة بريضة البدن وكسر شرته ، وإخماد قوته بجهاد النفس ، وتيامم الكيايمه ، حتى تقوى قوته النفس على البدن ، حتى يتفكر به ، ثم يتفكر في نفسه .
عنه ، لا لما أرادها .

ولو كان ما ذكر جميعاً لوجب حجب استدلال (١) الله لإبراهيم واسحق ،

(١) إن استدلال الله لإبراهيم وإسحق ويعقوب ليس معناه : أن الله ظهر أمامهم ووجهاً لوجه ، وأوأ الله أمامهم ووجهاً لوجه ، فالتوراة تصريح وحسب ذلك الإنجيل بأن الله تعالى لا يرى ، وإن يقدر أحد على رؤيته ، فى نصوص كثيرة حكمة ، منها : قول أشعياء : « فإني لا أرى وجهك ، يا إله إسرائيل » [أشعياء ١٥ : ١٤٥] .

ومنها : قول الله تعالى لموسى عليه السلام : « لا تقدر أن ترى وجهى ، لأن الإنسان لا يرانى ويعيش » [خروج ٢٣ : ٢٠]

وفى سفر العدد أن هرون وصريم تذكرا على موسى بسبب تزوجه من امرأة كوشية ، فخطبهما الله تعالى : « فقال : اسمعا كلامى . إن كن منكم أبى للرب فبالوفا استعان له . فى الحلم أكله . وأما عبدى موسى فليس هكذا ، بل هو أمين فى كل =

وبعقوب ، وتجلي لموسى وناجاه ، إن كانوا يطلقون نساءهم ، لا يجتمعون
بهن أبداً .

= يبنى . فإلى قم وعياناً أنكم معه لا بالألفار . وشبه الرب يعاين . فلماذا
لا تخشيان أن تتكلمتا مع عبدي موسى ؟ [ص ١٢ : ٦ - ٨] .

يوضح هذا النص أن الله تعالى لا يرى ، وإذا أراد أن يكلم بشياً يكلّمه بالروح
وفي الإنجيل برواية يوحنا : « لأن لم يره أحد قط » [يوحنا ١ : ١٨] . ويقول
في النص : « فليسمعوا صوتي » وأمر ربك أمام الله الذي يسمع الكثر والذليل يسوع ،
الذي سمع له ، بهيئاته التي لم يزل بالاعتقاد . الله . أن تفتن الرعية بل قدس
رأى لهم إلى تلوين وبنار سيدهم يسوع المسيح ، الذي يرفع في أوقات البشارة
العزير الوحيد ملك بالبركة ورب العالمين الذي وده في نعم النور ، ما كنا فيه
نور لا يدنى منه ، الذي لم يرد أحد من الناس ولا يقدّر أن يراه ، الذي أنكره
والقدرة الأبدية : [١ : ١٢ : ١٦ - ١٧] . وما ورد من نص في برهم ظاهرها
استعلان الله وظهوره . إلى مقامات : إلهيات وجود الله في العقل ، كما يتأكد الواقع
من الشيء الذي وآه .

وفي القرآن الكريم نصوص تمنع رؤية الله منها : « لا تدركه الأبصار » و« لا تدركه
الاستزلة مع الشيعة الإمامية على أن رؤية الله في الدنيا وفي الآخرة ، وأنفسهم
« لا يرب فيه ، لأن « لا تدركه الأبصار » نص فيكم .

وأما قوله تعالى (وجوه يومئذ ظاهرة إلى ربها ظاهرة) فنفسه مشابهة بحتم :
١ - النظر إلى الذات ٢ - والنظر إلى نعم الله وفضله . والنظر إلى النعم والفضل
موافق لمعنى النص الحكم ، فيكون هو مراد الله تعالى . وكذلك يفسر قوله تعالى
عن الكافرين : (لأنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) أي عن نعم الله وفضله .

روى صفوان بن يحيى قال : سألت أبا قرة أن أدخله على الإمام علي بن موسى
الرضا - رضي الله عنه - فاشتدته في ذلك فأذن لي ، فقال أبو قرة : إنا روينا :

قال : دفعه بان بان اللذة الاحمية ينبغي أن تبقى بحسب استطاعة الطبيعة وإذا كان الواجب أن تبقى ، فأولى أن لا يعمل شيئاً لاجتلابها ، فينبغي أن تعدل وتقمع حيث لا استطاع أن تبقى على كل حال .

قلت : المسلم له من هذا وجوب إبقاء الحرام ، وما ينهك البدن أما غيره فلا ، وهذا كلام في الراجح .

. . .

قال : فينبغي أن لا تذكر الزوجات والجوارى ، بل يقتصر على واحدة ويكون قصده تحصيل الروحانيات ،

قلت : هذا حاصل ما ذكره بعدما سبق في كلام مخبط متهافت .

أن الله سبحانه قسم الرؤيا والكلام بين اثنين ، فجعل الكلام لموسى عليه السلام والرؤيا لمحمد ﷺ . فقال أبو الحسن الرضا : فن المبلغ عن الله إلى اللطائف الجن والإنس : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) و (لا يحيطون به علما) و (ليس كمثل شيء) ؟ أليس محمداً ؟ قال : بل . قال : فكيف يجرى رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله ، ويدعوهم إلى الله بأمر الله ، ويقول لهم : (لا تدركه الأبصار) و (لا يحيطون به علما) و (ليس كمثل شيء) ثم يقول لهم : أنا رأيته بعيني وأحطت به علما ، وهو على صورة البشر ؟ أما يستحون ؟ ما قدرت الوافقة أن ترميه بهذا . قال أبو قرة : أنه قال : (ولقد رآه نزلة أخرى) قال أبو الحسن الرضا : إن بعد هذه الآية ما يدل على أنه لم يره ، حيث قال : (ما كذب الفؤاد ما رأى) أي ما كذب فؤاد محمد ، وما رأت عيناه . ثم أخبر بما رأى ، وقال : (لقد رأى من آيات ربه الكبرى) وآيات الله غير الله ، وقد قال : (ولا يحيطون به علما) وإذا رآه الأبصار فقد أحاطت به علما [توحيد الصدوق — باب الرؤيا] .

واعلم : أن الشكاح بالغاً ما بلغ منه الإنسان لا يشغل عن الروحانيات لمن له نية صادقة ، ونفس صافية وهمة عالية (١) .

. . .

قال : د ويقال أيضاً : الشهوة اللحمية إما أن يقال : ينبغي أن تقمع أو لا يقال ؟ فإن قيل لا ينبغي أن تقمع ، لزم أن تبقى الطبيعة الإنسانية ذاهبة في كل نجاسة ولواط وبهيمية . وإن قيل : ينبغي أن تقمع لكن باستمهال النساء والجوارى الكثيرة كما قال محمد ، فهو مردود بوجوه :

الأول : أن الشهوة مشتركة بين القبيلين ، فينبغي أن يكون للمرأة أزواج كما للرجل زوجات ، ولم يقل به أحد .

الثاني : أن المرأة إلى الزنا أقرب إلى الرجل لو فود شهوتها ونفصان عقلمها فن احتاط للرجل بكثرة النساء بحيث إن كانت واحدة مريضة أو عاقراً لانحمل ، وجد الأخرى صالحة تحمل ، لزمه أن يجعل للمرأة أزواجاً بحيث إن كان أحدهم مريضاً أو غائباً ، وجدت الآخر يصونها عن الزنا .

الثالث : أن في الباب الثاني عشر من كتاب أيوب : د سل البهائم تعلمك وطيور السماء ترياك ، (٢)

قال : د والبهائم وطيور السماء تتبع عادة آباءها ، فينبغي لنا أن نتبع عادة أبنائنا ولم يكن له إلا زوجة واحدة .

(١) من وصايا التوراة للملوك : لا تكثر لهم الخيول ، ولا تكثر لهم النساء ولا تكثر لهم الأموال [النثنية ١٧ : ١٦ - ١٧] والنهي عن التكثير يقتضي إباحة القليل .
(٢) سفر أيوب ١٢ : ٧

الرابع : أن تكثير الزوجات والجواري موجب اتعاسدهن ، وتشنيت قلوبهن ، والغضب والقطيعة وذلك شر ، والله خير عرض ، فلا يفعل الشر ، ولا يأمر به .

قلت : الجواب عن هذا بأننا نقول : يجب قبح هذه الشهوة بالطريق الشرعي وهو النكاح والتسرى أو الصوم لمن لا يقدر على ذلك .

قوله : د الشهوة مشتركة بين القبيلتين ، قلنا : نعم .

قوله : د ينبغي أن تكون المرأة أزهى من الرجل في البيت ، قلنا : هذا قد كان متفقاً على ذلك ، لكن متى ما كان الزوج متقياً لله تعالى ، واشتداه الأنساب ، ونشأ في بيت من بيت على مراعاة الأخلاق والفضيلة ، وإذا تهرت المصلحة - صانعاً ، أو المفسدة فنيهاً . وإن تداركها ، فإن ترجحت المصلحة حصلت ، أو المفسدة نصبت ، وإن تساوت فخيرنا ، وهذا تداركها مصلحة العدل في النساء بتسويتهن بالرجال في تعدد الأزواج ومفسدة اختلاط الأنساب لكن ترجحت هذه المفسدة فنفاها الشرع ولفظ المرأة .

وتحصينها من الزنا يحصل باحتجابها في البيت على حسب الإمكان ، ولي أنها لو كان لها أزواج لما تركت الزنا بالكلية ، كما أن الرجل على ما هو شاهد - وإن كان له زوجات لا يتركها بالكلية ، بل يطمح إلى غيرها من ذكر وأنثى لو أطا وزنا .

لكن غاية ما يقال على تقدير كثرة أزواجها كأن يكون داعياً إلى الزنا أضعف فيكون وقوعه منها أقل لكن يعارضه مفسدة اختلاط النسب وتغاير

الرجال الذين نفوسهم أقوى، وهمهم أعلى من همهم النساء، ثم أتم لم لم تقولوا بذلك في جانب الرجل (١) ؟

وهذا سؤال قد أحكت الجواب عنه في أوائل الفوائد ، وما ظفنت أن أحدا أوردته . لكن فرغته وأجبت عنه . وبهذا حصل الجواب عن سؤاله الثاني .

وأما الثالث : فقوله في كتاب أيرب على تقديم الوثائق بصحته ، فليحضر المراء به : أن التطيور تعلمه أمر دينه والأحكام الشرعية .

ثم . . . لا نفهم له . فلم تلت : إن سؤالا يمين أن يكون هذا اسمكم ؟ بل لأنه لا يترك من حيث أنها أسماء ترواها فتدور خائعا ، وتروح بطلانا ، فيأمره أن يكون في التبرك مثلها أو غير ذلك . ثم قال : في القرآن : وما من دابة في الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه إلا اسم أمثالكم (٢) .

وأما قوله : . . . ينبغي أن نجمع مادة أيشا في الاختصار على واحدة ، بجوابه من وجهين :

أحدهما : أن نقول له : هات لنا مثل جواب حتى تقتصر عليها .

الثاني : أن شرعنا أمرنا بمطابقة الحق بالحجة ، ونهانا عن تقليد الآباء بقوله :

(١) اختصار الكلام : إن منع تعدد الرجال للمرأة بسببه الحفاظ على الانساب وسؤال النهراني لا يلزمنا لأن التوراة التي هو ملوم بها تبين تعدد الزوجات مثل القرآن ، ولا تبين تعدد الأزواج .

« قالوا : بل نقيم ما وجدنا عليه آباءنا ، (١) في آيات كثيرة .

وأما السؤال الرابع : فإن تكثير النساء ، وإن كان موجبا للتفاير بينهن وتماطمهن . لكن هذه مفسدة عارضتها مصلحة أرجح منها ، وهو تخصيص فروج الرجال ، ولم يعارض هذه المصلحة مانع اختلاط النسب كما عارضها في حق النساء ، فحصلت هذه المصلحة الراجحة لما قررناه من صراطة شرعنا للمصالح .

واعلم أننا بحمد الله أهل صدق وعدل وإنصاف ، وعلى ذلك تأسيس دين الإسلام . ولا شك أنا نرى غالب الناس من المسلمين وغيرهم مع إباحة التزوج والذري لهم قد استحوذ عليهم الشيطان ، حتى يترك أحدهم ما يحل له من ذلك وإن كثر ويعدل إلى الزنا بالنسوان ، والواط بالغلدان . فلو حصرنا في واحدة كما أشار به هذا الخصم ، لسمرى لقد كانوا يدبون على الشيوخ والكهول والشباب والبهائم في البر ، والحيتان في البحر ، فكان فيما جاء به دين الإسلام من تكثير مجال النكاح عليهم تقليل لهذه المفسدة .

ولعل هذا النصراني فرء احتباس رهبانه في البيع والديارات فيظن أن ذلك يمنعهم عن الفجور ، ولو علم أنهم يدبون على الشمامسة وكل صبي وشيخ يدخل إليهم . لأجاز لهم التزوج بعشرين ، ولولا ما هم فيه من الرضاة ونحوها لدبروا على أطعمة المذبح .

• • •

قال : د وفي سورة البقرة : د نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم ، (١) قال في التفسير : يعنى من أى وجه شئتم مقبلة ومدبرة ، قال : د وهذا تعليم يستنكف منه البهائم ، فضلا عن أن الله يعلمه خلقه ، .

قلت : هذا غباوة وعناد . فإن هذه الآية أسبابا تقتضى ما تضمنته من الحكم :

أولها : أن اليهود كانت تقول : إذا جامع الرجل زوجته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، فبين الله تعالى بهذه الآية أن لا أثر لذلك ، بل الرجل أن يأتى امرأته مقبلة ومدبرة بشرط أن يكون في القبل .

الثانى أن المهاجرين كانوا يحبون نساءهم ، يعنى يأتونهم مدبرات في القبل فلما جاءوا المدينة جعلوا يفعلون ذلك بأزواجهم من الانصار . ولم يكن لهن به عادة فأخبرن بذلك النبى عليه السلام ، ووقع فيه الكلام ، فبين الله حكمه .

الثالث : ما روى ابن عباس قال : جاء عمر ، فقال يا رسول الله هلكيت ، قال : ما أهلكك ، قال : حوات رحلى الليلة فأنزل الله هذه الليلة : د فأتوا حرثكم أنى شئتم ، أقبل وأدبر ، واتق الدبر والحبيضة . رواه الترمذى والنسائى .

وحيث نقول : ما المحذور في أن الله - سبحانه - بين له في كيفية الوطء ما ينبغى ، مما لا ينبغى ؟ ولما استقبح هذا الخضم هذا بناء على رأيه الفاسد في أن اللذة ليست مقصودة لذاتها من الجماع ، وقد تقدم منه ، وما جعل النساء إلا للمتعة :

على أن النسائي قد روى في سننه الكثير عن ابن عمر ، أن رجلا أتى
أمراة في دبرها على عهد النبي ﷺ فوجد النبي ﷺ لذلك وجدا شديدا .
أقول الله - سبحانه - : فأتوا حرثكم أنى شئتم ، ويمنع بهذا من أجاز وطء
المرأة في دبرها ، ويعزى إلى مذهب مالك ، وأهل الشافعي ، وهذا أشد ، وأغلظ
على النهاري (١) .

• • •

قال : وفي هذه الصورة : الطلاق مرتان ، (٢) إلى قوله : فإن طلقها
فلا تمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، وذكر حديث امرأة رفاعة
القرظي : لا . حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ، وكان حاصل ما ذكره
: نكار فراق المرأة بالطلاق أو المرض أو العيب ونحوه . قال : ولو جاز ترك
المرأة لأجل شيء من العيوب ، يجاز للمرأة ترك الرجل لذلك . لأنها أعوج
إلى الرفق لضعفها .

(١) كان يجب على المؤلف أن يقول : وهذا من عب . الفقهاء . بدل وهذا
شد وأغلظ على النهاري . لأن الآية لا تشير إلى إتيان المرأة من الدبر . قال
لك لابن وهب وعلى بن ربيعة لما أخبراه أن أساء بمصر يتحدثون عنه أنه يبيع
ذلك ، فنقر من ذلك وبادر إلى تكذيب الناقل ، فقال : كذبوا على ، كذبوا على ،
كذبوا على . ثم قال : أستم قوما عربا ؟ ألم يقل الله تعالى : : نساؤكم حرث لكم ،
وهل يكون الحرث إلا في موضع المني ؟ وقيل لابن عمر : ما تقول في الجوارى
سين أحضهن ؟ - والتحريض هو أن يأتي الرجل المرأة في غير ما أتاهما الذي
يكون موضع الولد - قال : وما التحريض ؟ فذكر له الدبر . فقال : هل يفعل
ذلك أحد من المسلمين ؟

قال : بل ينبغي أن تمكن المرأة ذات العيب لأجل الضرورة ولا تفارق ،
لأن أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال المرض والضرورة عد قاسياً خائناً ،
قلت : أما الطلاق بفجائر بإجماع المسلمين ، وقد تقدم البحث معه فيه .
وأن النكاح عقد معاوضة في الحقيقة جاز فسخه كالبيع ، فقد جاء في الحديث
عن النبي ﷺ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، وعليه إشكال ، وهو أن
البغضة تقتضي المكراهة والإباحة تقتضي التسوية ، فالجمع بينهما متعذر .
وأجيب : بأن المباح قد يراد به تساوى الطرفين ، وقد يراد به القدر المشترك
بين المتساوي الطرفين وراجع الترك ، وراجع الفعل من غير جزم . وبهذا
يستقيم معنى الحديث ، لأنه يصير تقديره : أبغض ما للإنسان فعله : الطلاق .
وهو أعم من المتساوى وغيره .

وقوله : يد لو جاز ترك المرأة لعيب ونحوه ، لجاز لها ترك الرجل ،

قلنا : هكذا نقول على تفصيل فيه . وتقريره مختصراً : أن العيب في أحد
الزوجين : إما أن لا يخل بمقصود النكاح أو كاله ، فلا يثبت به الفسخ ، أو
يخل بذلك فيثبت به إقامة العدل وإزالة للمكروه عن المكلف .

ثم العيوب الموجبة للفسخ . إما خاصة بالرجل كالجب والعنة ، أو المرأة
كالقرن والرتق . أو مشترك بينهما كالجنون والجذام والبرص ، ولكل من
الزوجين فسخ نكاح صاحبه ، لما يخل بمقصود نكاحه من ذلك .

قوله : د تمكن المرأة الضرورة ولا تفارق ،

قلنا : فيه إلزام للرجل بمكروها ، له عنه مندوحة ، وذلك ينافي العدل .

قوله : د أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال الضرورة ، عد قاسياً خائناً ،

قلنا : النكاح من باب العقود العوضية ، لا من باب العهود .
والعقود العوضية يجوز فسخها بعيب وإقالة ، فكذلك النكاح يفسخ
بالعيوب والخلع ، وهو نظير الإقالة في البيع ونحوه ، والفرق بين العقد والعهد
أن العقد يتضمن عرضاً ، والعهد لا يتضمن عرضاً ، وقد أمر الله بالوفاء
بالأمرين ومن الوفاء بالعقد ، الفسخ عند قيام المقتضى له ، ولو كان اجتماع
الزوجين على جهة العهد على ما ذكرنا لمكان زنا حراماً بإجماع المسلمين .

وحيث نقول : فسخ العقد لا قسوة فيه ولا جناية ، بل إنما ذلك
في العهد .

وأما قوله تعالى : (وأخذنا منكم ميثاقاً غليظاً ^(١)) فقال المفسرون :
عقداً مؤكداً . وهي كلمة الله التي أخذها للنساء على الرجال ، وهي الإحصاء
بالمعروف أو التسريح بالإحسان ، قال قتادة : « وكان ذلك يؤخذ عند عقدة
النكاح ، نعم : إن شرط في العقد أن لا يفسخ أحد من الزوجين بعيب ظهر
بصاحبه . فإن قلنا : لا فسخ بالعيب الحادث ، كان هذا الشرط مؤكداً للحكم .
وإن قلنا يثبت به الفسخ احتمل أن يلزمهما بموجب الشرط لقوله عليه السلام
« المسلمون على شروطهم » واحتمل أن يبطل النكاح من أصله ، بناء على
الشرط الفاسد في العقود . وأحكام الأنكحة الفاسدة معلومة .

ثم ما ذكره ينتقض بالتلاميذ مع المسيح ، حيث آمنوا به وبايعوه على دينه
ثم لما قبض اليهود عليه فروا عنه ، خصوصاً بطرس التلميذ الكبير الذي قال له :
« لو أنكرك كل واحد لما أنكرتك ^(٢) » ، ثم أنكره قبل صياح الديك ثلاث
مرات ^(٣) . فهذا هو ترك العهد ، لا طلاق الزوجة وفراق الزوج بإذن الشارع

(١) النساء ٢١ (٢) مرقس ١٤ : ٢٩ - ٣٠ (٣) مرقس ١٤ : ٧١

الذى هو إله المسيح ومحمد والزوجين وغيرهما من العالم .

فإن منعوا أن ذلك يأذن الله ، عدنا إلى النزاع في تصديق الرسول ،
وخرجنا عن مسألة إنكار الطلاق .

• • •

قال : د ثم إن جاز أن ترك المرأة بلا سبب أو بسبب ضعيف ، كما في ملة
المسلمين (١) أفشى ذلك بسبب الهجر والغضب إلى تبديل الزوجات الكثيرة
وتنجيسهن واحدة بعد أخرى وافتضاض الأبكار وتركهن . وذلك يورث
البغض بين النساء وأزواجهن وأقربائهن ، وذلك خلاف الدين الطبيعي
والصيانة والمروءة .

قلت : أما إفضاء ذلك إلى تبديل النساء فلا محذور فيه ، بناء على ما ذكرنا
من أن النكاح عقد ، والمرأة معقود عليه ، كالفرس والشاة ، لا فرق بينهما ،
إلا أن هذه من الجنس بخلاف الفرس .

وأما تنجيسهن فالجماع لا نجاسة فيه ، وإنما هذه لفظة استفادت من النصارى
من قول د يعقوب ، لابنه د رأوبين ، : د وطئت سريتى ونجست فراشى (٢) ،
وهذه حكاية باطلة ، ثم لو صححت لكان التنجيس هنا مجازاً عن انتهاك حرمة
فراشه وإلحاق العار به بذلك ، والعلاقة المجوزة فيه تأذى الإنسان بلحوق
العار ، كما يتأذى بلحوق النجاسة ، وإن تفاوتت الأدیان ، أو يكون أراه
نجاسة الفعل ، يعنى قبحه ، لا شتراك النجاسة والفعل القبيح في القبح .

(١) وفي ملة اليهود عن قوم : د لاى سبب (انظر كتاب حياة المسيح لفرديريك

و . فارار) (٢) تسكورين ٤٩ : ٤

وأما افتضاض الأبكار وتركهن فتلك متعة أمتع الله بها خلقه ، فالمسائع منها متحجر فضولى . والدليل على ذلك صريح العقل ، فإن الخلق كلهم ذكراً وأنثاهم عباد الله وإماؤه ، فإذا سمح لعبده بوطء إماءه على وجه مخصوص جاز ، كما أن الواحد من الخلق يجوز أن يهب لعبده ألف جارية له ، ويقول : اعمل بهن ما شئت ، فإنه يجوز أن يتصرف فيهن بسائر التصرفات من بيع وعق ووطء للبعض دون البعض أو لكل .

والانتقال من واحدة إلى واحدة وغير ذلك ، فإن فازعتمونا في أن الله - سبحانه - أذن لنا في ذلك خرجنا عن المسئلة كما سبق .

وأما قوله : ذلك يورث البغض بين النساء وأزواجهن ، فمنوع وبيانه : هو أن الشرائع قوانين متبعة لا يخرج عنها من هو من أهلها ، فإذا علم الناس من شرهم جواز الزوج والطلاق وافتضاض الأبكار وتركهن ، وجب عليهم أن لا يتباغضوا لذلك ولا يتحاقدوا ، كما يجب عليهم أن لا يتباغضوا لتأدية الحقوق المالية كالمديون ونحوها ، وإن كان أداؤها على خلاف الطبع .

وما قاعدة الشرع إلا لف الطباع عن الشر الذي جليات عليه - وهذا منه - فإن غلبتهم النفوس على البغضاء والحقد بالطبع كان ذلك مراعاة للشرع في معنى قاعله ولا يكون بفعله اعتبار ، كما أنه لما حرم أحد المال بغير حق ، كان فعل قطاع الطريق ونحوهم إثماً عليهم يستحقون به العقوبة ، وهو ساقط الاعتبار ، ولا يفيد ملكاً ولا يحجب تصرفاً ، وتصرفات الطبائع لا يلزم موافقتها للشرائع فما وافق الشرع منها ، كان حقاً كالنكاح ، وما خالفه كان باطلاً ، كالسفاح ، ثم هذا معارض بأن الطلاق إن كان يفضى إلى التباغض فلزوم النكاح أبداً ، والحديث على زوجة واحدة يفضى إلى تكره كل منهما بالآخر وتبرمه به ، وأشجره منه ، وقل أن يطيب مع ذلك عيش لبيعتين ، فضلاً عن إنسانين

بقدوم المفسدة ، وربما انتفى لذلك مقصود النكاح ، وربما أفضى إلى مفارقة الدين .

كما حكى أن بعض النصارى تزوج امرأة فلما دخلت عليه رآها هوراء . فقال : عورتا ، قالت : بكشنا . قال : ومحمد بن عبد الله ، هل الباب ، ثم خرج فأسلم .

فحصر الدين ما بينهما ، فلو كان في دين النصارى فسحة في الطلاق لقال عوض كلمة الإسلام : أنت طالق ، ثم استراح منها ، ولم يحتاج إلى فراق دين . يعتقدونه حقاً إلى دين يعتقدونه باطلا . مع أن فراق كل من في الدنيا أهون من فراق الدين .

فإن قلت : نحن منع قولنا بلزوم النكاح أبداً ، وارتباط الرجل على زوجته بوجوب على كل منهما احتمال صاحبه وعشرته بالمعروف ، وأن لا تبرم به ، ولا تنسجر منه ، فإن عالف ذلك كان فعله خلاف للشرع ، وهو غير معتبر . قلنا : فقل في الطرف الآخر هكذا ، وهو أنا إذا اخترنا الطلاق والفراق أوجبنا على الرجال والنساء أن لا يفضوا ، ولا يحقد بعضهم على بعض فإن عالفوا ذلك كان فعلهم على خلاف للشرع ، وهو غير معتبر .

ثم يترجح ما قلناه بوجهين :

أحدهما : أنه إذا لم يكن بد من البغضة الطبيعية ، فتباغض الزوجين بعد أن يصيرا أجنبيين أسهل من تباغضهما في عصمة النكاح مجتمعين لإفضاء ذلك إلى تسكدر عيشهما باجتماعهما ، وربما غلبت للاراة لو فور شهوتها ، وقلة دينها وعقلها على أن تقتل زوجها بدم أو غيره لتستريح منه وتسير إلى غيره ، ولم قد وقع مثل هذا ، وذلك مأمون بعد الفراق .

الثاني : أن الفرقة عذاب ، والمذاب مؤدب . فإذا افترقا ربما استقام أحدهما الآخر ، فعاد بعد نكاح جديد أو قبله بخلاف ما إذا دام مجتمعين ، فإنه لا يرجى لهما استقامة ، بل كلا جاء في سامة ومال ونضجر وتبرم . والله أعلم .

* * *

قال : د وأيضاً ما أشد ما يكون ظلم النساء بوهوع الطلاق عليهن بلا ذنب . قلت : هذه ذفلة عن الصواب . فإن الطلاق فسخ عقد معاملة لا إيقاع معاقبة ، وإنما يكون فلما إيقاع العقوبة بلا ذنب ، ولو كن الطلاق عقوبة لوجب أنها إذا زنت ونجست فراشه تكون استدامة نكاحها أفضل في حقه ، للإجماع من عقلاء العالم ، على أن الحلم عن الذنب أفضل من العقوبة عليه . وهذا لا يقول به عاقل . اللهم إلا أن تكون رياضة النفوس قد باغت بالنصارى إلى رتبة القيادة ، والصبر على الديانة . فقد قل بعض الحكماء : إن أربعة من الأمم أكثر من أكل أربع ، فأورثتهم أربعاً . فترك أكثرها من لحم الخيل فأورثهم القوة والقسوة ، والعرب أكثرها من لحم الإبل فأورثهم المقد والكرم ، والحبشة أكثرها من لحم القردة فأورثهم الرنض ، والنصارى أكثرها من لحم الخنزير فأورثتهم الديانة وعدم الغيرة .

ونقل القرطبي في تفسيره عن محمد بن سيرين أنه قال : د ليس شيء من الدواب يعمل عمل قوم لوط إلا الخنزير والحمار .

فلعل النصارى ورثوا من أكل لحم الخنزير اللواط ببصيانهم ، حتى اكتفوا بالواحدة من نسايتهم ، وعدم الغيرة حتى صبروا معهن على القيادة .

* * *

قال : د وأيضا فإن هذا يفضى إلى انقطاع النسل الذى هو أعظم خير في الزواج إذ يجوز لكل واحد منهم في اليوم أن يتزوج أربعاً ويطلقهن ، ويأخذ أربعاً غيرهن كذلك في جميع زمانه ، وهذه ليست سنة العقلاء والأغفاء ، بل سنة الفجار والعوامر ، بل سنة الكلاب والحمير .

قلت : هذا جهل منه بحكم دين الإسلام . فإن الرجل لو تزوج أربعاً وطلقهن في يوم واحد جاز ذلك له ، والنسب محفوظ بوجوب المدة إذا به يتبين الحمل فيلحق بأبيه ، وإن لم يكن حمل فلا محذور ، وحيلة أن يكون فمه هو ، فم الكلاب والحمير ، لا سنة للمسلمين .

...

قال : د وأيضا . ما أفصح وأبشع بوقف رجوع المرأة بعد طلاقها إلى زوجها على نكاح زوج غيره^(١) إذ تآبى ذلك نفس الرجل والمرأة ، وذلك خلاف الطبيعة بالنسبة إلى الناس إلى كثير من الدواب والطيور كالأسود والذب فإن كل واحد من أشخاص هذه الأنواع لا يتعدى إلى أنثى الآخر .

(١) هذا الحكم أخب من نظيره في النوراة . ومن النوراة د . إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها . فإن لم تجد امرأة في هيبته لأنه وجد فيها حيب شيء وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته ، ومنى خرجت من بيته فذهب وصارت لرجل آخر . فإن أبغضا الرجل الآخر وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته ، أو إذا مات الرجل الآخر الذى لا تحبها له زوجة ؛ لا يقدر زوجها الأول الذى طلقها أن يعود وأخذها ، لتصير له زوجة بعد أن تمجسه ، لأن ذلك رجس لدى الرب [تلبية ٢٤ : ١ - ٤] يعنى أنها بعد الطلاق من الآخر أو موته لا تحل لزوجها الأول .

قلت : لو عقل هذا العلاج لكفاء هذا الحكم في الدلالة على حكمة شريعة الإسلام وصحتها ولاكن

لقد أسهمت ، لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

وبيان ذلك : أن الشارع لما علم من طبيعة البشر كرامة ذلك ، والنفور منه جعله شرطا في جواز ارتجاع الرجل زوجته ، ليكون ذلك مانعا له من المبادرة بطلاقها ، وحاملا لكل من الزوجين على عشرة الآخر بالمعروف ، واحتمال بوادعه ، وسوء أخلاقه . فكان اشتراط نكاح المرأة زوجها مطلقا ، مفضيا إلى نفيه وتقليله جدا ، حتى أن هذا إنما يقع في النادر بالنسبة إلى كثرة الانكحة والطلاق ونظيره القتل بالقصاص ناف للقتل بالعدوان ، ومقتل له ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » (١) ويقول العرب : « القتل أنفى للقتل ، ويقول الشاعر :

بسفك الدما ، يا جارتى تحقن الدما وبالقتل تنجو كل نفس من القتل

وأما الأسد والذئب ونحوهما فأيسا مكافين ، حتى يشرع في حقهم ما يمنعهم من المبادرة إلى الطلاق ، وإنما كان ذلك فيهم طبيعة .

. . .

قال : « وفي كتاب المناسك من مسلم . قال : سئل ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها ، وفي كتاب النكاح منه عن أبي الزبير عن جابر ، قال : « كنا نستمع بالقبضة من التمر والدقيق ؛ الأيام ، على عهد رسول الله ، وذكر

حديث الربيع بن سبرة الجهني ، وحديث همران بن حصين قال : أنزلت آية
المتعة في كتاب الله ، ففعلناها مع رسول الله ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها
حتى مات . قال : فهل فاحشة أو نجاسة أفذر من هذا الفعل في الكلاب ؟
دع الإنسان يعطى المرأة ما ترضى به فيزني بها . هذا منزع الزنا لا غير . هذا
أمر الشيطان لا أمر الله . وهذا هو المتعة . والعقلاء من المسلمين يستنكفون
من ذلك ، وكثير من أهل الحجاز ومكة ياتون عليها إلى الآن ،

قلت : هذا غلط منه على الشريعة حيث جعل المتعتين واحدة .

وإنما المتعة في حديث ابن عباس : هي نسك من أنساك الحج ، وهو قرينة
الإفراد والقران . وصورتها أن يعتمر أولاً ثم يحل ثم يحرم بالحج .

وأما المتعة في الأحاديث الأخر ، فلا شك أنها ثبتت في أول الإسلام
لضرورة ، وهو غربتهم عن أوطانهم في الجهاد وحاجتهم إلى النساء ، فرخص
لهم فيها بشبهة عقد وصورته فكان ذلك خيراً مما يفعلونه زناً محضاً . ثم نسخ
ذلك في عهد النبوة ، وليس عليه اليوم من المسلمين إلا شذمة قليلة ، وأكثر
من يقول به الرافضة (١) .

(١) من أراد أن يعتمر ويحج معاً ، فعند الشيعة - والمؤلف يسميهم الرافضة
ويقول عنه : إنه كان منهم - تسمى حجرة التمتع وحج التمتع . وحجرة التمتع أجزاؤها
خمسة وهي : الإحرام ، والطواف حول الكعبة ، وصلاة ركعتين عند مقام إبراهيم
عليه السلام ، والنسي بين الصفا والمروة ، والنقص . وحج التمتع أجزاؤه ثلاثة عشر
وهي : الإحرام والوقوف بعرفات والوقوف بالمدر ورمي جرة العقبة بالحصى في
منى وذبح الهدى في منى وحلق الرأس أو التقصير في منى ، والطواف حول الكعبة
للزيارة . وصلاة الطواف ركعتان ، والنسي بين الصفا والمروة ، وطواف النساء ،
وصلاة طواف النساء ، ركعتان ، والمبيت في منى ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر

وأما حديث عمران بن حصين : « ولم ينه عنها حتى مات » ، فلا نه لم يبلغه
النهي عنها وقد بلغ غيره فنقله . على أن القياس شرعاً وعقلاً : جواز
المتعة . وإنما منع الشرع منها تعبداً . أما شرعاً فلأن الله إنما حرم الزنا .

== وقد يجب المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً ، ورعى الجرات الثلاث يوم
الحادي عشر ويوم الثاني عشر ويوم الثالث عشر بالنسبة إلى من بات ليلة .

وأما نكاح المتعة عند الشيعة فإنه يسمى النكاح المنقطع ويتولون : « النكاح
المنقطع كالنكاح الدائم ، في الاحتياج إلى الإيجاب والقبول مع سائر الخصوصيات
ويشترط فيه ذكر المدة والمهر ، وينقضي هذا العقد بانقضاء المدة وبهبة المدة قبل
انقضائها ولا يقع بها طلاق ولا تستحق المرأة بها قسمة ولا نفقة ، ولا توارث بين
الزوجين فيها ، ولا تحسب من الأربعة ،

ونقول نحن المسلمين السنيين : إن نكاح المتعة باطل ، لأن الآثار المروية في
شأنه هل كان ثم نسخ ؟ وهل نسخ قبل وفاة النبي ﷺ أم في عهد عمر رضي الله
عنه ؟ هذه الآثار مردودة على قائلها لاضطراب معانيها واختلاف أسانيدها .
وأيضاً لمعارضتها للقرآن الكريم . ففي القرآن الكريم : (ومن آياته أن خلق لكم
من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها) والسكن غير ثابت في النكاح المنقطع ، بل الشهوة
لأنها الفرض الأساسي للنكاح ، ولأن الله تعالى وصى بالزواج من الحرائر ، وفي حالة
الضرورة أباح الأمة ، فلو كانت المتعة جائزة في الحرائر لنص عليها في حالة الضرورة
بدل الأمة .

والعلماء أدلة كثيرة على تحريمها من الممكن معرفتها من تفسير القرطبي رحمه الله :
والحق معهم في التحريم ، لأن النوراة أيضاً التي كانت شرع من قبلنا والتي كانت
نوراً وهي للناس أحقاً من الزمان لم تنص على إباحتها .

والمتعة ليست زنا، لأن الحد فيها ساقط^(١) والنسب لاحق، والزنا ليس كذلك وأما عقلا فلا لأنها منفعة من منافعها، فجاز معارضتها عليها مطلقاً كالخدمة، بل الزنا ليس قبيحاً عقلا إذ ليس فيه إلا انتفاع كل من بشرين بآخر وإنما قبح شرعاً، ثم تلقت العقول قبضه من الشرع ونفرة الطبع.

وأما تشديده بالمتعة فقد بينا في غير موضع أن في التوراة أن يهوذا بن يعقوب لقي كنيته زوجة لابنه على الطريق في غير صورة زانية فوطئها على أن يعطيها جدياً من الغنم ثم ردها عليه عمامته وقضيها معه. وهذه صورة المتعة بل صورة الزنا. والجواب مشترك.

وأيضاً المتعة أحسن حالا من وطئ داوود بن يعقوب، جارية أبيه، لأنه زنا محض.

. . .

قال : دوفي كتاب العتيق من البخاري عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي، عما وسوست به صدورهم، ما لم تعمل به أو تكلم ».

قلت : لا أعلم ما وجه إيراد هذا الحديث، إلا أن يكون إنكاراً

(١) يقول القرطبي : وقد اختلف علماءنا في تكاح المتعة، هل يحد، ولا يلحق به الولد أو يدفع الحد الشبهة ويلحق به الولد؟ على قولين، ولكن يعذر ريعاقب، ربما كان يصح للعلماء في نظرنا أن يختلفوا، لأن واحداً منهم لا يرضى بالمتعة لابنته أو لاخته أو قريته والشرع يوافق الفطر العليمة ولا يخالفها، وإنما يتوجب عليهم اعتبار المتعة زناً بلا جدال.

لوسوسة الشياطين أو للعفو عنها ، بناء على أنه لم يذكر في كتبهم . فأما الشياطين ووسواسهم فتأبثان . وأما عدم ذكر ذلك في كتبهم ^(١) فاحتجاج بالعدم . وقد سبق في غير موضع : أنه اعتماد على الجهل .

. . .

وذكر أحاديث العزل عن النساء .

قال : دوهو أن يجماع الرجل ثم يعزل ذكره عن فرجها ، فيلقى المنى خارجاً ، قال : دوهو قبيح رذل طار على فاعله ،

قلت : المأخذ في مشروعية النكاح في دين الإسلام هو تحصين الدين والفرج والعفاف عن الزنا ، وذلك حاصل مع العزل وعدمه ، وعندم مأخذه تحصيل الذرية ، فلمعلم لذلك منعه ، ولا شك أن هذه المسئلة من فروع الشريعة ، وفيها خلاف . فقول يجوز مطلقاً ، وقول لا يجوز مطلقاً . وقول يجوز بإذن الزوجة وإذن سيد الأمة ، ومسئلة فيها هذا الخلاف في الحكم والدليل ، لا ترد هادمة لشريعة .

ثم إذا حاققناهم فيما أن نمنع قبح العزل وتحريمه ونطالبهم بالدليل على ذلك فلا يستطيعونه ، وليس فيه إلا وهم الاحتشام الطبيعي . ولو كان ذلك موجباً للعار ، لوجب أن يكون نفس الجماع عاراً ، وقد بينا بطلانه ، وإما أن نعلم تحريمه ونحتج عليه بما روى أبو سعيد قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال : دلم يفعل أحدكم ؟ فإنها ليست بنفس مخلوقة إلا الله خالقها .

(١) الشياطين لها ذكر عند أهل الكتاب . انظر الإصحاح الرابع من الأجيل متى واقراً سفر الرؤيا .

أخرجاه في الصحيحين ، ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه . فقوله :
« لم يفعل ؟ » استفهام إنكار ، وذلك يوجب المنع ، ولأن فيه فراراً من القدر
وهو حرام ، ونوع عبث إذ لا فائدة له إذا كان لا مانع لما أراد الله خلقه ، ثم
يجعل هذا ناسخاً لأحاديث إباحته (١) ، فلا يمكنهم النزاع في ذلك . والله أعلم .

• • •

قال : « وفي سورة النساء : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ، إلى قوله :
« واللاتي يأتينها منكم فآذوهما » ، وذكر ما قاله المفسرون في الآية : إنه
التمهيد والتوبيخ ، أو السب والجفاء والنيل باللسان واليد ، والضرب بالرجال ،
ونحوه . قال : « وفي هذا تكثير للزنا لطمع الزانيين بتعذر اجتماع أربعة
شهود غالباً ، حتى يقضيا وطرها ، ولعنف هذه العقوبة إذ لا يؤخر مثلها عن
هذا الفعل وشرعية الزنا وقوعه في الخلق أمر مغضب للرب ، وموجب حلول
نقمته وسخطه فينبغي أن يحسم تشديد العقاب ، حتى لا تقع إلا نادراً . »

قلت : قد تبين بهذا السؤال أن هذا الشخص قد كان يأخذ بما يورده على
الشريعة من كتب التفسير والحديث من غير أن ينظر في كتب الفقهاء ، إذ لو
نظر فيها لعرف أحكام الشرح ، ولم يورد هذا الزور والمحال ، ولعمري أن
الكتاب والسنة ، وإن كنا أهل الشريعة ومادتها لكن اقتناص الأحكام منها .

(١) هذا من باب تناقض الأحاديث لأن باب النسخ فإنا لا نهيض ولا نقول نسخ
قرآن لقرآن ، ولا سنة لسنة ، وأحاديث العرب هذه المثبتة والمنفية لا أساس لها .
فالعرب يحبون التنازل بكثرة البينين يتفاخرون بها ، ولا يتشاءمون من الحياة ولا
يأسون من روح الله (راجع كتابنا : لا نسخ في القرآن — نشر دار الفكر
العمري : مصر) .

بحسب الحاجة إلى تصرف في التركيب ، كما أن مفردات الدواء مادته ، ولا بد في الإلتفات بها من تصرف في التركيب ، وكذلك مقدمات الدليل مادته ولا ينفع بها في إثبات الحكم إلا بمعرفة تركيب الدليل منها ، وكذا الكلام في مفردات كل مركب . وإذا عرفت هذا فحكم دين الإسلام في الزاني إن كان محصناً الرجم حتى يموت (١) ، وهل يجلد قبله مائة جلدة ؟ على قوانين . وإن كان بكراً جلد

(١) أنكر الخوارج الرجم — والحق معهم — وأثبتوا الجلد فقط بدليل :

١ - الزانية والزاني فاجلدوا ، وهي مثل د السارق والسارقة فاقطعوا ، ولا فرق . أي أن د الألف واللام ، للمعوم .

٢ - فإذا أحسن ، فإني أدين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، أي أن حد الأمة ، نصف حد الحرة ، والجلد يتقبل التخصيف فإذا ن هو الحد المزعى لا الرجم .

٣ - واللاتي يأتين بفاحشة من أسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت ، حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً والذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا . . . الخ ، (النساء ١٥-١٦) والإمساك في البيوت لا ون حد إقامة حد . والرجم لا يصح لأن من بعد الرجم القبور لا البيوت . ١ . الحد المراد هو الجلد لا الرجم . وكذلك د فآذوهما ، يكون الإيذاء بالجلد . ٢ . بعده د فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهم ، وليس بعد الرجم توبة ولا إصلاح ولا عرض ولا يصح القول بفسخ الآيتين هاتين بحديث . لأن الحديث - في نظر الراسخين في العلم - لا ينسخ القرآن .

٤ - حديث البخاري في هذا الباب مشكوك فيه من قبل البخاري نفسه . فإنه يقول : لكننا لا ندرى أرجم قبل نزول آية النور أم بعناها ، فإذا كان الرجم لما هو والغامضة قبل نزول آية الجلد . فالآية أصبحت حكماً كان من اجتهاد الرسول نفسه ﷺ . كمنسوخ اجتهاده في أسارى بدر كما يقولون . وإن كان الرجم بعد نزول آية الجلد =

مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر لأن قوله تعالى : فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا ، السبيل هاهنا : يحمل تبينه السنة فيما روى عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « خذوا عني . فقد جعل الله لهن سبيلا » الثيب بالثيب جلدة مائة ثم الرجم ، والبكر بالبكر جلدة مائة ، ونفي سنة ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ، وقال : حسن صحيح . وفيه أحاديث غير هذا .

وبهذا يتبين : أن ما ذكر في تفسير الأذى ضعيف لا يثبت ، أو منسوخ بهذا الحديث ، أو يحول على البكر ، أو على أنه يفعل بالزانيات ولا يقتصر لهما عليه ، بل يقام عليهما من الحد ما أتت به السنة في بيان السبيل .

وأما قوله : في اعتبار الأربعة تكثير الزنا للطمع في تعذرهم . لجوابه :
أنا قد بينا أن بناء شرعنا على مراعاة المصالح والمفاسد ، وترجيح بعضها على بعض ، ولا شك أن اعتبار الأربعة في الزنا ، وإن كان مفضيا إلى تكثيره كما ذكرت لكن الزنا يتبعه مفاسد عظيمة .

فكيف يعقل هذا والرسول مفسر وموضح للقرآن وليس الرجم موضحا للجلدة بل زاد عليه ، بل لا غله ؟ .

هـ - أن الرجم إرهاب روح وهو حكم قاسي . فلو كان مشروعا لكاف أولى بالذكر من حد القذف الذي هو ثمانون جلدة (النور) وأما التغريب بسنة فلا أعرف إنا فيه دليلا صحيحا . والشهود الأربعة في القرار - وط من حكم التوراة فإنها تنص : « على قوم شامدين ، أو على قوم ثلاث شعور يقوم الأمر » (تثنية ١٩ : ١٥) .

منها : ضياع النسب . ومنها : حقوق العار بالزانيين وأهلهم .
ومنها : وجوب القتل عليهما والجلد الذي يفضى إلى القتل . ومنها : سلب
العدالة فيترتب عليه رد الشهادة وسلب أهلية الولايات الدينية والدنيوية .
وهذه المفاسد كلها راجعة إلى حقوق الأدميين ، فكان في تقليل ثبوت الزنا
بتكثير اليهود ، تقليل لهذه المفاسد في الحكم .

وأما معصية الزنا الواقع في نفس الأمر ، فالعقوبة عليها حق الله ،
والدنيا ليست دار جزاء ، إنما هي دار تكليف ، فيتأخر حق الله إلى حين
المصير إليه ، فيعاقب أو يعفو . ولهذا غالب المعاصي لم يشرع فيها عقوبة في
الدنيا إلا فيما كان فيه إفساد لنظام العالم فتشرع فيه العقوبة لذلك ، وأخر
حقوه في سائر المعاصي إلى الدار الآخرة ، دار الجزاء . ولهذا لا يوجد في
كلام المسيح ترتيب عقوبة دنيوية على شيء من المعاصي ، بل إنما يتوعد بهم
وبالظلمة وصرير الأسنان على ما تضمنه الإنجيل .

وما تضمنه دين النصارى من العقوبات الدنيوية فهو إما متناول من
التوراة أو من جهة علمائهم على جهة السياسة ، بناء على قول المسيح : وما حملتموه
في الأرض فهو محلول في السماء ، وما ربطتموه في الأرض فهو مربوط
في السماء ، (١) .

(١) هذا من كلام المسيح لبطرس (شمعون الصفا) ونصه : « وأنا أقول لك
أيضاً : أنت ، بطرس وعلى هذه الصخرة أبني كنيسة ، وأبواب الجحيم لن تقوى
عليها . وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات . فكل ما تربطه على الأرض يكون
مربوطاً في السموات . وكل ما تحله على الأرض يكون محلولاً في السموات ،
(متى ١٦ : ١٨ - ١٩) وبعده قال المسيح لبطرس : « اذهب عنى يا شيطان . أنت
مثرة لي لا تلك لا تهتم بما لله ، لكن بما للناس ، (متى ١٦ : ٢٣)

مع أن دين الإسلام مبني على إيثار الاستر والإغضاء ومكارم الأخلاق ،
:لطفاً من الله بخلقهم ، ولولا ما في المعاصي ذوات الحدود من المفساد الدنيوية ،
لما شرع فيها حد .

والجواب عن هذا السؤال ذكرته مبسوطاً في القواعد الدمشقية ، وإنما
:أشرت إليه هنا إشارة .

* * *

قال : وفي الموطأ عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله فقال :
:ما يحمل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال رسول الله : لتشدد إزارها ، ثم
:شأنك بأعلامها .

قلت : كأنه يستعظم مقارنة الحائض .

قلت : وهذا لا محذور فيه ، لأننا أجمعنا على جواز وطء المرأة إذا كانت
:طاهرة . والحيض إنما يختص بالفرج . وقضية العقل : أن المانع يختص بتأثيره
:بمحله ، بما لم يتم دليل على تعدى حكمه . وذلك يقتضي اختصاص الفرج فقط
:بالاجتناب في زمن الحيض ، وببقية البدن يجوز الاستمتاع به . وكذلك نص
:القرآن : ويسئلونك عن الحيض ؟ قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض (١) ،
يعني موضع الحيض ، وهو للفرج .

وفي حديث صحيح : « اصنعوا كل شيء ما خلا النكاح » ، وفي حديث همر
: « اتقوا الحيضة والدبر ، اللهم إلا أن تنكر هذا » ، لكون غير الفرج ليس محلاً
:لزرع الولد فيضيع الماء ويصير بمثابة العزل ، بناء على أن مقصود النكاح الأصلي
:إنما هو الولد ، لكن هذا شيء قد منعناه ، وسبق الجواب عنه .

قال : « وفي كتاب الرجم من مسلم : أن سعد بن عبادة قال لرسول الله :
أرايت لو أني وجدت مع امرأت رجلاً . أمره حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال
له رسول الله : « نعم » .

قلت : وقد قدم هو وجه السؤال من هذا ، وهو تكثير الزنا ،
وقد منا جوابه .

قال : « وفي حديث أبي موسى حيث جاء يستحمله فقال : « والله لا أحملك »^(١) .
ثم حملهم . فسألوه فقال : « ما أنا حملتكم ، بل الله حملكم ، وإن شاء الله
— لا أحلف على يمين فأدى غيرها أحسن منها إلا كفرت عن يميني وأميت
الذي هو خير » .

قلت : وجه سؤاله من هذا : أن الحنث في اليمين استحقاق بحق الله ،
وتهوين بعظمته ، بناء على ما تقدم في الإنجيل عن المسيح أنه قال : « سمعتم
ما قيل للأولين : لا تحنث في يمينك ، وأوف للرب أنسامك وأنا أقول لكم :
لا تحلفوا البتة لا بالسما . فإنها كرسى الله ، ولا بالأرض لأنها موطىء قدميه »

(١) آية الزوبة ٩٢ : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ، قلت : لا أجد
ما أحملك عليه ، تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون » .
هذه الآية الكريمة ليس فيها أنه حلف ولا رجع في الحلف . وطعن النصراني هو
في حديث مروي في سبب نزولها . من الجائز أن يكون من وضع آياته وأجداده .
وليس على سبب النزول اتفاق حتى يصح طعنه جدلاً . فقليل نزلت في حرباض بن
سارية ، وقليل نزلت في عائذ بن عمرو ، وقليل في بلى مقرر ، وكانوا سبعة إخوة ،
وقليل في سبعة نفر من بطون شتى ، وقليل في أبي موسى وأصحابه — وهذا القول
هو الذي طعن به النصراني » .

ولا يبروشليم فإنها مدينة للملك العظيم ، ولا برأسك تحلف لأنك لا تقدر أن تجعل شعرة بيضاء أو سوداء . ولتكن كلمتكم : نعم نعم . ولا لا . وما زاد على ذلك فهو من الشرير ، ^(١) .

والجواب : إن دين الإسلام مبني على رفع الحرج والضيق بناء على أن الغرض من تكليف الخلق تعظيم الله والالتقياده ، لا الخوف المشقة لهم بذلك فتى أمكن أجمع بين تعظيمه تعالى ورفع الحرج عن المكلفين كان ذلك حسناً جائزاً وتعظيم الله سبحانه في باب الأيمان يحصل إما بالتزام العقد معه بأن لا يمنح فيها ، مثل أن يحلف أن يفعل فيفعل أو لا يفعل فلا يفعل ، أو بالتكفير إن عاااف ما عليه ، لأن في التوام التكفير تجرد من المال المحبوب طبعاً ، أو بالتعبه بالحاق للمشقة بالصوم للبدن تعظيماً لله سبحانه ولا بد ، وقد نص عليه القرآن ، ولعل التعظيم بذلك أشد من للتعظيم بالتزام ما حاف عليه ، إذ قد يحلف أن لا يأكل هذه اللقمة فتركها عليه يسير غالباً ، فإذا أكلها لمصاحبة دينية واعتق عوض ذلك رقبة أو أطعم أو كسى عشرة مساكين أو صام ثلاثة أيام متتابة كان ذلك لا شك أبلغ في تعظيم الله جل جلاله ، وتبارك اسمه .

وأما ما ذكره عن المسيح من قوله : « لا تحلفوا بالسماء فإنها كرسي الله » فالكلام متهاافت لا تليق نسبته إلى المسيح . وبيان تهاافته : أنه فاسد الاعتبار ، إذ النهى عن الحلف بالسماء يقتضى عدم تعظيمها ، وكونها كرسي الله يقتضى تعظيمها وجواز الحلف بها ، ثم إن هذا الكلام فى الفصل الخامس من إنجيل متى ، وهو مناقض لما فى الفصل الثالث والعشرين منه حيث يقول « من حلف بالسماء فهو يحلف بكرسي الله وأجاس عليه ^(٢) » ، فإنه يقتضى صحة الحلف بالسماء وجوازه ، وأن الحائف بها حاف بالله - سبحانه - .

فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء الذين يقدمون فى دين الإسلام بهذا الكلام المتناقض المتهاافت .

وذكر حديث قتل كعب بن الأشرف ، وأن محمدا بن مسلمة خدعه حتى
أستمكن منه فقتله ، وذلك بإذن النبي - عليه السلام -

قلت : ووجه السؤال منه : أنهم خدعوه بإذن محمد حتى أمن وسلم نفسه
إليهم ثم قتلوه وهذا غدر .

قلت : وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن هذا من باب الخديعة في الحرب ، وهو جائز في دين الإسلام
وقد قال النبي - عليه السلام - : « الحرب خدعة » ، وغاية ما في الباب : أنه
كذب . لكن الكذب ليس قبيحا لذاته عندنا بل لما فيه من المفسدة . فإذا
تضمن مصلحة راجحة على مفسدته تعينت . وكان من قبيل اعتبار المصالح ،
ولا شك أن قتل كعب بن الأشرف تضمن مصلحة دينية وهو أنه كان يهجو
النبي - عليه السلام - والمسلمين ويقذف نساءهم في شعوره ، ويأخذ أعراضهم ،
وهو يهودى ملعون من أعداء المسيح وقتلته - على زعمك - وبعض هذا
يوجب قتله وقتل كل يهودى على وجه الأرض .

وأجمع العقلاء على أن الكذب واجب على من رأى ظالما يتبع نيبا أو وليا
أو مظلوما بالحق ليقضه . إذا سأله فليصده عنه بالكذب ، ولو صدق حتى قتل
ذلك المظلوم لا تتمر بالصدق .

قال العلماء : الكذب : واجب ، ومندوب ، ومباح ، وحرام .

فالواجب : كالضرورة المذكورة آنفا . والمندوب : الكذب للإصلاح بين
المؤمنين . وفي الحديث الصحيح : « ليس بالكاذب من أصلح بين اثنين فقال
خيرا ، أو نعى خيرا » والمباح : ككذب الرجل لامرأته في الوعد والتأميل

ليكنف شرها عنه أو لا تكدر عليه . والحرام : ما سوى ذلك وهو كل كذب يتضمن مصالحة راجعة على مفسدة .

وقد صرح التوراة بأن إبراهيم وإسحق جميعا قتل كل منهما عن زوجه : لأنها أخته حين خشي عليها من د أبيهاخ ، ملك الأردن وفلسطين^(١) ولما تضمن ذلك مصالحة لم يقبض منهما . فمذا مثله سواء لأن عمداً وأصحابه كانوا مظلومين مع د كعب ، في هجائه لهم وقذقه لنساءهم ، كما كان إبراهيم مظلوماً بتغلب د أبيهاخ ، ملك الأردن ، على زوجته ، لولا عصمة الله لها منه .

الوجه الثاني : أن عظيم قرية د شكيم ، واسمه د شكيم ، لما فضح بنت يعقوب وأراد أن يتزوجها صعب على بني يعقوب ذلك . فقالوا له : إن من ديننا الختان ، فإن اختنت أنت وأهل فربتك زوجناك . فلما اختنوا جميعا دخلوا عليهم ، وهم في ألم الختان لا يستطيعون الدفع عن أنفسهم فقتلهم ، وأخذوا أموالهم ، وهذا قدر صريح ، والجواب عنه مشترك لأن الجميع أنبياء ، وقد نصت التوراة على هذه الحكاية^(٢) .

• • •

وذكر حديث : د أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي . نصرت بالربح محيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكل نبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة .

(١) أنظر التكوين ٢٠ : ٢ و ٢٦ : ٧

(٢) في الإصحاح الرابع والثلاثين من سفر التكوين .

قلت : لا أعلم ما وجه السؤال من هذا (١) ، إلا أن يكون يكذب بالإخبار بهذه الأشياء بناء على عدم علمه بها ، أو على مناقضة معرفة في كتبهم ، ولو ذكر وجه سؤاله منه لأجبتة بحسبه .

...

وذكر قوله عليه السلام : « إن الله يحب العوام » ، ويكره التناوب » إلى

(١) وجه السؤال من هذا : أن الخمسة كانوا موسى عليه السلام ، وهو نبي من قبل محمد ﷺ بألفين ومائة واثنين وأربعين سنة دلى حساب الانصارى . ذلك لأن موسى كان قبل الميلاد بألف وخمسمائة وواحد وسبعين سنة .

وقد صرححت التوراة بأن الخمسة كانوا موسى عليه السلام ، وايس في القرآن مانع من أن الخمسة كانوا موسى عليه السلام إلا مسألة الشفاعة فإنها عند العدل . أما أن موسى نصر بالرعب في القرآن ، وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ، ونصر المؤمنين بإدخال الرعب في قلوب أعدائهم وغيره ، وأما أن الأرض جمعت مسجداً وظهوراً في القرآن ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، أي رحمة ، وأما أن الفنائم محملة في القرآن ، وإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وهذا عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن : ومن المعلوم أن المقاتل له وعليه ، وايس من الحكمة أن ينغم شيئا ولا ينفع به . وأما أن دعوة موسى كانت طامية دالالة السابقة لبيان بني إسرائيل أمروا بالجهاد في سبيل الله ، والجهاد يدل على طامية الدعوة . وفي القرآن أيضاً : أو العرب لما سمعوا بذبوة محمد ﷺ قالوا : « لو لا أوتى مثل ما أوتى موسى ، ورد الله عليهم بقوله : « أو لم يكفروا بما أوتى موسى من قبل ، فكفر العرب بكتاب موسى يدل على أنهم كانوا متخافين به ، وأنهم دعوا إليه وردوه . وفي التوراة نص صريح على أن الخمسة لا داعي لذكرها هنا .

قوله : « وأما التثاؤب فهو من الشيطان . فإذا تثاؤب أحدكم فليرده ما استطاع فإنه إذا تثاؤب ضحك منه الشيطان » .

قلت : قد سبق ذكرنا لقواطع الإنجيل على جسمية الشيطان ، ومناقشتنا له في قوله : الشياطين بسائط مجردة عن المادة ، ومع جسميتهم لا يمتنع الضحك والاكل وسائر خواص الأجسام منهم . وأما قوله : « إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب » ، ومعنى كرهه من الشيطان فله تأويلان :

أحدهما : ذكره الخطابي ، وهو أن العطاس يكون عن خفة البدن من الطعام والتثاؤب عن ثقله به والحب والكراهة راجعان إلى سببهما ، وهما قلة الأكل وكثرته الموجبان لخفته وثقله لا إلى ذاتيهما .

الثاني : أن العطاس يتبعه حمد الله وذكره بخلاف التثاؤب ، فذلك فرق بينهما في الحب والكراهة وعدم ذكر الله من أخلاق الشيطان ، وما يؤثره ، فكذلك قيل في التثاؤب : إنه من الشيطان .

...

وذكر أن رسول الله أمر بلمق الأصابع والصفحة . وقال : « إنكم لا تدرُونَ في أية البركة »

وقوله : « إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلمعها ، أو ينعفها ، وأنه كان يأكل بثلاث أصابع ويلامق يده قبل أن يمسحها » .

وقوله : « إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء حتى يحضره عند أكل طعامه ، فإذا سقط من أحدكم اللقمة فليطع ما بها من أذى ، ثم ليأكلها ، ولا يدها للشيطان ، وإذا فرغ فليلمق أصابعه » .

قلت : هذه آداب حسنة من آداب الأكل (١) ، فإن في لعق الأصابع والصحفة تعظيم ما عليهما من بقية الطعام بأكله وتنظيف الأصبع والصحفة ، ولعله علم في ذلك سرّاً آخر من خصائص النبوة ، وإليه أشار بقوله : « لا تدرّون في آية البركة » وقد سبق في أول الكتاب قول أرسطو وغيره : « إنه لا بد في معرفة الشرائع من توقّف إلهي يبين العقل ما يقصر عنه ، وليس من شأنه إدراكه » .

وذكر حديث أبي ذر : « يقطع الصلاة : الحمار والمرأة والكلب الأسود » وقال : « الكلب الأسود : شيطان »

قلت : الجواب من وجوه :

أحدها : أن الشيطان لا يمتنع أن يختص بالدخول في الكلب الأسود لخصيصة فيه من شدة خبثه أو نحو ذلك ، كما ذكر في الإنجيل : أن المسيح أخرج الشياطين من الناس ، فدخلت في قطيع الخنازير ، ثم ألقيها في البحر ففرقت (٢) .

وقد ذكر « ابن الأمثل » مطران « حصص » في تقرير الثالث : « أن الله سبحانه - ظهر في كبش إبراهيم ، فإذا جاز في عقولكم أن خالق السموات والأرض يظهر في كبش ، فكيف يمتنع ذلك في بعض مخلوقاته أن يظهر في كلب .

(١) من عادات العرب المستعينة : إبقاء شيء في الإناء . وهذا الحديث وشبهه من الإسرائيليات الممقوتة .

(٢) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس .

الثاني : قال « الجاحظ » : « معنى قوله : الكلب الأسود شيطان : أن فعله فعل الشيطان لأنه أخبث الكلاب ، وأكثرها عقراً للحيوان » .

قلت أنا : لكن هذا لا يناسب قطعه للصلاة ، فيحتمل أن يكون لكثرة خبثه ، ويدل على خبثه سواده كما استدلوا على خبث الأسود من الحيات بسواده وحيث اشتد خبثه قاربت طبيعته طبيعة الشيطان في السر ، فاستأنس به - والشكول أقارب - فدخل فيه وقارب المصلي ، لينتد منه فرصة ، كما دخل إبليس في الحية ، حتى أغوى آدم (١) .

وقد ذكر بعض أهل التاريخ (٢) - أحسبه الشيخ أبو الفرج في « المنتظم » - أن آدم لما كان ثخاراً ، كان إبليس يطوف به ويتمجب منه ، ففي بعض الأيام بصق عليه ، فوقع بهاقه في موضع السرة منه ، فقطع ووضع البصقة منه ، فالتقى ثخار منه الكلب الأسود .

فإن ثبت هذا صح أن في الكلب الأسود طبيعة من الشيطان ، لاجل تلك البصقة ، وإن كان المخلوق من بصقة إبليس كلباً غير أسود ، فاعله انضم إلى الأسود خصيصة كملت بها شيطنته ، فاخصص بما ذكر من قطع الصلاة وتحريم صيده ، ونحوه .

الثالث : قال « الخطابي » في قوله : « تطاع الشمس بين قرني الشيطان » : « هذا من ألفاظ الشرع التي أكثرها يتفرد هو بمعانيها ، ويجب علينا التصديق بها والوقوف عند الإقرار بأحكامها والعمل » .

(١) لم تذكر التوراة الدخول الحقيقي لإبليس في الجنة ، بل الوسوسة للجنة
أن تفرى حواء (تكوین ٣ : ١ - ٥)
(٢) هذا الخبر مذکور في إنجيل برنابا .

قلت أنا : والاختلاف في أنها معقول المعنى ، أو هو تعبد ، اختلف الفقهاء فيما لو اتفق أن سر بين يدي المصل شيطان حقيقى . هل يقطع الصلاة ؟
على وجهين :

أحدهما ، يقضيها ، لمتنصت تعليله أن الكاب الأسود شيطان .

والثانى : لآنا لا نعقل ما معنى شيطنته فهو إذن تسبب تعلقه بالتسليم والتعبدية فرع المعقولة ، وحيث لا معقولة فلا تعبدية .

وذكر عن ابن تيمية ، في مختلف الحديث ، قال : « وقد رخص في الكذب في الحرب لأنه خدعة ، وفي الإصلاح بين الناس ، وفي إرضاء الرجل أهله ، ورخص أن يورى في يمينه إلى شيء . إذا ظلم أو عاف على نفسه . والتورية أن ينوى غير ما يرى مستحلفه . وجاءت الرخصة في المعارض وقيل أن فيها مندوحة عن الكذب (١) .

قلت : هذه أحكام صحيحة في الإسلام . وقد سبق الكلام على أنواع الكذب ، وأما التورية والمعارض فكما قال إبراهيم عن زوجته ، إنها أختى وعنى باعتبار الأب الأبعد ، أو في الإسلام . وكذلك إسحق (٢) .
وفي الحديث النبوى الصحيح (٣) قال : « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات فنتين في ذات الله : قوله : « إني سقيم » ، وقوله : « بل فعله كبيرهم هذا » ، وقوله لسارة : « هي أختى » . وهذه معارض ، وسماها : كذباً مجازاً .

(١) لا تحمل التقية ولا المعارض عند علماء الخوارج والمعتزلة وسكانهم من العلماء ، ورأيهم صحيح إلا في الضرورة لقوله تعالى : (إلا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان ، (٢) أنظر التكوين ٢٠ : ٢٠ و ٢٦ : ٧

(٣) هذا الحديث مروي بروايات كثيرة ، كلها لتأكيد الكذب على إبراهيم أبى الأنبياء عليه السلام ، وهو لم يكذب - والروايات كاذبة - =

== والذي دفعهم إلى ذلك — إن كان الغرض شريفاً — هو نفي المجاز في القرآن الكريم ، وحمل كذاته على ظاهر اللفظ أى يريدون منع الاستعارة والتكناية وما شابه ذلك . ولا بد من القول بالمجاز في القرآن وإلا كيف تفسر مثل قوله تعالى : (نسوا الله فانسوهم) مع أن موسى عليه السلام يقول عن الله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى) ؟ وقد تعرض لهذا الحديث بالبيان الشيخ عبد الوهاب النجار في قصص الأنبياء . وقال كلاماً حسناً تحسن قراءته . ومن كلامه عن نجر الدين الرازي صاحب التفسير الكبير : « واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي ﷺ أنه قال : « ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات ، فقلت : الأولى أن لا تقبل مثل هذه الأخبار . فقال على طريق الاستنكار : فإن لم تقبله لومنا تكذيب الرواة . فقلت له : يا مسكين إن قبلناه لومنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام . وإن ردناه لومنا تكذيب الرواة . ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب ، وأنا والإمام نجر الدين والشيخ عبد الوهاب وكثيرون غيرنا نكذب هذا الحديث ، وأدافع عن إبراهيم عليه السلام فأقول :

للتأمل في القرآن نجد خمس كذبات . قوله « إني سقيم » وقوله « بل فعله كبيرهم هذا » وقوله : « هذا ربي » بشأن الكوكب . وقوله : « هذا ربي » بشأن القمر . وقوله « هذا ربي » بشأن الشمس ، وكذبة سارة وهي غير مذكورة في القرآن ، فتكون الكذبات ست . فالتأويل الذي لوم في الثلاثة الزوائد لازم بالضرورة في ثلاثة الأحاديث ، ولا فرق .

وأما قوله عن سارة زوجته إنها أختي ، فهما كانا أخوين حقيقة قبل تشريع تحريم الأخت على أخيها في شريعة موسى عليه السلام . وذلك منصوص عليه في التوراة .

قلت : الجواب عن هذا الحديث قد سبق ، لكنه لم يوجه السؤال منه هناك كما وجهه هنا فيحتاج أن نعيده فنقول : الجواب من وجوه .
أحدها : ما ذكر عن إبراهيم الحربي ، وحسبك به إماماً في معرفة الحديث ومعانيه - قال : « هذا تمثيل أى حينئذ يتحرك الشيطان ويتسلط ، يعنى حيث يرى الكفار قد أشركوا بالله وسجدوا للشمس في الشرق والغرب ، وهو المراد بقرنيه ، قال : « وكذلك الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، أى يتسلط عليه ، فيوسوس له ، لا أنه يدخل جوفه ، » .

الوجه الثاني : جواب مفصل .

قوله : « جاءوا للشيطان قروناً تباع إلى السماء » :

أما جعل القرون له فبنى على جسميته وقد أثبتناها قبل هذا ، وإن كانت مادته لطيفة . وعندكم أن الملائكة منهم على صور النقر وعلى صور الأسود ، وعلى صور النور وعلى صور الناس . وإذا جاز هذا في الملائكة كان في الشياطين أجوز ، لأن الجميع مشترك في التجرد عن المادة عند الفلاسفة وفي لطافتها عندنا . وأما كونه قروناً تباع إلى السماء فلم نقل به ، ولا هو لازم لقولنا ، بل يجوز في رأى العين أن تخرج الشمس بين جبلين ، أكتين ، بل جدارين صغيرين بل من بين قرني نور متباعدين قليلا ، كما تقرر في قوله : « تغرب في عين حمة » (١) .

قوله : « وهم مع ذلك يزعمون : أنه يجري من ابن آدم مجرى الدم ،

قلنا : نعم ولذلك توجهمان :

أحدهما : أن الشياطين كثيرة فالذى يجري من ابن آدم مجرى الدم هو

قرينه الملازم له ، كما سبق في قوله عليه السلام : « ما منكم أحد إلا معه شيطان »^(١) والذي تطلع الشمس بين قرنيه شيطان آخر أكبر منه ، فإن جنود إبليس كثيرون على أنواع وصفات مختلفة بينهم في أشغاله ومهامه ، ولا يمتنع أن يبحث بعض سحره الشياطين العظمى الخلق أو غيرهم ، فيقارن الشمس ويزينها في أعين الكفار بزينة صنم أو آلهة على جهة الشعبة والنخيل ، فيسجدون لها لزيئها في أعينهم فإننا قد علمنا في بني آدم من يأتي من التخيلات بما لا يشك الرأي في ثبوته في الأهيان ، وهو سحيا ونخيل ، لا حقيقة له في الخارج ، وإنما هي خيالات ذهنية تغلب وتقوى وتستولي حتى تغلب الأحكام الخارجية ، فيبقى الإنسان كأنه قائم يقظان ، وقد علم هذا بفعل سحره فرحون حيث خيلوا أن حبالهم تسمى .

الوجه الثاني : أن مادة الشيطان لطيفة ، وقد جعل له من القابلية والقوة ما أنه يتشكل في أشكال مختلفة ويتصور في صور متباينة ، وإن سلمنا أن الشيطان المقارن للشمس هو الجاردي من ابن آدم مجرى الدم وأنه كبير عظيم هائل الخلق ، فلا يمتنع أن يكون يتشكل عند مقارنتها بشكل عظيم وعند جريانه من ابن آدم بشكل صغير كما قرره « ابن الأمثل » مطران « حص » - وهو من فضلاء النصارى - في أن الله خالق السموات والأرض ظهر لإبراهيم في صورة كبش ، ولإسرائيل في صورة رجل ، صارحه إلى المسيح ، ولموسى في صورة نار في عليقة ، وظهر للناس في صورة المسيح فهذا - وإن كنا ننكره - لكنه يلزمكم انجوبزكم إياه أو بعضكم فمن هو موافق لكم على مقالاتكم أو بعضها ، فاذا كننا في الشيطان أولى بالجواز ، وأما الملائكة ، فتبني ذلك فيهم في دين الإسلام فلك الماوث الدنيا بين عينيه كدارة درهم ثم إنه جاء إلى موسى^(٢) في صورة رجل فأراد قبض روحه ، فقأ موسى عينيه »

(١) حكمتنا على مثل هذه الأساطير قد سبق .

وجبريل تراءى للنبي ﷺ في أول الأمر ، قد ملا ما بين المشرق والمغرب .
ثم كان يأتيه بعد ذلك في صورة دحية الكلبي - رجل أعرابي - وجاءه مرة
في صورة شاب أبيض الثياب ، يسأله عن معالم الدين ليتعلمها المسلمون .

ثم هذا مما لا يمتنع عقلاً أن تكون المادة منتظمة لطيفة تقبل توارده
الأشكال عليها ، كبندقة شمع ، إن شئت صورتها فرنسا أو فيلا أو خنزيراً
أو شجرة ، كبيراً ذلك أو صغيراً ، وكالنور والماء إذا وجدوا محلاً فسيحاً
انبسطا فيه كشعاع الشمس في الفضاء ، والماء في البحار ، وإذا اكتنفتها
الأجرام الكثيفة انقبضا كالنور في كوة البيت ، يرى دقيقاً ضئيلاً ، والماء
في ساقية الدولاب ، وأنبوب النصب ونحوه يرى دقيقاً قليلاً . فهذا أنهى
ما تصل إليه عقول البشر في هذا من التقريب والتشيل ووراء ذلك أمر
لا يران جليل .

الوجه الثالث : ما سبق من قول الخطابين : إن قوله « بين قرني الشيطان »
من أفاظ الشرع التي أكثرها يتفرد بمعانيها ، ويجب علينا التصديق بها ،
والوقوف عند الإقرار بأحكامها ، والعمل بها يعني التسليم المحض ، والتقليد
الصرف - بناء على ما سبق من قوله « أوسط » وغيره : « إن عقولنا عند
أحكام المبادئ الأولى كالخفاش عند شعاع الشمس » .

قوله : « جعلوا علة ترك الصلاة لله : طلوع الشمس بين قرني الشيطان »
وليس بمناسب .

قلنا : قد سبق جواب هذا بأن من أصول شريعة الإسلام المبالغة في
خلاف الكفار ، فيما لم يرد شرعاً بوقفه ، حتى في التشبه بهم ولو أدنى
مشابهة ولا شك أن عند طلوع الشمس يسجد لها الكفار فتكون في الصلاة
حيثما مشابة لهم .

قلت : وهذا سؤال يورده المسلمون على هذا الحديث ودعم التحقيق لا جواب عنه إلا بنسبته إلى التعبد المتأني بالقبول . وذلك لأننا لا نجد سبباً ظاهراً تعال به منع الصلاة عند طلوع الشمس إلا ما ذكرناه من مشابهة الكفار ، لمكانه معارض بأن في الصلاة حينئذ مخالفة للشيطان وحربه ومراغمة لهم أشد من التشبه بهم .

- وقد حكى في مناقب معروف المكرخي ، أنه كان يروى عليه اليهود ، يوم السبت إلى الكنيس ، فقال في نفسه : إن هؤلاء يكفرون بالله في هذا اليوم كفرأ عظيماً ، فلا خالفهم بأن أنطع هذا اليوم بالصلاة والصوم بخاراه . الله على ذلك بأن جعل زيارته يوم السبت ، فيخرج إلى ضريحه خالق عظيم فيه على الخصوص (١) .

(١) التصوف ليس من الإسلام ومناقب المتصوفة من وضع الملحدين لإرضاء العامة وما من صلة بين الإسلام ، والتصوف . فالمتصوف هو البعد عن الدنيا والوحد فيها ، والإسلام يدعو إلى العمل ، والتصوف يهادن الحكم وينقض الأطراف عن مساوئهم والإسلام يأمر بمجاهد الظالم ، والتصوف يؤمن بأن الأشخاص تأمراً في السكون أحياء وأمواتاً ، والإسلام بين أن عمل الإنسان هو الذي يرفعه أو يخفضه والتصوف يبحث على الجمال والإسلام يدعو إلى العلم والتصوف يأمر بعدم الأخذ بالأسباب حتى أن أحدهم لا يتداوى من الأمراض والإسلام يدعو إلى الأخذ بالأسباب ، وأسباب غير ذلك كثيرة والدين عند الله الإسلام لا التصوف وقد ذم التصوف كثيرون من العلماء - وهم على حق في ذمهم لأنهم سبب تأخر المسلمين منهم القرطبي المفسر رحمه الله والشيخ شري المفسر رحمه الله ومن كلام القرطبي واستدل بعض جهال المتزهدة وطغاة المتصوفة بقوله تعالى لا يؤب : « أركض برحالك ، فلي جوار الرنح قال أبو الفرج الجوزي : وهذا احتجاج بارد لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحاً كان لهم فيه شبهة ولما أمر بضرب الرجل =

ولأن وفاق الكفار بالصلاة عند طلوع الشمس بالصورة الفعلية ،
وخلافهم بالقصد والنية لأنهم يعبدون الشمس ، ونحن نعبد الله وقد قال الله
تعالى : « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر ، لا تسجدوا للشمس ولا
للقمر . واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون » (١) .

فلا اعتبار هنا بالقصد والنية ، لا بالمشابهة الصورية .

فإن قيل : لما تعارض عندنا مفسدة المشابهة ، ومصلحة المراجعة غالب
الشارع جانب مفسدة للمشابهة لأن الخطاب كان في صدر الإسلام فنعمهم من
الصلاة حينئذ تنفيراً عن المشابهة مبالغة في تكريه الكفر وشعاره إليهم ، ثم
صار ذلك سنة متبعة .

قلنا : جوابه من وجهين :

أحدهما : أن تنفيرهم من الكفر وتكريمهم إليهم بأمرهم بمراجعته ومناقضته
أهله بعبادة الله عبادة أبلغ .

الثاني : أن ذلك منقوض بمسألة الفرض . فإنه أجازها لهم ، وهي جائزة
بالإجماع في تلك الأوقات المنى عن التطوع فيها . مع أن مشابهة الكفار

== لينبغ الماء قال ابن عقيل : أين الدلالة في مبتلى أمر عند كشف البلاء بأن يضرب
برجله الأرض لينبغ الماء إيجازاً من الرقص ؟ ولئن جاز أن يكون تحريك رجل
قد انحلمها تحك الحوام دلالة على جواز الرقص في الإسلام جاز أن يجعل قوله سبحانه
لموسى « اضرب بعصاك الحجر » دلالة على ضرب المحاد بالقضبان . نعوذ بالله من
الزلازل بالشرع وقد احتج بعض قاهرهم بأن رسول الله ﷺ قال لعلي : « أنت
منى وأنا منك » ، فجل وقال لجعفر : « أشبهت خاق وخاق فجل » . وقال لزيد :
« أنت أخونا ومولانا فجل » ، ومنهم من احتج بأن الجبهة زفت والنبي ﷺ
ينظر إليهم . . . الخ ، (سورة من آية ٤٤) .

(١) فصل ٤٧ .

الصورية موجودة فلا يترك حق لبطل ، وخصيصة الوجوب لاتصلح ثارفا
فبان بهذا البحث والتقرير : أن هذا الحكم وأمثاله مما يتلقى من الشرع بالقبول
ولا يصادم بهرقات العقول ، ولا شك أن دين الإسلام مشتمل على الأحكام
التعبدية والمأقولة العملية ، كما قررت في إله القواعد الصغرى ، وببنت الحكمة فيه
على الوجه الأجل .

. . .

وذكر حديث أبي هريرة وأب ذر : « من تقرب منى ذراطا تقرب منه
حاجا ، ومن أنانى يمشى أنيته هرولة » .

قلت : ووجه سؤاله منه : أن ظاهرة التجسيم .

قلت : وقد سبق تقرير قاعدة هذه الأحاديث .

ثم الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا الحديث مؤول عندنا على التقرب بالرحمة واللفظ
والإكرام ، كما يقال : فلان قريب من السلطان ، والامر قريب من فلان ،
يعنى بقارب القلوب والمأزلة ، وأنا وإن كنت أرى في آيات الصفات
وأخبارها ، إلا أن المجاز عندى في هذا الحديث ظاهر غالب ، فلا يتوقف فى
تأويله إلا جامد .

وتحقيق الكلام فى هذا المقام : أن النصوص فى الصفات من حيث السند
على ثلاث طبقات : صحيح يجمع على صحته بين أهل النقل ، وضعيف متفق على
ضعفه ، ومختلف فى صحته .

فالأول بما ثبت به الصفات ، والآخران لا يعول عليهما في ذلك ، في وقت من الأوقات .

ثم الحديث المجمع على صحته من حيث دلالة المتن على ثلاث طبقات :
ما ترجع فيه إرادة الحقيقة ، وما ترجع فيه إرادة المجاز ، وما استوى فيه الأمران . فالأول كحديث الساق والقدم والأصابع ونحوه . فهذه إرادة المجاز فيها مرجوحة فحكمها أن تحمل على حقائق لائقة بالبارى — جل جلاله — ولا يلزمنا تعيين كيفية كذاته — سبحانه — أثبتنا وجودها ونحن عن تفاصيل أحكامها بمعزل ، والثاني كمذا الحديث قوله : « من تقرب منى تقربت منه » وقوله : « فلوب الخلق بين إصبعين من أصابع الله يقلمها كيف شاء » ، ودالحجر الأسود يمين الله في الأرض ، وقوله : « ساعد الله أشد » ، وهوى الله أحد ، ونحوه . فإن المجاز فيه راجع ، وحكمه : التأويل على ما ترجع فيه ، والثالث كقوله : « ويبقى وجه ربك » (١) فإنه بين الصفة الوجيهة اللائقة بمنصب الإلهية وبين الرتبة الجاهلية الراجعة إلى العظمة الذاتية . فحكم مثل هذا راجع إلى ترجيح المجتهد في أحكام العقائد . فإن غالب مسائلها من هذا وأشباهه اجتهادية لسكنها أعلى رتبة من مسائل الفروع . فهذا هو الطريق الذي أراه قصداً بين الإفراط والتفريط سالماً من الخط والتخليط ، والله مروراهم عبط ، (٢) .

الوجه الثاني : أنه قد ثبت في التوراة : أن آدم لما أكل من الشجرة انفتحت عينه ، وبان له : أنه عريان ، فاستتر بالشجر ، وجعل يخدع عليه

(١) الرحمن ٢٧

(٢) البروج ٢٠

الورق ، وسمع حس الله يمشى فى الجنة ، فاخفى منه ، فقال له الله الرب : مالك يا آدم ؟ قال : أنا عريان أستحي منك ، وسمعت حسك تمشى فاستحييت . فقال : لعلك أكلت من شجرة معرفة الخير والشر ؟ قال : (١) نعم .

وقد سبق ذلك . فهذا تصريح بأن الله يمشى والمجاز فيه مرجوح جداً . فما ينكر علينا من حديث المجاز فيه راجع جداً ؟ هذا ما هو إلا عناد ، ولو وقع الإنصاف لادفع الخلاف .

...

قال : وفى حديث أبي هريرة : من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، وذكر حديثه : من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، وقوله : إذا أمن الإمام فأمنوا . فمن وازق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، وحديث سلمان : من اغتسل يوم الجمعة

(١) نص التوراة هذا فى الإصحاح الثانى من سفر التكوين . وهو : وَأَرَادَ الرب الإله آدم قائلاً : من جميع شجر الجنة تأكل أكلاً . وأما شجرة معرفة الخير والشر فلا تأكل منها . لأنك يوم تأكل منها موتاً تموت ، . فرايت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهجة للعيون ، وأن الشجرة شبيهة بالنظر . فأخذت من ثمرها وأكلت وأعطت رجلاً معها أيضاً فأكلا فانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان فغطا أوراق تين وصنعا لثامتهما مآزر . وسمعا صوت الرب الإله ماشياً فى الجنة عند هبوب ريح النهار . فاختبأ آدم وأمرأته من وجه الرب الإله فى وسط شجر الجنة . فنادى الرب الإله آدم وقال له : أين أنت ؟ فقال : سمعت صوتك فى الجنة فخفيت لأنى عريان فاخبتأت . فقال : من أعلبك أنك عريان ؟ هل أكلت من الشجرة التى أوصيتك أن لا تأكل منها ؟ فقال آدم : المرأة التى جعلتها معى هى أعطتلى من الشجرة فأكلت . . .) الخ .

وتطهر بما استطاع من طهر ، الحديث إلى قوله : د غفر له ما بينه وبين الجمعة
الآخري ، وقوله : د حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً يغتسل
فيه رأسه وجسده ، وحديث أبي عيسى : د سمعت النبي يقول : د من اغتسل
قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار .

وقوله : د من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه ، وحديث
أبي ذر قال : قال النبي ﷺ : د أخبرني جبريل بالحرة ، قال : بشر أمتك أنه
من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت وإن زنا وإن سرق ؟ قال : نعم .
كررها ثلاثاً ، حتى قال في الثالثة : وإن شرب الخمر .

وذكر النضراني : في لفظ آخر للحديث د قال لي جبريل : د من مات من
أمتك لا يشرك بالله شيئاً سيدخل الجنة ولن يدخل النار ، وقوله : د لكل نبي
دهرة يدعو بها ، وأريد أن أختبئ ، دعوتني شفاعة لأمتي في الآخرة ، وقوله :
د لله تسعة وتسعون اسماً ، مائة إلا واحداً ، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة ،
وقوله : د من صلى البردين دخل الجنة ، وقوله : د من سبح لله في دبر كل
صلاة ثلاث وثلاثين ، الحديث إلى قوله : د كفرت عنه خطايا ، وإن كانت
مثل زبد البحر ، وقوله : د قد حرم على النار من قال : لا إله إلا الله . ينفق
بذلك وجه الله .

ثم قال النضراني : د فقد ظهر أنه لم يوجد فيه شيء من الشروط الأربعة
التي يلزم - ولا بد - أن توجد في النبي .

قلت : سررد الختم هذه الأحاديث ، ولم يبين وجه سؤاله (١) منها ، والذي

(١) وجه سؤال النضراني : أن دين الاسلام أقوال لا أفعال مثل دين

فهو من ذلك أنه أورد ما إشكالا على وعد النبي أمته على الطاعات المذكورة
مغفرة الذنوب ، ودخول الجنة ، والتحرير من النار . إما استبعادا من هذا
الخصم لذلك بناء على اعتقاده في المسلمين أنهم عنده كفارا ، وعلى ما صح في
السنة من دخول عصاة الأمة النار وإخراجهم بالرحمة والشفاعة ، فيكون ذلك
تناقضا في الأخبار .

والجواب : إن هذه الأحاديث صحيحة وأحكامها ثابتة عندنا ، ولا مطعن
فيها لطاعن . أما استبعاده لما وعدت به هذه الأمة بناء على سوء اعتقاده فيهم ،
فلا وجه له إذ لا اعتبار به . إنما الاعتبار بالحجة ، ثم هو معارض باستبعاد
المسلمين ما يزعم النصارى : أن المسيح وعدم به في قوله : « من عرفني وآمن
بني كان معي عند أبي الذي في السموات » ونحوه .

النصراني : إن مذهب النصارى : أن من آمن بالمسيح ربنا مسلوبا دخل الجنة
ولو لم يعمل عملا صالحا ودليلاهم كلام برانس في رسالته إلى أهل غلاطية . والحق أن دين
الاسلام أقوال وأفعال وهما معا يدخلان الجنة . فإن الله تعالى في القرآن الكريم على
الآيمان والعمل فقال تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نقضي أجر
من أحسن حالا ، وقد نص الخوارج على أن المسلم إذا عصي الله ولم يتب يعتبر كافرا
ولا يغسل إذا مات ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وفي الآخرة إن يخرج
من النار . والمعتزلة يقولون إنه فاسق كافر في الدنيا ويعامل مع فسقه معاملة
المسلمين ، وفي الآخرة يأخذ جزاءه بحسب ميزان أعماله لقوله تعالى : « ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا » وإذا استحق المسلم النار بميران
عمله ان يخرج منها إلى الجنة ومذهبهما يجهران الناس على الخوف من الله ، ورأس
نالحكمة عاقبة الله .

فإن من آمن بالمسيح كإيمان النصارى به في أنه : الله ، أو ابن الله ، فهو كافر عند المسلمين ، خالداً في النار ، قد حرم الله عليه الجنة ، فلم كان اعتبار أحد الاعتقدين أولى من الآخر ؟

وأما دعواه التناقض فردودة بأن هذه ظواهر وصحومات كانت في أول الإسلام وآخره قبل أن يكمل الإسلام وتتم أركانه وشروطه ومتقوماته ، ثم لما اكمل الإسلام صار غفران الذنوب ودخول الجنة والتحرير على النار متوقفاً على كماله وتمامه ، فن أدخل بجميع حقيقته كان كافراً ، ومن أدخل بشيء منه جوزى بحسبه ، كما قال الزهري في قوله : « من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار » : « كان ذلك في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي » ،

فأت : وقد قال بعض أهل العلم : إن المراد تحريم الخلود لا تحريم الدخول جميعاً بين الأحاديث . فأما اللفظ الذي ذكره وهو قوله : « من مات لا يشرك بالله شيئاً سيدخل الجنة وإن يدخل النار » ، فهذه الزيادة لا نعرفها في شيء من دواوين السنة ، بل الذي صح في السنة : إثبات دخول الجنة لا ينفي دخول النار ، ولا تنافي بينهما لجواز أن يدخل النار بمعية ، ثم يخرج منها فيدخل الجنة بطاعته ، كما تواترت به أحاديث الشفاعة تحقيقاً لقوله تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) (١)

على أن هذا اللفظ إن صح وجب تأويله على أنه إن يدخل النار دخول خلود بخلاف المشركين فإنهم يدخلونها دخول خلود ، وحينئذ رد الله كيدهم ، وتبين أن شروط النبوة الأربعة موجودة في محمد ﷺ .

قال : دوينضم إلى ذلك في حقه ما روى مسلم من حديث أبي هريرة
قال : زار النبي قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال : استأذنت ربي في أن
أستغفر لها فلم يأذن لي ، وقال : وجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال :
يا رسول الله : أين أبي ؟ قال : دإن أبي وأباك في النار ،

قلت : ولا محذور في هذا ، فإن إبراهيم الخليل - صلوات الله عليه -
كان أبوه كافراً ، ولأن من قاعدة الإسلام وغيره من الأوثان أن الكفار في
النار ، وأبوا النبي كانوا كافرين لحكم لها بحكم الله فيهما .

وهذا من أسكبر الأدلة على صدقه لوجهين :

أحدهما : أنه ظهر من قوم كفار يدعو إلى الناموس الأعظم ، فلو لم يكن
صادقاً لاتبع دين آباءه كغيره .

الثاني : أنه حكم لأبويه بالنار ولجده وصه وكل قريب له ، فلو لم يكن في
خاية المصدق والأمانة والعدل حتى أنه يخبر بالحق على نفسه ولها لتعصب لقومه
وقال : هم في الجنة ببركتي لاختصاصي عند ربي ، وكان يصدق في ذلك كما
صدق في غيره .

• • •

وقال أيضاً : دليت شعري ما فعل أبواي ؟ ، فأُنزل عليه : (ولا تسئل
عن أصحاب الجحيم ^(١))

(١) البقرة ١١٩ وهذه الآية سبب نزول خبر الذي ذكره النهراني وهو أن
النبي ﷺ قال : دلو أنزل الله بأسه باليهود لأممرا ، فأُنزل الله تعالى : (ولا
تسأل عن أصحاب الجحيم) برفع تسأل ، وهي قراءة الجمهور ويكون في موضع
الجمال بمطابقة على دبشيرا ونديرا ، والمعنى إنما أرسلناك بالحق بهيراً ونديراً غير -

قلت : هذا إن ضح لجوابه ما سبق قبله ، لكنه لا يصح لسياق الكلام .
وهو قوله تعالى في سياق ذم اليهود والنصارى والكفار : (إنا أرسلناك بالحق
بشيراً ونذيراً . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) بضم التاء لاثنتا من سأل على
ما لم يسم فاعله ، فهو معنى قوله (ولا تسألون عما كانوا يعملون ^(١)) وقوله :
(قل لا تسألون عما أجرمنا ، ولا نسأل عما تعملون ^(٢)) وقوله : (فإنما عليه
ما حمل وعابكم ما حملتم ^(٣)) وقوله : (إنما أنت منذر ، ولكل قوم هاد ^(٤))
وقوله : (ولا تزر وازرة وزر أخرى ^(٥)) (و معنى ذلك كله : إن عليك
إنذارهم وليس عليك شيء من عقابهم ، كما قال : (ما عليك من حسابهم من
شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء ^(٦)) وهذا عام في جميع الكفار .

نعم . قد قرئ : لا تسأل ، على النهى له عن السؤال ، وهو محتمل لما ذكره
هذا الجهم . والجواب عنه ما سبق .

وذكر النصوص التي تضمنت أنه لا يعلم الغيب لقوله : (وما أدري

بمسئول . وأما عن قراءة : ولا تسأل ، يوماً على النهى وهو قراءة نافع وحده . ولا
استدعى تعدد القراءات ولا الكثرة من أسباب النزول . ففيها وجهان : أنه نهى
عن السؤال عن مصى وكفر من الأحياء لأنه قد يتغير حاله ، فينتقل من الكفر
إلى الإيمان وعن المصية إلى الطاعة ، وإثباتى — وهو الظاهر — أنه نهى عن
السؤال عن ما هو على كفره ومصيته أو ظمها لحاله وتغيظاً له ، وهذا كما يقال :
لا تسأل عن فلان ، أى قد بلغ فوق ما تحسب . هذا وقد ذكر القرطبي في كتاب
التذكرة ، أن الله تعالى أحياء أباء وأمه وأمنابه ، والحق أن هذه روايات لا تصلح
إلى درجة اليقين والله يقول : (وما كنا مهتدين حتى يهتدوا ولا) .

- | | | |
|------------------|--------------|------------------|
| (١) البقرة ١٤١ | (٢) سبأ ٢٥ | (٣) النور ٥٤ |
| (٤) الزمر ٧ | (٥) طه ١٨ | (٦) الأنعام ٥٢ |

ما يفعل بي ولا بكم^(١) وقوله : (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير^(٢))
قال : دفاعه أنه لو كان يعلم الغيب لاحتجب الخير ، واجتنب الشر ،
واستعد لكل أمر بما ينبغي له . ولقوله : (لا أملك لنفسي فقراً ولا ضراً^(٣))
وقوله : (ولا أقول لكم عندي خزائن الله ، ولا أعلم الغيب^(٤)) وقوله :
(قل : إني لا أملك لكم ضراً ولا رشداً^(٥)) وقول عائشة : د من زعم أن
محمدًا يخبر بما يكون فقد أعظم الفرية على الله . والله يقول : (قل لا يعلم من
في السموات والأرض الغيب إلا الله^(٦))

قلت : هذا غير وارد بحمد الله تعالى - فإن محمدًا لم يدع أنه يعلم الغيب كله ،
ولا أنه يعلم ما علم منه بنفسه ، بل بإخبار الله له بذلك ، كما قال الله - سبحانه -
(عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك
من بين يديه ومن خلفه رصداً^(٧))

وأما قول عائشة : د من زعم أن محمدًا يخبر بما يكون ، فلا أعرف هذا
اللفظ ، إنما المشهور من رواية الترمذي وغيره أنها قالت : د من زعم أن
محمدًا يعلم ما في غد ، والمعنى متقارب ، وكلامها محمول على ما ذكرناه من
التقييد ، أي لا يعلم ما في غد ولا يخبر بما يكون من عند نفسه بل بإخبار الله له
وهل كان النبي ﷺ إلا عبداً مأموراً ؟

ولم يكن إلهاً معبوداً كما اعتقدتم في المسيح ، ثم خفي عنكم ما تضمنته
اعتقادكم الفاسد ، من جهلكم المتزايد ، فإن المسيح إن كان يعلم الغيب فكيف
لم يعلم أنه يؤخذ فيقتل ، فيختفى عنهم ، لتلايقع في الصاب والقتل ؟
فإن قلتم : كان يعلم ذلك لكن هو سلم نفسه ليفتدى الخلق من العذاب بنفسه .

(١) الاحقاف ٩ (٢) الاحقاف ١٨٨ (٣) الاحقاف ١٨٩

(٤) مردد ٢١ (٥) الجن ٢١ (٦) البقر ٦٥ (٧) الجن ٢٦ - ٢٧

قلنا : تتابعكم على جهلكم في هذا ، ونسليه لكم ، لكنه لما بات ليلة في الجبل ساهراً يصلي ويدعو أباه ليقيله من الموت ، ويعبر عنه كأسه (١) .

يرد عليكم أن من يعود بنفسه هذا الجود ، كيف يجوز هذا الجزع ، ويضع بنفسه هذا الشح ، ويستعد بالتلاميذ أن يساهروه ، ويسألوا معه تعبير كأس الموت عنه ؟

سأعيناكم في هذه ، لكنه لو كان يعلم الغيب - كما زعمتم - فلا يخلو في سؤاله تعبير كأس الموت عنه ، إما أن يكون علم أنه يحجب في سؤاله أولاً يحجب ، والاول باطل لوقوع الأمر بخلافه ، فاعلم الغيب في هذه القضية . والثاني يوجب أن سؤاله كان عبثاً لا يليق برعاع الناس فضلاً عن الأنبياء ، هل رأينا فيه فضلاً عن ابن الله أو الله ، خالق السموات والأرض - على رأيكم الفاسد فيه .

ثم نقول لكم : من من الأنبياء علم الغيب لذاته ؟ آدم لما أخرج من الجنة ؟ أو إبراهيم لما امتحن بذبح ولده ؟ أو إسحق لما أوهمه ابنه يعقوب أنه ابنه العيص ، فأخذ بكوربه وجعل يتحير في أمره ، ويقول : الصوت صوت يعقوب والله من لمس العيص (٢) ، ؟ أو يعقوب لما جرى ليوسف ما جرى وهو يظنه ميتاً ؟ أو موسى لما أرسل فرعون الدباحين خلفه ليقتلوه ؟ فلو لم يبادر رجل مؤمن فأنذره حتى هرب لغات فيه الفئات .

ما أقل عقول هؤلاء القوم الضلال . بل ما أقل عقل من يتعجب من قلة

عقولهم بعد ما يعلم منهم ما هم عليه . إنما الأنبياء عند الله يعلمهم ما لا يعلمون ، وما لا يعلمهموه ، لا يعلموه .

• • •

قال : دوينضم إلى ذلك وعده للمسلمين يوم أحد بالنصر على هودهم ، فكان بخلاف ما أخبرهم . فقتلوا وهزموا وجرح هو وانكسرت رعايته ، ودخل حلق المغفر في وجهه ثم لما تبين كذبه اعتذر إليهم بقوله : دوكأين من نبي قاتل معه ربيون كثيرون . فاهتدوا لما أصابهم في سبيل الله ، وما ضلوا وما استكاثروا^(١) ، الآية .

قال : دواعتذاره أقبح من خلف وعده ، لأنه باطل . فإن الأنبياء المتقدمين على نوعين :

أحدهما : جاءوا بالبين والملاطفة والخشوع مثل حزقيال وإرميا وأشعيا ونحوهم لم يحاربوا أحداً ، ولا خاصموه ، بل أعداؤهم الكفار استضعفوا فمذبوحهم وقتلوا ولم يقتل أحد منهم في حرب ، ولا قتل معه حبر

الثاني : جاءوا بالتأييد من عند الله ، والظهور على الأعداء والقهر لهم فقمعوا المشركين ، ولم يقتل أحد منهم في حرب ولا هزم يوماً واحداً ، ولا قتل معه ربي ولا حبر مثل موسى وداود وسليمان .

(١) آل عمران ١٤٦ ود قتل معه ، قراءة نافع ، وقرأ ابن عامر : قاتل ، وهي قراءة ابن مسعود واختارها أبو عبيد ، وقال : إن الله إذا أحد من قاتل كان من قتل دالخلافه ، وإذا أحد من قتل لم يدخل فيه غيرهم ، فقاتل أهم وأمدح ،

قال : د رأت إذا تأملت أحوال محمد ، علمت أنه ليس من أحد هذين النوعين ، لأنه لم يأت بتخشوع ؛ لا خضوع فيكون من النوع الأول ولا
أيد بمجزة يقرر بها أعداءه فيكون من النوع الثاني .

نعم . هو من النوع الذي حذر عنه سيدنا المسيح حيث قال في إنجيله الطاهر : د تحذروا من الأنبياء الكذابين ، الذين يأتونكم في لباس الضأن ،
وم في الباطن ذئاب خاطفة ، ومن ثمراتهم تعرفونهم (١) .

قلت : أما خروج النبي ﷺ إلى ، أحد ، فلم يكن مائشراً له ، ولا اختاره
بإحدى الرأي . وإنما كان رأيه : أن يتحصن في المدينة فإن دخل العدو عليه
قاتله بالسلاح والحجارة وإن بقي خارج المدينة بقي بشر ، ولم يبق كيداً .

لكن رجالاً من المسلمين ممن لم يشهدوا د بدرأ ، تأسفوا على فوات حضورها ، فأشاروا بالخروج إلى د أحد ، وألحوا على ذلك لما أراد الله لهم من الإكرام بالشهادة وتهديقاً لرؤيا النبي ﷺ حيث رأى في منامه كأنه في درع حصينة ، وكان في سيفه فلولا ، وكان بقراً يذبح فأول الدرع الحصينة بالمدينة ، والفلول في سيفه بأنه يصاب بعض أصحابه ، والبقر بمن قتل من الكفار يومئذ .

وأما وعده إياهم بالنصر فصح . وقد نصروا في أول الحرب وهزم الله الكفار ، لكن لما خالف الرماة ما أهرم به ، وتركوا ما كرم الله وكأوا بحفظها وطلبوا الغنيمة من أموال المشركين ، طاقهم الله بالمخافة . فخرج عليهم الكمين فنال منهم ما نال .

وقد شرح الله هذه القصة في القرآن حيث يقول : « ولقد صدقكم الله وعده ، إذ تحسونهم — أى تقتلونهم — ياذنه ، حتى إذا فشلتم ، وتنازعتم فى الأمر ، وعصيتم من بعده ما أراكم ما تحبون . منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ، ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين . إذ تصعدون ، ولا تلوون على أحد . والرسول يدعوكم فى أخراكم فأثابكم غيا بغم (١) ، الآيات .

فقد صدقهم فى الوعد لئلا يكونوا خائفوا فعقبوا بدينهم . ثم يقال : إنما وعدهم بالنصر السكلى ذلك اليوم بشرط أن يسمعوا له ويطيعوا ، لئلا يكونوا مخالفوا ، فانتفى المشروط لإتفاء شرطه .

وأما ما أصابه من ذلك فى نفسه : فهو كالذى أصاب الأنبياء قبله من القتل والضرب ، بل من النشر بالمناشير ، كما جرى لجرجيش (٢) النبى عليه السلام .
وأما قوله : « وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير ، فهو إخبار صحيح لكن قوله « قتل معه ربيون » فيه تقديران مناسبان لسياق القصة .

أحدهما : أن الكلام تم على قوله : « قتل » وفيه ضمير النبى ، أى كأن .
أى كم من نبى قتل ، وهو صحيح ، فإن المصمم قد اعترف بأن كثيراً من الأنبياء قتلوا كيهيى وذكريا والمسيح . على زعمه . وغيرهم كثير . وقوله « معه ربيون كثير » جملة حالية ، أى قتل حال كونه ذا أصحاب كثيرين ، فلا أوجب قتله لهم أن تزلزلوا فى دينه ، بل ثبتوا عليه بعده .

(١) آل عمران ١٥٢ وما بعدها .

(٢) جورجىوس من أتباع المسيح .

ووجه مناسبة هذا التقدير : أن الشيطان صاح يوم أحد : « قتل محمد ، فاضطربت قلوب أصحابه . وقالوا : نحن عدونا مقاتل ؟ ولما نتبع ؟ فعاتبهم الله على هذا بقوله : « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ، إلى قوله : « وكأين من نبي قتل ، أي ما ضعف أحد بعد نبيه ورجع عن دينه ، كما هممتم أنتم أن تفعلوا .

التقدير الثاني : أن « قتل ، سند إلى « ربيون ، وهم جمع (١) « ربي ، والربي محسوب إلى الربة وهي الجماعة كأنه قال : قتل معه قوم رؤساء جماعات ، كالقواد والأمراء . وقيل الربيون : الاتقياء العلماء ، وهذا مناسب لقوله قبل ذلك : « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ، ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ، فقد رأيتموه وأنتم تنظرون ، .

لكونهم وجدوا لما أصابهم يوم أحد من قبل الإخوان والأقارب ، فكانه يسلمهم بذلك ويأسهم بمن سبق منهم .

ولا شك أن من الأنبياء المتقدمين من كان ذا حروب ومغازي كداود وسليمان وموسى ويوشع بن نون ، ولم يزل بنو إسرائيل بعد موسى يكون لهم ملك للحرب ، ونبي يعرفه بأمر الله بالوحي .

والجهاد فيهم هائم ، وكانوا يقدمون الثابت بين أيديهم ، وكان من حمله لا يرجع به حتى يفتح عليه أو يقتل . وقد غزا يوشع بن نون مدينة الجبارين

(١) الربيون : هم العلماء الكبار في بني إسرائيل الذين يكونون من نسل هرون عليه السلام والأجبار : هم العلماء الذين يكونون من نسل لاوي بن يعقوب من نسل هرون .

ليلة السبت ، ثم سأل الله أن يحبس عليه الشمس حتى يفرغ منهم قبل أن يدخل السبت ففعل .

وكان غزاة بنى إسرائيل أكثرهم أو كثير منهم علماء أتقيا . بودة أخيار لأنهم أوتوا الكتاب والحكم والنبوة وفضلوا على العالمين ، كما نص عليه القرآن . ومن المحال عادة أن يكون فيهم هذا الجهاد ولا يقتل منهم أحد ، ومتى ثبت أنه قتل منهم ثلاثة فصاعدا ثبت صحة ما أخبر به محمد - عليه السلام - . كيف ؟ وقد ثبت أنه قتل منهم في الحروب والمغازي ما لا يحصى كثرة على ما دلت عليه الكتب والتواريخ والسير ، وحينئذ إنكار هذا الخصم أن يكون قتل مع الأنبياء المحاربين منهم أحد لا يسمع (١) .

(١) كان الملك في بنى إسرائيل في نسل بنيامين وبدأ بطالوت ، ثم انتقل إلى نسل يهوذا وبدأ بدادود . وكان نسل لاوي مختصا بالعلم ، وكانت ذرية هرون من نسل لاوي الرئاسة الدينية ويلقب الواحد منهم بالرب ، وكان اللاويون يعيشون بين الأسباط ، ويشتركون في الحرب . ومثال ذلك : أن الحكمة الهارونية واللاويين . عبروا بقبابوت العهد نهر الأردن أمام الجيش المحارب مع يشوع بن نون كما هو مبين في سفره وهم قالوا مع يشوع من أجل دعوة موسى .

وفي أيام موسى - وهو نبي عظيم - قالوا معه ، وقتل منهم كثيرون كما هو مبين في حروب موسى المذكورة في سفر العدد ، وكانت ملوك بنى إسرائيل تستشير الربيين في الحرب ويقولون لهم نصعد أو لا نصعد ؟ كما هو مبين في سفر الملوك الثاني . وانتهت الدولة لليهودية الأولى التي كان يحكمها الملوك بسبي بابل ، وبدأت الدولة الثانية بعد الرجوع من بابل بحكم الربيين بقيادة عزرا ، وكانوا يقاتلون في أيام المسكابين ببسالة وشجاعة نادرة وفي أيام يوسفوس المؤرخ وهو من الربيين . أيضا كان الربيون وهو منهم يقاتلون تيطوس الروماني ، ثم لهمهم بالتدخل من الحرب .

وقد بينا أن الربيين لا يختصون بالأخبار والعلماء على القول المذكور أولاً بل هو عام في ذيرهم من المقاتلة . فنقول :

إنك ذكرت للأنبياء نوهين ، ونحن ذكرنا للآية تقديرين . فتقديرنا الأول يصح في نوع الأنبياء الأول ، وتقديرنا الثاني يصح في نوعهم الثاني ، وأيضا يصح في التوراة : أن إبراهيم قاتل الذين أغاروا على أموال لوط فاستأقروها فقتلهم إبراهيم بمبيده وغلماة حتى قتلهم واسترد ما أخذوه (١) ، على أن الآية قرئت على وجهين ، و قتل معه ، و قاتل معه ، لكن يقال : إما أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف فيلزمكم الجواب عن القراءتين . فنقول : قد دلت القراءتان على أن جمعا من الأنبياء قتلوا ، وعلى أن جمعا كثيرا منهم قاتل معه أصحابه ، وقتل معه أصحابه ، وقد بينا صحة ذلك إذ العادة في الغزوات والحروب : أن الناس يقاتلون ويقتلون .

قوله : ليس من أحد النوعين . إنما هو رجل هزم وهزم ، وأصيب وأصاب .

قلنا : قد بينا بما ذكرنا من معجزاته قبل هذا ، أنه من الأنبياء ، وأنه علم من حسن سيرته وآدابه ولينه وتواضعه وخشوعه وتحمديه وشجاعته ونصاحته وغير ذلك من أخلاقه الكاملة ، وصفاته الجميلة متخلق بأخلاق النوهين من الأنبياء ، وأنه اجتمع فيه مالم يجتمع في واحد منهم .

وأنت لو نظرت حق النظر في سيرته لعلمت ذلك لكذلك عدو أخذت الشبهة التي زعمت أن لك فيها متعلق ، وتركك ما عليك فيه المتعلق على عادة الأعداء .

في إظهار القبيح ، وإخفاء الملبح . هل أنه لا قبيح في سيرة النبي ﷺ .
وأما قولك : هزم وهزم ، وأصاب وأصيب .

والنوع الثاني من الأنبياء الذين ذكرتهم . هكذا كانوا . وقد هزمت بني
إسرائيل وأخذ منهم التابوت إلى أرض أعدائهم ، حتى رد عليهم في زمن
طالوت الملك .

وأما النوع الأول منهم ، فكافوا تارة يثبتون ، وتارة يهربون ، كما كان
المسيح يفر من اليهود من مكان إلى مكان خوفاً منهم ، حتى كان منه ومنهم
ما كان .

وقد أخبر الله - تعالى - بذلك في القرآن حيث يقول : « وتلك الأيام
نمدادها بين الناس » (١) والله أعلم .

ثم يقال له : هل رأيت ما يكسب ويهزم ويصيب ويصاب يبقى ناموسه
يمده قريب ألف سنة ، وهو كما هو كلما جاء في رسوخ وثبوت ؟ هذا عقل قاسد .

وأما ما حكاه عن سيده المسيح في إنجيله الطاهر . فقد بينا في أول الكتاب :
أنه لا حجة فيه ، ولعمري أن في الإنجيل الذي يعتمد عليه من التناقض والمحال
ما يمنعه أن يتصف بصفة الطهارة .

• • •

وذكر حديث عائشة : أن النبي ﷺ سحر ، حتى كان ينخيل إليه أنه يفعل
الشيء ولا يفعله .

قلت : هذا صحيح (١) ، وقد بينا عند قوله تعالى : « إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته » أن السحر ونحوه جائز على الأنبياء وأنهم معصومون فيما يوحى إليهم ، بمعنى أنهم لا يقرون فيه على خطأ ،

وذكر حديث عائشة : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » قالت : « فلو لا ذلك لأبرز قبره » غير أنه خشي أن يتخذ قبره مسجداً .

قلت : وهذا صحيح مشهور عنهم . فإنهم لغوهم في أنبيائهم ، كما غلوتم في المسيح فجعلتموه إلها ، كانوا يتعبدون عند قبور أنبيائهم ، وذلك منى منه في دين الإسلام لئلا يصير النبي بالصلاة عنده يشبه المعبود ، وإن كانت النية تفرق العبادة من ؟

لكن لمجرد الشبه تذكره (٢) ، وأيضاً فإن الأنبياء معظمون ، فإذا عبد الله لم يؤمن أن يحيى من بعد ذلك العصر فيظن العبادة لهم لتعظيمهم في النفوس ، كما يقال : إن إدريس لما رفع إلى السماء جاء إبليس إلى أخ له فقال له : أصنع لك تمثال على صورة إدريس فتسلى به ؟ قال : نعم . فصنع له تمثالا كان يدخل

(١) هذا صحيح في نظر المؤلف .

(٢) ولذلك يجب على المسلمين هدم القباب والأضرحة التي في المساجد ، وإخراج جثث الموتى منها وجعل المسجد لله خالصاً من أى شبهة كانت ، ومن سكت عن ذلك وهو قادر على الهدم والإزالة فهو آثم . ويجب على المسلمين أن لا يمتدحوا في الأحياء ولا في الأموات أنهم واسطة إلى الله وأنهم قادرون على جلب الخير ودفع الشر . إن ذلك ليس من الإسلام في شيء .

عليه كل يوم يبكي عنده ، ويتذكر إدريس به فيحصل له بعض السلوان ، وكان التمثال في خرابة لا يدخلها غيره ، فلما مات أخو إدريس - أو أنه كان صاحبه وخايله - جاء من بعده فوجدوا التمثال في الخرابة ، فجاءهم إبليس ، فقال : أتعرفون هذا التمثال ؟ هذا إله إدريس وأخيه قاعدوه . فعبدوه ، فمكّن ذلك أصل الجاهلية الأولى .

وأما الجاهلية الثانية : فإن البيت الحرام كان دظلمة عند أهل مكة ، فكانوا إذا سافروا حملوا من حجارة الحرم معهم في أسفارهم يحتمون ويتبركون بها ، ثم تدرجوا إلى أن حادوا يضحونها ويطوفون بها ، حيث حلوا في الأرض ، كما يطوفون بالبيت ، ثم تدرجوا من مصر إلى مصر ، حتى عبدها ، ونهات عبادة الأصنام بهذا السبب ، فكان ذلك أصل الجاهلية الأخرى التي أزالها الله بحمد ﷻ .

. . .

وذكر قوله عليه السلام في مرضه : ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بنخير . فهذا أوان قطع أبهرى . .

قلت : قد بينا أن الأنبياء بشر ، يجوز عليهم الآفات والموت وأسبابه ، وليسوا كما يعتقدون في المسيح أنه إله ، ثم هو مع ذلك قتل وصلب ودفن ولم تنفعه الإلهية .

والأبهر : عرق ينزل من الدماغ ، فهو في العنق الوريدي ، وفي الصلب الأبهر ، وفي القلب الوتين . ومن أي مواضعه انقطع هلك صاحبه ، والوريدي والوتين المذكوران في القرآن .

. . .

وذكر حديث البخاري عن ابن عباس قال : لما حضر رسول الله ﷺ الموت ، وفي البيت رجال . قال : « هلوا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » فقال بعضهم : رسول الله قد غلبه الوجع وعندكم القرآن . حسبنا كتاب الله . فاختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده . ومنهم من يقول غير ذلك . فلما أكتروا اللفظ والاختلاف قال رسول الله : « قوموا » فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حيل بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لنا ذلك الكتاب .

قلت : لم يوجه سؤاله من هذا الكتاب (١) . وأنا بخبري توجيهه من وجهين :

أحدهما : القدح في جميع المسلمين . وتقريره : أنه علق هدم ضلالهم على كتب الكتاب . ومن المعلوم أن الشروط يقتضي لاقتضاء شرطه ، والكتاب لم يكتب فبقى الضلال لم يحصل ، فيكون الضلال بعده ثابتاً ، إذ لا واسطة بين النفي والإثبات .

الثاني : قول القائل : « قد غلبه الوجع » ، بمعنى : فهو لا يدري ما يقول وكان هذا القائل عمر بن الخطاب . وفي لفظ الصحيح : « لأنه يقال إن الرجل تهجر » ، بمعنى تخلف في كلامه . لأن الهجر : الكلام الذي لا معنى له ، ولا فائدة .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أن المراد بالضلال الذي علق نفيه على كتابة الكتاب هو

(١) يقصد - والله أعلم - أن الأحاديث النبوية التي يهتمك بها بعض المسلمين غير حجة في الدين .

الاختلاف في الإمامة لمن هو بعده . بدليل قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً)^(١) وبدليل قوله عليه السلام قبل موته : « لقد تركتكم على بيضاء نقية ، ليلها كنهائها ، وقوله : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من طأهم إلى يوم القيامة ، في نصوص كثيرة ، فنفي ضلال الأمة بعده ، فتعين حمل الضلال في هذا الحديث على النزاع في الخلافة^(٢) .

ولا شك أنهم تنازعوا فيها بعده ، علي ، و دسعد بن عباد ، و د أبو بكر ، فكانت له بمقتضى وعد النبي ﷺ حيث قال : « يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر » وقوله : « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تصير ملكاً ، وكانت أيام أبي بكر من جملة الثلاثين .

الوجه الثاني : أن محمداً ﷺ في أيام حياته . إما أن تدعوا أنه كان على هدى أو ضلال ؟

فإن قلتم : على هدى ، فأتمته بعد ، على ملته وسنته ومنهاجه . وإذا اختلفوا في أمر لجأوا إلى ما أنزل عليه ، وإلى ما قاله من السنة ، فهم أيضاً مهتدون مثله . وإن قلتم على ضلال فأتمته - على زعمكم - قد ضلوا عما كان عليه ، والضلال عن الضلال هدى ، رد بقيض الضلال الرشاد ، فهم إذن مهتدون .

فعلى التقديرين القدح في أتمته لا يتجه من هذا الحديث ، والقدح فيه قد سبق جوابه .

(١) للمائدة ٣ .

(٢) ولم لا يكون الحديث من الأحاديث الموضوعة من قبل علماء الفرق والملل والنحل .

والجواب عن الثاني : أن عمر رضي الله عنه ليس معصوماً ، فهو وهم في هذا ، إذ وطن الأمر على خلاف ما هو عليه حيث نسب النبي ﷺ إلى التخليط في الكلام كما وهم في قوله . « إن محمداً لم يمت ، وإنما ذهب إلى مناجاة ربه بروحه ، كما ذهب موسى للمناجاة ببدنه » .

وأحسب أن عمر عوقب على هذه الكلمة عقوبة دائمة من جهة أن الرافضة تعلقت عليه بها ونسبته إلى أنه علم أن النبي ﷺ إن كتب لهم كتاباً نص فيه على علي بن أبي طالب ، وعلم أنها إن صادت إلى علي ، تداولتها بنوها ثم فلا تخرج عنهم ، فلا تحصل له ، وهو كان يرجوها بعد أبي بكر ، كما وقع ، فهدم عن كتابة الكتاب ، حتى مات النبي ﷺ ، ثم بادر بالبيعة لأبي بكر مخالفة كما قال : « كانت بيعة أبي بكر فلتة وفي الله شرها » ثم مات أبو بكر سريعاً فتناولها بعده ، فهم يشنعون عليه بذلك ، ويتهمون به ، ويسبونونه ويشتمونه لأجله .

. . .

وذكر حديث أن النبي ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه : « أين أنا غداً ؟ أين أنا غداً ؟ » يريد يوم طائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فمكأن في بيتي حتى مات في اليوم الذي كان يدور على فيه ، فقبضه الله ، وإن رأسه لبين سمري ونهرى ، وخاط ريق ريقه في آخر أيامه من الدنيا ، واقتد عليه الموت حتى لا كره شدة الموت لأحد بعده .

قلت : ووجه السؤال فيه من وجهين :

أحدهما : أنه لم يغفل عن لذة النكاح التي هي عار عند الخصم - حتى في مرض الموت .

الثاني : أن شدة الموت عليه عقوبة ، فدل أنه كان يستحقها .

وفي الحديث النبوي الصحيح : « الدنيا بين المؤمن وجنة الكافر ، وفي المثل العامي : « المؤمن طقى ، والفاجر وقى » ثم لو كان لحرق المئمة في الدنيا عقوبة لوجب أن يكون إلقاء إبراهيم في النار ، وعصى إسحق ويعقوب ، وما جرى ليوسف ، وحزن أبيه عليه ، وبلاء أيوب ، وما قاساه موسى وهرون من بنى إسرائيل وقوم فرعون وقتل يحيى وزكريا وغيرهم من الأنبياء ، وإهانة اليهود للمسيح ، ثم قتله وصلبه ، وما جرى لتلاميذه بعده ، وقتل « جرجيس ، أربع مرات ، ثم بعثى ، وحبس يونس في جوف الحوت ونحو عقوبات في حقهم وواحد لا يقول بذلك .

وأما قول عائشة « خالط ريقى ريقه » فليس ذلك بمباشرة استمتاعية ، بل لأن النبي ﷺ كان مستنداً إلى صدرها ، فدخل عبد الرحمن بن أبي بكر أخو عائشة ومعه سراك يستاك به ، فأتبعه النبي - ﷺ - بهمه ، فقالت له عائشة : آخذك لك يا رسول الله ، فأوما برأسه ، أى نعم - وكان يحب للسواك لأنه كلما قال - عليه السلام - « مطهرة للفم ، مرضاة للرب » - فأخذته من أخيها فطبخته بقمها حتى لان ، ثم أعطته النبي ﷺ ، فاستاك به . وذلك هو المراد باجتماع ريقهما .

...

وهذا آخر ما وجدناه من هذا الكتاب ، على مصنفه من الله ما يستحقه .

الخاتمة

واعلم أن كل متناظرين لا تثبت دعوى أحدهما إلا بمقدمات مشتركة بينهما يتفقون عليها تكون بينهما كالحكم . فلن وافقت تلك المقدمات تثبت دعواه .

وإذا عرفت هذا فنحن ليس بيننا وبين النصارى واليهود مقدمات مشتركة إلا العقلية وما تركب منها ومن غيرها . لأن كل واحد من أهل الكتاب والمسلمين يقدس في كتاب الآخر الذي بيده فلا تقوم عليه الحجة به .

فلنختم هذا الكتاب بذكر حجج واضحة على صحة دين الإسلام وصدق محمد - عليه السلام -

الحجج القوية

وهي التي يعتمد عليها غالب المتكلمين في كتبهم وهي : أن محمداً ادعى النبوة . وظهر المعجز على يده وكل من كان كذلك فهو رسول الله - حقاً ، فمحمد رسول الله - حقاً . أما أنه ادعى النبوة فبالتواتر ، وأيضاً لو لم يدع النبوة لما كان لنزاع الخصم فائدة ، وأما أن المعجز ظهر على يده ، فلما قررناه قبل وهو أن المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة المقرون بالتحدي الخالي عن المعارض والقرآن الذي أتى به كذلك ، وإلا لظفرت معارضته مع توفر الدواعي عليه والإشكالات التي عليه للفلاسفة والبراهمة وغيرهم من منكري النبوءات مشتركة لا تختص نحن بها ، والتي عليه لليهود أو النصارى قد أجبنا عنها قبل .

وأما أن من ظهر المعجز على وفق دعواه يكون رسول الله . فللقطع بأن رجلا لو قال لقوم : أنا رسول فلان الملك إليكم ، ودليل صدق أنه يخرق عادته الفلانية لأجل . مثل أن يقوم عن سريره ، أو ينزل عن مركب فيمشي لأجل ، أو ينزع تاجه فيجعله على رأسه . فوجد ذلك من الملك ، دل على صدق مدعى الرسالة .

وهذا إنما يحتاج به على منكرى النبوات . أما لليهود والنصارى فيسلمون أن ظهور المعجز يدل على صدق المدعى ، وإنما ينازعونا في وجود المعجز . وقد أثبتناه .

الحجة الثانية

إن محمداً عليه السلام إما ملك ماحق ، أو نبي صادق ، لكنه ليس ملكاً ماحقاً ، فهو نبي صادق . وإنما قلنا : إنه إما ملك أو نبي ، لأنه لا قائل يقول بثالث ، إذ الخصم يدعى أنه كان ملكاً أقام ناموسه بسيفه ، ونحن نقول : كان نبياً صادقاً مؤيداً من الله تعالى ، فقام ناموسه بالتأييد الإلهي ، وإنما قلنا : إنه ليس ملكاً كما زعمتم ، بل نبي صادق^(١) . لأننا علمنا بالاستقراء التام ، والتواتر القاطع ، أن ملكاً من ملوك الدنيا لم يبق ناموسه بعده ، بل يتغير بموته . وإنما تبقى نواميس الأنبياء بعدهم ، ثم رأينا ناموس محمد باقياً بعده قريب ألف سنة . فعلمنا أنه من الأنبياء لا من الملوك .

(١) نبي صادق تمت له الرئاسة على قومه ، وما يخالفه مسلم في أمره .

الحجة الثالثة

إن نبوة محمد — عليه السلام — لازمة لنبوة من قبله من الأنبياء جميعهم
ثم قد وجد الملزوم الذي هو نبوة الأنبياء قبله ، فيجب أن يوجد اللازم ،
وهو نبوته .

وإنما قلنا : إن نبوته لازمة لنبوة من قبله ، لأننا أجمعنا على أن مقتضى
لنبوتهم إرادة الله ، والدليل عليها : ظهور المعجز . لكن إرادة الله خفية عن
البشر . لا سبيل إلى معرفتها ، فنحن الطريق إلى ثبوت النبوة منحصر في ظهور
المعجز ، والمعجز مشترك بينه وبينهم بما حققناه غير مرة .

وإنما قلنا : إن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم للقطع بأن مكروما
لا لازم له محال الوجود .

الحجة الرابعة

أن محمداً ﷺ أقر اليهود والنصارى في شريعتهم الجزية ، مع علمهم بأنهم
يكنذبونه ويتدحون في صدقه ، وما كان ذلك منه إلا مراعاة لحرمة كتابهم
وأنبيائهم لأنه علم أنهم وإن تصرفوا فيها بالتبديل والتعريف المفهم لم يعرفوا
الجميع ، إنما حرفوا ما كان تحريفه مهما عتدهم ، فهم على بقايا من شرائعهم ،
فراعاه لذلك ، وجعل عقوبة كفرهم به : دفع الجزية والصغار عليهم .

ومن المعلوم أنه لو كان ملكاً محضاً لا نبوة له لآخى الأرض منهم على
تكذيبهم له ، وعدم طاعته لأن هذا شأن الملاك . لا يستبقون من خشوا
طاقته خضوعاً ، ولم يكن يخفى عليه أن جيش الملتين يبقى بعده ، وينتظر

منهما تشكيك أمته بالشبهات والترهات ، وذلك مما يضعف الناموس . فلما تركهم بالجزية دل على أنه مأمور فيهم من الله بما لا تصبر عليه نفوس البشر ، ولا يتجه على هذه الحجة إلا أن يقال : لعله تركهم ليستنبط له من تركهم هذه الشبهة ، ويوم الناس العدل وأخلاق النبوة . لكن الجواب عنها : أنه لو كان قصده ذلك لكان ذلك يحصل له بأن يعنف عنهم في حياته فقط ، ولا كان يوصي بهم كما أوصى بأمته ، حتى قال : « أنا بريء من وافاني يوم القيامة ولدى عليه مظالمه » ، وقال لهم : « لهم مالكم وعليه ما عليكم » .

وهذا د أبو حنيفة ، رحمه الله أول أئمة الإسلام وشيخ السلف . يقتل المسلم بالذي لهذا الحديث ، وروى في مسنده بإسناد متصل : أن النبي ﷺ أقاد مسلما بكافر ، فلولا أنه مأمور فيهم من الله تعالى بالاستبقاء ، ولو كان ملكا محضا يحب الرئاسة وإقامة الناموس ، لكان استبقاؤه حال حياته ، وسكت عن الوصية فيهم بعد موته ، حتى كان المسلمون قد أخذوا منهم الأرض ، ولم يبق منهم من يورد هذه الشبهة على دينه .

الحجة الخامسة

إنه عليه السلام قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا ولا تكذبوا » . وقولوا : آمنا بالذي أنزل إلينا ، وأنزل إليكم ، وإلحنا وإلحكم واحد ، ونحن له مسلمون .

ولما قال ذلك لأنه علم أنهم حرفوا بعض كتبهم لا كلها فنعم من تصديقهم خشية أن يكون ما قالوه مما حرفوه ، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرفوه . فالأول في غاية الحرم ، والثاني في غاية العدل . ولولم يكن نبيا مأمورا

فيهم بذلك ، كما في القرآن : وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى ، (١)
لأخرى الناس بتكذيب كل ما عندهم . وكان ذلك أتم لنا موسى ، وأغض من
رهوس أعدائه . لانا علينا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجمعين . أن أحدا منهم
لم يترك من آثار من قبله من الملوك ولا الأنبياء ما يحذر منه على ملكه
إلا عجزاً .

الحجرات الساتية

تختص بالنصارى .

وتقرر ما : أنكم زعمتم : أن المسيح هو الله ، أو ابن الله (٢) ، وأنه
ظهر إلى العالم ليفدى أهل الإثم من إثمهم وخطاياهم ، وقد أمم بنفسه ثم بعد ذلك
صعد إلى أبيه . فهو جالس عن يمينه . فإن كان هذا حقاً . فقد كان يجب عليه
وينبغي له أن يقول لابنه حين ظهر محمد بدعوته : أهلك هذا ولا تدعه يفتن
الناس ويضلهم . ثم احتاج أن أنزلهم فاستنقذهم من فتنته ، واقتل وأصلب
من تابعه .

لأن عندكم أن المسيح كامل العلم والقدرة ، ولا يخفى عنه شيء في ملكه أو
ملك أبيه . فبالضرورة أنه علم بظهور محمد - عليه السلام - فسكوته عن
الإنكار والتغيير بحضرة أبيه يوجب إما التقصير والرضا بالضلal - والراضين
بالضلal ضال - أو أن محمداً على طريق الرشd والكمال . وقد خيرناكم بين
الأمريين ولا واسطة بين القسمين .

(١) النجم ٣ - ٤

(٢) اقرأ كتاب : أقايم النصارى .

الحجة السابعة

جرت عادة الله في خلقه أنه يتداركهم على كل فترة برسول يرشدهم إلى الهدى ، ويصدهم عن الردى ، ولا خلاف أن العرب في جاهليتها لا سيما في أواخرها عند أوان ظهور محمد - عليه السلام - كانت أحوج الخلق إلى ذلك لما كانت عليه من الظلم والبغى والغارات ، والقتل بغير حق ، وسبى الحرير وظلم الغريم . والعناية الإلهية يستجيل منها عادة إهمالهم على ذلك من غير معلم يرشدهم ويسددهم ، كما تقرر أول هذا الكتاب في ضرورة الخلق إلى النبوات .

وما رأينا أحداً ظهر بناموس . قمع تلك الجاهلية ، وما كانت عليه من المنكرات . إلا أن محمداً - عليه السلام - فدل على أنه هو النبي المبعوث فيها وإذا ثبتت نبوته بهذا الطريق إلى العرب . فالنبي لا يكذب . وقد صح عنه بالتواتر أنه قال : « بعثت إلى الناس كافة ، وبعثت إلى الأحمر والأسود ، وبهذا يظهر تعقيب من سلم من اليهود أنه أرسل إلى العرب خاصة لا إلى غيرهم .

الحجة الثامنة

لا خلاف عند كل عاقل : أن محمداً ﷺ كان من أعلى الناس همة ، وأوفرهم حكمة ، ولولا ذلك لما انتظم له أمر هذا الناموس . هكذا بعده مدة طويلة مع أنه دعوى عند الخصم . لا حجة معه .

ولا خلاف أن من كان بهذه المثابة من علو الهمة ووفور الحكمة . وهيمته تملو إلى تقرير منصب دائم ، ورياسة باقية . أنه يحتاط لأمره ، ويعمل نتائج فكره حتى لا يتوجه عليه ما يفسد حاله ، ويبتئس مآله .

ومن المعلوم عند كل حكيم فطن ليب : أن الكذب ينكشف ويستحيل
رواقه وينكشف ، خصوصاً والمسيح إله التصاري يقول : « ما من مكتوم إلا
سيعلم ، ولا خفي إلا سيظهر » (١) ،

فلو لم يكن « محمد » ، على يقين من صدق نفسه لما أقدم على دعواه خشية
أن ينكشف أمره في تضاعيف الأزمان فيعود عليه سوء الذكر ، مدى الدهر .

وكلامنا في طلي المهمة وافر الحكمة ، يخشى معرفة المآل ، كما يخشى معرفة
الحال فلا يرد علينا من يؤسس رياسته في حياته بما أمكنه من كذبه وبرهانه ،
ثم لا يزال ما كان بهد عماته . فإن ذلك في غاية الحساسية ، ويحصل مقصوده
برئاسة الملك ، دون دعوى هذه الرئاسة .

« المحجة التاسعة »

لو لم يكن محمد صادقاً لكان المسيح كاذباً ، لكن المسيح ليس بكاذب ،
فمحمد صادق .

بيان الملازمة أن المسيح ^{عليه السلام} قال في الإنجيل : « ما من خفي إلا سيظهر ،
ولا مكتوم إلا سيعلم » وهذه نكرة في سياق النفي فتقتضي العموم ، وإن كان
خفي لا بد أن سيظهر ، فعدم صدق محمد في دعواه ، إما إن كان ظاهراً أو خفياً
فإن كان ظاهراً كان يجب أن لا يتابعه أحد ، وإن تابعه لرهبته أو رغبته
فبالظاهر دون الباطن ، حتى إذا زالت رغبته أو رغبته برؤاه رجع عنه ، لأن
ما لا يختار الباطل على الحق ، ولا الكذب على الصدق . فكيف بهذا الجمع

الكبير والجم الغفير في أقطار الأرض يختارون ذلك . هذا محال ، وإن كان خفياً وجب أن يظهر لا سيما مع دهاء العرب وذكائهم وفطنتهم وصحة طبعهم وفطرتهم ، فقد كان فيهم الكهنة والمنجمون والوجار والمتطيرون ، وأكثروهم يصيدون ولا يخطئون .

منهم من الأذكىاء أبو بكر وعمر وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة وكثيرون لا يحصرهم عدد ، وقد كانوا يستخرجون بأذهانهم ما هو أخفى . ويكفيهم أن «ابن المقفع» فيلسوف المعجم شهد لهم بالفضيلة على الروم والفرس وسائر الأمم فيما ذكره «أبو حيان التوحيدي» في كتاب له . فمن المحال عادة أن يخفى عليهم أمر محمد - ﷺ - لو كان باطلاً ، فدل على أنهم ما انهرهوا إليه مع كونه أول الإسلام في نفر قليل مستضعف إلا وقد علموا صدقه ، فصيح قولنا : لو لم يكن محمد صادقاً لكان المسيح كاذباً في قوله : «ما من خفى إلا سيظهر» ، وأما أن المسيح ليس بكاذب فبالاتفاق منا ومنكم ، ولو نازعتموه في صدقه أنتم أو غيركم ، لما وافقناكم على ذلك ، لأننا نحن أخق به منكم .

الحجزة العاشرة

إن من نظر في دين الإسلام فوجده معظم الرسل عيسى وموسى وغيرهما بحيث أن من سب أحداً منهم أو تنقصه قتل . ورأى اليهود ينتقصون محمداً - عليه السلام - فلم أن المسلمين أهل حق لا يشوبه تحامل ، وأن اليهود والنصارى أهل عناد وتجاهل .

فإن قالت اليهود : إنما فضضنا عن المسيح ومحمداً ، لأنهما كاذبان .

قلنا : قالذي ثبت صدق موسى ، قد أتى المسيح بما هو أعظم منه ، فقتضى

التصديق مهترك . فإما أن تصدقوا الإثنين أو تكذبوهما . أما الفرق فهو
ونعامل . وإن قالت النصارى : إنما تنقصنا محمداً لأنه ليس بصادق .

قلنا : تلزكم مقالة اليهود في أنهم إنما تنقصوا المسيح لأنه ليس بصادق .

فإن قالوا : اليهود كفار ، طاندوا الله .

قلنا : كذلك نقول عنكم بالنسبة إلى تنقص محمد - عليه السلام -

فإن قيل : اليهود طاندوا بعد قيام الحجة بإظهار المعجز ، ونحن لم يأتنا
بمعجز :

قلنا : بل جاءكم بمعجزات قد سبق تقريرها ولكن طاندتم أو جهلتم ،
ولهذا سمى الله - تعالى - اليهود مغضوباً عليهم ، والنصارى ضالين ، لأن
تكذيب اليهود عناد ، وتكذيبكم يغلب عليه الجهل .

ولو أعطيتكم النظر حقاً لوفقتهم ورشدتم .

• • •

هذا آخر ما تيسر إيراده في هذا الكتاب .

سأل الله الكريم الوهاب أن يجعله لي إلى رحمة وشفاعة نبيه أنجح
الوسائل وأقوى الأسباب ، ويوفقني وسائر المسلمين لما يحبه ويرضاه ،
ويوفقنا عما يبغضه ويقلاه ، فإنه لا إله إلاه ، ولا فاعل في الوجود سواه .

وكان الفراغ من تعليق هذه المسودة صبيحة الإثنين سابع ذي قعدة الحرام
سنة سبع وسبعماية . والابتداء فيها يوم الإثنين ثاني عشر شوال من السنة

المذكورة بالمدرسة الصالحية ، من مدينة القاهرة - حماها الله وسائر بلاد
الإسلام - على يد المبد الفقير إلى رحمة ربه القدير : سليمان بن عبد القوي
البغدادي الطوفي الحنبلي - عفا الله عنهما وعن جميع المسلمين .

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين آمين . آمين . آمين
يا رب العالمين .

ثم أنهاء نظراً وتصحيحاً ، لما وجد فيه من حلل طغيان القلم وملاحظات
ما خطر له من الفوائد اللاتق إلحاقها ، عشية الأحد عاشر شوال سنة ثمان
وسبعمائة هجرية . والحمد لله رب العالمين .

. . .

نجزت هذه المبيعة كتابة من خط مصنفها - أمتع الله ببقائه ، ونفع المسلمين
ببركته - في السادس من شهر المحرم المبارك من سنة إحدى عشر وسبعمائة -
أحسن الله فتحها بخير وطافيه .

كتبه الفقير الحقير ، المعترف بالتقصير ، الراجي عفو الله الكريم ، الناصح :
علي الزعيم .

تمت المخطوطة

وكان الفراغ من تحقيق المخطوطة والتعليق عليها وإعدادها للطبع والنشر
في مدينة الكويت ، يوم الثلاثاء الثامن من ذي الحجة سنة ألف وأربعمائة
وواحد من الهجرة النبوية ، الموافق السادس من أكتوبر سنة ألف وتسعمائة
وواحد وثمانين من الميلاد ، والحمد لله رب العالمين :

دكتور / أحمد حجازي أحمد هلي السقا.

الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
من و	ومن	١٢	١٢
عامل	ماقل	٦٢	١٢
له لو	له	٨٠	١٦
الحى	الحس	١٠٩	١٨
احذف ؛ أسطر		١٣٣	١٤
ضع سطر نجوم		١٥٨	٢
أول الصفحة : سطر نجوم		١٦٨	
آخر الصفحة : احذف : ثم ربطوا تلك		١٧٥	
هانت	كانت	١٩٠	١٣
القيامه	تقوم الساعه	١٩٢	٢
سطر نجوم		٢٠٥	٥
وهو	هو	٢٥١	١٦
آخر الصفحة متى	متى ٢٦ : ٤٢	٢٢٨	
التكوين	التكوين ٢٧ : ٢٢	٢٢٨	د د
متى	متى ٧ : ١٥	٢٣٠	د د
التكوين	التكوين ١٤	٢٣٤	د د
متى	متى ١٠ : ٢٦	٢٤٨	د د

ملاحظة : وتوجد أخطاء لا تخفى على فطنة القارى

فهرست

كتاب : الانتصارات الإسلامية في كشف شبهات النصرانية
تأليف : الطوفي الحنبلي

رقم الصفحة	الموضوع
٣	التعريف بتأليف الكتاب
٣	منهج وطريقة الكتاب
٤	تعريف بالكتاب
٦	كيف يطعن أهل الكتاب في الإسلام ؟
٦	القرآن والسنة في ثبوت العقائد
٢٢	السنة الصحيحة : هي السنة المفسرة
٢٧	اختلاف الأديان في الشرائع لا في العقائد
٣٢	ذات الله وصفاته - على رأى الفرق الإسلامية

• • •

مقدمات الرد على النصراني

٢٨	الأولى : كتب أهل الكتاب فيها حق وباطل
٣٩	الثانية : بثبوت الشرع بمنزلة العقل
٤٣	الثالثة : الحق والباطل في الأدلة الشرعية

• • •

شروط النبوة الصادقة

٤٥	النصراني يكذب النبي ﷺ
٤٩	ثبوت الصدق للنبي ﷺ
٥١	فوائد النبوة
٥٢	منفعة النبوة في نظر د. أبي حامد الغزالي
٥٣	كلام د. أرسطو ، يهود ابن ميمون ، في طهارة الأنبياء

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦	رأى د جالينوس ، في سوء خلق « الخصى » ،
٥١	القرآن لا يثبت للسحر حقيقة ولا تأميراً
٦٢	معنى المعجز

• • •

الشرط الأول : الصدق

القسم الأول من شرط الصدق

تصدق النصراني لآيات قرآنيه

٦٦	الوحدانية والتنزيه بين الاسلام والنصرانية
٦٧	معنى « الذكر » ومعنى « تبديل » كلمات الله

القسم الثانى من شرط الصدق

أولاً : تكذيب النصراني لآيات قرآنيه

٧٤	مريم أم المسيح من ولد هارون النبي
٧٧	آية زكريا ثلاثة أيام لا تسمع أشهر
٨١	آية زكريا ليست للعقاب
٨٣	راحيل ماتت في نفاس بنيامين ، ولم تسجد ليوسف
٩٠	الخلاف بين القرآن والتوراة في امرأة مدين
٩٢	أدلة على تحريف التوراة
٩٩	آية في الإنجيل تثبت تحريفه
١٠١	الخلاف بين المسلمين والنصارى في قتل المسيح
١٠٧	نبوءة عن محمد ﷺ في التوراة
١٠٨	حكم الاسلام في الفلاسفة
١١٠	تنكر الشيعة جمع القرآن في عهد أبي بكر وعثمان
١١١	الدليل على أن المسيح لم يصلب ولم يتم له
١١٢	العين الخنة في سورة الكهف

الصفحة	الموضوع
١٠٧	الشمس وقفت في السماء ليشوع بن نون
١١٧	معنى الألقوم عند النصارى
١٢٠	النصراني ينكر أن عمداً ﷺ مكتوب عنه في التوراة وفي الإنجيل
١٢٠	المؤلف يذكر نساء من الأصحاح الثامن عشر من سفر التثنية، ويربطه
	على محمد ﷺ
١٢١	المؤلف يذكر النهرين من دبر قايطة، وهو اسم واحد، في الأصحاح
	الرابع عشر من إنجيل يوحنا
١٢٥	بركة إسماعيل في القو، اة تعني الملك والنبوة
١٢٥	الخلاف بين القرآن والتوراة في أن كل دابة من ماء
١٣١	النصراني يستدل بقصة والفرائق، على المكذب في القرآن
١٢٨	المؤلف يشبه النصراني بامرأة مرت على رجال فاستحييت منهم
	فكشفت ثوبها عن أسنها لتغلي وجعها
١٤١	هل الشيطان جسم أو روح؟
١٤٣	عجائب سليمان عليه السلام بين القرآن والتوراة
١٤٣	التوراة أشارت إلى ملكة وسبا،
١٤٩	الضياطين بسائط مجردة عن المادة، فكيف تأكل المعظام؟
١٥٠	الجن قد يجامع نساء الإنس مع أزواجهم
١٥٣	كيف يبيت الشيطان على خيخوم الأدمى؟
١٥٣	الشيعة لا يقولون بأوقات تكبر فيها الصلاة
١٥٥	السبب في المرأة التي يغيب عنها زوجها لا تزور ولا تزار
١٥٧	النصراني يشكر الحديث : أن الملك من حلة العرش : من شجرة
	أذنه إلى طائفة : مسيرة سبع مائة سنة
١٥٧	رأى الفلاسفة في الأفلاك والنجوم
١٥٨	كيف تنفى الملائكة وهي أرواح؟
١٥٨	النصراني ينكر أجنحة الملائكة

- النصراني يذكر أحاديث تدل على أن الله - تعالى - جسم ، وفي ١٦٠
رجليه نعلان من ذهب
- ١٦٠ النصراني يقول : إن الله روح
- ١٦٣ آيات في الإنجيل تثبت الجسمية لله عز وجل
- ١٦٤ المحكم والمتشابه في ذات الله تعالى وصفاته
- ١٦٥ محقق الكتاب على مذهب الخلف من أهل السنة في الذات والصفات
- ١٦٨ النصراني يذكر أن الاسلام سلب الحرية من الانسان
- ١٧٠ النصراني يكذب في النقل عن الامام الزمخشري
- ١٧٧ الخلاف بين المسلمين في : أفعال العباد
- ١٧٣ المحكم والمتشابه في بمعنى الآيات القرآنية الدالة على أفعال العباد
- ١٧٥ الخلاف بين الامام نجر الدين الرازي والفلاسفة في أفعال العباد
- ١٧٦ آيات عن الجبر والاختيار من التوراة والانجيل
- ١٨١ للتوراة تصرح بأن اليهود لا يتدبرون على الاحسان والخير
- ١٨١ النصراني البروتستانت حرفوا آية جعلت النمر في سفر ارميا
- ١٨٢ المؤانف يطعن في الامام الزمخشري بقدر دليل

• • •

القسم الثاني من شرط الصدق

ثانياً : تكذيب النصراني لأحاديث نبوية

- ١٨٥ صوت الميت في الجنائز : يقتصر العقل عن فهمه
- ١٨٨ عذاب أهل الميت ابتكاهم على الميت : باطل
- ١٨٩ الخلاف بين أهل السنة والمتزلة في عذاب القبر ، وذكر المحكم والمتشابه فيه
- ١٩٢ حديث الشجاع الأفرع يوم القيامة
- ١٩٨ حديث الشهداء خمسة
- ١٩٨ حديث المعراج والبراق
- ١٩٩ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المصروفة بالنعيم الجسدي في الجنة
- ٢٠١ الانجيل يصرح بالنعيم الجسدي والروحي

رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٢	الحكم والمتعاقبة في د روية الله تعالى د وبيان أن الروية ممتعة
٢٠٣	رأى ابن سينا في النعيم الروحي
٢٠٣	رد المؤلف على ابن سينا بالأدلة الفلسفية
٢٠٥	خلق السموات والأرض في ستة أيام أم في ثمانية أيام ؟
٢٠٨	هل الأنبياء يدفنون في المكان الذي ماتوا فيه ؟
٢١٠	هل يعيش الإنسان أكثر من مائة سنة ؟
٢١٢	حديث بعثت أنا والساعة
٢١٥	حديث الحبة السوداء

• • • الشرط الثاني الطمسارة

	حديث أن النبي ﷺ كان يدور على فسائه ومن إحدى عشرة
٢١٨	في ساعة واحدة
٢٢٠	قصة زنى داود بامرأة أوريا الحثي
٢٢٢	لماذا لم يتزوج المسيح ؟
٢٢٢	زواج الرسول ﷺ من زينب بنت جحش
٢٢٢	تفسير د لم تحرم ما أحل الله لك ؟
٢٢٤	تفسير د وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي

• • • الشرط الثالث الاعجاز

٢٢٦	معجزة النبي ﷺ هي القرآن الكريم
٢٢٦	المعجزات الحسية المقترحة ، وغير المقترحة ؛ لا تدل على النبوة
٢٣٢	النصراني يذكّر آيات قرآنية تنفي المعجزات الحسية
٢٣٤	النصراني يقول إن النبي قد اعتذر للكفار عن المعجزات الحسية
٢٣٨	هل القرآن قديم أم حادث ؟

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٩	حد البلاغة والفصاحة
٢٥٢	فائده تكرار القصص في القرآن
٢٥٣	المقاسبة بين العدل في اليتامى وتكاح النساء
٢٥٦	بيان إجماع القرآن

الفرط الرابع

اختيار الشريعة

٢٦٦	حكم الزواج في الاسلام
٢٦٩	الطلاق عند المسلمين وأهل الكتاب
٢٧٨	رقية الله تعالى في الآخرة بمنته
٢٩٤	متعة الحج عند الشيعة
٢٩٦	متعة النساء عند الشيعة وأهل السنة
٢٩٧	وسوسة الشياطين
٢٩٨	حكم المولود من النساء
٣٠٠	أدلة الخوارج على إنكار الرجم
٣٠٤	حكم الحجاب بالله
٣٠٧	إنكار حديث الشفاعة
٣٠٨	حديث العطاس والتثاؤب
٣٠٩	حديث لعق الأصابع
٣١٠	الكلب الأسود يقطع الصلاة
٣١٢	كذب النبي إبراهيم عليه السلام
٣١٤	قرون الشياطين
٣١٧	التصوف ليس من الاسلام
٣١٩	المواف يؤول في أحاديث الصفات

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٢	الاسلام أنوال وأعمال
٢٢٥	هل أبوى النبى فى النار؟
٢٢٧	هل النبى يعلم الغيب؟
٢٢٩	مریة المسلمین فى غزوة أحد
٢٢٦	يجب على المسلمین مدم القباب والأضرحة
٢٢٨	كتاب عمر رضى الله عنه
٢٤٢	حجج المتناظرین

رقم الإيداع بدار للكتب ١٤٢٧/١٩٨٣

ترقيم دولى ٩ - ٠٠٩ - ٤٣٣ - ٩٧٧

مطبعة دار البستان بمصر
٩٢٨١١٩

هذا الكتاب

العلماء المستنيرون هم الذين يبحثون عن الحق للحق ،
لا لأغراض دنيوية ، ولا لمقاصد مذهبية . ولا يحميهم المذهب
الذي نشأوا عليه على التعصب له ، من غير نظر في المذاهب
الأخرى ، أو نظر في أدلة المذهب الذي نشأوا عليه . وإن من
يجادل في الحق بعد ما يتبين له الحق ، يكون مثله كمثل كاره الصلاة
وليس له من مكان ينام فيه إلا المسجد ، إذا سمع المؤذن ينصرف
عن المسجد ، ويقول لمن يسخر منه : إن المؤذن لا يؤذن للوقت
بل كلما برأت منه صرفاً يؤذن . وذلك ليسخر الناس مني . وهو يبرر
انهرافه بهذا التبرير لينعم بتخزية الناس عنه . وفي الحقيقة يعلم علم
اليقين : أنه كاذب .

إن العالم المستنير هو الباحث عن الحق من أجل الحق ، وهو
الصادق مع نفسه . ومن كان هذا شأنه يكون حسن الصلة بالله ،
وحسن الصلة بالناس .

محقق الكتاب